

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د في علوم التسيير
تخصص مالية ونقود
بعنوان:

فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
(دراسة حالة الجزائر)

تحت إشراف:

أ.د فيلاي بومدين

من إعداد الطالبة:

العرباوي منال

أجيزت ونوقشت علنا بتاريخ: 2021/04/12

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د بن سعيد محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	رئيسا
أ.د فيلاي بومدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	مشرفا ومقررا
د. قادري علاء الدين	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	ممتحنا
د. تربش محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي - مغنية	ممتحنا
د. بلحسن محمد	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي - مغنية	ممتحنا

السنة الجامعية: 2020 - 2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية 113

شكر وعرفان

في البداية الشكر والحمد لله، جل في علاه، فاليه ينسب الفضل الكل

في اكمال -والكمال يبقى لله وحده- هذا العمل.

وبعد الحمد لله، أتوجه بخالص الشكر والعرفان الى أستاذي المشرف الأستاذ الدكتور "فيلاي بومدين" الذي لم ييخل عليا طيلة انجاز هذا العمل بإرشاداته وتوجيهاته القيمة، فلولا مثابرته ودعمه المستمر ما تم هذا العمل.

وبعدها الشكر موصول الى أستاذي القدير الأستاذ الدكتور "قادري علاء الدين" على كل متابعته وتأطيره واسهاماته في الاشراف على هذا العمل.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر الى الأستاذ "صحراوي بن شيحة" مدير مخبر الابتكار والتسويق على كل ما قدمه لي من دعم لإتمام هذا العمل.

ولا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة واثراء هذا العمل، والشكر موصول أيضا الى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس وأخص بالذكر الأساتذة الأفاضل الذين تتلمذت على أيديهم، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذا الجهد العلمي.

جزاهم الله عني كل خير

الاهداء

الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب
الى من كلت أنامله ليقدّم لنا حياة سعيدة
الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم
أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار
والذي أطال الله عمره

يا من أفنقذك منذ الصغر
يا من يرتعش قلبي لذكرك
يا من تمنيت من كل قلبي وجودك معي الان
أهديك هذا البحث أُمي (رحمها الله)

الى أحب الناس الى قلبي أخواتي
شيماء، كميلة وأخي شرف
بنات أختي سبأ، زهرة وإسلام حفظهم الله

الى كل أساتذتي في كل المراحل
الى وطني الغالي 'الجزائر الحبيبة'

قائمة المختصرات

الاختصار	الشرح
FMI	صندوق النقد الدولي
UNCTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
OECD	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
APSSI	وكالة دعم وترقية الاستثمارات
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
CIRDI	المركز الدولي لتسوية المنازعات الاستثمارية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
G	الانفاق العام
GB	رصيد الموازنة العامة
TI	الضرائب غير المباشرة
TD	الضرائب المباشرة
TP	الجباية البترولية
INF	معدل التضخم
RIR	معدل الفائدة الحقيقي
M2	حجم المعروض النقدي
GDP	الناتج المحلي الاجمالي
VAR	نماذج الانحدار الذاتي
VECM	نماذج شعاع تصحيح الخطأ

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الحوافز الممنوحة لدعم الربحية للمشاركة الأجنبية	49
02	المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2000-2010	153
03	ترتيب الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال السنوات 2013-2019 مقارنة مع بعض الدول العربية	159
04	ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال السنوات 2008-2019	167
05	ترتيب الجزائر عربيا ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال السنوات 2008-2019	169
06	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات 2015-2019	171
07	ترتيب الجزائر عالميا في مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات 2012-2019	174
08	درجات الحرية الاقتصادية وفق مؤشر الحرية العالمي	176
09	ترتيب الجزائر عالميا ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال السنوات 2008-2019	177
10	درجات المخاطر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية	180
11	تقييم الجزائر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2000-2011	181
12	الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر خلال الفترة 2002-2017	196
13	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى دول شمال افريقيا خلال الفترة 2006-2018	197
14	حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة الى الدول العربية خلال الفترة 2003-2018	199
15	تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي خلال الفترة 1998-2006	214
16	أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	221
17	أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003-2017	223
18	اجمالي الاستثمارات العربية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003-2018	224
19	تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال السنوات 1990-2000	248
20	حصيلة التمويل غير التقليدي خلال الفترة 2017-2019 مليار دج	256
21	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	273
22	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	279
23	تطور عناصر الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	281
24	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	286
25	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	291
26	تطور مكونات الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	293
27	الدراسات السابقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة (النموذج الأول)	302
28	متغيرات الدراسة ووحدات قياسها (النموذج الأول)	306
29	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)	307

قائمة الجداول

312	اختبارات الاستقرار عند المستوى (النموذج الأول)	30
315	اختبارات الاستقرار عند الفرق الأول (النموذج الأول)	31
317	نتائج درجة الفروقات اللازمة لاستقرار السلاسل الزمنية (النموذج الأول)	32
320	تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الأول)	33
320	فرضيات اختبار التكامل المشترك	34
321	اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الأول)	35
324	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests) (النموذج الأول)	36
325	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الأول)	37
326	نتائج اختبار (Jarque-Bera) (النموذج الأول)	38
329	تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM 1	39
330	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM 1 باستخدام طريقة المربعات الصغرى	40
336	نتائج اختبار سببية Granger (النموذج الأول)	41
338	نتائج تحليل تباينات أخطاء التنبؤ (النموذج الأول)	42
344	الدراسات السابقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة (النموذج الثاني)	43
347	متغيرات الدراسة ووحدات الدراسة (النموذج الثاني)	44
348	الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)	45
350	اختبارات الاستقرار عند المستوى (النموذج الثاني)	46
352	اختبار الاستقرار عند الفرق الأول (النموذج الثاني)	47
353	نتائج درجة الفروقات اللازمة لاستقرار السلاسل الزمنية (النموذج الثاني)	48
354	تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الثاني)	49
355	اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الثاني)	50
357	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests) (النموذج الثاني)	51
358	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الثاني)	52
358	نتائج اختبار (Jarque-Bera) (النموذج الثاني)	53
361	تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR	54
362	نتائج تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR باستخدام طريقة المربعات الصغرى	55
365	نتائج اختبار سببية Granger (النموذج الثاني)	56
367	نتائج تحليل تباينات أخطاء التنبؤ (النموذج الثاني)	57

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر	06
02	السياسة المالية التوسعية	54
03	السياسة المالية الانكماشية	56
04	مكونات المجاميع النقدية M1, M2, M3	85
05	المربع السحري لكالدور N. Kaldor	87
06	مكانة السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار	101
07	تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2013-2019.	158
08	ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار لسنة 2019.	163
09	ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019.	168
10	ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2019	173
11	معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر	188
12	تقييم الشركات لمناخ الاستثمار في الجزائر لعام 2007 وفقا لبارومتر CIAN	190
13	حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2018	193
14	توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة الى الدول العربية لسنة 2018	201
15	التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003-2015	202
16	تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب أهم 9 قطاعات خلال الفترة 2013-2017	216
17	توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة الى الجزائر لسنة 2018	222
18	تكلفة الاستثمارات العربية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003-2018	227
19	تطور معدلات التضخم ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1993	242
20	تطور معدلات التضخم ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2000	243
21	تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	245
22	تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	246
23	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	260
24	تطور معدل نمو الكتلة في الجزائر النقدية خلال الفترة 2000-2019	260
25	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	262
26	تطور سعر الصرف والاحتياطيات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	264
27	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017	265
28	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	271
29	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	277
30	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000	283

قائمة الأشكال

284	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	31
289	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	32
296	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019	33
323	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج الدراسة (النموذج الأول)	34
340	دوال الاستجابة الدفعية (النموذج الأول)	35
356	اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج الدراسة (النموذج الثاني)	36
369	دوال الاستجابة الدفعية (النموذج الثاني)	37

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق
01	اختبارات الاستقرار (Pp-ADF) النموذج الأول
02	تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الأول)
03	اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الأول)
1-04	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Tests) - (النموذج الأول)
2-04	اختبار Jarque-Bera (النموذج الأول)
3-04	اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الأول)
05	تقدير نموذج تصحيح الخطأ (1) VECM
06	اختبار سببية Granger (النموذج الأول)
07	اختبارات الاستقرار (Pp-ADF) النموذج الثاني
08	تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الثاني)
09	اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الثاني)
1-10	اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الثاني)
2-10	اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (النموذج الثاني)
3-10	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM Tests) - (النموذج الثاني)
11	تقدير نموذج الانحدار الذاتي (1) VAR
12	اختبار سببية Granger (النموذج الثاني)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

مع بداية تسعينات القرن الماضي ومع ظهور البوادر الأولى لعولمة الاقتصاد، التي برزت مظاهرها في إزالة كافة القيود بين الدول، فتح الأسواق وزيادة حجم التبادلات التجارية بينها، بما فيها زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر عبر العالم، وفي هذا السياق تزايد اهتمام الدول المتقدمة والنامية على حد سواء بالاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره أحد المحركات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، وأفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الخارجي، فضلاً عن كونه أداة فعالة لنقل التكنولوجيا المتطورة وتوطينها في الاقتصاد المضيف، وترقية الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وخلق فرص عمل وتأهيل وترقية الموارد البشرية.

الى جانب ذلك أولى العديد من الاقتصاديين ومتخذي القرار اهتماماً بالغاً لمحاولة تفسير ظاهرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود واستثمارها في الدول المضيفة، وذلك سعياً منهم لتحديد أهم العوامل التي من شأنها أن تجعل من مواطنهم بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي، وأهم المحددات التي تلعب دوراً محورياً في خلق المناخ الاستثماري المناسب هي المحددات الاقتصادية، التي تشمل العديد من العوامل أبرزها طبيعة السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة في الاقتصاد المضيف ومدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي. إذ تمثل التغيرات في السياسات الاقتصادية وبخاصة درجة الانفتاح الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي أهم الحوافز الجيدة والجادبة للاستثمارات الأجنبية، خاصة وأن غالبية الشركات متعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، حيث يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر¹.

وقد أثبتت تجارب سابقة أن استقرار البيئة الاقتصادية الكلية للدول المضيفة ساهم في زيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي، في حين أن الاقترابات التي تعاني من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، والذي تظهر أبرز صوره في معدلات التضخم المرتفعة وأسعار الصرف غير المستقرة، وعجز الموازنة العامة، وضعف الأنظمة المالية والضريبية، من شأنه أن يساهم في عزوف الاستثمار الأجنبي وضعف المناخ الاستثماري في الاقتصاد المضيف.

ان بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصادر التمويل الخارجي وأحسن بديل عن المديونية، جعله مطلب العديد من الدول خاصة النامية منها، حيث ساد بين هذه الأخيرة اتجاه تنافسي متصاعد خلال السنوات الأخيرة، بشأن تحسين بيئة أعمالها وجاذبية مناخها الاستثماري، من خلال

¹ فلاح خلف الربيعي، "أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، منشورات MPRA، جوان 2004، ص 7.

المقدمة العامة

اتباع سياسات اقتصادية مستقرة ومناسبة، واتخاذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي تساهم في تحقيق التوازنات الكلية، وتكييف أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية بما يساهم في تحسين مناخها الاستثماري. فالاستثمار الأجنبي المباشر لا يتوطن الا في البيئات الأكثر استقرارا وملائمة، بالإضافة الى التنافس بشأن توفير بيئة تشريعية محفزة ومشجعة على الاستثمار، من خلال تقديم تسهيلات، حوافز وامتيازات ضريبية وإدارية، وكافة الضمانات التي من شأنها أن تضفي المزيد من الثقة في الاقتصاد المضيف، فضلا عن ضمان استقرار القوانين والتشريعات التي تنظم العمليات القائمة بين المستثمر الأجنبي والجهات المختصة في الاقتصاد المضيف.

والجزائر باعتبارها واحدة من الدول النامية، أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد الدولي، والتكيف مع متطلبات الانفتاح على العالم الخارجي مند مطلع التسعينات، حيث سعت الى تطوير بيئتها الاستثمارية وفتح المجال أمام المستثمر الأجنبي، من خلال تبني إصلاحات اقتصادية شاملة لسياساتها المالية والنقدية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتوفير بيئة اقتصادية مستقرة، كما عازمت على اصلاح البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار من خلال تحديث الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار.

أولا: إشكالية الدراسة

بناء على ما سبق، يمكن صياغة إشكالية عامة للدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:

الى أي مدى ساهمت السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟

ومن أجل التدقيق والاحاطة أكثر بالإشكالية السابقة، سنحاول صياغة التساؤلات الفرعية التالية التي تنبثق عنها:

- كيف تساهم السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة؟

- ما مدى جاذبية الاقتصاد الجزائر وبيئته التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر؟ وما هي أبرز

المعوقات التي تحول دون تحسن جاذبية هذا النوع من الاستثمار؟

- ما هي التوجهات التي عرفتھا السياسات المالية والنقدية في الجزائر؟ وما مدى فعاليتها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي؟

المقدمة العامة

- هل تعتبر أدوات السياسات المالية والنقدية فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية ارتأينا طرح الفرضيات التالية:

- 1- السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- 2- السياسة النقدية في الجزائر هي الأخرى فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى بلوغ الأهداف التالية:

- الوقوف على أهم المحددات التي يتوقف عليها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.
- ابراز دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.
- تقييم جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، والوقوف على أهم أبرز المعوقات التي تحول دون ذلك قدوم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- تتبع تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019، توزيعه القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر.
- ابراز توجهات السياسات المالية والنقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها، وتقييم مدى فعاليتها في استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية.
- تقدير فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

رابعا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر كمحرك للتنمية الاقتصادية، وتزداد هذه الدراسة أهمية انطلاقا من الدور الذي تساهم به السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي التشجيع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهنا تأتي أهمية تفعيل هذه السياسات بالنسبة للجزائر، حتى يتسنى لها منافسة الدول النامية في توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمار الأجنبي، ولهذا تعتبر هذه الدراسة حلقة جديدة تضاف الى سلسلة الأبحاث المقدمة في الموضوع، خاصة منها التي عاجلت محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

خامسا: دوافع اختيار الموضوع

لقد تم اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب أهمها:

- أبدت الجزائر رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وبرز ذلك من خلال الجهود المكثفة التي بذلتها فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة وإصلاح البيئة التشريعية للاستثمار بغرض فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، مما دفعنا الى معرفة انعكاسات هذه الجهود والإصلاحات على تحسن جاذبية مناخها للاستثمار الأجنبي، ومحاولة الوقوف على المعوقات التي تحول دون ذلك.

- بالنظر للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية، فهذا يدفعنا الى البحث في أهم العوامل التي يتوقف عليها تدفق الاستثمار الأجنبي الى اقتصاد ما من عدمه، وذلك بغرض الاستفادة منها على صعيد الاقتصاد الجزائري.

- تتمتع الجزائر بمؤهلات خاصة وعناصر تنافسية تؤهلها لأن تكون من أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي، الأمر الذي دفعنا الى تقييم جاذبية مناخها، والوقوف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

سادسا: منهج وأدوات الدراسة

سعى للإجابة على الإشكالية المطروحة سلفا، واختبار مدى صحة الفرضيات المقدمة، استعانت الباحثة بالمنهج الوصفي التحليلي في عرض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الأساسية وأثاره على الاقتصاد المضيف، إضافة الى المفاهيم المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية، أدواتها وأهدافها، ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما تم استخدام هذا المنهج بغرض استعراض واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجهات السياسات المالية والنقدية في الجزائر.

بالإضافة الى اعتماد المنهج الكمي استعانة بأساليب الاقتصاد القياسي، وذلك لغرض تقدير فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد ارتكزت على المراجع والمصادر الأساسية المرتبطة بموضوع الدراسة باللغة العربية والأجنبية، بالإضافة الى الاستعانة بالرسائل العلمية، والمجلات والدوريات والبحوث المتخصصة الوطنية والدولية، والتقارير التي تصدرها هيئات دولية وعربية، والملتقيات، والمواقع الالكترونية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

المقدمة العامة

أما عن بيانات الدراسة فقد تم الاستعانة بالتقارير الرسمية الصادرة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إضافة الى تقارير واحصائيات بنك الجزائر ووزارة المالية، والنشرات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصائيات، وكذا تقارير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

سابعاً: مجال وحدود الدراسة

بالنسبة للحدود المكانية تركز الدراسة على الاقتصاد الجزائري كأحد الاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، أما بالنسبة للحدود الزمنية فان الدراسة تمتد من سنة 1990 مند بداية الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية لبيئة الاستثمار الى غاية الوقت الراهن سنة 2019.

ثامناً: الدراسات السابقة

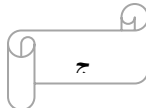
شكلت ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا خصبا للعديد من الدراسات والأبحاث التي حاولت تحليل هذه الظاهرة، من خلال البحث في محدداتها الأساسية التي يتوقف عليها تدفق الاستثمار الأجنبي الى الاقتصاد المضيف، ولقد تباينت تلك الدراسات من حيث المنهجية المعتمدة في البحث، والنتائج التي تم التوصل اليها، أما بالنسبة للجزائر فأهم الأبحاث والدراسات التي تناولت الاستثمار الأجنبي ومحدداته الأساسية نوردتها فيما يلي:

■ أطروحة دكتوراه للعارف خديجة بعنوان "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول

النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996-2014"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2017-2018: تهدف هذه الدراسة الى البحث

في مختلف العوامل التي تحدد جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية بالتركيز على أهمية العوامل الاقتصادية أبرزها النمو الاقتصادي، القطاع المالي والانفتاح التجاري، والعوامل المؤسسية، وتوصلت الدراسة الى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية يتأثر إيجابا بحجم النشاط الاقتصادي المعبر عنه بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ودرجة الانفتاح الاقتصادي، كما يتأثر سلبا بانعدام الاستقرار السياسي، وتبدني جودة البنية التحتية وبدرجة الحرية الاقتصادية في ممارسة الأعمال في معظم دول العينة، كما أثبتت الدراسة أن العوامل المؤسسية تشكل عائقا أمام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول النامية محل الدراسة.¹

¹ العارف خديجة، "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996 - 2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2017/2018.



المقدمة العامة

- أطروحة دكتوراه لجوامع ليبية بعنوان "أثر سياسات الاستثمار على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة- الجزائر، مصر والسعودية"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015: تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى مساهمة سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر في دراسة مقارنة مع نظيراتها مصر والسعودية، وخلصت الى أن سياسات الاستثمار المعتمدة في الجزائر تكفي لجذب الاستثمار الأجنبي فهناك ما يغطي فعاليتها وهو ضعف باقي مكونات المناخ الاستثماري في الجزائر خاصة البنية التحتية والمؤسسية والتي من الضروري أن تكون متطورة وتعمل بالتكامل مع باقي مكونات المناخ الاستثماري، كما أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير كافية خصوصا اذا ما قارناها بتلك المبذولة في مصر والسعودية والتي تتوقف عليها بشكل كبير، وما ينقص سياسات الاستثمار في الجزائر هو التوجيه لتخدم الاقتصاد الوطني، فكون غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة الى اليها متركزة في قطاع المحروقات لا يخدم التنمية الاقتصادية المحلية.¹
- أطروحة دكتوراه لعبد القادر ناصور بعنوان "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - محاولة تحليل -"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014: كان اهتمام هذه الدراسة أساسا في معرفة أهم المحددات التي تفسر ديناميكية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، وأبرز ما توصلت اليه أن أهم هذه المحددات هي المتغيرات النقدية والمتمثلة في سعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة وكذا المتغير الوهمي، والتي كان أثرها سلبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما معدلات التضخم التي تعبر عن حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والنقدي لم يكن لها تأثير كبير في تفسير ديناميكية الاستثمار الأجنبي المباشر، كما توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة طردية بين معدلات النمو الاقتصادي وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، الى جانب ذلك كان لبعض المتغيرات المؤسسية (نوعية البيروقراطية، مستوى الفساد وملف الاستثمار) أثر معنوي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن تأثيرها يبقى محدودا ومعتبرا.²

¹ جوامع ليبية، "أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية - خلال الفترة 2000-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

² عبد القادر ناصور، "إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2014.

المقدمة العامة

- أطروحة دكتوراه لمحمد إبراهيم مادي بعنوان "فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر- حالة الجزائر-"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، 2012-2013 : تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر ، وقد تم التوصل الى أن للسياسة المالية مكانة أساسية ضمن العناصر المكونة لمناخ الاستثمار، حيث تساهم من خلال السياسة الضريبية كأداة من أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، أما فيما يتعلق بفعاليتها في الجزائر في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر فقد كانت نسبية، ذلك أنها لم تحقق نتائج كافية من خلال الأهداف المسطرة والمرجوة، كما أن تأثير السياسة المالية في الاستثمار الأجنبي المباشر يبقى نسبيا مقارنة بالمحددات الأخرى التي تؤثر عليه والتي يمكن أن يكون لها دورا في استقطاب الاستثمار الأجنبي من خلال تحسين مناخ الاستثمار بشكل عام.¹
- أطروحة دكتوراه لدلال بن سمينة بعنوان "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية -دراسة حالة الجزائر-"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012-2013: حاولت هذه الدراسة معالجة الإشكالية المتعلقة بتأثير السياسات الاقتصادية المتبعة في ظل الإصلاحات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بالتحليل والقياس، وتوصلت الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر عرف نموا ملحوظا خلال هذه الفترة والنتائج أساسا على الإصلاحات المتبناة والنتائج الإيجابية المحققة على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهو ما يؤكد تصنيف الجزائر في المؤشر المركب للسياسات الاقتصادية الذي يعكس نجاح السياسات الاقتصادية في تحسين مناخ الاستثمار، كما حاولت الدراسة قياس أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الجزائر خلال الفترة 1989-2011، وخلصت الى أن متغيرات الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم قد لعبا دورا مهما في تفسير حركة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الجزائر خلال الفترة المدروسة، حيث كان الناتج المحلي الإجمالي معنوي وذو أثر معنوي وذو أثر موجب على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر، بينما كان معدل التضخم سالبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، فيما لم يكن لكل من متغير رصيد الحساب الجاري ورصيد الموازنة العامة، نسبة

¹ محمد إبراهيم مادي، " فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2000)", أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2012/2013.

المقدمة العامة

الدين الخارجي وسعر الصرف الاسمي أي تأثير ملموس على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.¹

■ أطروحة دكتوراه لداودي محمد بعنوان "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر — حالة الجزائر —"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011-2012: تهدف هذه الدراسة الى تحليل وقياس طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية التي تخص السياسة المالية في الجزائر والاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم التوصل الى أن تطبيق أدوات السياسة المالية في الجزائر غير مؤهل بفعالية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن السياسة الجبائية بصفة عامة لم ترقى فعلا الى الدور الذي كان منتظرا منها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر رغم كل التحفيزات الجبائية والإصلاحات الضريبية التي اعتمدها الجزائر خاصة بعد صدور قانون الاستثمار 93-12، الى جانب ذلك أثبتت نتائج الدراسة أن دور الانفاق العمومي في زيادة فعالية البنية التحتية الجزائرية كعامل مستقطب للاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا ومحدودا، كما أن السياسة المالية في الجزائر لم ترقى الى تحفيز الطلب الكلي وزيادة حجم السوق كعامل جذب للاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من أهمية السوق الجزائرية.²

■ أطروحة دكتوراه لسعيد يحيى بعنوان "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006-2007: تهدف هذه الدراسة الى تحليل المحيط الاقتصادي المؤثر على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر، وقد تم التوصل الى أن الجزائر تمتلك عدة مميزات نسبية تزيد من إمكانيات الاستثمار الأجنبي المباشر أبرزها: الوفرة الكبيرة في الثروات الطبيعية، حجم السوق الداخلي، القرب الجغرافي من الأسواق الممكنة ووضعية اقتصادية كلية مريحة جدا ناتجة أساسا عن سلسلة الإصلاحات الهيكلية التي انطلقت الحكومة الجزائرية في تنفيذها مع بداية التسعينات، في المقابل تشير نتائج الدراسة الى وجود بعض المعوقات التي تواجه تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر أبرزها: التأخير الكبير في برنامج الخصخصة، نقص المعلومات الخاصة بفرص المتاحة

¹ دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013.

² داودي محمد، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر — حالة الجزائر —"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.

المقدمة العامة

للاستثمار في الجزائر، ضعف بيئة تسيير الأعمال نتيجة تعقد الإجراءات وتفشي البيروقراطية والفساد.¹

■ أطروحة ماجستير لبوزيان عبد الباسط بعنوان "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2006-2007: تهدف هذه الدراسة الى معرفة دور السياسة المالية في الدول النامية وبشكل خاص في الجزائر في التأثير على المستثمر الأجنبي المباشر من خلال استقطابه والحصول على منافع من ذلك، وأبرز ما تم التوصل اليه أن السياسة المالية في الجزائر مقيدة الى حد ما نظرا لتبعيتها الى أسعار المحروقات، كما أنها ضعيفة الفعالية من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، اذ اتضح ذلك من خلال مقارنة نسبة كل من النفقات العامة والايادات الضريبية من الناتج المحلي الخام مع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي الخام، كما تدعم هذا الحكم من خلال النموذج القياسي الذي يربط بين تطور النفقات العامة كمتغير مستقل وتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، والذي بين أن الارتباط بين السياسة المالية والاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا للغاية، مما يدل على أن فعالية السياسة المالية في الجزائر في التأثير عن الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ضعيفة للغاية.²

■ أطروحة ماجستير لكمال قويدري بعنوان "السياسة المالية وأثرها على الاستثمار-دراسة حالة الجزائر-، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب بالبليدة، سبتمبر 2006: تهدف هذه الدراسة الى معرفة مدى فعالية السياسة المالية في التأثير على الاستثمار، وفي ظل ما قامت به الجزائر من إصلاحات على هذه السياسة هل استطاعت أن تستقطب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وقد تم التوصل الى أن سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على السياسة المالية وعلى الاستثمار كانت كفيلة لجلب الاستثمار المحلي والأجنبي، فالسياسة المالية مازالت تفتقر الى الصرامة في تطبيق إجراءاتها، خاصة تلك المتعلقة بالإنفاق على المشاريع في البنية

¹ سعيدي يحي، "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006/2007.

² بوزيان عبد الباسط، "دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1994-2004"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، في انقودومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2006/2007.

المقدمة العامة

التحتية وكذا تدني مستوى الانفاق على البحث والتطوير، أما الاستثمارات فهي تفتقر الى المتابعة من قبل الدولة، وكذلك لا توجد مراقبة لاحترام المستثمرين لالتزاماتهم.¹ معظم الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته الأساسية في الجزائر، ركزت على السياسة المالية كعامل جذب مهم للاستثمار الأجنبي، دون التطرق الى السياسات النقدية التي لا تقل أهمية عن سابقتها والدور الهام الذي تلعبه في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف، ولهذا فان هذه الدراسة تنطلق من أهمية الدراسات المالية والنقدية في تكوين مناخ استثماري جاذب في الجزائر، وتنتهي الى الوقوف على أكثر السياسات فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

تاسعا: هيكل الدراسة

يتضمن هيكل الدراسة على فصل نظري وفصلين تقييميين وفصل قياسي، جاءت في إطار التقسيم المقترح، الذي يتوخى الوصول الى أهداف الدراسة والاجابة على التساؤلات المطروحة في الإشكالية. تضمن الفصل التمهيدي: الإطار النظري للدراسة، وجاء في مبحثين تناول المبحث الأول المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، ماهيته وأهم أشكاله، محددهاته الأساسية وأثاره على الاقتصاديات المضيفة، أما المبحث الثاني فقد تناول المفاهيم المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية، ماهيتها، أدواتها وأهدافها، بالإضافة الى دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة اعتمادا على ما جاءت به النظريات الاقتصادية وبعض الأدلة العلمية في هذا المجال. أما الفصل الأول: فقد خصص لتحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عن طريق تقسيمه الى ثلاثة مباحث يأتي مضمونها على النحو التالي: بالنسبة للمبحث الأول فقد خصص لتقييم البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر بناء على تحليل الإطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وإبراز أهم العوائق القانونية التي تعرفها بيئة الاستثمار في الجزائر، أما المبحث الثاني فقد خصص لتقييم جاذبية مناخ الجزائر للاستثمار الأجنبي بناء على المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، كما تم من خلاله إبراز أهم العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر، في حين خصص المبحث الثالث لتحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، توزيعه القطاعي وأهم الدول المستثمرة في الجزائر.

¹ كمال قويدري، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار-دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البلدة، 2006.

المقدمة العامة

أما الفصل الثاني: فقد خصص لتتبع تطور السياسات المالية والنقدية في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية وإلى غاية الوقت الراهن، حيث تضمن المبحث الأول تطور توجهات السياسة النقدية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، كما خصص هذا المبحث لعرض مختلف الإصلاحات والتعديلات التي عرفتتها السياسة النقدية في الجزائر، وإبراز انعكاسات هذه الإصلاحات على المؤشرات النقدية الكلية، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل توجهات السياسة المالية منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، وعرض مختلف الإصلاحات المالية التي تبنتها الحكومة الجزائرية، وإبراز انعكاساتها على تطور المؤشرات المالية الكلية.

وفي الأخير أعد الفصل الثالث لقياس فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث خصص المبحث الأول لقياس أثر أدوات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر، في حين خصص المبحث الثاني لقياس أثر متغيرات السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر.

الفصل التمهيدي

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي

المباشر

والسياسات المالية والنقدية

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المحركات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، لما له من آثار إيجابية وفعالة على الاقتصاديات المضيفة خاصة النامية منها. ولهذا تزايد اهتمام هذه الأخيرة بهذا النوع من الاستثمار، اخذة بعين الاعتبار آثاره الإيجابية المباشرة والفعالة على النمو الاقتصادي، سواء من حيث كونه أفضل مصادر التمويل الخارجي وبديل جيد عن المديونية، أو من حيث كونه أداة فعالة لنقل التكنولوجيا المتطورة، وتطوير الهياكل الإنتاجية، وترقية الصناعات المحلية، وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، فضلا عن خلق فرص عمل، ورفع كفاءة رأس المال البشري.

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية الاقتصادية في الدول النامية، أولى العديد من الاقتصاديين ومتخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغاً لمحاولة تفسير ظاهرة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية عبر الحدود واستثمارها في الدول المضيفة والبحث في دوافعها ومحركاتها، وسعيا منها أيضا الى دراسة العوامل التي تجعل من مواطنهم بيئة مناسبة وجاذبة لهذه الاستثمارات. وفي هذا الإطار برزت العديد من النظريات المفسرة لدوافع انتقال هذا الاستثمار بين الدول، وتحديد العوامل الرئيسية التي يتوقف عليها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى دولة ما من عدمه.

من جانب آخر حظيت السياسات المالية والنقدية باهتمام واسع النطاق من قبل حكومات الدول، نظرا للدور الهام الذي تلعبه في تحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، كما تحتل مكانة رئيسية فيما يتعلق بالدور المنوط به في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة وأن غالبية الشركات متعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي من شأنها أن تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة. وبغية عرض وتحليل الأفكار السالفة الذكر، نستعرض من خلال هذا الفصل ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وآثاره على الاقتصاد المضيف، لتتطرق بعد ذلك الى ماهية السياسات المالية والنقدية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر استنادا الى النظريات الاقتصادية وبعض الأدلة العلمية في هذا المجال.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، محدّداته وأثاره على الاقتصاديات المضيفة:

حظيت الاستثمارات الأجنبية المباشرة باهتمام واسع النطاق من قبل حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، لما له من آثار إيجابية مباشرة وفعالة على التنمية الاقتصادية. نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم أشكاله، وكذا تقييم أثاره على الأطراف المعنية بصفة عامة والاقتصاد المضيف بصفة خاصة، بالإضافة إلى إبراز أهم المحددات التي تشكل مناخ الاستثمار والتي يتوقف عليها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الاقتصاد المضيف.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد المحركات الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، حيث يشكل القناة الرئيسية لتدفق رؤوس الأموال الخاصة عبر الدول، ولقد تزايد اهتمام الدول بظاهرة الاستثمار الأجنبي خاصة المباشرة، لما له من تأثير مباشر وفعال على التنمية الاقتصادية، وعند الحديث عن الاستثمار الأجنبي فإننا نحتاج للتفريق بين نموذجين في حركات رؤوس الأموال الدولية وهما الاستثمار المباشر والاستثمار الغير مباشر ونحاول من خلال هذا المطلب الوقوف على مفهوم الاستثمار الأجنبي وأشكاله، كما نستعرض أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي

الاستثمار الأجنبي أو الاستثمار الدولي هو الذي ينشئ نتيجة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية أو تدفق الموارد الاقتصادية بين دول العالم المختلفة بهدف تحقيق الأرباح، وفيما يلي بعض التعريفات للاستثمار الأجنبي:

الاستثمار الأجنبي يشمل تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أو بالاشتراك مع رأس المال الوطني، بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع ويمكن أن تكون الأموال المستثمرة بشكل مباشر من قبل الأفراد أو الشركات الأجنبية، أو بشكل غير مباشر عن طريق الاكتتاب في أسهم وسندات تلك المشاريع¹

كما يطلق مصطلح الاستثمار الأجنبي على حركة رأس المال المملوك سواء للأفراد أو المشروعات الدولية عبر الأقاليم المختلفة وتوظيفها في الأنشطة الاقتصادية بغرض الحصول على الأرباح النقدية في ظل اقتصاد رأس مالي يقوم على المبادلة النقدية².

¹ سامر عبد الهادي، "التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية"، دار الأيام، الأردن، 2013، ص 63.

² منصور الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراية، عمان، 2012، ص 199.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

بعبارة أخرى "امتلاك أحد الأفراد أو المؤسسات في دولة ما لأصول مشغلة في دول أخرى، سواء كان ذلك بحق أو بدون حق في إدارة تلك الأصول وسواء كان لفترة قصيرة أو طويلة وغالبا ما تكون طويلة، سعيا وراء ربح أوفر أو عمالة أرخص أو لفتح أسواق جديدة"¹.

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه: "توجيه جانب من أموال المشروع أو خبرته التكنولوجية إلى العمل في مناطق جغرافية خارج حدود دولته الأصلية بغرض المساهمة في الاستغلال الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة"².

من جملة التعريفات السابقة يمكن استخلاص تعريف الاستثمار الأجنبي أنه: "كل عملية اقتصادية ترافقها تحركات رؤوس الأموال ومختلف الموارد الاقتصادية من بلد لآخر وتهدف إلى خلق رأس المال من خلال إقامة مشاريع اقتصادية غالبا ما تكون طويلة الأجل كما تعمل على توفير احتياجات مختلفة وتحقيق أرباح مالية".

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي

ينطوي الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المباشر والاستثمار الغير مباشر، ويعني هذا إمكانية تقسيم الاستثمار الأجنبي إلى نوعين أساسيين هما:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر

وردت العديد من التعاريف للاستثمارات الأجنبية المباشرة من طرف الاقتصاديين والمنظمات الدولية، وفيما يلي أهم هذه التعريفات.

• تعريف المنظمات والهيئات الدولية:

عرف صندوق النقد الدولي « FMI » الاستثمار الأجنبي المباشر "أنه استثمار في مشروعات داخل دولة بواسطة مقيمين في دولة أخرى بحيث تزيد حصة هؤلاء المستثمرين الأجانب على 10% من رأس المال تركز في يد شخص واحد أو جماعة منظمة من المستثمرين حتى تكون لهم السيطرة على السياسات والقرارات في المشروع"³.

¹ عصام مندور عمر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص10.

² محمد غانم، "الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1 2011، ص47.

³ Imad A. Moosa, « Foreign direct investment : TRegry, evidence and practice », PAL Grave, New York, First Published, 2002,p2

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

هذا ما ورد أيضا في وثيقة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD سنة 1999: "تشغيل رؤوس الأموال عبر حدود الدولة شريطة أن يمتلك المستثمر على الأقل 10% من الأسهم ذات الحق في التصويت في المشروع سواء كان المشروع جديدا أو عاملا أو قائما بالفعل"¹. كما أشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: أنّ الاستثمار يكون بغرض إقامة علاقة اقتصادية دائمة بين المستثمر الأجنبي مع منشأة ما، مثل الاستثمارات التي تتيح بصفة خاصة إمكانية ممارسة نفوذ فعال في إدارتها².

• تعاريف بعض الاقتصاديين:

"استخدام رؤوس الأموال المدخرة محليا في اقتصاد ما وتوظيفها في أنشطة اقتصادية خارج الحدود السياسية للدولة، حيث يكون المستثمر في هذه المشاريع مالكا لكل أو لجزء منها ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر"³.

وبالنسبة لتحركات رؤوس الأموال لا تكون فقط في شكل حصص ملكية وإنما في شكل آلات وتكنولوجيا ومعرفة ومهارات، كما أنه يعطي الحق للمستثمر في اتخاذ القرارات وفي الرقابة على المشروع مما يقلل من حجم المخاطر⁴.

وفي تعريف آخر: "كل استثمار مباشر في عمليات الإنتاج في أي بلد من طرف فرد أو شركة من بلد آخر سواء بشراء شركة أو أسهم منها في البلد المستهدف أو عن طريق توسيع نطاق عمليات قائمة في ذلك البلد"⁵.

بناء على التعاريف السابقة يمكننا صياغة التعريف التالي للاستثمار الأجنبي المباشر: "مشاريع استثمارية تقام في دولة ما من طرف مستثمر أجنبي أو في شكل شركة أم، تستثمر في فروع لها داخل دول مضيفة، بحيث لا تقل حصة المستثمر الأجنبي على 10% من رأس مال المشروع وترتبط هذه الملكية بالقوة التصويتية المؤثرة في سياسة وقرارات المشروع، ويهدف المستثمر الأجنبي من خلالها لإقامة علاقة طويلة الأجل".

¹ UNCTAD, « Foreign direct investment and the challenge of development », New York and Geneva, 1999, p 7

² OCDE, « définitions de références détaillées des investissements internationaux », paris, 1983, p14.

³ نشأت عبد العال، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص202.

⁴ أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، دار النقافة، الإسكندرية، 2005، ص19.

⁵ WANJOHI Rose Wanjiru, «Impact of inflation volatility and economic growth of foreign direct investment in Kenya », a research project of the postgraduate Diploma in Acturial Science, University of NAIROBI, 2014, p1.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار في محفظة الأوراق المالية هو عبارة عن قيام أشخاص طبيعيين أو معنويين أو مقيمين في دولة ما أجنبية، تتمثل نشاطاتهم في شراء أسهم أو سندات لشركات قائمة في دولة أخرى¹، وتشمل السندات طويلة الأجل والأسهم المشتركة فيما عدا تلك المشمولة في الفئات الخاصة بالاستثمار المباشر والاحتياطات.²

ينطوي هذا النوع من الاستثمارات على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات على بعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري.³ كما لا تنتقل على إثر هذه الاستثمارات المهارات والخبرات الفنية والتكنولوجية الحديثة المرافقة لرأس المال.⁴ يتعلق الاستثمار الأجنبي غير مباشر بشراء المستثمرين للأسهم والسندات والأوراق المالية بهدف اقتناءها لفترة معينة، ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي والحصول على عائد مالي، أما عن علاقة المستثمرين مع الشركات التي يشترون أسهمها وسنداتهما فهي علاقة غير مباشرة حيث لا يكون للمستثمر دوراً مؤثراً في قدرات الشركة أو سياستها.⁵

وقد يقوم المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، وذلك بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو قد يقوم بالتعامل في تلك الأدوات من خلال مؤسسة مالية متخصصة، مثل صناديق الاستثمار.⁶ كما تشكلت شركات على المستوى الدولي تخصصت في القيام بهذا النوع من الاستثمارات تسمى شركات إدارة المحافظ وأصبح المستثمرون سواء كانوا خواص أو مؤسسات يفضلون أن يعهدوا بخبراتهم لشركات إدارة المحافظ وهذا راجع للخصائص التنظيمية لهذه الأخيرة.⁷ وتتخذ الاستثمارات الأجنبية الغير مباشرة أشكالاً عديدة نوضحها في الشكل الموالي:

¹ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، "التمويل الدولي"، دار الأيام، الأردن، 2013، ص 148.

² عبد الكريم جابر العيساوي، "التمويل الدولي"، دار صفاء، الأردن، ط 1، 2012، ص 62.

³ السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات"، دار الفكر، الأردن، ط 1، 2011، ص 188.

⁴ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط 1، 2013، ص 56.

⁵ عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 13.

⁶ سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

المجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009/2010، ص 14.

⁷ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 15.

الشكل رقم (01): أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر



المصدر: نشأت عبد العال علي، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 201.

الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن أن يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأشكال التالية:

1- الاستثمار المشترك: هو الاستثمار الذي يسمح للشركات المحلية في الاقتصاد المضيف سواء على المستوى الحكومي أو الخاصة بمشاركة الشركات الأجنبية في مشروع للتسويق أو البيع، التصنيع، الإنتاج أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي، وتخصيصها بحصة من الأرباح المحتملة وتنطوي هذه المشاركة على شكلين:¹

¹ George Chryssochoidis, Carla Millar and Jereny Clegg, « Internationalisation strategies », MAC MILLAN Press LTD, London 1st published 1997, p 23.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

● شكل كامل: المشاركة في كل من رأس المال، المواد الخام، المهارات التنظيمية والتسييرية وفنون الإنتاج والتصنيع.

● شكل جزئي: المشاركة قد تكون في أحد العناصر اللازمة لقيام المشروع. أو إقامة تحالفات استراتيجية مع نخبة من المنافسين في الاقتصاد المضيف مما يسمح للطرفين بتوحيد الجهود وتقاسم المخاطر لأجل تحقيق الأهداف ومواجهة المنافسة وهذا من خلال تقاسم:¹

- الالتزامات المالية، أحد العناصر اللازمة لقيام المشروع.

المخاطر المحتملة ومخاطر المنافسة.

التكوين المشترك للمهارات واقتناء مهارات أو تكنولوجيا أحد الطرفين.

التعاون لتسهيل الاندماج التجاري والسياسي للبلد المضيف.

1-1 مزايا الاستثمار المشترك وعيوبه بالنسبة للدول المضيفة :

يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولاً للدول المضيفة خاصة النامية منها، لأنه يسمح بتحقيق ثلاثة أهداف:²

- ✓ ربط المؤسسة الأجنبية مباشرة بتسيير النشاط داخل السوق المحلية، فالمؤسسة المشتركة هي عبارة عن ملحقة للمؤسسة الأجنبية وبذلك تسييرها عادة عبارة عن صورة مصغرة لتسيير المؤسسة الأجنبية الأم، مما يسمح بانتقال تقنيات التسيير والتكنولوجيا إلى المؤسسة المحلية.
- ✓ تقييد حركة الشركات المتعددة الجنسيات، خاصة فيما يتعلق بمنع تصرفاتها الانتهازية كتطبيق أسعار امتيازية بالنسبة للمؤسسة الأم الأجنبية.. إلخ، فالمؤسسة المحلية الشريكة تكون بمثابة مراقب قادر عن منع مثل هذه التصرفات
- ✓ المساعدة على إدماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي، وذلك بتعميم تطبيق الاستثمارات المشتركة بين المؤسسات المحلية القابلة لذلك.

¹ Klaus Longefeld, « les joints venture internationale », Pratiques et techniques contractuelles des entreprises internationales, édition GLN, 1992, p 7.

² السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص 193.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

غير أن ما يعيب على هذا النوع من الاستثمار في كونه يؤدي إلى:¹

✓ انخفاض القدرة المالية للمستثمر المحلي قد يؤدي إلى صغر حجم المشروع المشترك مما يقلل إسهامات هذا الأخير في تحقيق أهداف الدولة الخاصة بزيادة فرص التوظيف، إشباع حاجة السوق المحلي من المنتجات، التحديث التكنولوجي... إلخ.

✓ مقارنة مع مشروعات الاستثمار المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، فإن مساهمة الاستثمار في توفير العملات الأجنبية (رأس مال الأجنبي) وتحسين ميزان المدفوعات تعتبر قليلة جدًا.

1-2 مزايا وعيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للمؤسسات الأجنبية :

كما يعتبر الاستثمار المشترك من أفضل أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمؤسسات الأجنبية لأن هذا النوع من الاستثمار يتيح لها اقتحام السوق المحلي و الحصول على موقع تنافسي جديد منذ البداية، إقامة مؤسسة مشتركة مع مؤسسة محلية يجعلها تستفيد من خبراتها فيما يخص خصوصية السوق المضيف (أذواق المستهلكين، سلوكهم، قنوات التوزيع... إلخ)، أما عيوبه بالنسبة للمستثمر الأجنبي فتكمن في كون أن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى رأس مال كبير نسبياً، كما أنه في الحالة التي يكون فيها الطرف المحلي ممثلاً في الحكومة فإنه من المحتمل أن تضع قيود صارمة على تحويل أرباح الطرف الأجنبي إلى الدولة الأم، وقد يصر أيضا الطرف المحلي عن نسبة معينة في المساهمة في رأس مال مشروع الاستثمار.²

¹ السيد متولي عبد القادر: مرجع سابق، ص ص 193، 194.

² نفس المرجع السابق، ص 195.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي :

يمثل هذا الشكل من الاستثمار أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات وذلك من خلال قيام هذه الأخيرة بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، فإذا كان هذا الشكل من أشكال الاستثمار الأجنبي مفضلاً لدى هذه الشركات، نجد أن الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيراً في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار نتيجة خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي وكذلك الحذر من احتمالات سيادة حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول النامية¹.

2-1 مزايا وعيوب الاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة:

تتلخص مزايا هذا النوع من الاستثمار في كون أن كبر حجم المشروعات يؤدي إلى زيادة حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول المضيفة، التي تؤدي إلى المساهمة الجديدة في إشباع حاجة السوق المحلية من السلع، الخدمات المختلفة والتكنولوجيا الحديثة، مع احتمال تقليل الواردات ووجود فائض للتصدير وما يترتب عن ذلك من تحسين في ميزان مدفوعات الدول المضيفة وتوفير فرص عمل فيها، أما عيوبه فتكمن في أن الدول المضيفة (خاصة النامية) تخشى أخطار الاحتكار والتبعية الاقتصادية، وما يترتب عليها من آثار سلبية عن المستوى المحلي والدولي في حالة ظهور أي تعارض في المصالح بينها وبين الشركات المعنية².

¹ عبد السلام أوب قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 21.

² عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 15.

2-2 مزايا وعيوب الاستثمارات المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي بالنسبة للشركات الأجنبية:

يعتبر هذا النوع أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر تفضيلاً لدى الشركات متعددة الجنسيات لأن هذا النوع من الاستثمار يضمن حرية كاملة لإدارة المشروع، كما يساعد التملك المطلق لمشروع الاستثمار في التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات، أما عن عيوبه فهي تكمن في كون أن هذا النوع من الاستثمار يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة مع الاستثمارات المشتركة، بالإضافة إلى إمكانية تعرضه إلى أخطار غير تجارية مثل التأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية في الدول النامية المضيفة، خصوصاً إذا كان الاستثمار في الصناعات الاستراتيجية مثل صناعة البترول والأسلحة والأدوية... إلخ.¹

3- مشروعات أو عمليات التجميع:

قد تتخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاصة) يتم بموجب قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائياً، في معظم الأحيان (خاصة في الدول النامية) يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وطرق التخزين والصيانة والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه.²

¹ السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 196.

² عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط 1، 2005، ص 491.

4- الاستثمار في المناطق الحرة:

تعتبر المناطق الحرة، جزء من إقليم دولة معينة لكنها تعتبر أجنبية عن الدولة التابعة لها من ناحية التجارة الدولية والنقد والجمارك (معزولة جمركيا)، ويسمح في داخل المناطق الحرة بإقامة المشاريع الخاصة برؤوس الأموال الأجنبية أو الوطنية أو المشتركة، كما يتم فيها تداول البضائع المحلية أو الأجنبية¹. بالرغم من أنها تخضع لسيادة الدولة وتطبق عليها نفس قوانين الدولة إلا أنها تتمتع بنظام قانوني خاص من حيث العمل، ومنح تراخيص شغل الأراضي والعقارات ومزاولة نشاط المشروعات الاستثمارية، ودخول البضائع إليها ومنها، وغالبا تقرر الدولة للمنطقة الحرة المتواجدة في إقليمها امتيازات خاصة من النواحي التشريعية والقضائية والإدارية بهدف جذب الاستثمارات الأجنبية إليه خاصة في قطاع الصناعات المخصصة للتصدير، أو لتنشيط تجارة العبور عن طريقه وما يترتب عن ذلك من إسهام في تنمية الاقتصاد الوطني.²

الفرع الرابع: الشركات المتعددة الجنسيات كأهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات أحد أبرز أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر وأكثرها انتشارا عبر العالم، لما لها من تأثير قوي على الاقتصاد الدولي من خلال أنشطتها المختلفة، حيث تتمتع بقدرات تمويلية هائلة وتكنولوجيا متطورة، الأمر الذي يمكنها من الاستحواذ على غالبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة عبر دول العالم.

1. تعريف الشركات متعددة الجنسيات

الشركات متعددة الجنسيات هي شركات تمارس نشاطها في عدة دول من خلال فروعها Branches أو الشركات التابعة لها Subsidiaries، وتقوم بإدارتهم ومراقبة نشاطاتهم بفاعلية، وتتولى هذه الشركات القيام بمعظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، خلال عملية الاستثمار تزود الشركة الأم فروعها الخارجية بالخبرات الإدارية والتكنولوجية، وقطع الغيار، وتنظيم السوق وذلك مقابل الحصول على إنتاج الفروع وتحقيق الكسب³.

¹ أنور عبد الخالق ومحمد عباس، "المناطق الحرة"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 1978، ص 97.

² محمد غانم، مرجع سابق، ص 46.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي"، دار المسيرة، الأردن، ط 1، 2014، ص 242.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

يشير تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لسنة 1999 أن هذه الشركات المتعددة الجنسيات تشكل أكثر من 500.000 فرع أجنبي ثم إنشائها من حوالي 6000 شركة أم عبر العالم، هذه الأخيرة تشمل الشركات الكبيرة من البلدان المتقدمة أساساً، كما تشمل شركات من الدول النامية ومؤخراً حتى من الدول التي تمرّ بفترة انتقالية، كما يقدر إنتاج الشركات المتعددة الجنسيات بـ 25% من مجموع الإنتاج العالمي، أما التجارة البينية بين الشركة الأم وفروعها الخارجية فتقدّر بـ 1/3 من التجارة العالمية الإجمالية للسلع المصنعة.¹

2. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

- تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بالعديد من الصفات التي تميّزها وتحدّد دورها وتأثيرها على النظام الاقتصادي العالمي ومن أهمّ هذه الصفات:²
- ✓ **ضخامة الحجم:** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها، ومن المؤشرات التي تدل على ذلك حجم رأس المال وحجم استثماراتها وتنوع إنتاجها وأرقام المبيعات والإيرادات التي تحققها، والشبكات التسويقية التي تملكها، وحجم إنفاقها على البحث والتطوير.
 - ✓ **ازدياد درجة تنوع الأنشطة:** تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالتنوع الكبير في أنشطتها، ويرجع هذا التنوع إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل احتمالات الخسارة، من حيث أنّها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في أنشطة أخرى.
 - ✓ **الانتشار الجغرافي - الأسواق:** من السمات التي تميز الشركات المتعددة الجنسيات هي كبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم.
 - ✓ **القدرة على تحويل الإنتاج والاستثمار على مستوى العالم:** إن هذه الخاصية ناتجة عن كون هذه الشركات تتميز بنشاطها الاستثماري الواسع في العالم وكذلك كونها كيانات عملاقة متنوعة الأنشطة تسودها عمليات التكامل الأفقي والرأسي.
 - ✓ **إقامة تحالفات استراتيجية:** من أهم السمات التي تميز الشركات متعددة الجنسيات، أنّها تسعى دوماً إلى إقامة تحالفات استراتيجية فيما بينها من أجل تحقيق مصالحها الاقتصادية المشتركة وتعزيز قدراتها التنافسية والتسويقية، كما أنّ هذه التحالفات هي نتاج المنافسة المحتدمة والتي صارت سمة أساسية للأسواق المفتوحة وثورة الاتصالات والمعلومات.

¹ Imad. A. MOUSSA, *op. cit.*, p8.

² عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر، الأردن، 2011، ص ص 280-285.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

- ✓ **المزايا الاحتكارية:** ترجع هذه السمة الى أن هيكل السوق الذي تعمل فيه هذه الشركات يأخذ شكل سوق احتكار القلة في أغلب العالم، ومن أهم عوامل نشأته ما تتمتع به مجموعات الشركات المكونة له من احتكار التكنولوجيا الحديثة والمهارات الفنية والإدارية ذات الكفاءات العالية والمتخصصة، وهذا الوضع يتيح لها فرصة زيادة قدراتها التنافسية، ومن ثم تعظيم أرباحها وإيراداتها، وتحدد المزايا الاحتكارية في أربعة مجالات هي التمويل، الإدارة، التكنولوجيا والتسويق.
- ✓ **تعبئة المدخرات العالمية:** هذه الشركات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق بمجموعة من الوسائل أهمها استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتعامل في سوق الأوراق المالية.
- ✓ **تعبئة الكفاءات:** إنّ المعيار الغالب الذي تأخذه هذه الشركات في انتقاء العمالة فيها هو معيار الكفاءة، حيث يتم الاستفادة من الكوادر المحلية لكل شركة تابعة لها بعد اجتياز سلسلة من الاختبارات والدورات التدريبية.
- ✓ **التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية:** يعتبر التخطيط الاستراتيجي أداة لإدارة الشركات متعددة الجنسيات، وتسعى من خلاله إلى اقتناص الفرص، تحقيق معدلات مرتفعة في المبيعات والأرباح ومعدل العائد على رأس مال المستثمر.

المطلب الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة.

على الرغم من أنّ هناك آراء قد أيدت الاستثمار الأجنبي المباشر مستندة على ما لها من آثار إيجابية، فهناك آراء أخرى رفضت وعارضت وجود هذا النوع من الاستثمار تخوفا من آثارها السلبية، ولعل هذا الاختلاف في الرأي يرجع إلى أساس عقائدي فالمؤيّدون للاستثمار الأجنبي المباشر هم في أغلب الأحوال أنصار الفكر الرأسمالي بينما المعارضون يمثلون الفكر الماركسي.¹

في ظلّ اختلاف وجهات النظر حول الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل مجموعة الآثار الإيجابية والسلبية المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر بالاستدلال ببعض الأدلة العلمية.

الفرع الأول: الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر

يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر وهم أصحاب المدرسة الحديثة، أن فائدة ومنافع هذا الأخير للدول النامية أنها تتمثل فيما يترتب على هذا الاستثمار من تراكم رأسمالي، تقدّم تكنولوجي، تطوير في الهياكل الإنتاجية، وإصلاح لأوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، فضلا عن خلق فرص عمل وتحسين أجور العمال وتنمية الموارد البشرية، ويستند هذا الرأي على الحجج التالية:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر وسد الفجوات الرئيسية الأربعة في الدول النامية:

✓ الفجوة الادخارية:

تعاني الكثير من الدولة النامية من ضعف المدخرات المحلية، مما يجعلها عاجزة عن الوفاء باحتياجات الاستثمار الكلي، ويمثل الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة للتراكم الرأسمالي، ويرجع ذلك إلى أن ما ينتج من زيادة عن هذه الاستثمارات في الدخل المحلي، يمكن أن يدخر جانب منها ويحول إلى استثمارات ترفع من معدلات التراكم الرأسمالي.²

¹ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 87.

² نفس المرجع السابق، ص 88.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تتوقف مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل إيجابي في التكوين الرأسمالي للبلد المضيف عن حجم التدفقات الداخلة والخارجة لرأس المال، وتتألف التدفقات الرأسمالية الداخلة للاستثمار الأجنبي المباشر من أسهم رأس المال العادية التي جلبها المستثمرون الأجانب إلى الدولة المضيضة، وكذا الأرباح الناتجة عن عمليات التصدير للمنتجات التي يقوم بإنتاجها المستثمرون الأجانب، أما التدفقات الرأسمالية الخارجة فتتألف من واردات المستثمر الأجنبي للسلع الرأسمالية، وكذلك للمواد الأولية والتقنية والمهارات الإدارية بالإضافة إلى تحويل أرباح المستثمرين إلى الدولة الأم.¹

ولقد أوضح Ugwuegbe وآخرون في دراستهم عام 2014، حول " أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال في نيجيريا خلال الفترة 1986-2012 "، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى نيجيريا ساهمت بشكل كبير في تراكم رأس المال خلال فترة الدراسة.² كما أوضح Libor سنة 2001 في دراسته حول " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال في أوروبا الوسطى والشرقية " أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل رأس المال الثابت الإجمالي أكبر بكثير من مساهمة مصادر التمويل الأخرى والمتتمثلة في الائتمان المحلي ومصادر تمويل سوق رأس المال.³ في حين أوضح كل من Marcel و Bart في دراستهما سنة 2000 حول " تراكم رأس المال والاستثمار الأجنبي المباشر في كوريا وتايوان "، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى البلدين لم يساهم بشكل كبير في زيادة الرصيد الرأسمالي.⁴

✓ فجوة النقد الأجنبي:

تسعى الدول النامية دائما إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لتعويض النقص في المدخرات من جهة، أو زيادة مواردها من النقد الأجنبي اللازم للاستيراد، ويستند الفريق المؤيد في رأيهم هذا إلى أن وجود الشركات متعددة الجنسيات في الدول النامية يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي، خاصة وأن هذه الشركات تمتلك موارد ضخمة مالية، عدا عن قدرتها على الاقتراض من

¹ أونيو ستيف، "الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000، ص10.

² Ugwuegbe Sebastine Ugochukwu and Modebe Nwanneka Judith, "The impact of FDI on capital Formation in Nigeria :A co-integrations Approach", International journal of economics, Finance and management sciences, vol 02,N°02, 2014.

³ Libor Krkoska, "foreign direct investment financing of capital formation in central and eastern Europe", European Bank for reconstruction and development, LONDON, December 2001, (Working paper N°67).

⁴ Marcel P Timmer and Bart Van Ark, "Capital formation and FDI in Korea and Taiwan: coping with diminishing returns?", 2000, on : www.researchGate.net , 31/12/2018,14h30.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الأسواق الدولية، بالإضافة إلى أن وجود هذه الشركات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية من المنظمات الدولية وكذلك الدولة الأم إلى الدول النامية المضيفة، ويتوقف حجم مساهمة هذه الشركات في زيادة حجم تدفق النقد الأجنبي إلى الدول النامية على العوامل التالية:¹

- حجم رأس المال المتدفق من المشروع الاستثماري سواء في بداية انطلاق المشروع أو خلال مدة حياته.
- حجم القروض التي يحصل عليها المشروع من البنوك المحلية أو من الأسواق الدولية.
- درجة تأثير هذه الشركات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام والإنتاج الفعال.
- حجم الأرباح التي تم إعادة رسميتها مقارنة بذلك الحجم من الأرباح المحولة إلى الخارج.
- المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
- حجم المشروع الاستثماري.
- شكل الاستثمار أو نمط ملكية المشروع الاستثماري.

✓ الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة:

تساهم حصيلة الضرائب من الشركات متعددة الجنسيات في سدّ فجوات الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام ومشروعات التنمية في الدول النامية، وإذا كانت الدولة المضيفة في مركز يؤهلها فرض معايير ضريبية فعالة على الأرباح التي تتدفق من مشاريع التنمية الأجنبية، فإنه ونتيجة لذلك يكون لديها دخل ضريبي جديد تستخدمه في تنمية المشاريع، وعلى كل حال فإنّ الدولة المضيفة يجب أن تقوم بإنفاق الدخل الضريبي بحكمة، وأن تحجم عن فرض معدل ضريبة عال جدا لأنه يدفع الشركات الأجنبية إلى مغادرة البلاد.²

¹ عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص ص 117-119.

² علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 248.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

وقد أوضح James خلال العام 2016 في دراسته حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية في دول غرب أفريقيا خلال الفترة 1990-2013"، أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة كان له تأثير موجب وقوي في زيادة حجم الإيرادات الضريبية¹. كما أوضح Haider خلال العام 2013 في دراسته حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية في باكستان خلال الفترة 1972-2010"، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له دور كبير في رفع معدلات الإيرادات الضريبية وتحسين الموازنة العامة في دولة باكستان². بينما أوضحت Eda وآخرون سنة 2016 في دراستهم التي تبحث فيما إذا تساهم رؤوس الأموال الأجنبية في زيادة الإيرادات الضريبية في تركيا خلال الفترة 2004-2012، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا يزيد في معدلات الضرائب التي تدفعها الشركات الأجنبية، وركزت هذه الدراسة على الفوارق بين هذه الشركات الأجنبية فيما يخص مستوى التكنولوجيا التي تجلبها وتوصلت إلى أن الشركات الأجنبية ذات التكنولوجيا المتطورة تساهم في زيادة الإيرادات الضريبية أكثر من نظيرتها ذات التكنولوجيا الأقل تطوراً³.

✓ الفجوة التكنولوجية:

تسعى معظم الدول النامية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، ولهذا اتجهت الكثير من هذه الدول إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وجذب الشركات متعددة الجنسيات، التي تلعب دوراً بارزاً في نقل التكنولوجيا نظراً لما تملكه من خبرات فنية عالية، وإمكانيات مالية وبشرية تمكنها من إجراء البحوث المختلفة وتطوير كافة المنتجات التي ينتجها، وعندما تتجه هذه الشركات إلى الاستثمار في الدول النامية، فهي تنقل إلى تلك الدول بدون شك ما لديها من تكنولوجيا، مما يسمح بتحسين الصناعة وتحقيق تقدّم في طريق التصنيع وزيادة الإنتاج واكتساب الخبرة الإدارية⁴.

¹ James O. Alabede, "How Does Tax Revenue Respond to Financial Inflow From FDI and AID?: Panel evidence from west African Sub-region", September 2016, On: www.researchgate.net, 31/12/2018, 17h00.

² Haider Mahmoud, "Impact of FDI on Tax Revenue in Pakistan", Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences, vol 07, N°1, 2013, PAKISTAN, On: www.researchgate.net, 31/12/2018, 19h15.

³ Eda Balıkcıoğlu and Baçak Dalgıç, "Does Foreign Capital Increase Tax Revenue: the Turkish case", International Journal of Economics and Financial Issues, vol 06, Issue 02, 2016.

⁴ سيد طه بدوي، "دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص 61.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

- وتقوم الشركات الأجنبية بنقل التكنولوجيا إلى الدول المضيفة وفقا لإحدى الصيغ التالية:¹
- حلقات الربط الخلفية والأمامية: تنتقل التكنولوجيا وفق هذه الصيغة عن طريق قيام الشركات الأجنبية بدعم تكنولوجي تفي لمزوديهما المحليين والشركات المحلية التي تصنع لها المرحلة الأخيرة (عادة) من منتجاتها بهدف رفع الجودة، ورفع مواصفات الخدمات لديها.
 - نقل التكنولوجيا بالمحاكاة: يجري هذا النقل بقيام الشركات المحلية بتقليد وإعادة هندسة التكنولوجيا الجديدة، عن طريق اقتباس طرق إدارة الإنتاج وطرق التسويق الجديدة ذات المردودية الأعلى.
 - نقل التكنولوجيا عبر المنافسة: يجري ذلك عندما تشعر الشركات الوطنية بضغط المنافسة التي تقوم بها الشركات الأجنبية، فتسعى إلى التغلب على ذلك بنقل التكنولوجيا والإدارة والتسويق بشتى الوسائل ومنها التطوير الذاتي.
- تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تتناول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في جذب التكنولوجيا إلى الاقتصادات المضيفة، خلصت إلى أن نقل التكنولوجيا عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر قد أسهم مساهمة إيجابية في الإنتاجية والنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة، حيث أوضحت Selma خلال العام 2013 في دراستها حول "آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة" عن الأثر الإيجابي لهذا الاستثمار في تحسين مستوى التكنولوجيا المحلية وتطويرها². كما أكدت Moura و Rosa في دراستهما خلال العام 2009 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي لبلد المضيف" على الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الجديدة، والدراية العملية، والتقنيات الفنية الحديثة التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات إلى اقتصاديات الدول المضيفة³. كما أوضح Hezron وزميله Pauline في دراستهما سنة 2016 حول "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا والنمو الاقتصادي في قطاع الطاقة الكيني"، أن الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى قطاع الطاقة في كينيا ساهمت بنقل نسبي للتكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية للمستثمرين المحليين، من خلال تبادل المعرفة

¹ زغب شهرزاد وعماني لمياء، "الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتشجيع الإبداع"، الملتقى الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2008، ص15.

² Selma KURTISHI KASTRATI, «The effects of FDI for host country's Economy », European journal of interdisciplinary studies, Vol 05, Issue N° 01, 2013.

³ Rui Moura and Rosa Forte, "The effects of foreign direct investment on the host country's economic growth: theory and empirical evidence", submitted to 11th ETSG Annual Conference, July, 2009.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

في الابتكار الجديد في الإنتاج والبحث والتطوير.¹ كما أشار Albert في دراسته حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا الى قطاع الطاقة في أنغولا" الى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى البلاد ساهمت بشكل كبير في تطوير الهياكل الأساسية لإنتاج الطاقة وتكنولوجيا توزيعها، بما في ذلك الآلات والمهارات البشرية.²

2. الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين ميزان المدفوعات

نظرا لما تعانيه الدول النامية من عجز مستمر في ميزان مدفوعاتها، كان لابد لها من اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر للتمويل كونه يدر عائدا بدلا من زيادة أعباء خدمة الدين الناتجة عن التمويل من القروض الخارجية، والتي تمثل عبء على ميزان المدفوعات، من جهة أخرى فإنّ المشروعات الاستثمارية المقامة برؤوس أموال أجنبية وتكنولوجيا متطورة وخبرات عالية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة طاقة إنتاجية ومواصفات عالمية، مما يجعلها أكثر قدرة على تصديرها وهذا ما يساهم في تحسين ميزان المدفوعات.³

ولعلّ الأثر المباشر أو العاجل للاستثمار الأجنبي المباشر هو حصيلة البلد المضيف من النقد الأجنبي وتمكنه بالتالي من زيادة الصادرات دون الحاجة لزيادة الواردات، أضف إلى ذلك أنّ الشركات الأجنبية بفضل اتصالاتها الدولية وخبراتها بشبكة الأسواق الدولية وكذلك بفضل سمعتها المرتبطة باسمها وعلامتها التجارية تفتح أمام الدول المضيفة إمكانيات أكبر لغزو أسواق التصدير وزيادة حصيلة صادراتها.⁴ ويمكن أن يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين ميزان المدفوعات في الدول المضيفة إذا كانت تدفقات هذا الاستثمار الواردة إلى الاقتصاد المضيف تزيد عن حجم تصدير الفوائد والأرباح للخارج، فضلا عن اعتقاد بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تقليص حجم الواردات مما يؤدي إلى نتائج إيجابية على الميزان التجاري.⁵

¹ Hezron M.Osano and Pauline W.Koine, «Role Of Foreign Direct Investment On Technology Transfer and Economic Growth in Kenya: A case of the energy sector», Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 5, N°31, 2016, Available online at: www.researchgate.net.

² Albert Edgar Manyuchi, «Foreign Direct Investment and Transfer of Technologies to Angola's Energy Sector», Africa Spectrum, Vol 51, N°1, 2016, Available online at: www.africa-spectrum.org.

³ Denis Tersen, Jean LUC Bricont, «l'investissement international», Armand colin, Paris, 1996, p177.

⁴ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 91.

⁵ محمد السيد سعيد، "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1986، ص 126.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

يشير Bilal و Muhammad في دراستهما خلال العام 2012 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في باكستان" إلى أن هذا الأثر كان إيجابياً، ويعود ذلك إلى ارتفاع حجم مرونة الصادرات والذي بلغت نسبته حوالي 0.582% مقارنة بحجم مرونة الواردات والذي قدر بحوالي 0.17%، مما جعل الأثر الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات إيجابياً.¹ كما أشار Alaa Abbas وآخرون في دراستهم خلال العام 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات في العراق" إلى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى العراق على ميزان مدفوعاتها.² وأشار Muhammad في دراسته سنة 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في بنغلاديش"، إلى وجود تأثير إيجابي صافي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الحساب الجاري وميزان المدفوعات في بنغلاديش.³

3. الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي

يرى الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر أن هذا الأخير له تأثير إيجابي على حجم الاستثمار الكلي في الاقتصاد المضيف وذلك من خلال مساهمته في:⁴

- ✓ تحسين إنتاجية الشركات المحلية من خلال تبني الممارسات الإنتاجية والإدارية التي تطبقها الشركات المتعددة الجنسيات.
- ✓ انتقال العمال من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية يكفل انتقال المعارف العملية والإدارية الحديثة إلى العمال الناشطين على مستوى الشركات المحلية.
- ✓ تؤثر الشركات متعددة الجنسيات على مورديها المحليين عند التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطة، مما يحسن من جودة السلع الموردة ونوعية الخدمات المقدمة.
- ✓ ترفع الشركات متعددة الجنسيات من درجة المنافسة، مما ينعكس بالإيجاب على إنتاجية الشركات المحلية من خلال تخليها على المسارات الغير فعالة خلال العملية الإنتاجية.

¹ Muhammad Amir and Bilal Mahmood, " Foreign direct investment and balance of payments in PAKISTAN: time series evidence ", Actual problem of economics, Vol 10, 2012.

² Alaa Abbas Dakhil, Maiami Salah Sahib Al-Shukri, "The Impact of FDI on Balance Payments in Iraq", Opcion Ano 35, Especial, No.23, 2019.

³ Muhammad Amir Hossain, « Impact of FDI on Bangladesh's Balance of payments, some policy implications », see on www.bb.org.bd, 22/03/2018 at 17h31h.

⁴ وليد بيبى، "آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والنقود والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص163.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الاقتصاديات المضيفة، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تشجيع الاستثمار المحلي وتحفيزه، حيث أوضح Yassin وزميله Liu في دراستهما سنة 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السودان"، وجود أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في السودان خلال الفترة 1976-2016.¹ كما أشار Palitha وزميله Yingqi في دراستهما سنة 2017 حول "الاستثمار الأجنبي المباشر كمحفز لتنمية الشركات المحلية في سيرلنكا"، إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الشركات المحلية وذلك من خلال جلب الشركات الأجنبية للخبرات والمهارات التي تحتاجها الشركات المحلية، غير أن أداء سيرلنكا المتواضع في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لا سيما في القطاعات التي تعتمد على التكنولوجيا الكثيفة، هذا ما أدى إلى غياب هذه الآثار الإيجابية لهذا الاستثمار على أداء الشركات المحلية في تحسين قدراتها.² كما أوضح Evren وزميله Ayvaz في دراستهما لسنة 2015 حول "مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي للدول النامية"، أن هناك آراء مختلفة بشأن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في أدبيات الاقتصاد، بينما توصلت دراستهما إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشجع الاستثمار المحلي في تركيا وجنوب إفريقيا، في حين أنه يزاحم الاستثمار المحلي في روسيا وهو ما يفسر الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، بينما لا يوجد لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أي تأثير على الاستثمار المحلي في كل من البرازيل والمكسيك.³ وأكد Hasan في دراسته سنة 2012 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1996-2008"، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الأردن خلال فترة الدراسة ساهمت في جذب التكنولوجيا والمعرفة التقنية المناسبة للاقتصاد المحلي، مما يعزز ترقية الاستثمار المحلي وتوسيع نشاط المؤسسات المحلية على المستوى الدولي.⁴

¹ Yassin Elshaim Yahia and Liu Haiym, « the impact of FDI on domestic investment: Evidence from Sudan », international journal of economics financial issues, vol 8, issue 6, 2018.

² Palitha Konara and Yingqi Wei, « Foreign direct investment as a catalyst for domestic firm development, the case of Serilanka », transnational corporations, Vol 3, N°3, 2017.

³ Evren Ipek and Ayvaz Kizilgol, "The contribution of FDI Flows To Domestic Investment: An Econometric Analysis Of Developing Countries", Yonetim Ve Ekonomi, Cilt 22, Sayi02, 2015.

⁴ Hasan Yasien Touama, « The Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Development in Jordan-an Analytical econometric study in the period 1996-2008 », Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Vol 15, N°01, 2015.

4. الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية للصادرات:

يعتبر تطوير القدرة التنافسية من أهم الإفرازات الإيجابية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الشركات المحلية في الدول النامية، حيث ترتبط المزايا التنافسية للشركات بعلاقة طردية مع التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر، ويمثل هذا النوع من الاستثمار أكثر الطرق جدوى في التوسع وغزو الأسواق الخارجية بالنسبة للشركات المحلية، مما يساعدها على الاستمرار وتعظيم أرباحها وحصصها السوقية دولياً، وهذا ما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية في الدولة المضيفة.¹

من جهة أخرى فإنّ الشركات متعددة الجنسيات وبالنظر إلى ما تمتلكه من رؤوس أموال ضخمة، فهي بذلك تتوسع في عملياتها الإنتاجية، مما ينعكس إيجاباً على زيادة التصدير وتحسين محتوى الأنشطة التصديرية، إلى جانب ذلك فإنّ الشركات المحلية في الدول المضيفة تستفيد هي الأخرى من المعلومات التجارية المتاحة لدى الشركات الأجنبية، إضافة إلى الضغوط التنافسية التي تسببها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تجبر الشركات المحلية على تطوير قدراتها ومهاراتها التكنولوجية، مما يؤدي إلى تطوير جودة منتجاتها وهذا ما يساهم في رفع معدلات نمو الصادرات في الدول المضيفة.²

وأوضح Mehdi في دراسته سنة 2012 حول "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، التجارة والنمو الاقتصادي في تونس" عن وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على حجم صادرات الاقتصاد التونسي خلال الفترة 1970-2010.³ كذلك أوضح Nasir وآخرون في دراستهم سنة 2016 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في دول البلقان" أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات في هذه الدول كان إيجابياً، مما ساهم في تنمية القدرات التنافسية لصادرات هذه الدول.⁴ وأشار Tomasz في دراسته سنة 2017 حول "أثر

¹ John H. Dunning and Feng Zhang, "Foreign Direct Investment and Locational competitiveness of countries", Transnational corporations Review, Volume 16, N°01, United Nations publication Switzerland, April, 2007, p9.

² OECD, « Survey of OECD work on international investment », working papers on international investment , 1998, p19.

³ Mehdi Mlayah, « relation entre l'investissement direct étranger, le commerce et la croissance économique en Tunisie », Mémoire pour l'obtention du grade Maître sciences, département d'économie, Université LAVAL, Québec, 2012.

⁴ Nasir Selimi, Kushtrim Reçi, Luljeta Sadiku, "The Impact of Foreign Direct Investment on the Export Performance: Empirical Evidence for Western Balkan Countries", International Review, Vol 06, N° 01, 2016.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الاستثمار الأجنبي المباشر على تنافسية الاقتصاد البولندي" إلى مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى بولندا في تحسين القدرة التنافسية الاقتصادية وزيادة صادرات بولندا.¹

5. الاستثمار الأجنبي المباشر وتوظيف الأيدي العاملة

يعتبر القضاء على البطالة أو الحدّ منها أحد أهم الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها نظرا لخطورة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليها، لهذا لجأت العديد من هذه الدول إلى فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تعدّ هذه الأخيرة أكثر الطرق جدوى في خلق فرص عمل جديدة، مما يقلص من معدلات البطالة، فحسب تقديرات الأمم المتحدة فإن عدد الوظائف التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات تبلغ حوالي 73 مليون وظيفة، 60% منها في الدول النامية.² على العموم يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في توظيف الأيدي العاملة في الاقتصاد المضيفة من خلال:³

1/ إن وجود الشركات الأجنبية يؤدي إلى خلق علاقات تكامل بين أوجه النشاطات الاقتصادية المختلفة في الدولة، من خلال تشجيع المواطنين على إنشاء مشروعات لتقديم الخدمات المساعدة اللازمة أو المواد الخام للشركات الأجنبية، وتنشيط صناعات المقاولات وغيرها، ومن ثم خلق فرص عمل جديدة.

2/ إن توسع الشركات الأجنبية في أنشطتها مع الانتشار الجغرافي لهذه الأنشطة سيؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة في المناطق النائية والريفية داخل البلد المضيف.

3/ إن إنشاء المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير والمشروعات كثيفة العمالة في المناطق الحرة سوف يؤدي إلى خلق العديد من فرص العمل الجديدة.

4/ إن وجود الشركات الأجنبية الاستثمارية ذات الأجور العالية يمكن أن يؤدي إلى جذب الكوادر والكفاءات الإدارية للعمل بها.

تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الاقتصادات المضيفة، أن هذا النوع من الاستثمار يساهم في توظيف العمالة المحلية في الاقتصاد المضيف، حيث أوضح Youssef وزميلته Malika في دراستهما سنة 2006 حول

¹ Tomasz Marcin Napiorkowski, « the impact of foreign direct investment on Poland's economic competitiveness », SGH publishing house, 101, Vol 01, 2017.

² عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مرجع سابق، ص 385.

³ عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مرجع سابق، ص ص 149 - 150.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

"توظيف العمالة من خلال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المغرب"، أن هذه الأخيرة ساهمت في توظيف العمالة المغربية.¹

كما يشير Mohammed في دراسته سنة 2009 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في كل من باكستان، الصين والهند، الى وجود أثر سلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو العمالة في مختلف الصناعات في كل من باكستان، الهند، والصين خلال الفترة 2008 – 1985، غير أن هذا الأثر يصبح إيجابيا ويتفاوت هذا الأثر من صناعة إلى أخرى تبعا لأهميتها في اقتصاد كل دولة.²

6. الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين الأجور

تساهم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية في توفير فرص عمل جديدة مما يسمح بتخفيض معدلات البطالة، فضلا عن مساهمتها في رفع سقف الأجور للعمال الأصليين في الشركة التي تم نقل ملكيتها إلى الطرف الأجنبي، مما ينعكس في تحسين المستوى المعيشي لهذه الفئة من العمالة.

وفي دراسة أجراها البنك الدولي حول الشركات فيما يخصّ جوانب الأجور والتوظيف وظروف العمل توصلت إلى أن الشركة متعددة الجنسيات توظف ضعف ما توظفه شركة محلية من فرص العمل في المتوسط، بالإضافة الى أن الأجور المتوسطة المدفوعة من طرفها أكثر مما تدفعه نظيراتها المحلية بنسبة تصل الى 50%.³

¹ Youssef El Wazani and Malika souaf, « la création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc: un apport limité à la réduction chômage et des flux migratoires », Revue Autre part, N° 37, 2006.

² Mohammed Nishat, « the impact of FDI on employment opportunities: panel Data analysis : empirical evidence from Pakistan, India and China », the Pakistan development review, Vol 04, part II, 2009.

³ OECD, « L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions du travail », conférence OECD-OIT sur la responsabilité social des entreprises , emplois et relation professionnelle promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisé, 23-24 Juin 2008, centre de conférence de l'OECD, Paris, France, 2008, p14.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

وبما أنه أصبح من البديهي أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار قوية على مستوى الأجور في الاقتصاديات المضيفة النامية، فإن هذا من شأنه أن يفرز منافسة شرسة بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات.

تشير Elena في دراستها سنة 2008 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور وظروف العمل"، إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى تعزيز وتحسين أجور العمال الذي يشغلون وظائف من قبلها، في حين يوجد تأثير صغير إيجابي على أجور العمال في الأعمال التجارية المحلية فضلاً عن توفير هذه الشركات الأجنبية لفرص أفضل من حيث ظروف العمل من نظيراتها المحلية، وتؤكد الدراسة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون أداة هامة لتحسين الظروف المعيشية¹. أما Ramya وزميلتها Linda فتشيران في دراستهما سنة 2007 حول "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والأجور" إلى وجود أثر سلبي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أجور العمالة في الدول المضيفة، ويعتبر هذا الأثر أكبر نسبياً عند فئة الإناث مقارنة بفئة الذكور، ويرجع ذلك إلى ضعف القدرة التفاوضية للعمال المحليين مع الشركات الأجنبية، فضلاً عن استخدام الشركات الأجنبية لحافز نقل المعرفة كأداة لتقديم أجور أقل لموظفيها.² كما يوضح في دراسته حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور في مصر خلال الفترة 1985-2014" أن للاستثمار الأجنبي المباشر تأثيراً إيجابياً طويلاً الأجل على الأجور على المستوى الإجمالي، بحيث يحظى قطاع الصناعات التحويلية على أكبر تأثير مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، يليه القطاع المالي، في حين لا يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور في قطاع السياحة، ويعزى ذلك إلى استحواذ قطاعي الصناعات التحويلية والقطاع المالي على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصاد (حوالي 57% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد)، في حين يعتبر قطاع السياحة في مصر أقل القطاعات استقطاباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث لا تتجاوز حصته 9% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال الفترة 1985-2014، وفسر الباحث الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الأجور إما بأثر الإنتاجية غير المباشرة (حيث أن إنتاجية العمل لها

¹ Elena Arnal, « l'impact de l'IDE sur les salaires et les conditions de travail », conférence OECD- OIT sur la responsabilité social des entreprises, 23-24 juin 2008, centre des conférences de l'OECD, Paris, France.

² Ranya M. Vijaya and Linda Katani, « Foreign direct investment and wages: a bargaining power approach », Journal of world system research, Vol X III, N°1, 2007.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تأثير إيجابي على الأجور وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية)، أو باعتبار أن الشركات المحلية والأجنبية تتنافس على العرض المحدود من العمالة الماهرة في مصر، مما يعزز الزيادة في معدلات الأجور.¹

7. الاستثمار الأجنبي المباشر وتنمية الموارد البشرية:

فضلا عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة للعمال، فإنها تساهم في تنمية وتدريب الموارد البشرية في الدول النامية، مما يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجية العمالة وبالتالي رفع مستوى الأجور.

ويشير تقرير الأنكتاد إلى أن متوسط الإنفاق على تدريب العامل الواحد في الفروع الأجنبية السويدية حوالي ثلاث أرباع ما تدفعه الشركة الأم، كما أن إنفاق الشركات متعددة الجنسيات على التدريب في فروعها الأجنبية يفوق بكثير ما هو عليه في مثيلاتها من الشركات المحلية للدول المضيفة، وجاء في نفس التقرير أن الشركات المتعددة الجنسيات في كل من تايلاند وماليزيا، نيجيريا وتركيا وفروعها الأجنبية تنفق على التدريب أكثر من نظيراتها المحلية.²

تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد البشرية في الاقتصاديات المضيفة خاصة النامية منها، أن هذه الاستثمارات ساهمت بشكل كبير في تنمية وتدريب الموارد البشرية في هذه الدول، حيث يشير Fouda في دراسته سنة 2005 حول "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء القدرات العلمية والتكنولوجية للبلدان النامية" أن الشراكة الأجنبية مع الشبكات المحلية في الكامبيون ساهمت في دمج العمالة المحلية في شبكات البحث والتطوير والعمل المشترك في إطار المشاريع المشتركة، مما ساعد على تحسين مهاراتهم وإنتاجيتهم، كما عمدت في نفس الوقت وزارة البحوث لضمان تطوير العاملة من أجل تمكين الشركات المحلية على المنافسة ومواكبة التطورات العالمية والابتكارات.³ كما يشير Azam وزملاءه في دراستهم سنة 2015 حول "الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري في الدول النامية"، إلى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال البشري في مجموعة مكونة من 34 دولة نامية خلال الفترة

¹ Hanan A. Abouelfarag and Mohamed S.Abed, «The Impact Of Foreign Direct Investment on Real Wages in Egypt: A Sectoral Empirical Analysis », Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol 20, Issue N°2, September, 2018.

² UNCTAD, « World investment report », transnational corporation employment and work place, Geneva, 1994, p 217.

³ EFA Fouda, « le rôle de l'investissement direct étranger dans le renforcement des capâtes scientifiques et technologique des pays en développement », réunion d'experts sur l'incidence de l'IDE sur le développement Genève, 24-26 Janvier, 2005.

(1981-2013).¹ كما يشير Magnus وزميله Ari في دراستهما سنة 2002 حول "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال البشري" أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في نقل المعرفة إلى القوى العاملة في الاقتصاد المضيف، مما من شأنه أن يساعد على تطوير مهارات العمل المحلية. وفي الوقت نفسه، يحدد مستوى رأس المال البشري للبلد المضيف مقدار الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن أن يجتذبه الاقتصاد المضيف.²

8. الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة معدلات النمو الاقتصادي

تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تتناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول المضيفة، أن هذا النوع من الاستثمار يترك آثار إيجابية على الإنتاجية مما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، حيث أوضح Noor Rahman في دراسته سنة 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الأفغانستاني" أن هناك أثر إيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى أفغانستان على الناتج المحلي الإجمالي، حيث تشير نتائج التحليل القياسي أن زيادة 10% من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في زيادة 5,52% من الناتج المحلي الإجمالي وذلك بفضل ما يجلبه من رؤوس أموال وتكنولوجيا متطورة تساهم في تحسين التنمية.³ كما أوضح Ghaith وزميله Naseem في دراستهما سنة 2017 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في ماليزيا" أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ماليزيا تساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.⁴ كما أشار Mehdi في دراسته سنة 2012 حول "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول جنوب آسيا" إلى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول جنوب آسيا على النمو الاقتصادي والناتج المحلي الإجمالي.⁵ كما أشار Sokang في دراسته سنة 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو

¹ Muhammad Azam, Saleem Khan and others, « FDI and Ruman capital: evidence from developing countries », investment management and financial numeration, vol 12, Issue3,2015.

² Magnus Blomstrom and Ari Kokko, « FDI and Human Capital: A Research Agenda », Working Paper N°.195, OECD Development Centre, August 2002.

³ Noor Rahman Tahiri, « Impact of FDI on economic of Afghanistan », MPRA paper N°82264, posted 30 October 2017, Available online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/82264>, See: 22/03/2018 at 16:24h.

⁴ Ghaith Alzaidy and Mohd Naseem bin Niaz Ahmad, « The Impact of FDI on economic Growth in Malaysia: The role of financial development », International Journal of economics and financial, Vol 7, Issue 03, 2017.

⁵ Mehdi Behname, « FDI and economic growth: Evidence from southern Asia », Atlantic Review of economics 2nd volume, 2012.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الاقتصادي في كمبوديا" الى وجود أثر إيجابي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى البلاد على معدلات النمو الاقتصادي¹.

الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر

مما لا شك فيه أنه على الرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر له آثار إيجابية إلا أن له أيضا آثار سلبية، هذه الآثار يمكن تقسيمها إلى آثار اقتصادية، سياسية واجتماعية. ونظرا لأن الشركات متعددة الجنسيات هي أكثر أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر انتشارا، فقد تشكلت لجنة لدراسة موضوع هذه الشركات وفي سنة 1973 نشرت هذه اللجنة تقريرا متضمنا الآثار السلبية للشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول النامية:²

- عدم تطابق استراتيجية الشركات متعددة الجنسيات مع استراتيجية التنمية في أية دولة نامية.
 - افتقاد المساومات التي تتم بين هذه الشركات والدول النامية إلى التكافؤ سواء من الناحية المالية أو التكنولوجية أو المعلوماتية.
 - تقوم هذه الشركات بالاستثمار في دول العالم الثالث بشروط استثنائية تكفل لها تحقيق أرباح ضخمة تفوق كثيرا ما يمكن أن تحصل عليه من الاستثمار في دول العالم الصناعي المتقدم.
 - ما يتم نقله من تكنولوجيا يقتصر على تلك التي قررت هذه الشركات الاستغناء عنها، فلا تتم المشروعات في الدول النامية بطرائق إنتاجية متقدمة.
 - ما تعرض هذه الشركات من مشروعات لا يحتل أولوية متقدمة في سلم مشروعات التنمية بالدول المضيفة النامية.
- يستند الفكر المعارض والرافض لوجود هذا النوع من الاستثمارات في الدول المضيفة إلى الحجج التالية:

¹ Sokang khun, « the Impact of FDI on the economic growth in Cambodia: Empirical evidence», International journal of Innovation and Economic Development, Vol 4, issue 05, December 2018.

² عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص95.

1. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الموارد العامة للدولة والميزانية العامة

في سبيل اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر عادة ما تفرط الدول المضيفة في منح المزايا والتسهيلات والإعفاءات الضريبية (خاصة للمستثمرين الأجانب)، تخفيض التعريفات الجمركية على بعض الواردات، وهذا نظرا للتنافس الشديد فيما بينها على المنتج من الأموال الأجنبية، غير أن تكلفة هذه المزايا الممنوحة تؤدي إلى ضياع موارد محتملة أو ابتلاع موارد حكومية، كان من الممكن استخدامها في أغراض أخرى تفيد التنمية المحلية، وهذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الميزانية العامة للدولة.¹

يشير Yilmaz وزميله Omar في دراستهما سنة 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات الضريبية في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي" إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أثرت بشكل سلبي على إجمالي الإيرادات الضريبية في النمسا وفرنسا وإيطاليا وبولندا، في حين كان تأثيرها إيجابيا في باقي دول المنظمة.² كما تشير Sena في دراستها سنة 2017 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات غير الضريبية في عينة مكونة من 172 دولة (بما فيها الدول النامية والمتقدمة) خلال الفترة 1980-2013" إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات غير الضريبية يتوقف على مستوى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف، حيث أن هذا الأثر يكون سلبيا وبشكل كبير في الدول التي يقل فيها حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق عن 1.49% من الناتج المحلي الإجمالي، وكلما ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق انخفض حجم الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الإيرادات غير الضريبية للدولة المضيفة.³

2. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي

إن الأثر الإيجابي على النقد الأجنبي الناتج من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لا يلبث بعد مدة أن ينقلب إلى أثر سلبي عندما تبدأ عملية التدفق العكسي لهذه الأموال نتيجة تحويل الأرباح المرتبطة بالمشروع الأجنبي، هذا فضلا عن تحويل جزء من مرتبات الأجانب العاملين في هذه المشروعات للخارج، حيث تمثل هذه المدفوعات العبء الرئيسي الذي ينشأ عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، أما بالنسبة لمدفوعات خدمة نقل التكنولوجيا، فهي وسيلة تستخدمها الشركات

¹ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 97.

² Yilmaz Bayar and Omer Farouk Ozturk, « Impact of Foreign Direct Investment Inflows on tax Revenues in OECD Countries: A Panel cointegration and Causality analysis », Theoretical and Applied Economics, Vol XXV, N° 614, 2018.

³ Sena Kimm Gnanon, « Impact of Foreign Direct Investment (FDI) Inflows on Non-Resource Tax and Corporate Tax Revenue », Economics Bulletin, Vol 37, Issue 4, 2017.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الأجنبية من أجل الحصول على مزيد من هذه المدفوعات ولذلك تلجأ إلى تضخيم أو المبالغة في حساب هذا المقابل.¹

3. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات

على الرغم من إمكانية زيادة صادرات الدولة المضيفة من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسيات وشبكة اتصالاتها الواسعة بالأسواق الدولية، إلا أنّ هناك ممارسات من جانب تلك الشركات تحدّ من أهمية هذه الإمكانية، ومن هذه الممارسات:²

➤ قيام الشركات الأجنبية بالحدّ من صادرات فروعها بالدول المضيفة، حيث أن الفرع كثيرا ما يحظر عليه منافسة الدولة الأمّ في الأسواق العالمية، أو ربّما لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلاّ لأسواق معينة وفق ما يسمى بالشروط التقليدية.

➤ محاولة الشركات متعددة الجنسيات نقل عبء الضرائب من الدولة ذات معدلات ضرائب مرتفعة إلى أخرى ذات أقلّ وذلك من خلال سياسة تسعير الصادرات من السلع والخدمات من بعض فروع الشركات الأجنبية بأقل من قيمتها الحقيقية.

➤ حتى ولو كانت إمكانية زيادة الصادرات حقيقية، فإنه ينبغي أن يؤخذ في الحسبان أيضا الزيادة المحتملة في الواردات، فمن الملاحظ أنّ الميل للاستيراد الخاصة بالشركات الدولية مرتفع عادة لأنّ معظم السلع الرأسمالية ونسبة كبيرة من مستلزمات الإنتاج الأخرى يتمّ استيرادها.

أوضح Geamanu في دراسته سنة 2015 حول "تحليل العلاقة بين الميزان التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا" أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى رومانيا أثرت بشكل سلبي على ميزان المدفوعات، ويعود ذلك إلى أنّ حجم العملة الأجنبية المتحصّل عليها من صادرات شركات الاستثمار الأجنبي لم تكن كافية لتغطية العملة المطلوبة من الواردات.³ كما أشار Danish وزميله Mohsin في دراستهما سنة 2013 حول "العلاقة السببية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وحساب العملات الأجنبية في الاقتصاد الباكستاني" إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى باكستان

¹ نزيه عبد المقصود، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق ص 483.

² عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 99.

³ Geamanu Marinela, « Analysis of the Trade Balance of the enterprises with FDI in ROMANIA », Procedia economics and finance, Vol N°32, 2015, Available online at: www.sciencedirect.com .

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

ساهمت في تدهور ميزان مدفوعاتها بسبب تحويل أرباح الشركات الأجنبية، وتشير الدراسة أنّ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى باكستان لم تساهم في تحقيق الدخل كونها لم توجه إلى القطاعات القابلة للتداول ولم توجه لتعزيز الصادرات بما يعزز الدخل الحقيقي للمواطنين ومدخراتهم.¹ كما أوضح محمد وزميلة مضر في دراستهما سنة 2018 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا خلال الفترة 2000-2010" أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى سوريا أثرت بشكل سلبي على ميزان مدفوعاتها، حيث تجدر الإشارة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى سوريا تبحث عن الموارد الطبيعية والتمثلة بشكل أساسي بالنفط، وفي ظلّ انخفاض حجم الصادرات النفطية السورية خلال فترة الدراسة فإنّ هذا التأثير السلبي يفسر بضعف كفاءة هذه الاستثمارات الأجنبية.²

4. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا

إنّ الأثر غير المباشر المتمثل في تغذية الاقتصاد بتكنولوجيا جديدة ومهارات وأساليب إدارية وفنية متقدمة وغير ذلك من الوفرات الخارجية السابق ذكرها قد لا يكون له أهمية كبيرة في إعطاء دفعة تنمية للاقتصاد المحلي، وهذا هو النمط الشائع للاستثمارات التقليدية في مجالات البترول والتعدين، لدرجة أنّ البعض يرى فيها مجرد استثمارات جغرافية " بمعنى أنها استثمارات تقع جغرافيا في الدول المتخلفة ولكنها لا تكون متكاملة مع اقتصاديات هذه الدول المصدرة وإنما تكون متكاملة مع اقتصاديات الدول المصدرة لرأس المال.³

¹ Danish Ahmad Siddiqui and Mohsin Hasnain Ahmad, « the causal relationship between FDI and current Account: an empirical investigation for Pakistan economy », Theoretical and Applied Economics, Vol XX, N°08, 2013, Available online at: www.researchgate.net

² محمد صقر، مضر شيعا، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا خلال الفترة (2000-2010)"، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (3)، 2018.

³ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص98.

5. الأثر السليبي للاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات التضخم

يترتب عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات النامية توجهات تضخمية، نظرا لضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وضعف الجهاز المالي فيها، مما يساهم في ارتفاع معدلات التضخم فيها ويمكن تفسير هذا التأثير للاستثمار الأجنبي المباشر في إحداث التضخم من خلال:¹

1/ إن زيادة الاستثمارات في هذه الدول يقابله ارتفاع في مستويات الدخل مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق وبالتالي الطلب، وإن لم يزداد عرض المنتجات بنسبة مساوية على الأقل فإن أسعار هذه المنتجات ستجده نحو الارتفاع.

2/ تزايد حدة الضغط التضخمي إذا كان الإنفاق الاستثماري موجّها إلى مشاريع تساهم في تسهيل العمليات الإنتاجية للمشاريع المنتجة، إذ يخلق الإنفاق الاستثماري على هذه المشاريع دخول نقدية تولد طلبا فعالا في الحال، في المقابل أن الناتج من هذه المشروعات هو ناتج غير مباشر لا يصلح للاستهلاك.

3/ يتطلب قيام المشروع الأجنبي فترة معينة قبل أن يذر منتجا قابلا للاستهلاك، ومن ثم فإن هذه الفترة يصاحبها اختلال في التوازن بين قوى الطلب والعرض، مما ينعكس في شكل ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

4/ ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك نظرا لظهور سلع جديدة من الشركات الأجنبية العاملة في هذه البلدان.

وأوضح Igewemeka في دراسته سنة 2016 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التضخم في نيجيريا" أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى نيجيريا ساهمت في ارتفاع معدلات التضخم.²

¹ دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 61-62.

² Igewemeka Ebele Okafor, « the impact of FDi on domestic inflation in Nigeria: A Disaggregated Analysis », Journal of economics finance, vol 7, Issue2, ver (1), 2016.

6. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة

يجدر الإشارة أن الزيادة في العمالة قد لا تكون كبيرة نظرا لتفضيل الشركات الدولية استخدام تكنولوجيا ذات كثافة رأسمالية عالية من جهة، ولأن ما قد يطلب بطرق غير مباشرة من العمالة في فروع الإنتاج التي تخدم الاستثمار الأجنبي بتقديم مدخلات أو تسويق منتجات المشروع الأجنبي قد لا يكون كبيرا، أضف إلى ذلك أن الشركات الأجنبية تميل إلى استخدام أعداد كبيرة من غير العناصر المحلية، إما لارتفاع المهارات المطلوبة وإما تجنباً للإنفاق على تدريب وتعليم العناصر المحلية الذي قد يؤدي إلى رفع تكلفة الإنتاج¹.

يشير بعض الباحثين في دراساتهم التي تتناول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الاقتصاديات المضيفة إلى عدم مساهمة هذا النوع من الاستثمار في توفير فرص عمل جديدة، حيث أوضح Aniceth في دراسته سنة 2012 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في تانزانيا" أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى تنزانيا خلال الفترة 1990-2008 لم يساهم في خلق فرص عمل جديدة.² كما أوضح Netrja في دراسته سنة 2013 حول "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والنتائج المحلي الإجمالي في الهند" أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الهند لم تساهم في زيادة نسبة التشغيل خلال فترة الدراسة بالرغم من مساهمتها في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي.³

7. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والسوق المحلية

إن تأسيس الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة عن طريق الشركات متعددة الجنسيات هو عكس المنفعة المفترضة التي تقدّمها الشركات متعددة الجنسيات للدولة المضيفة (اضعاف قوى الاحتكار المحلي)، ويتم تأسيس الاحتكار المحلي بأن تقوم الشركات متعددة الجنسيات بعرض السلع التي تنتجها بأسعار أقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركات المحلية، ويساعدها في ذلك التكنولوجيا المتطورة التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، حيث تمكنها من إخراج الشركات المحلية من الصناعة المحلية

¹ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 100.

² Anicth Kato Mpanju, « the impact of FDI on employment creation in TANZANIA », ZENITH International Journal of Business economics, management research, Vol 2, Issue 01, January 2012.

³ Nertja Mehra, « Impact of FDI on Employment and Gross Domestic Product in India », Int. J.e.o.res, Vol 4, Issue 4, 2013.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

وإنشاء الاحتكار المحلي في الدولة المضيفة¹، كما يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تناقص الاستثمار المحلي أو مزاحمته في الدولة المضيفة بدلا من تشجيعه، وتحدث المزاحمة إما بسبب:²

- 1/ تمويل جزء من متطلبات الاستثمار الأجنبي في السوق المحلي بحيث يترتب عنها نقص المدخرات في السوق المحلي التي تتجه إلى الاستثمارات المحلية.
- 2/ المنافسة بين شركات الاستثمار الأجنبي والشركات المحلية التي تؤدي إلى خروج بعض الشركات المحلية الغير قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية.
- 3/ رغبة الممولين المحليين لرأس المال في الدول النامية في تقديم القروض للشركات المتعددة الجنسيات أكثر من تقديمها للشركات المحلية، وذلك لأن عامل الخطورة عند الشركات متعددة الجنسيات أقل منها عند الشركات المحلية³.

وأوضح Igor في دراسته سنة 2015 حول "أثر التدفق الصافي لرؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في جمهورية كرواتيا خلال الفترة 2001-2014" أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى البلاد أثر سلبي على حجم الاستثمار المحلي.⁴ كما أوضح Zuzuna في دراسته سنة 2015 حول "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في دول شرق ووسط أوروبا" أن لتدفقات الاستثمار الأجنبي مباشر الواردة إلى كل من الجمهورية التشيكية، إستونيا، هنغاريا وسلوفاكيا خلال الفترة 1993-2013 تأثيرا سلبيا على الاستثمار المحلي، حيث رجح الباحث الى أن السبب يكمن في عدم قدرة الشركات المحلية على منافسة مثيلاتها الأجنبية، فضلا عن سياسة الحكومات الوطنية التي تعزز الأعمال التجارية الأجنبية للمستثمرين.⁵ أما Saglam وزميله Yalta فيشيران في دراستهما سنة 2011 حول "العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار العام والاستثمار الخاص في تركيا" أنه لا توجد أي علاقة تربط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار

¹ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص252.

² الجوزي جميلة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية" الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي، ص11.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص251.

⁴ Igor Ivanovic, « Impact of FDI on Domestic Investment in republic of Croatia », Review of Innovation and Competitiveness, Vol 01, Issue 01, 2015.

⁵ Zuzuna Szkrupova, « relationship between FDI and Domestic Investment in selected countries of central and eastern Europe », 2nd Global Conference on Business, Economics, Management and Tourism, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

المحلي في تركيا خلال فترة الدراسة 1970-2009، وبالتالي عدم وجود أي تأثير للاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي.¹

8. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على أنماط الإنتاج، الاستهلاك وتوزيع الدخل

يترتب على الاستثمار الأجنبي المباشر تشويهاً لأنماط الإنتاج والاستهلاك وبالتالي سوء تخصيص للموارد وتوزيع للدخل، فطبيعة السلع والخدمات التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر هي سلع وخدمات من نوع خاص تحقق الربح السريع لأنها تتناسب مع حاجات وأذواق الفئة من المستهلكين ذات الدخل المرتفع، كذلك فإن انتشار هذا النوع من الإنتاج يشوه الأنماط الاستهلاكية لعدد جديد من المواطنين، بل أنه قد يؤدي إلى تناقص القدرة على الادخار بسبب تزايد الإنفاق الاستهلاكي.²

تؤدي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع فهي تعمل على زيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء في الدول المضيفة بسبب سوء توزيع الدخل، حيث يتمتع العاملون في الشركات الأجنبية بأجور مرتفعة مقارنة بأجور العمال في الشركات الوطنية.³

9. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على سيادة الدولة المضيفة

يستطيع قطاع الاستثمار الأجنبي الكبير ممارسة قوة ضاغطة وبطرق مختلفة تفقد الدولة المضيفة سيادتها الحقيقية والمثال على هذه التهمة الموجهة ضد الاستثمار الأجنبي المباشر (الأمريكي) في دول أوروبا الغربية عام 1960، أو الاستثمار الأمريكي الأجنبي المباشر في الدول النامية، وهذا ما حدث عام 1973 في التشيلي عندما أسقطت الشركة العملاقة الأمريكية للبرق والهاتف الرئيس سلفادور ألييندي المنتخب ديمقراطياً في تشيلي.⁴

خاصة وأن المشروعات الأجنبية تمتلك قرارات ضخمة مالية، تنظيمية وسياسية تمكنها من ممارسة ضغوطات بشكل غير مباشر على اقتصاديات الدول المضيفة، وكذا تعريض المصالح الوطنية للدولة

¹ SAGLAM, B. Bayraktar and YALTA, A. Yasemin, « Dynamic linkages among FDI, Public Investment and Private Investment: Evidence from Turkey », Applied Econometrics and International Development Review , Vol 11, Issue N°2, 2011.

² عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 100-101.

³ الجوزي جميلة، مرجع سابق، ص 10.

⁴ علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 252.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

المضيفة إلى هذه الضغوط، مما يؤدي إلى تقليل درجة الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة.¹ كما توصلت إحدى الدراسات إلى وجود تأثير سلبي للاستثمار الأجنبي المباشر والمتمثل في زيادة درجة التبعية الاقتصادية، إذ وجدت هذه الدراسة أن تركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات التصدير في الدول المضيفة أدى إلى زيادة درجة التبعية، كون الشركات الأجنبية تعتمد على استيراد متطلبات الإنتاج من الدولة الأم وبالتالي تتوقف حصيلة صادرات هذه الشركات والتي تمثل صادرات الدول المضيفة على مدى توفير المتطلبات الإنتاجية من الدولة الأم.²

من جهة أخرى فإن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي إلى نمو الرأسمالية التجارية أي خلق طبقة من المنتفعين ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات، ويتوقف استمرار رضا تلك الطبقة وتحقيقها لمكاسب كبيرة على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل دولهم، وتضمن طبقة المنتفعين مجموعة من التجار والموردين والوكلاء والسماسرة وغيرهم، والذين يعملون مع تلك الشركات أو لحسابها ويشكل هؤلاء مجموعة ضغط للدفاع عن تلك الشركات ووجودها في دولهم.³

10. الأثر السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة

تتركز الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيماوية وصناعة الإسمنت والأسمدة بدلا من توطنها في دولها، حيث تخضع الاستثمارات الأجنبية في دولها لمعايير بيئية مشددة بسبب تزايد الاهتمام الرسمي والشعبي بهذا الأمر، في حين لا يوجد أدنى اهتمام بذلك في معظم الدول النامية.⁴

تعدّ ظواهر تلوث الهواء والماء وظهور الأمراض الناجمة عن الصناعات الملوثة للبيئة من أكثر الأمثلة التي تبين الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر على البيئة في الدول النامية، وهكذا يترتب على وجود الاستثمار الأجنبي في الدول النامية وما يصطحبه معه من تكنولوجيا متقدمة مزيد من التلوث البيئي والذي يؤدي إلى مزيد من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، كما هو الحال في الصين التي أصبح

¹ زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 1، 2004، ص133.

² دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر-"، مرجع سابق، ص64.

³ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص102.

⁴ نفس المرجع السابق، ص103.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

يطلق عليها اليوم بورشة العالم، كونها أصبحت ورشة تصنيع الشركات متعددة الجنسيات العاملة في مجالات البتر وكيماي.¹

في الأخير يمكن القول أنه لا يمكن الفصل نهائيا في الآثار المترتبة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة، فهذه الآثار تتباين من دولة لأخرى، ومن مستثمر أجنبي لأخر، غير أنه من الضروري أن تضع الدولة المضيفة في إطار ما يسمى بسياسات الاستثمار ما يساهم في تحقيق أقصى المنافع من هذه الاستثمارات، كأن تفرض على المستثمر الأجنبي شرط توظيف نسبة معينة من العمالة المحلية، أو أن تعمل على توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تعود بالإيجاب على التنمية الاقتصادية فيها.

¹ دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 65.

المطلب الثالث: المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف

إنّ بروز الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد المحركات الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وبدل جيد عن المديونية التي أصبحت عبئا على اقتصاديات الدول النامية، جعله مطلب للدول المضيضة خاصة النامية منها، التي ساد بينها اتجاه تنافسي لجذب المزيد من تدفقات هذه الاستثمارات إليها، حيث أولى العديد من الاقتصاديين ومتخذي القرار اهتماما بالغاً لفهم ودراسة النظريات المفسرة لانتقال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيضة، في محاولة لتفسير دوافع انتقال رؤوس الأموال الأجنبية واستثمارها في الدول المضيضة وأهم العوامل التي تجعل من مواطنهم بيئة مناسبة وجاذبة لهذه الاستثمارات. وبناء على ما سبق نحاول من خلال هذا المطلب تحليل المحددات الأساسية التي يتوقف عليها تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيضة استناداً إلى النظريات الاقتصادية وبعض الأدلة العلمية في هذا المجال.

الفرع الأول: المناخ الاستثماري

يتضمن مناخ الاستثمار كافة السياسات والأدوات التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على قرار المستثمرين الأجانب، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والكلية والتي تشمل السياسة المالية والنقدية والتجارية، بالإضافة إلى الأنظمة الاقتصادية والبيئية والقانونية التي من شأنها أن تؤثر على تدفق الاستثمارات الأجنبية في أي اقتصاد ما.

وبالتالي فإنّ مناخ الاستثمار ينطوي على مجموعة من المقومات والأدوات التي تشير في مجموعها إلى ما إذا كان هناك تشجيع وجذب للاستثمارات الأجنبية من عدمه، وهذه المقومات والأدوات تتفاعل مع بعضها البعض خلال مرحلة معينة لتكون بيئة مشجعة وجاذبة أم لا، أي أنها تؤثر سلباً وإيجاباً على فرص ونجاح المشروعات الاستثمارية، ومن ثمّ حركة واتجاهات الاستثمارات.¹

ونتناول فيما يلي أهمّ المحددات الأساسية التي تشكل مناخ الاستثمار والتي يتوقف عليها تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية

تلعب المحددات الاقتصادية دوراً محورياً في خلق المناخ الاستثماري المناسب لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشتمل هذه المحددات على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تدل على مستوى أداء الاقتصاد المضيف، ومن أهم هذه المحددات: درجة الانفتاح على العالم الخارجي، قوة الاقتصاد المضيف،

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 22.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

القوة التنافسية للاقتصاد المضيف، طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج من طرف الدولة والسياسات الاقتصادية.

1. درجة الانفتاح على العالم الخارجي:

يرتبط مفهوم الانفتاح الاقتصادي بسياسة الحرية الاقتصادية والتجارية وتخفيف القيود على الاستثمارات، ويعرف صندوق النقد الدولي الانفتاح الاقتصادي: "تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية"، أي كافة الإجراءات والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنظيم حركة التجارة، وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الإنتاج الوطني.¹ يؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي، وذلك في ظلّ عدم وجود لأية قيود مفروضة على حركة التبادل التجاري أو عناصر الإنتاج وهو ما يضمن حسن الكفاءة الاقتصادية في توجيهها، وبطبيعة الحال نجد أن الاستثمار الأجنبي دائماً يميل نحو التوجه إلى الاقتصاديات المفتوحة، ويتعد عن الاقتصاديات المغلقة.²

- ولعلّ أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها التعرف على درجة الانفتاح الاقتصادي هي:³
- **نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي:** إن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى 25% فأكثر تعد مؤشراً للانفتاح الاقتصادي ويمكن حساب هذا المؤشر وفق المعادلة التالية:

الصادرات (x)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

- **نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:** يعتبر اقتصاد الدولة منفتحاً للخارج إذ شكلت الواردات نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية:

الواردات (y)

الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

¹ محمد حسن عودة، "دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق"، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 37، 2016، ص 56.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات جذب الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 23.

³ محمد حسن عودة، مرجع سابق، ص ص 56، 58.

- نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي: إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر إلى 45% فأكثر يعتبر مؤشراً على الانفتاح الاقتصادي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الصادرات (x) + الواردات (y)}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي (GDP)}}$$

- درجة التركيز في الصادرات: فارتفاع درجة التركيز وقلة عدد السلع المصدرة يعني الارتباط بعدد غير قليل من الدول، والاعتماد على محصول واحد أو عدد قليل من المحاصيل ربما يعرض الاقتصاد الوطني للدولة لهزات عنيفة بعيدة عن إرادتها، وما يستتبعه ذلك من فرض للقيود على حركات عناصر الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ابتعاد الاستثمار الأجنبي عن هذه الدولة.¹
- تشير الأدلة إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت دور الانفتاح الاقتصادي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المضيفة، تؤكد على أهمية هذا العامل كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضحت Sabah في دراستها سنة 2018 حول "الاستثمار الأجنبي في العراق بعد الانفتاح الاقتصادي"، أن مناخ الاستثمار في العراق أصبح أكثر جاذبية لرؤوس الأموال الأجنبية بعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته البلاد ابتداءً من سنة 2003.²
- كما أوضح Erdal وزميلته Mahmut في دراستهما سنة 2008 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة مكونة من 24 دولة نامية خلال الفترة 2000-2004"، أن الانفتاح الاقتصادي يعد أهم العوامل التي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار في هذه الدول محل الدراسة.³ كما يشير Abdel Mahmoud و زميله Anass في دراستهما سنة 2018 حول "أثر الانفتاح التجاري على الاستثمار الأجنبي المباشر في السودان خلال الفترة 1990-2017"، أن الانفتاح التجاري في السودان له دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة الدراسة.⁴

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 24.

² Sabah Nouri AL- Mihaoui, « Foreign investment in Iraq after the economic openness », The Scientific Journal For Theory and Practice of Socio-Economic Development, Vol 7, N°13, 2018.

³ Erdal Demirhan and Mahmut Masca, « Determinants of foreign direct investment flows to developing countries », Prague economic papers, vol 4, 2008.

⁴ Abdel Mahmoud Ibrahim Tahmad and Anass Hamadelneel Adow, « The Impact of Foreign Direct Investment in Sudan By Sector in the 1990-2017 period: an empirical analysis », Economic Annals-XXI, 2018, 172(7-B), Available online at: www.researchgate.net .

2. القوة التنافسية للاقتصاد المضيف:

تمثل القوة التنافسية للاقتصاد المضيف أحد المحددات الرئيسية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكلما تحسن المركز التنافسي للاقتصاد المضيف كلما كان ذلك مدعاة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، والعكس صحيح، ولعل هذا يرجع إلى أنّ ازدياد المركز التنافسي معناه ازدياد قوة وقدرة الاقتصاد المضيف على مواجهة أي ظروف خارجية وامتصاصها، مما يشجع على المزيد من فرص الاستثمار لضمان تحقيق الربحية المطلوبة التي يسعى من أجلها المستثمر الأجنبي.¹ ويستدلّ على ذلك من خلال عدّة مؤشرات أهمها: معدّل نموّ الصادرات، فكلما زاد هذا المعدّل كلما دلّ ذلك على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد المضيف، والعكس صحيح، وكذلك الرقم القياسي لأسعار الصادرات، فنجاح السياسة التصديرية بما تعكس الأرقام القياسية للأسعار يزيد من فرص الاستثمار اعتماداً على التقدم في التصدير واحتمالات ازدهاره.²

3. القدرة على إدارة الاقتصاد المضيف:

إن انتقال الاستثمار الأجنبي المباشر واستمرار تدفقها مرهون بحسن إدارة الاقتصاد المضيف والقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة، وما تنتهجه الإدارة الاقتصادية من سياسيات لمواجهة هذه الظروف، ومن أهم المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قدرة الإدارة الاقتصادية على إدارة الاقتصاد المضيف بنجد:³

- **حجم الاحتياطات من العملة الأجنبية:** حيث يعدّ هذا المؤشر من أهمّ الضمانات اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة التي قد يواجهها الاقتصاد المضيف داخليا أو خارجيا.
- **معدّل تغطية حصيلة الصادرات للواردات:** التي كلما زادت، زادت معها كفاءة إدارة الاقتصاد المضيف وازدادت معها القدرة على جذب الاستثمار الأجنبي.
- **أهمية الدين الخارجي:** الذي يؤثر على ميزان المدفوعات ومن ثم القدرة على الوفاء بالالتزامات، وهذا من شأنه أن يشكل تهديدا للاقتصاد المضيف لما يسببه من نزيف للثروة وعدم قدرة الاقتصاد المضيف على مواجهة أية ظروف خارجية.

¹ عبد الكريم كاكي، مرجع سابق، ص 72.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 25.

³ نفس المرجع السابق، ص 26.

4. قوة الاقتصاد المضيف واحتمالات تقدمه:

كلما زادت قوة الاقتصاد المضيف واحتمالات نموه في المستقبل، كلما كان قادراً على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية والعكس صحيح، ولعل أهم هذه المؤشرات التي يمكن من خلالها التعرف على قوة الاقتصاد المضيف:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي من أهم المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي، بحيث يعبر عن القيمة النقدية لجميع السلع والخدمات المنتجة داخل دولة معينة خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، ويستخدم كمؤشر لدلالة على صحة الاقتصاد ومعدل النمو الاقتصادي، فارتفاع معدلاته تشير إلى تحسن الوضعية الاقتصادية للدولة التي تصبح وجهة رئيسية لعدد كبير من مشاريع أجنبية¹، خاصة بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات التي تسعى إلى تحقيق النمو أو النفاذ إلى الأسواق الجديدة أو أسواق الدول المضيفة، نجدها تبحث عن الدول التي تتمتع بكبر حجم الناتج المحلي الإجمالي، أي التي تتمتع باقتصاديات الحجم من أجل إقامة فروع خاصة بها في هذه الدول.²

يؤكد Wanjahi في دراسته سنة 2014 حول "أثر التضخم والنمو الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في كينيا" على أهمية الناتج المحلي الإجمالي في تأثيره على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها.³ كما أشارت Graeme في دراستها سنة 2015 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية والمتقدمة" أن المتغيرات التقليدية المتعلقة بحجم النشاط الاقتصادي في الاقتصاد المضيف هي الأكثر أهمية في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الاقتصادات المضيفة.⁴

¹ با محمد نفيسة، "تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLS"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران 2، 2015/2016، ص 39.

² دلال بن سميعة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص 32.

³ Wanjahi Rose Wanjiru, « Impact of inflation volatility and economics growth on foreign direct investment in Kenya », research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the postgraduate diploma in actuarial science, University of Nairobi, 2014.

⁴ Graeme O'Meara, « Examining the Determinants of Foreign Direct Investment », Undergraduate Economic Review, Vol 11, Issue 01, 2015.

• حجم السوق واحتمالات نموه:

يعد حجم السوق وإمكانية الوصول إليه من المحددات المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالسوق ذات الحجم الصغير لا تشجع على الاستثمار إلا إذا كان قريبا من المواد الخام أو من أسواق أخرى كبيرة. من المقاييس المستخدمة في قياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، حيث أن ارتفاع هذه المعدلات يعني ارتفاع فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع الرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات.¹

تشير الأغلبية العظمى من الدراسات التي تناولت حجم السوق كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة، إلى أهمية الدور الذي يلعبه هذا العامل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المضيف، حيث يؤكد Obida وزميله Abu Nurudeen في دراستهما سنة 2010 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا" على أهمية حجم السوق كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا، حيث توصل إلى أن زيادة 1% في حجم السوق في الدولة المضيفة في السنة السابقة يؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي بنسبة 6,53% في السنة الحالية.² كما يشير Inta وزميله Nor'azmin في دراستهما سنة 2015 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الزراعة في الدول النامية مركزة على دول منظمة التعاون الإسلامي" إلى أن حجم السوق من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول.³ فيما أوضح Pravin في دراسته سنة 2012 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول BRICS" إلى أن حجم السوق أكثر المحددات تأثيرا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى هذه الدول، ويعتبر هذا التأثير إيجابيا بما يفسر أن حجم السوق يتناسب طرديا مع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.⁴

¹ عبد الرزاق حسين الجبوري، مرجع سابق، ص 72.

² Obida Gobna Wafun and Abu Nurudeen, « Determinants of FDI in Nigeria », Global Journal of Human Social Science, Vol 10, Issue 01 (ver1q), April 2010.

³ Inta Maizura Abdulrachid and Nor azmin Abu baker, « Determinants of FDI in agriculture sector based selected right income developing economics IOC countries » 3rd Conference on Business, Economics Management and Tourism, 26-28 November 2015, Rome, Italy.

⁴ Pravin Jadhav, « Determinants of FDI in BRICS economics: Analysis of economic, institutional and political factor », International Conference on emerging economies-prospects and challenges, ICEE – 2012.

5. طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج من طرف الدولة:

إنّ النظام الاقتصادي المنتهج من طرف الدولة عامل مهم في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، فإذا كانت الدولة تتبع النظام الرأسمالي وتتبنى الاقتصاد الحرّ الذي يؤمن بدور القطاع الخاص وأهميته للاقتصاد الوطني، فإن ذلك يشجع على الاستثمار في تلك الدولة، أما إذا كانت الدولة تتبع النظام الاشتراكي، وتتدخل في النشاط الاقتصادي وتسير على نهج التخطيط الشامل، فإن الاستثمار الأجنبي يكاد يتلاشى في هذه الدولة نظرا للقيود التي تعوق انطلاقه والمنافسة الغير عادلة التي يواجهها من المشروعات العامة أو التي تديرها الدولة بمعرفتها.¹

6. السياسات الاقتصادية الكلية:

إنّ وجود بيئة اقتصادية كلية مريحة بالاستثمار وتتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلي والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعدّ متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار، ويتم تحقيق هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تسعى إلى تخفيض العجز المالي والتجاري والتحكم في معدلات التضخم واستقرار السياسة المالية والنقدية.²

ولا يتحقق هذا إلا بوجود قوانين واضحة ومحفزة للاستثمار وجاذبة له، ذلك بأن تقدم الدولة المضيغة المزيد من التسهيلات والتحفيزات للمستثمرين الأجانب، وتخلّص من ملكيتها وتسييرها للمؤسسات الاقتصادية بخصصتها حتى تكون هناك عدالة بين المستثمرين المحليين والأجانب، إذ يصبح دور الدولة كمرقب ومنظم للاقتصاد فقط، كما يجب على الدولة إزالة جميع العقبات المعوقة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة عصرة النظام المصرفي والبنكي وجعله يتماشى والمتغيرات الجديدة (سرعة في التحويلات والمعاملات)، بالإضافة إلى الوضوح والشفافية للوصول إلى المعلومات من طرف المستثمرين

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 28.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 36.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الأجانب، وأخيرا تطبيق برامج صحيحة للإصلاح الاقتصادي من خلال التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري¹.

ولعل أهم المؤشرات التي يمكن الاستدلال بها لتحديد مدى استقرار السياسات الاقتصادية هي معدل التضخم، أسعار الصرف، رصيد الموازنة العامة، رصيد الحساب التجاري، والتي تعتبر من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **معدل التضخم:** إن التغيرات المستمرة لمعدلات التضخم تشير إلى عدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي، مما يسهم في خلق مناخ استثماري غير قادر على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فمعدلات التضخم لها تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات الاستثمارية، وقد أكدت الدراسات وجود ارتباط سلبي بين معدلات التضخم العالية والاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لأن ذلك يمثل مؤشرا على ضعف الاقتصاد في الدولة المضيفة ومن ثم يمثل ذلك مخاطر للمستثمرين في شكل توقع سياسات غير مرغوبة.²

✓ **أسعار الصرف:** إن زيادة عدم التأكد حول اتجاهات الأسعار وحجم التغير فيها جعل المستثمرين الأجانب عرضة لمخاطر عدم استقرار أسعار الصرف، والتي تعد أبرز المخاطر المتأصلة في الاستثمارات الدولية، حيث بعد انتهاء فترة الاستثمار يقوم المستثمر بتحويل قيمة استثماراته الخارجية إلى الوطن الأم أو إلى دولة أجنبية أخرى، ولهذا فإنه في حالة انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية التي استثمر فيها أمواله في الخارج فإن المستثمر قد يفقد قيمة الأرباح التي حققها، أما في حالة ارتفاع أسعار الصرف للعملات الأجنبية المستثمر بها فإن المستثمر سوف يستفيد من ارتفاع أسعار الصرف إضافة إلى زيادة قيمة الأرباح التي حققها نتيجة عملية الاستثمار في الخارج.³

✓ **رصيد الموازنة العامة:** يعبر رصيد الميزانية العامة عن مشكل العجز إذا ظهر سالبا، حيث أن زيادة عجز الميزانية العامة للدولة يدل على عدم استقرار الأوضاع الاقتصادية الكلية، والذي من شأنه أن يكون عامل طرد للاستثمار والعكس صحيح.

¹ عبد الكريم كافي، مرجع سابق، ص 71.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 27.

³ غربي ياسين سي لحضر ونوي طه حسين، "علاقة سعر الصرف بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2015"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

✓ **رصيد الحساب التجاري:** يظهر رصيد الحساب التجاري سالباً عند تحقيق عجز، مما يعني عدم استقرار في السياسات الاقتصادية بصفة عامة والسياسة التجارية بصفة خاصة، والذي من شأنه أن يؤثر سلباً في تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة.

7. البنية الأساسية:

لا شك أنّ المستثمر الأجنبي يحتاج إلى بنية أساسية كافية من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع العامل الخارجي بسهولة، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، وهذا يعني توافر وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة ودون قيود في المطارات والموانئ والطرق، وتوافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج، إلى جانب توافر الأرض اللازمة لإقامة المصانع والمكاتب، وخدمات الحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا والتأمين، وعلى ذلك فإنه كلما توفرت البنية الأساسية الجيدة كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ومن المؤشرات التي يمكن الاستعانة بها للدلالة على البنية الأساسية مؤشر الإنفاق الرأسمالي وهو الإنفاق المخصص من الدولة لشراء الأصول الرأسمالية والإنفاق على البنية التحتية كالإنشاءات الجديدة مثل بناء الجسور، المطارات، الموانئ والطرق. إلخ، كذلك جميع أنواع الصيانة والإصلاحات الرئيسية في الدولة.²

تشير الأدلة أن الغالبية العظمى للدراسات الاقتصادية التي تناولت البنية الأساسية كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة، تؤكد على أهمية الدور الذي تلعبه البنية الأساسية المتطورة في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار للاقتصاد المضيف، حيث أوضح Abu Bakr وزملاءه في دراستهم سنة 2012 حول "أثر البنية التحتية على الاستثمار الأجنبي المباشر في ماليزيا"، أن البنية التحتية ساهمت بشكل كبير في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار في ماليزيا وزيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إليها خلال الفترة 1970-2010.³ كما يؤكد Chiha وزميله Abdelmajid في

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص30.

² محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، دراسة مقدمة لصندوق النقد العربي 2017، على الموقع www.anf.org تم الاطلاع يوم 2018/09/12 الساعة 20 h:24.

³ Nor'Azmin Abubaker , siti hadijah Chemak , « The impact of infrastructure on FDI , the case of Malaysia », international congress of interdisciplinary business and social science, 2012.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

دراستهما سنة 2013 حول "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي"، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجذب إلى الدول التي تتوفر على بنية أساسية أكثر من غيرها.¹

8. تعزيز التعاون الاقتصادي:

إن التكتلات الاقتصادية خاصة بالدول النامية تعزز قدرة هذه الدولة على تعبئة مواردها وترقية التبادلات البينية، مما يعزز فرص الاستثمار البينية التي تؤدي إلى دفع التنمية الاقتصادية بهذه البلدان وأيضا إلى تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر طمعا في رحابة السوق المشتركة بينها وطلبا في الفرص المتاحة لها.²

كما يتيح التكتل الاقتصادي للشركات الاستفادة من وفرة الحجم الكبير للإنتاج والبنية التحتية وخفض التكلفة وعدم اليقين في المناطق ذات المستويات العالية من الفساد الحكومي التدخل الحكومي في القطاع الخاص، وضعف حماية حقوق الملكية الفكرية، وتعود تدفقات الاستثمارات في السنوات الأخيرة إلى المكسيك بالدرجة الأولى إلى مشروع الاتحاد مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في إطار اتفاق النافتا.³

وقد أكد Ismail وزميله Ibrahim في دراستهما سنة 2017 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية" أن التكامل أو التكتل الاقتصادي مهم جدا كعامل لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.⁴

الفرع الثالث: المحددات القانونية

تلعب المحددات القانونية دورا هاما في جذب الاستثمارات الأجنبية، ذلك أنه كلما كان النظام القانوني في الدولة يعمل على تحفيز الاستثمار الأجنبي، ويتضمن الضمانات الكافية ضد المخاطر غير التجارية، ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج، كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي، وتتمثل المحددات القانونية فيما يلي:⁵

¹ CHIMA Khemici, KEDDI Abdelmadjid, « Investissement direct étranger et croissance économiques (CAS, région du Maghreb) », Revue nouvelle économie N°08, mai, 2013.

² عبد الكريم كاسي، مرجع سابق، ص 72.

³ خالد عبد الوهاب الباجوري، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مستغانم، العدد 03، 2012، ص 27.

⁴ Ismail Benghana and Ibrahim Taoussi, « Econometric study to foreign investments and its determinants in Arabic countries », El bahih review, Vol 17, 2017.

⁵ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 34.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

- ✓ الأنظمة القانونية التي تحكم الاستثمارات الأجنبية في البلد المضيف خاصة القواعد القانونية التي تسمح بدخول الاستثمارات الأجنبية وتحديد الشكل القانوني الذي تتخذه، والقطاعات الاقتصادية التي يسمح للمستثمر الأجنبي بالاستثمار فيها.
- ✓ الحماية القانونية التي تكفلها الأنظمة القانونية للبلد المضيف للاستثمارات الأجنبية، كالحماية ضدّ المخاطر غير التجارية (التأميم - المصادرة - نزع الملكية وغيرها) وكذلك الحماية ضدّ مخاطر عدم التحويل للأرباح الناتجة عن العمليات الاستثمارية وتحويل الأصول الرأسمالية.
- ✓ القوانين المتعلقة بكيفية حلّ المنازعات التي يمكن أن تنشأ بين المستثمرين الأجانب والجهات الحكومية، فكلما كانت هذه القوانين واضحة وعادلة كلما أدى إلى بثّ الطمأنينة في نفس المستثمر الأجنبي مما يشجعه على الاستثمار في هذا البلد.

الفرع الرابع: المحدّدات الإدارية

تلعب البيئة التنظيمية والمؤسسية في الدولة المضيغة دورا هاما في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لتأثيرها على تكلفة المعاملات وعلى درجة التيقن بالنسبة للمستثمر، فكلما كان النظام الإداري القائم يتميز بسلاسة الإجراءات ووضوحها وعدم تفشي البيروقراطية والرشوة وتبسيط قواعد الموافقة على الاستثمار، أدى ذلك إلى جذب الاستثمار والعكس صحيح، مع مراعاة توفر المعلومات والبيانات التي يحتاجها المستثمر وفي الوقت المناسب.¹

الفرع الخامس: الحوافز الممنوحة للاستثمار

تلعب حوافز الاستثمار التي تمنحها الدول النامية للمستثمر الأجنبي دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي، لا سيما عندما تمنح هذه الحوافز لتكون عوضا عن انعدام المزايا النسبية الأخرى في الدول المضيغة للاستثمار، وتشمل هذه الحوافز في الحوافز المالية أو الضريبية، والحوافز التمويلية التي تشمل جميع الإعانات الحكومية في ملكية أسهم المشاريع الاستثمارية، بالإضافة الى حوافز أخرى تشمل المعاملة التفضيلية للاستثمار الأجنبي المباشر.²

¹ دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة

الجزائر-"، مرجع سابق، ص 36.

² أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق، ص 39.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

هناك بعض الحوافز الأخرى التي تمنح لغرض دعم الربحية للمشاركة الأجنبية أي دعم الفروع الأجنبية منها نلخصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): الحوافز الممنوحة لدعم الربحية للمشاركة الأجنبية

تخصيص إعانات للبنية التحتية تقديم تخصيصات بأقل من الأسعار التجارية للأراضي والعقارات والمصانع والاتصالات والنقل والكهرباء والماء.	
تخصيصات للخدمات	خدمات مالية، إدارة تنفيذ المشاريع ودراسات اقتصادية، معلومات عن السوق، جودة ورقابة على المنتج.
أفضلية السوق	حماية من منافسة خارجية
تعاملات خاصة بالتمويل أسعار صرف خاصة، معدلات ملكية قروض أجنبية خاصة،	أفضليات في معالجة أخطار سعر الصرف.
الخارجي	

المصدر: عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013، ص 74.

الفرع السادس: المحددات السياسية

لا شك أن العوامل السياسية تلعب دورا هاما ومؤثرا في قرار المستثمر الأجنبي وتمثل أهم هذه العوامل في:

1. الاستقرار السياسي:

يعتبر الاستقرار السياسي أهم المحددات المؤثرة في قرار المستثمر الأجنبي، ويعني الاستقرار السياسي استقرار السياسة الاقتصادية وما ينعكس ذلك على استقرار الاستثمار الأجنبي المباشر واحتمالات نموه والعكس صحيح.¹

2. النظام السياسي:

يلعب النظام السياسي الذي تنتهجه الدولة المضيفة دورا هاما في التأثير على اتجاهات الاستثمار الأجنبي، ويرجع ذلك إلى أن النظام الديمقراطي يوفر قدرا من الأمان لرأس المال الأجنبي أو المحلي، حيث تتسم سياسة النظام الديمقراطي بالوضوح والعلانية واحترام القانون والدستور، مما يجعل المستثمر على بينة من أمر استثماراته والضمانات التي يقدمها له هذا النظام، أما الأنظمة الدكتاتورية التي ينفرد قادتها بالقرار السياسي دون الرجوع إلى الشعب، فضلا عن عدم احترام القانون والدستور، فإن ذلك يعرض النشاط الاستثماري ورأس المال للخطر السياسي الذي يصعب التنبؤ به.²

3. التوجه السياسي ومدى استقراره:

يقصد بالتوجه السياسي اتجاه الإدارة السياسية في التعامل مع السوق الخارجية (نظام رأسمالي أو اشتراكي)، فلا استثمار الأجنبي يميل إلى الاقتصاديات المفتوحة التي لا تضع القيود والعراقيل أمام حركته على عكس ما هي في الدول الاشتراكية، لذا فإن اتجاه إرادة الدولة السياسي سوف يكون له تأثيره الإيجابي أو السلبي على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر.³

4. طبيعة العلاقات السياسية:

تؤثر طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد المصدر لهذه الاستثمارات والدولة المضيفة وكذلك الاستراتيجية الدولية التي تتبعها الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي، حيث كلما كانت هذه العلاقات جيدة كلما كان ذلك مشجعا على انتقال هذه الاستثمارات العكس صحيح.⁴

¹ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 74.

² نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمان الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 32.

³ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 74.

⁴ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "محددات وضمانات الاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 33.

5. محاولات التأمين واحتمالاتها ومدى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي:

إنّ التدخل الحكومي يتّسم دائما بعدم الكفاءة وسوء استخدام الموارد الاقتصادية نظرا للتحيز في استخدامها، مما يثير المخاوف للاستثمار الأجنبي، كما أن محاولات التأمين أو المصادرة التي تمت أو احتمالات قيامها سوف يكون تأثيرها سلبيا على فرص هذا الاستثمار وزيادته.¹ ولهذا يتعين على الدول التي ترغب في تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية إليها أن تسعى لتوفير المناخ الاستثماري الجيد والجاذب لهذه الاستثمارات من خلال توفير الاستقرار الأمني والسياسي، وكذا إزالة كافة المعوقات التي تحول دون جذب هذه الاستثمارات سواء المعوقات التي ترتبط بعوامل اقتصادية أو مالية، أو تلك المعوقات المرتبطة بالعوامل البنوية ذات العلاقة بالبنية التحتية، أو تلك المرتبطة بالعوامل التشريعية أو التنظيمية والإدارية، والمتعلقة كذلك بنقص المعلومات أو صعوبة الحصول عليها في الدول النامية.

وبعدما تطرقنا الى تحليل أهم العوامل والمحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر التي يتوقف عليها انتقال رؤوس الأموال الأجنبية الى الاقتصاديات المضيفة، تبين لنا أن السياسات الاقتصادية الكلية خاصة السياسات المالية والنقدية منها تعد أبرز هذه المحددات، مما يستدعي وقوفنا على ماهية هذه السياسات، وكيفية مساهمتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة، وهذا ما سنحاول استعراضه في المبحث الثاني.

¹ عصام عمر مندور، مرجع سابق، ص 74.

المبحث الثاني: السياسات المالية والنقدية، ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى

الاقتصاديات المضيفة

يستعرض هذا المبحث دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك استنادا الى النظريات الاقتصادية وبعض الأدلة العلمية في هذا المجال، من خلال التطرق أولا الى ماهية السياسات المالية والنقدية، أدواتها وأهدافها، لتتطرق بعد ذلك الى دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، أهدافها، وأدواتها

لقد تجلّى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد أحيانا أخرى، فالفكر الكلاسيكي كان يتمنى حياد الدولة تاركة القطاع الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفية لأدم سميث والمنافسة التامة، كل هذا للوصول الى توازن السوق، لكن الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خاصة أزمة الكساد العالمية 1929، أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي، فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، ومن بين الأفكار الشهيرة في هذا الاتجاه نجد أفكار جون مينارد كينز الذي أعطى أهمية لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية.¹

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها

1. مفهوم السياسة المالية

تشير السياسة المالية الى مجموعة الأهداف، التوجهات، الإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد الوطني بهدف المحافظة على الوضع التوازني ومواجهة كافة التقلبات الاقتصادية.²

¹ أحمد فوزي الحصري، "الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص 49.

² محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2007، ص 212.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

كما يمكن التعبير عن السياسة المالية بأنها: "استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية واستقرار الاقتصاد، وتمثل هذه الأنشطة أدوات السياسة المالية: الضرائب، القروض العامة، الميزانية العامة، النفقات العامة. ويجب أن تنسق وتدمج مع الضوابط النقدية والاقتصادية وضوابط الائتمان.¹ وهناك من يعرفها أنها: "مجموعة إجراءات تتخذها السلطات الحكومية بهدف تعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة الأهداف الاقتصادية والمتمثلة في معالجة البطالة والتضخم، حيث يكون أثر استعمال النفقات العامة بالزيادة نفس آثار تخفيض الضرائب والعكس.²

2. أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية أهداف متعددة تسعى الدولة إلى تحقيقها عن طريق مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة، نذكر أهمها في النقاط التالية:

1.2 تحقيق الاستقرار الاقتصادي: من أهم أهداف السياسة المالية تحقيق حدٍّ أدنى من الاستقرار في الإنتاج والتشغيل حيث أنّ الاستقرار الاقتصادي لا يعني الجمود والركود في القطاعات الاقتصادية المختلفة، بل يعني الوقاية من التقلبات المستمرة في الإنتاج ومقدار الدخل، ومستوى الأسعار في الأطوار الاقتصادية من ركود، كساد فانتعاش، فتضخم، فتتسبب في اختلال الحياة الاقتصادية وتنشأ عنها مصاعب في المجالين الاقتصادي والاجتماعي فيأتي تدخل الدولة من أجل تدارك الاختلال أو التخفيف منه.³

وذلك عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها عن الطلب الكلي انخفاضاً وارتفاعاً، وتمثل هذه الأدوات في السياسة الضريبية والسياسة الانفاقية، ويتم ذلك من خلال:

أ- **حالة الكساد الاقتصادي:** في هذه الحالة الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وبالتالي العجز في تصريف المنتجات، مما يعني كذلك عدم وجود فرص عمل كافية ووجود بطالة بأنواعها، فهنا يكون لزاماً على الدولة إتباع سياسة مالية توسعية عن طريق:⁴

- التوسع في النفقات العامة: من خلال زيادة الإنفاق الحكومي عن طريق إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرق والمدارس والمستشفيات، مما يؤدي إلى زيادة مستوى الطلب، وبالتالي زيادة مداخيل الأفراد، أو من خلال توسيع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل

¹ السيد عطية عبد الواحد، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، مصر، 1993، ص22.

² Dominilk salvadore, engene diulio, « Principes d'économie », (cours et problèmes : série-schaum) .M.G.graw.Hill, Paris, 1984, p46.

³ أحمد فوزي الحصري، مرجع سابق، ص 52.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 54.

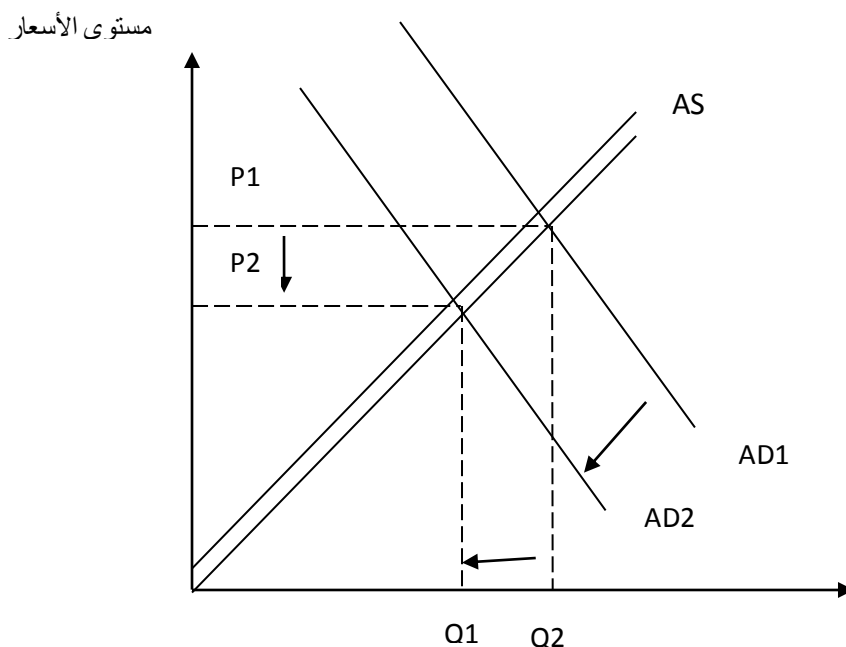
الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية للأفراد، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب، ويؤدي زيادة الطلب بالمؤسسات إلى زيادة إنتاجها، ومنه الاحتياج إلى أيادي عاملة جديدة وزيادة التوظيف، مما يؤدي إلى علاج مشكل البطالة والكساد ودفع عجلة التنمية إلى الأمام.

- تخفيض الإيرادات الضريبية: من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة هذه الدخول يوجه للاستهلاك والادخار وبالتالي يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي.
- وقد تستخدم الحكومة الإثنين معا أي زيادة مستوى الإنفاق العام وتخفيض الضرائب، وذلك بما يخدم الاقتصاد من أجل دفع عجلته والخروج به من حالة الكساد.

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية التوسعية:

الشكل رقم (02): السياسة المالية التوسعية



المصدر: أحمد فوزي الحصري، "الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص 55.

حيث يمثل:

AS: العرض الكلي

AD1: الطلب الكلي قبل اتباع سياسة توسعية

AD2: الطلب الكلي بعد اتباع سياسة توسعية

ب- حالة التضخم في الاقتصاد:

المتمثل في ارتفاع متواصل في المستوى العام للأسعار، ففي هذه الحالة يصبح الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي.

ففي فترة التضخم تتبنى الحكومة سياسة مالية انكماشية في محاولة لتخفيض مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية عن طريق:¹

✓ تخفيض الإنفاق الحكومي ويتمثل كآلي:

✚ تخفيض الإنفاق الحكومي خاصة أوجه الإنفاق المتعلقة بالمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية.

✚ الحد من الإسراف والتبذير في المشروعات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وتوجيه الإنفاق العام

لنفقات عامة منتجة.

✓ زيادة حجم الضرائب: التي تجنيها الحكومة، والتنوع فيها وذلك على النحو التالي:

✚ زيادة ضريبة الدخل عن طريق زيادة نسبة الاستقطاعات الضريبية سيؤدي إلى انخفاض حجم

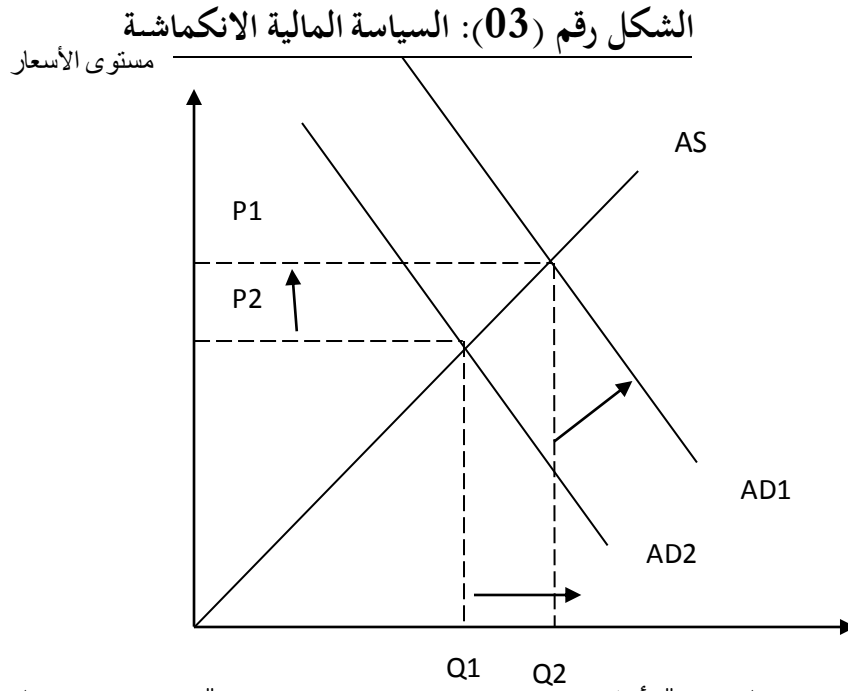
الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تخفيض الطلب والذي يؤدي إلى كبح مستوى الأسعار.

✚ زيادة الضرائب الغير مباشرة التي تفرضها الدولة على السلع المختلفة خاصة الكمالية يمكن أن

يؤدي إلى تقليل حجم الطلب الإجمالي على السلع والخدمات بكافة أنواعها:

ويبين الشكل التالي كيفية معالجة السياسة المالية الانكماشية:

¹ محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 218.



المصدر: أحمد فوزي الحصري، "الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017، ص55.

يظهر من الشكل رقم (03) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الانفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع AD_1 الى AD_2 وخفض الأسعار من P_1 الى P_2 وبالتالي تسعى الى كبح مستوى الانفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار.

2.2. التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض والحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات كما يلي:¹

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و السلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وأولويات التنمية الاقتصادية للدولة، وتشمل هذه الإجراءات كل من المنتجين والمستهلكين، فبالنسبة للمنتجين تمنح لهم مجموعة من الحوافز بهدف تشجيع استثماراتهم الخاصة كالإعفاءات الضريبية والاعانات الرأسمالية للمنشآت الصغيرة، أما بالنسبة للمستهلكين فقد تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار أو تدعيمها، وذلك عن طريق دفع اعانات مالية أو اعانات استغلال للمنتجين.²

¹ حراق مصباح، "كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد" دراسة حالة الجزائر، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر 2016، ص34.

² دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص86.

3.2. إعادة توزيع الدخل الوطني:

اهتم الفكر الحديث في السياسات المالية بضرورة رسمها وتصميم محتوياتها على المستوى الجزئي، أي يتطلب رسمها الإحاطة التامة بجميع المراحل التي يتم فيها استعمال أدوات السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل والتي تقسم في ثلاث مجموعات:¹

أ- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات عن طريق وضع حدّ أدنى للأجور، أو التسعير الجبري، أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية لمحدودي الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

ب- إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق فرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخل المرتفعة، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التركات أو أن تعيد توزيع ملكية الثروة، أو من خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، مما من شأنه أن يرفع من الدخل الحقيقي لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض

ت- تكيف نمط ملكية الموارد وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء، من خلال التعليم العام مثلاً، أو برامج التدريب أو تحسين الخدمات الصحية العامة، بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص ص 89-90.

4.2. تمويل التنمية الاقتصادية:

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية، وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها، بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها.¹

لهذا يستلزم على الدولة القيام بوضع خطط إنمائية وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، وهذا ما يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرات الادخارية، ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية، فضلا عن دور السياسة المالية في تشجيع الاستثمار من خلال تقديم الحكومة لحزمة من الحوافز والضمانات المالية للجهود الخاصة بما يساهم في تحسين دوافع العمل.²

كخلاصة يمكن القول أن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تلعب دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن مساهمتها في تقليل التفاوت في توزيع مداخيل أفراد المجتمع وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

¹ عبد الحميد القاضي، "اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ، ص 331.

² محمد مبارك حجير، "السياسة المالية والنقدية لخطط للتنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص 58.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

قد يكون هناك تعارض بين هذه الأهداف، وبالتالي احتمال التفاوت في درجة التفضيل لتلك الخطوط العريضة بين دولة وأخرى، وضرورة الاختلاف في توقيت الأهداف للأولويات بين الدول أو في نفس الدولة باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على مدار الزمن، كما لا يجب أن يخفى على أحد أن تشابه الخطوط العريضة لأهداف المجتمعات النامية والمتقدمة قد لا يعني إمكانية استخدام نفس السياسة المالية لتحقيق الأهداف المرجوة في كلا النوعين من المجتمعات.¹

الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية

كما ذكرنا سابقاً أن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تلعب دوراً هاماً في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلاً عن مساهمتها في تقليل التفاوت في توزيع مداخيل أفراد المجتمع وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، وتمثل أدواتها فيما يلي:

1. سياسة الإنفاق العام

لعل من الضروري الإشارة إلى أنّ الإنفاق العام يعكس دور الدولة في النشاط الاقتصادي، وتزداد أهمية دراسة النفقات العامة مع تطور الدولة وتوسع سلطتها وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية لكونها الأداة التي تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها، حيث تتمثل أهمية السياسة الإنفاقية في مجموعة التوجهات الحكومية المهادفة نحو إحداث التأثيرات المناسبة في الاقتصاد.²

1.1. تعريف النفقات العامة:

تعرف النفقات العامة على أنها: "الأموال اللازمة لتحقيق الإشباع العام لسدّ الحاجات العامة، وأن الدولة تقوم بشراء السلع والخدمات اللازمة لتحقيق هذا الإشباع، ويختلف مدى الإشباع تبعاً للفلسفة التي تنتهجها الدولة أو الدور الذي تقوم به لتطبيق النظام الاقتصادي والاجتماعي السائد فيها، وإن هذه الحاجات آخذة في الازدياد مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية".³

وفي تعريف آخر، "النفقة العامة مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع الحاجات العامة".⁴

¹ عبد الصمد سعودي، "الاقتصاد النقدي والأسواق المالية"، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 212.

² بتول مطرو سعاد جواد، "السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 2، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2013، ص 237.

³ محمد طاقة وهدي العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، ط 1، 2007، ص 21.

⁴ فتحي أحمد دياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان، عمان، ط 1، 2013، ص 58.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

ويثبت من هذا التعريف ضرورة توافر ثلاثة عناصر لكي تكون أمام نفقة عامة وهذه العناصر هي:¹

- النفقة العامة مبلغ نقدي قابل للتقويم، فالدولة متمثلة بمؤسساتها تنفق لشراء ما يلزمها من الأموال الإنتاجية للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، كما تنفق لمنح المساعدات والإعانات الاجتماعية، كل هذه النفقات وغيرها يجب أن تتخذ الشكل النقدي حتى يمكن القول بوجود نفقة عامة.

- النفقة العامة يصدرها شخص معنوي عام ممثلاً في الدولة وهيئتها ضروري للإقرار بعمومية النفقة.
- النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام: وهو أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة تؤدي إلى إشباع حاجة عامة.

2.1. أشكال النفقات العامة:

تتخذ النفقات العامة أحد الأشكال الأربعة التالية:²

- أ- الرواتب والأجور: وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين).
- ب- ائتمان مشتريات الدولة: وهي مبالغ تدفعها الدولة لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.
- ت- الإعانات والمساعدات: وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها تعزيز ودعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية.
- ث- تسديد الدين العام وفوائده: حيث تخصص الدولة جزء من نفقاتها السنوية لتسديد الدين العام وفوائده المستحقة، فتنشأ الدولة نتيجة لذلك ما يسمى بصندوق تسديد أصل الدين وفوائده.

¹ سمير صلاح الدين حمدي، "المالية العامة"، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ط1 2005، ص48.

² أعاد حمود الفينيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، دار الثقافة، عمان، ط1 2008، ص 40.

3.1. تقسيمات النفقات العامة:

هناك نوعان من التقسيمات للنفقات العامة، الأول هو التقسيمات العلمية والثاني هو التقسيمات الوضعية وفيما يأتي تفصيل لهذين النوعين:¹

أ- التقسيمات العلمية للنفقات العامة:

النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة، لذلك يصار إلى تقسيمها وفق معايير واعتبارات معنية، وأهم هذه التقسيمات ما يأتي:

✓ تقسيم النفقات العامة من حيث انتظامها:

* نفقات اعتيادية (دورية): هي النفقات التي تنفق سنوياً أي تتكرر كل سنة، ولكن لا يشترط أن تتكرر بنفس الحجم مثل: رواتب الموظفين ونفقات صيانة الطرق والإدارة العامة.

* نفقات غير اعتيادية (استثنائية): هي النفقات التي لا تتكرر بشكل منتظم ودوري كل سنة مثال ذلك نفقات إنشاء سد أو بناء جسر أو نفقات حرب أو تعويضات للمنكوبين بالكوارث الطبيعية.

✓ تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: تقسم النفقات العامة حسب المجالات والأهداف

التي تسعى لتحقيقها إلى:

* نفقات إدارية: وهي نفقات مخصصة لتمكين الجهاز الإداري للدولة من الاستمرار في تقديم خدماته، ومنها رواتب الموظفين ومشتريات دوائر الدولة وغيرها.

* نفقات اقتصادية: وهي النفقات ذات الأهداف الاقتصادية مثل نفقات إنشاء المشاريع الاقتصادية والنفقات المخصصة لإعانات البطالة والإعانات الاقتصادية.

* نفقات اجتماعية: وهي النفقات المخصصة لتقديم خدمات اجتماعية مثل: التعليم والصحة والضمان الاجتماعي.

* نفقات مالية: تتضمن فوائد وأقساط الدين العام.

* نفقات عسكرية: تتمثل نفقات الأمن والدفاع وشراء الأسلحة وبناء المصانع العسكرية وما شابه ذلك.

¹ سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، عمان، ط1 2017، ص ص 61-66.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

✓ تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها:

* نفقات مركزية: هي النفقات التي تخصّ كيان الدولة وجميع أقاليمها مثل: نفقات الدفاع والأمن وإنشاء المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المركزية.

* نفقات محلية: فهي التي تخصّ مدينة معينة مثل تقديم خدمات البلدية وتبليط الشوارع ومدّ شبكات الماء والكهرباء والهاتف، ويتولى أمر إنفاقها السلطة المحلية.

✓ تقسيم النفقات بحسب آثارها الاقتصادية:

* نفقات رأسمالية: وهي نفقات الدولة المخصّصة للحصول على المعدات الرأسمالية والمصانع والمشاريع الإنتاجية وبناء السدود والمدارس والمستشفيات، مما يساهم في استثمار رؤوس الأموال وزيادة الإنتاج الوطني.

* نفقات جارية: وهي النفقات اللازمة لسير الجهاز الإداري للدولة وبقيت المرافق العامة، مثل الرواتب، والأجور، هذه النفقات لا تساهم في تكوين رأس المال بل هي نفقات استهلاكية أو تشغيلية.

✓ تقسيم النفقات من حيث منفعتها:

* نفقات عامة نافعة: هي النفقات التي يعود على المواطنين من جراء إنفاقها منافع مادية أو معنوية.

* نفقات عام غير نافعة: فهي التي لا يعود على المواطنين أي فائدة من جراء إنفاقها مثل: النفقات المظهرية التي تلبي رغبات أشخاص معينين كالملوك والرؤساء الذين يتزعمون أنظمة دكتاتورية وغير ديمقراطية.

✓ تقسيم النفقات بحسب استخدام القوة الشرائية وانتقالها:

* نفقات حقيقية: هي النفقات التي تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات مثل الرواتب التي تدفع للموظفين للحصول على خدماتهم، وكذلك نفقات شراء مستلزمات المكاتب الحكومية ونفقات المشاريع الاستثمارية.

* نفقات تحويلية: هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع أو خدمات، بل مجرد نقل للقوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، وهي بدورها تنقسم إلى نفقات تحويلية اجتماعية، اقتصادية ومالية.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

✓ تقسيم النفقات بحسب إنتاجيتها:

* نفقات عامة منتجة: وهي التي يتوقع من إنفاقها تحقيق إيراد للدولة مثل: الإنفاق على بناء السكك الحديدية أو المشاريع الاقتصادية المنتجة.

* نفقات عامة غير منتجة: هي التي لا يتوقع من إنفاقها حصول الدولة على إيراد مالي مباشر مثل: صيانة الطرق وإعانات البطالة والتحويلات الاجتماعية الأخرى.

ب- التقسيمات الوضعية للنفقات العامة:

يقصد بالتقسيمات الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية، إذ يتم تقسيم أو تبويب النفقات العامة في وثيقة الموازنة العامة للدولة وفق فئات متجانسة وبموجب تقسيمات تختلف من دولة لأخرى وحسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية.

وتقليديا تقسم النفقات العامة وفق الوحدات التنظيمية للجهاز الحكومي، بحيث يخصص لكل وزارة فصل خاصة بها في وثيقة الموازنة، ويسمى هذا التقسيم بالتقسيم الإداري أو التنظيمي ويفيد هذا التبويب في تحديد مسؤولية صرف النفقات العامة والرقابة على التنفيذ والصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لكل جهة إدارية.

أما المشرع الجزائري فقد قسم النفقات العامة للدولة إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار):¹

✓ نفقات التسيير: ويقصد بها تلك النفقات الضرورية لسير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، والمتكونة من أجور الموظفين، مصاريف الصيانة، ومعدات المكاتب، إلى غير ذلك، وهذه النفقات لا تكون أي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، أي أنها لا تقوم بعملية إنتاج أي سلعة حقيقية، فهذا النوع موجه لتسيير هياكل الدولة حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة.

✓ نفقات التجهيز (الاستثمار): ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع إلى ثلاث أبواب:

❖ الاستثمارات المنفذة من طرف الدولة.

❖ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاصة.

❖ النفقات الأخرى برأس المال.

¹ المادة 23 و 35 من القانون 17/84 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلقة بقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984.

4.1. الآثار الاقتصادية للنفقات العامة:

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة وغير مباشرة في كل من الإنتاج الوطني، الاستهلاك، الادّخار، الاستثمار، توزيع الدخل ومعدّل النمو الاقتصادي.

أ- أثر الإنفاق العام على الإنتاج الوطني: تؤثر النفقات العامة في حجم الإنتاج والتشغيل، حيث أن زيادة النفقات يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني والتشغيل من خلال تأثيرها في الطلب الفعال¹، كما يساهم الإنفاق الاستثماري في زيادة القدرة الإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني، ويمكن أن تكون النفقات الجارية سببا في زيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة والتدريب.²

ب- أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني: تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، بالنسبة للأثر المباشر يقصد به ما قد يحدث من زيادة مباشرة في حجم طلب الدولة وأجهزتها ومؤسساتها من سلع استهلاكية (ملابس، مستلزمات، أدوية) وخدمات استهلاكية (الدفاع، الأمن، التعليم ..)، أما الأثر غير المباشر فيتمثل في زيادة الطلب الاستهلاكي من خلال ما يعرف بأثر مضاعف الاستهلاك.³

ت- الأثر على الادخار الوطني: عند ثبات الدخل وزيادة الاستهلاك، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الادخار الوطني ويؤثر سلبا على الاستثمار، ومن ثمّ يؤثر سلبا على الإنتاج، نفس النتائج تظهر عندما يزيد الاستهلاك بمعدّل يفوق زيادة الدخل الوطني، هذا بالإضافة إلى أنه إذا كان الإنفاق يزيد بمعدل أكبر من الإيرادات، فإن الأثر سيكون سلبا على الادخار الوطني والعكس صحيح.⁴

ث- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل الوطني: يؤثر الإنفاق العام في توزيع الدخل من خلال:⁵

* تتدخل الدولة عن طريق النفقات الحقيقية في التوزيع الأولي للدخل، مما يؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والريع والأرباح، أي أنها تؤدي إلى توزيع الدخل بين المنتجين.

¹ حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 31.

² عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، ط 1، 2002، ص 60.

³ محمد عبد السلام عمر ومحمد إبراهيم الشافعي، "مالية الدولة"، مكتبة جواهر، القاهرة، مصر، 2003، ص 233.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مرجع سابق، ص 61.

⁵ عبد الله خبابة، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 69.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

* تتدخل الدولة في التوزيع النهائي فتلجأ إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية والناجمة عن التوزيع الأولي من خلال النفقات التحويلية، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية في إعادة التوزيع في رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية أو القومية، ولتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن.

ج- أثر الإنفاق العام في معدل النمو الاقتصادي:

يمكن أن يزيد معدل النمو الاقتصادي في حالة زيادة الإنفاق العام الاستثماري، جراء زيادة التراكم الرأسمالي، ولهذا ينظر إلى النفقات الاستثمارية أنها ضرورية لتنظيم المعاملات وحافز لجذب رؤوس الأموال الخاصة بصفة عامة والأجنبية بصفة خاصة، مما يحفز الإنتاج نحو الازدهار ويزد من معدلات النمو.¹

2. سياسة الإيرادات العامة

تطورت الإيرادات العامة بتطور الفكر الاقتصادي والمالي، حيث اقتضت الإيرادات العامة عند التقليديين على كيفية تزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها من أجل تغطية الإنفاق العام اللازم لقيام الدولة بوظائفها الأساسية، أما في المدرسة الحديثة، فبجانب كون الإيرادات العامة أداة للحصول على الأموال العامة، أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تستطيع الحكومات بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تزايد أهمية الإيرادات العامة، تبعاً لزيادة أهمية الإنفاق العام كنتيجة لضرورة تزايد دور الدولة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.²

1.2. مفهوم الإيرادات العامة:

تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الإنفاق العام فهي تعرف بأنها: "الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة".³

¹ سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 494.

² نفس المرجع السابق، الصفحة سابقا.

³ محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 52.

2.2. أنواع الإيرادات العامة:

تصنف الإيرادات إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية:¹

أ- الإيرادات العامة العادية: وهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بشكل منتظم (شهريا أو سنويا أو يوميا)، فهي تمتاز بالاستمرار والتجدد والانتظام الدوري. وهي إيرادات جارية تشمل أملاك الدولة من الدومين، الضرائب العامة، الرسوم العامة، الثمن العام والغرامات، وهي تغطي النفقات العامة العادية.

ب- الإيرادات العامة غير العادية: وهي الإيرادات التي تتحصل أو تلجأ الدولة إليها في الحالات الاستثنائية، بمعنى لا تتميز بالدورية والانتظام أو التكرار في الموازنة العامة، وتشمل القروض العامة الداخلية والخارجية والإصدار النقدي الجديد، وهي تغطي إعادة النفقات غير العادية (الاستثنائية أو الرأسمالية).

1) الإيرادات العامة العادية:

تشمل الإيرادات العادية كل من إيرادات أملاك الدولة من الدومين، الضرائب، الرسوم العامة، الثمن العام والغرامات:

• إيرادات أملاك الدولة من الدومين (Domaine)

تمتلك الدولة عادة نيابة عن شعوبها مصادر معينة للثروات لسد نفقاتها والاستخدامات الأخرى، وتقسم أملاك الدولة بوصفها شخص معنويا إلى نوعين من الأملاك:²

أ- الأملاك العامة أو الدومين العام: تتمثل في الطرق العامة، الجسور، السدود، المباني والموانئ والكهراء، وكل شيء مخصص للاستخدام العام، كذلك تعتبر الدوائر الحكومية من الدومين العامة لأنها مخصصة للنفع العام.

ب- الأملاك الخاصة أو الدومين الخاص: وهي الأملاك المعدة للاستغلال الاقتصادي بهدف تحقيق الربح، وتنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع، الدومين الزراعي والعقاري (الأراضي الزراعية، الغابات، الحصائد، المناجم..)، الدومين التجاري والصناعي (مرافق الكهرباء والمياه) والدومين المالي (الأسهم والسندات المملوكة للدولة).

¹ سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سابق، ص 90.

² محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق، ص 77.

• الضرائب:

يعتبر هذا النوع من الإيرادات من أهم مصادر الإيرادات العامة للدولة في العصر الحديث، ولا ترجع أهمية هذا المصدر لكبر حجمه المطلق والنسبي إذا ما قورن بغيره من مصادر الإيرادات الأخرى، وإنما لمدى تأثير الضرائب على النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالضرائب من أهم أدوات السياسة المالية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية ولهذا أخذ مفهوم الضريبة مكانة مهمة في دراسة علم المالية العامة.¹

تعرف السياسة الضريبية بأنها: "مجموعة من البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد مستخدمة فيها كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة لإحداث آثار معينة، وتجنب أهداف غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع".²

كما يمكن تعريفها كمجموعة من التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلقة بتنظيم التحصيل الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة أخرى".³ وتتصف السياسة الضريبية بجملة من السمات العامة يمكن تحديدها بما يأتي:⁴

- ❖ إن السياسة الضريبية ينظر إليها على أنها مجموعة متكاملة ومتراطة من البرامج وليست مجموعة متناثرة من الإجراءات، ومما لا شك فيه أنّ النظرة المتكاملة لمكونات السياسة الضريبية سوف تساهم مساهمة فعالة في مواجهة التناقضات التي تظهر في الأهداف التي يرغب المجتمع في تحقيقها.
- ❖ ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أن نطاقها يمتدّ ليشمل الإيرادات الضريبية الفعلية والمحتملة، وبذلك يمكن أن يمتدّ نطاق السياسة الضريبية ليشمل الحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لأنشطة اقتصادية معينة ترغب الدولة في تشجيعها، وذلك على اعتبار أن هذه الحوافز هي إيرادات ضريبية محتملة مضحى بها في الفترة القصيرة ومحتمل تعويضها في الفترة الطويلة.
- ❖ ومن السمات العامة للسياسة الضريبية أيضاً أنها في الواقع ليست سوى أداة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع.

¹ محمود حسين الوادي، مرجع سابق، ص 54.

² عبد الباسط على جاسم الزبيدي، "السياسة الضريبية في ظل العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص 42.

³ قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 2005، ص 23.

⁴ عبد الباسط على جاسم الزبيدي، "التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي"، دار الحامد، عمان، ط 1، 2014، ص 45.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تعرف الضرائب بأنها: "تحويلات مالية يدفعها الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين جبرا إلى الدولة لتغطية النفقات العامة ودون أن يكون هناك مقابل لها"¹، ويمكن تقسيم الضرائب إلى:²

✓ الضريبة الواحدة والضرائب المتعددة: إن نظام الضريبة الواحدة (الضريبة الفذة) هو النظام الذي تعتمد فيه الدولة على ضريبة واحدة فقط أو على ضريبة رئيسية واحدة للحصول على ما يلزمها من موارد مالية، وتفرض على جميع أنواع الدخل بحيث يكون وعاء الضريبة والتحصيل واحداً، والأعباء واحدة، أما الضرائب المتعددة هي ضرائب تتعدد بتعدد الدخل وتختلف باختلاف الوعاء، فنكون بصدد ضرائب متعددة في الضريبة المباشرة إذا كان الدخل متعدد مثل الضريبة على الأجور والمرتبات والضريبة على المهن الحرة.

✓ الضرائب المباشرة والغير المباشرة: تعتبر الضرائب المباشرة إذا كانت جبايتها تتم بناء على جداول اسمية يدون فيها أسماء المكلفين بدفع الضريبة، مبلغ الضريبة، موعد الدفع بالإضافة إلى طبيعة المادة الخاضعة للضريبة، كما لا يستطيع دافعها أن ينقلها إلى شخص آخر، وإنما يتحملها هو نفسه فقط، بالإضافة إلى ذلك تعتبر الضريبة مباشرة إذا كانت مفروضة على مادة تتميز بالاستقرار أو الثبات والاستمرار كالدخل الناتج عن الوظيفة العامة أو ممارسة المهنة، أما الضريبة غير المباشرة فيتم جبايتها دون جداول اسمية، أي أن الإدارة الضريبية لا تستطيع التعرف على الأشخاص المكلفين بدفع الضريبة (الضريبة الجمركية)، كما يستطيع دافعها نقل عبئها إلى غيره سواء تم ذلك عملاً أو بناء على رغبة المشرع، وتفرض على التداول والاستهلاك ك شراء السلع المتنوعة والخدمات التجارية.

¹ علي فلاح الضلاعين ومصطفى يوسف كافي وآخرون، "المالية العامة"، دار الإحصاء العلمي، الأردن ط 1 2017، ص 125.

² سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سابق، ص ص 137-153.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

✓ الضرائب النسبية والضرائب التصاعدية:

تعرف الضريبة النسبية بأنها تلك الضريبة التي يكون سعرها نسبة ثابتة من قيمة المادة أو الدخل الخاضع للضريبة، لا يتغير بتغير مقدار هذه المادة أو الدخل الخاضع للضريبة، أما الضريبة التصاعدية هي الضريبة التي يتغير سعرها بتغير قيمة الدخل الخاضع للضريبة، فيزداد سعر الضريبة كلما زادت قيمة الدخل، وهناك نوعان من الضرائب التصاعدية المفروضة على الدخل وهما التصاعد بالطبقات والتصاعد بالشرائح.

• الرسوم العامة:

تمثل الرسوم العامة إحدى صور الإيرادات العامة، وهي تتميز بالانتظام والدورية، وكغيرها من الإيرادات العامة فهي تستخدم لتمويل نشاط الدولة المتحقق للمنفعة العامة، حيث يعرف الرسم العام بأنه: "مبلغ من المال تجبیه الدولة أو أحد الشخصيات العامة الأخرى جبرا من الأفراد مقابل خدمة خاصة تقدمها لهم مقابل نفع خاصة يعود عليهم من هذه الخدمة"، وتنقسم الرسوم بشكل عام إلى رسوم قضائية يدفعها الأفراد في حال قيام النزاعات بينهم مقابل قيام القضاء بالنظر فيها أمام المحاكم، ورسوم إدارية كرسوم رخصة حمل السلاح، ورسم شهادة الميلاد، ورسم شهادة التسجيل العقاري، ورسوم اقتصادية كرسوم البريد والهاتف والأسواق وشغل الأماكن العامة.¹

• الثمن العام:

إحدى إيرادات الدولة العادية، وهي ثمن المنتجات العامة التي تنتجها الدولة من سلع وخدمات (كخدمات مرافق السكك الحديدية مترو الأنفاق، المياه... إلخ)، ومن أملاك الدولة الخاصة (الدومين الخاص)، تتميز بالدورية والانتظام، وتعتبر من الإيرادات الاختيارية، فالأفراد أحرار في اقتناء أو شراء منتجات الدولة وخاصة تلك التي تكون في مجال سوق المنافسة الاحتكارية وتتميز بالمنافسة في اقتصاد السوق.²

• الغرامات:

إحدى إيرادات الدولة الإجبارية ويتميز فيها عنصر الإلزام القانوني والمعنوي، وهي من الإيرادات العادية التي تتميز بالتكرار على مدار العام، ولكن لا تعتمد عليها الدول كثيرا لأنها تختفي وتتضاءل إذا ارتبطت بقانون مشدد، فالغرام عقوبة مالية ليست الغاية منها جلب إيراد لخزينة الدولة وإنما معاقبة المخالفين.³

¹ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، "المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"، مرجع سابق، ص 59-63.

² سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سابق، ص 91.

³ نفس المرجع السابق والصفحة سابقا.

(2) الإيرادات العامة الغير عادية:

تشمل الإيرادات الغير عادية كل من القروض العامة والاصدار النقدي الجديد:

● القروض العامة:

يعتبر القرض العام عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود من الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد¹. حيث تعتبر ظاهرة استثنائية تلجأ إليها الحكومات لتمويل عجز الموازنة، ويترتب عليها دفع الفوائد عن هذه الأموال وردّها في أوقات استحقاقها، في حين تكون الضرائب نهائية وليس لها فوائد فهي إيرادات دائمة وسيادي².

وتقسم القروض العامة الى ما يلي³:

✓ القروض الداخلية والقروض الخارجية:

يكون القرض داخليا إذا طرحت الدولة سندات القرض في الداخل بعمليتها الوطنية واكتتب فيها رعايا الدولة والقاطنين فيها من الأفراد والهيئات، بينما يكون خارجيا إذا عقدت في دولة أخرى. فقد لا تجد الدولة الأموال الكافية في الأسواق الداخلية فتضطرّ إلى الاقتراض من الخارج فتطرح سندات القرض في الأسواق المالية الأجنبية أو تصدر سنداتهما عن طريق البنوك الدولية التي تقوم بإصدار القروض للحكومات أو البلدان الأجنبية.

¹ خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل، الأردن، ط5 2016، ص236.

² علي فلاح الظلاعين وآخرون، مرجع سابق، ص218.

³ عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، "المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها"، مرجع سابق، ص ص71-73.

• الإصدار النقدي الجديد:

وهي إحدى إيرادات الدولة الاختيارية عندما تمرّ الدولة بظروف استثنائية تلجأ إلى إصدار الأوراق النقدية المصرفية وفق قواعد الإصدار العالمية مع توفر غطاء للعملة وعلى أن تكون الدولة لها عضوية في صندوق النقد الدولي، وفي حالة العكس تواجه الدولة حالة تضخم وتدهور قوة عماتها الشرائية،¹ وعموماً إن الدولة لا تعتمد على مصدر واحد للإيرادات العامة وسبب أو مرة ذلك في عاملين إثنين:²

* العامل الأول: يتعلّق بديمومة مرونة واستمرار الإيرادات، بمعنى أن للدولة القدرة على زيادة إيراداتها بكل سهولة كلما دعت الحاجة لذلك، وإن هذا التنوع في مصادر الإيرادات يساعد الدولة في ذلك، أما إذا كانت الدولة لها مصدر واحد من الإيرادات تعتمد عليها في تمويل نفقاتها العامة مثلاً كضريبة الدخل فإن الدولة ستفقد تلك المرونة، حيث لا تستطيع أن تفرض ضريبة الدخل مرتان لزيادة إيراداتها، وحتى وإن فعلت فإن ذلك سيشكل عبئاً ثقيلاً على أفراد المجتمع سيتحسن تجنبها.

* العامل الثاني: له علاقة بنوع الخدمات التي تقدّمها الدولة فالخدمات التي تؤديها الدولة متنوعة، وهي تختلف باختلاف الحاجات العامة التي تقوم الدول بإشباعها.

¹ سمير صلاح الدين حمدي، مرجع سابق، ص 92.

² نفس المرجع السابق، ص 92-93.

3. سياسة الموازنة العامة

حظيت الموازنة العامة باهتمام واسع النطاق من قبل الحكومات في السنوات الأخيرة، نظرا للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق أهداف السياسة المالية، فبعد أن أصبحت النفقات العامة تشهد تزايدا كبيرا أصبح لزاما على هذه الحكومات إيجاد موارد مالية قادرة على تغطية نفقاتها المتزايدة.

1.3. تعريف الموازنة العامة:

تعرف الموازنة العامة على أنها "تقدير مفصل ومعتمد لنفقات الدولة وإيراداتها لسنة مالية مقبلة، وهي الأداة التي تستخدمها السياسة المالية لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والمالية".¹

2.3. أهمية الموازنة العامة: تظهر أهمية الموازنة العامة من حيث:²

- أهميتها السياسية: ان اعتماد الموازنة العامة من قبل البرلمان، واحتياج السلطة التنفيذية لمصادقته يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية وحقوقه الديمقراطية، كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات إنفاقية وموارد مالية، فهي تكشف عن السياسة المالية للدولة اتجاه المجتمع، ويستطيع البرلمان أثناء مناقشة الموازنة فرض رقابة على أعمال السلطة التنفيذية، كذلك عن طريق رفض اعتماد معين في مشروع الحكومة واجبارها على العدول عن سياسة اقتصادية أو اجتماعية معينة.
- أهميتها الاقتصادية: للموازنة العامة دور فعال في تحقيق التوازن الاقتصادي، وذلك عن طريق استخدام السياسة الانفاقية والايادية، ففي حالة الكساد تتدخل الدولة بغرض زيادة الطلب عن طريق زيادة احجم الانفاق العام وتخفيض الضرائب لرفع القدرة الشرائية لدى الأفراد، مما يؤدي الى زيادة الطلب الخاص بالإضافة الى الطلب الحكومي، أما في حالة التضخم وعندما يكون الطلب أكثر من العرض تقوم الدولة بتخفيض نفقاتها ورفع نسب الضرائب بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة في السوق، فيقل الطلب بشقيه الخاص والعام، مما يؤدي الى تخفيض الارتفاع في الأسعار.

¹ حمدي أحمد العناني، "اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي"، الدار المصرية اللبنانية،

القاهرة، 2003، ص 109.

² محمد طاقة هدى الغراوي، مرجع سابق، ص 171-172.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

- أهميتها الاجتماعية: ان أهمية الموازنة الاجتماعية تتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات والرفاه الاجتماعي، حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاه الاجتماعي مدى اهتمامها في الارتقاء بالخدمات التعليمية وتقديم التعليم المجاني في مختلف مراحله وتطور الخدمات الصحية ومد شبكات الماء وايصال الكهرباء وغيرها من الخدمات.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

المطلب الثاني: مفهوم واستراتيجية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية جزءاً من السياسة الاقتصادية العامة للدولة، وتلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في توجيه دقة الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تأثيرها على الفعاليات الاقتصادية، والتحكم في التقلبات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الأسعار بتخفيض معدل التضخم، وتنظيم السيولة العامة داخل الجسد الاقتصادي، وتخفيض معدل البطالة، ورفع معدل نمو الناتج الوطني، وتحقيق التوازن الخارجي، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية، وسبيلها في ذلك استخدام كافة أدوات السياسة النقدية.¹

في هذا الإطار يتصدى هذا المطلب للتعرف على مفهوم السياسة النقدية واستراتيجيتها الحديثة، أدواتها، وأهدافها النهائية التي ترسمها السلطات النقدية في ضوء أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة، كما يتصدى هذا المطلب لتناول حلقات الوصل بين أدوات السياسة النقدية والأهداف النهائية لها.

الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية واستراتيجيتها الحديثة

تعتبر السياسة النقدية أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها السياسة الاقتصادية، حيث يتم استخدامها لتحقيق أهداف هذه الأخيرة، ويقوم البنك المركزي بإتباع استراتيجية معينة من خلال استخدام مختلف الأدوات المتاحة لأجل بلوغ الأهداف المنشودة للسياسة الاقتصادية.

1. تعريف السياسة النقدية

تنوعت واختلفت تعاريف السياسة النقدية، حيث عرفها البعض أنها: "الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين، وهي هدف البنك المركزي في ممارسته للرقابة على النقود، معدلات الفائدة وشروط القروض"². كما يقصد بها أيضاً: "مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه، أو بالشروط التي يمنح بها، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي"³.

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، "العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1 2014، ص 67.

² عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3 2006، ص 53.

³ عماد حسنين الصعيدي وبديعة فهد العتيبي، "دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 6، 2015، ص 34.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

وفي تعريف آخر ورد أنها: "مجموعة التدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث أثر على الاقتصاد، ومن أجل ضمان استقرار أسعار الصرف"¹.

أما في تعريف آخر فهي: "مجموعة القرارات التي يتم بواسطتها تعديل كمية النقود أو أسعار الفائدة في الاقتصاد بغية التأثير على المستوى العام للأسعار والدخل الوطني التوازني"².

من خلال ما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية تتكون من جهود السلطات النقدية من أجل تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، حيث توجد ثلاثة أنواع أساسية من قرارات السياسة النقدية التي تهدف إلى التحكم في كمية المعروض النقدي، مستوى سعر الفائدة وحجم الائتمان الممنوح.

2. استراتيجية السياسة النقدية الحديثة

استخدم البنك المركزي استراتيجيات عديدة، تطورت بمرور الوقت إلى أن وصلت اليوم إلى ما يعرف بالاستراتيجية الحديثة، حيث تعتمد هذه الاستراتيجية على استخدام الأهداف الأولية والوسيلة للوصول إلى الأهداف النهائية، وذلك باستخدام أدوات ملائمة.

وتقوم الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية على التحكم في نمو المعروض النقدي من خلال:³

➤ استخدام المجاميع النقدية كأهداف وسيطة ووضع هدف يتمثل في معدل نمو سنوي للكتلة النقدية.

➤ التحكم في معدلات الفائدة على الأرصدة النقدية لدى البنوك من قبل البنك المركزي.

➤ توسيع الهامش الذي يسمح فيه لمعدل الفائدة بالتقلبات ضمنه.

➤ استخدام مجموع احتياطات البنوك كهدف أولي لضبط كمية النقود ولذلك يتم التركيز على احتياطات البنوك غير المقترضة كوسيلة لضبط مجموع الاحتياطات.

يرى الكثير من الاقتصاديين على أنه يجب إتباع استراتيجيات معينة للوصول إلى الأهداف التي ترمي إليها السياسة النقدية، والمتمثلة في الاستقرار العام للأسعار، البطالة المنخفضة، نمو اقتصادي مقبول، واستقرار قيمة العملة في السوق الدولية، وهي تعتبر كأهداف عامة للسياسة النقدية ولا تتحقق هذه الأهداف إلا بإصابة الأهداف الأولية التي تؤثر على الأهداف الوسيطة والتي بدورها تؤثر في الأهداف النهائية، ويستعمل البنك المركزي مجموعة من الأدوات تنقسم إلى أدوات غير مباشرة ذات تأثير كمي وأدوات مباشرة ذات تأثير نوعي، بالإضافة إلى أدوات أخرى.⁴

¹ لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ط 1 2010، ص 59.

² محمد بلواني، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، جوان 2012، ص 463.

³ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 60-61.

⁴ عبد الصمد سعود، مرجع سابق، ص 188.

الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية

تعدّ أدوات السياسة النقدية نقطة البداية في استراتيجية السياسة النقدية الحديثة، وتعرف هذه الأدوات على أنها الوسائل المتاحة التي يمكن للبنك المركزي استخدامها للتأثير على الأهداف الأولية والوسيلة، وذلك من أجل تحقيق الأهداف النهائية للسلطات النقدية، وهناك بصفة رئيسية نوعان من الأدوات أدوات التدخل غير المباشر وأدوات التدخل المباشر.¹

1. أدوات التدخل غير مباشر:

تمارس على سيولة المصارف وتسمح بالتأثير على عملية خلقها للنقد وتشمل:

1.1. الأدوات الكمية:

ينصب عمل الأدوات الكمية للسياسة النقدية في التأثير على حجم الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، وذلك بغضّ النظر عن التأثير في كيفية توجيه الائتمان إلى قطاعات أو مجالات معينة، كما يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم الأرصدة النقدية لدى الجهاز المصرفي، وفي نسبة هذه السيولة إلى إجمالي الودائع باستخدام هذه الوسائل الكمية.² وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

أ- معدّل إعادة الخصم:

معدّل إعادة الخصم هو عبارة عن السعر الذي يفرضه البنك المركزي مقابل إعادة خصمه لأوراق تجارية أو مالية قصيرة الأجل، أو عمليات إقراض قصيرة الأجل للبنوك التجارية لمواجهة نقص السيولة أو الائتمان القصير الأجل.³

يرتبط تحديد سعر إعادة الخصم بظروف السوق النقدية، فعند شيوخ حالة من التضخم أو التوسع الاقتصادي غير المرغوب فيه، يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية انكماشية، فيقوم برفع سعر إعادة الخصم لتقييد حجم الائتمان، وبناء عليه تلجأ البنوك التجارية إلى رفع سعر خصمها للأوراق المالية لديها، كما تقوم البنوك التجارية برفع سعر الفائدة على القروض، وبالتالي ينخفض الميل الاستثماري ومن ثمّ ينخفض الطلب الكلي، ويحدث العكس عندما يهدف البنك المركزي إلى إتباع سياسة نقدية توسعية.⁴

ب-

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص 68.

² نفس المرجع السابق، الصفحة السابقة.

³ نادية العقون، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015، ص 560.

⁴ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص ص 69-70.

ت- عمليات السوق المفتوحة:

تعني دخول البنك المركزي بائعا ومشتريا للأوراق المالية بهدف زيادة أو تخفيض حجم السيولة المحلية لدى البنوك التجارية، وللتأثير على قدرتها في خلق الائتمان بشكل يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي، فإذا وجد البنك المركزي سيولة كبيرة وضغوط تضخمية عالية يلجأ إلى بيع الأوراق المالية بهدف تقليل احتياطات البنوك التجارية، وتقييد مقدرتها في التوسع في منح الائتمان المصرفي وتقليل حجم الإنفاق الكلي فينخفض عرض النقد، وبالعكس في حالة الانكماش يلجأ إلى شراء الأوراق المالية من السوق المفتوحة فيؤدي ذلك إلى ضخ سيولة في الاقتصاد الوطني ويرفع من احتياطات البنوك التجارية ويزيد من قدرتها في منح الائتمان المصرفي فيزيد الإنفاق الكلي والإنتاج.¹

لهذه الأداة تأثير على أسعار الفائدة، حيث عند بيع الأوراق المالية تخفض أسعار الفائدة، والعكس في حالة الشراء، وهذا ما يؤدي إلى التأثير في اتجاهات الاستثمار بالاقتصاد الوطني، كما تتطلب هذه الأداة وجود أسواق مالية ونقدية ذات درجة كفاءة عالية من التنظيم والتقدم، ومن المعلوم بأن الدول النامية تفتقد لمثل هذه الأسواق، الأمر الذي يضعف موضوعيا من فعاليتها في النشاط الاقتصادي المتنامي.²

ث- نسبة الاحتياطي الإلزامي أو القانوني:

سياسة الاحتياطات الإلزامية تهدف إلى إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة من القيم المدونة في ميزانياتها على شكل نقد مركزي، وهذا الجزء يحتفظ به لدى البنك المركزي في حسابات غير منتجة للفائدة.³

ويكون الهدف من الاحتفاظ بهذه الودائع لدى البنك المركزي هو ضمان سلامة أموال المودعين، حيث تستخدم هذه الأموال لإقراض المصارف التي تتعرض لأزمات مالية أو نقص سيولة بهدف بقاء مراكزها المالية سليمة، فضلا أن الهدف الآخر لهذه الودائع المقطعة كاحتياطي قانوني هو التأثير على عرض النقد لدى المصارف التجارية، ففي حالات الانكماش الاقتصادي يسعى البنك المركزي لتقليل نسبة الاحتياطي القانوني، بحيث تتوفر لدى البنوك كمية أكبر من الودائع التي تستخدمها في منح الائتمان،

¹ هيل عجمي جميل الجنابي، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2009، ص 264.

² حاجي سمير ومفتاح صالح، "السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2014"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01، 2016، ص 62.

³ وسام ملاك، "النقود والسياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى، 2000، لبنان، ص 244.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

وبالتالي التوسع في عرض النقد للخروج من حالة الكساد الاقتصادي والعكس صحيح.¹ وتعتبر هذه الأداة أفضل وسائل البنك المركزي في الرقابة على الائتمان، خاصة في الاقتصاديات النامية لأن تطبيقها أقل تكلفة.²

2.1. الأدوات الكيفية أو النوعية:

تستخدم وسائل السياسة النقدية النوعية غير المباشرة للتأثير على نوعية الائتمان وكلفته وليس على حجمه، حيث تميز هذه السياسة بين الاستعمالات المختلفة للائتمان التي تمنح لقطاعات الاقتصاد الوطني وفق لأهميتها بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تهدف إلى تشجيع منح الائتمان نحو الاستثمارات المنتجة وتجنب توجيه الائتمان إلى أنواع معينة من النشاطات، كالحّد من القروض الاستهلاكية والتضاربية غير الضرورية، وتشجع القروض الموجهة للصناعة والزراعة التي تزيد من الطاقة الإنتاجية.³ وتتمثل هذه الأدوات فيما يلي:

■ تأطير الائتمان:

هو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة، وأنّ أي بنك يتجاوز سقفه التمويلي يلتزم بأن يودع لدى البنك المركزي مبلغا يعادل هذا التجاوز، أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية، واعتماد هذا الأسلوب ينبع من سعي السلطات النقدية إلى التأثير على التوزيع للقروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.⁴

¹ أكرم حداد، مشهور هذلول، "النقد والمصارف - مدخل تحليلي ونظري -" دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2005، الأردن، ص 188.

² حاجي سمية، مفتاح صالح، مرجع سابق، ص 61.

³ هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 270.

⁴ محمد صلاح ويونس قرواط، "دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها"، مجلس شعاع للدراسات الاقتصادية" العدد 4، سبتمبر 2018، ص 61.

■ تنظيم الائتمان الاستهلاكي:

إن الرقابة على الائتمان الاستهلاكي يشمل على كيفية سداد القروض ومدة القروض الخاصة بشراء السلع الاستهلاكية، وهذه الرقابة تتطلب حدّ أدنى من المبلغ الذي يجب أن يدفعه المشتري ومدة قصوى للسداد، فرع المبلغ الذي يجب دفعه يؤدي إلى هبوط الائتمان المقدم لشراء السلع الاستهلاكية، وكذلك تقصير مدة السداد وزيادة قيمة الأقساط المطلوب سدادها فيقلص الائتمان الممنوح لهذا الغرض.¹

■ تحديد هامش الأمان:

هامش الضمان يعد خطّ دفاع لمواجهة الإخفاقات في السداد التي تعدّ إحدى المشاكل التي تواجه قطاعا واسعا من العملاء في القدرة على الحصول على تسهيلات ائتمانية خصوصا في البلدان الأقل تطوّرا، لعدم وجود ضمان كاف أو قيود على بعض الضمانات، تعتمد البنوك المركزية إلى تحديد هامش ضمان بين قيمة الائتمان الممنوح للعميل وقيمة القبول القانوني، فإذا أرادت البنوك المركزية إتباع سياسة انكماشية للحدّ من هذه القروض فإنّ البنك المركزي يلجأ إلى رفع هامش الضمان والعكس إذا أراد أن يتبع سياسة توسعية يلجأ إلى تقليل الهامش.²

■ تحديد حجم الائتمان الممنوح لغرض البناء:

حيث يتم وضع حدّ أقصى للائتمان الممنوح لغرض بناء مساكن وتحديد فترة استرجاع تلك القروض، وقد طبقته بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، والحرب الكورية للحدّ من التضخم.³

■ الإقناع الأدبي:

هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطريقة ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذه الأداة على طبيعة العلاقة القائمة بين البنك المركزي والبنوك التجارية.⁴

¹ هيل جيل عجمي الجنابي، مرجع سابق، ص 271.

² سوسن بركاني، "أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، المجلد 1، 2018، ص 167.

³ هيل عجمي جيل الجنابي، مرجع سابق، ص 272.

⁴ سيد أعرم زهرة، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين أهداف السياسة النقدية ومعدّلات التضخم في الجزائر"، مجلة الحقيقة، العدد 41، 2017، ص 760.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تتوقف فعالية الأدوات الكيفية أو النوعية على قدرة البنك المركزي على متابعة ومراقبة استخدام الائتمان لضمان حسن استخدام القروض في الأغراض الممنوحة من أجلها، فقد تواجه البنوك غالباً مشكلة عدم ضمان توجيه القروض الممنوحة نحو القطاعات المطلوبة، حيث يستطيع المقترض أن يقوم بإحلال القرض محل موارده الخاصة، ثم يستخدم هذه الموارد في تمويل ما لا يقره البنك المركزي، بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الأدوات تلاءم الاقتصاديات النامية التي تتسم بوجود مؤسسات نقدية ومالية محدودة تشكل عوائق مهمة، تحدّ من فاعلية وكفاءة الأدوات الكمية في التأثير على حجم الائتمان.¹

2. أدوات التدخل المباشر

- وهي من أكثر الأدوات المستخدمة في تنظيم الائتمان المصرفي التي يستخدمها البنك المركزي:²
- رفض البنك المركزي إعادة خصم الأوراق المالية للبنوك التجارية باعتباره الملجأ الأخير للاقتراض.
 - رفض البنك المركزي إقراض البنوك التجارية في حالة تجاوز قروضها مقدار رأسمالها واحتياطياتها أو عندما تتجاوز قروضها الحدود العليا المقررة للإقراض.
 - إجبار البنوك على استثمار جزء من مواردها في أصول سائلة وخالية من المخاطر كاستثمار في سندات وحوالات الخزينة بهدف تدعيم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وزيادة الضمان للمودعين وإلزام البنوك بشراء الأوراق المالية الحكومية لمدها بالموارد المالية.
 - التمييز بين أسعار الفائدة وفقاً للقطاعات الاقتصادية لتخفيض سعر الفائدة على القروض الزراعية والصناعية مقارنة بالقروض التجارية والعقارية.

¹ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص 77.

² هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 272-273.

الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية

تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية، ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها في ضوء السياسة الاقتصادية العامة. وعموما هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام،¹ وللسياسة النقدية بشكل خاص تعرف بأهداف المربع السحري والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي "نيكولا كالدور".

1. الأهداف الأولية

تعتبر الأهداف الأولية حلقة البداية في أهداف استراتيجية السياسة النقدية، وتعرف على أنها المتغيرات الاقتصادية التي يتم توجيهها للتأثير في الأهداف الوسيطة.² وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

المجموعة الأولى: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتضمن القاعدة النقدية، مجتمعات احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة، والاحتياطات غير المقترضة وغيرها.

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفية، كما أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية والاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.³

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات المقترضة (كمية القروض المخصومة). أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.⁴

المجموعة الثانية: ظروف سوق النقد

تتكون هذه المجموعة من الاحتياطات الحرة، معدل الأرصدة البنكية، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية، ونعني بظروف سوق النقد عموما قدرة المقترضين

¹ عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص 195.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص 96.

³ عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص 189.

⁴ مزارشي فتيحة، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة -دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف -1-، 2017/2018، ص 45.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

وموافقهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، ويتمثل سعر فائدة الأرصدة البنكية في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة (يوم أو اثنين) بين البنوك، أما الاحتياطات الحرة فهي تمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي، وتسمى "صافي الاقتراض"، وتكون الاحتياطات الحرة موجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة، وتكون سالبة في حالة العكس.¹

2. الأهداف الوسيطة

قد لا تستطيع السلطات النقدية التحكم مباشرة في الأهداف النهائية المراد تحقيقها، وإنما يمكن لها أن توجه أدوات السياسة النقدية للتأثير بدورها في الأهداف الأولية التي تؤثر على بعض المتغيرات الاقتصادية يطلق عليها الأهداف الوسيطة، ومن ثم على الأهداف النهائية، حيث تشكل الأهداف الوسيطة حلقة في سلسلة تربط بين الأهداف الأولية والأهداف النهائية للسياسة النقدية.² يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي يمكن للبنوك المركزية أن تؤثر عليها لبلوغ الأهداف النهائية، فبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية، وسعر الصرف ومعدلات الفائدة.³

1.2. المجمعات النقدية:

المجمعات النقدية هي عبارة عن: "مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، تعكس قدرة الأعوان المالكين المقيمين على الإنفاق، ويرتبط عدد المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية فيه، حيث تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات".⁴

يتم تصنيف المجمعات النقدية انطلاقا من درجات السيولة، وذلك بهدف تحديد مكونات الكتلة النقدية التي تتمثل في مجموع وسائل الدفع لدى بلد ما وفي فترة زمنية معينة، سواء كانت هذه الوسائل الصادرة عن النظام المصرفي أو في شكل أرصدة نقدية لدى الأفراد، وحتى تتمكن السلطات النقدية من التحكم

¹ لحو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 62.

² أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص 99.

³ عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص 190.

⁴ بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص "اقتصاد مالي" جامعة الخضر باتنة، 2015/2016، ص 65.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

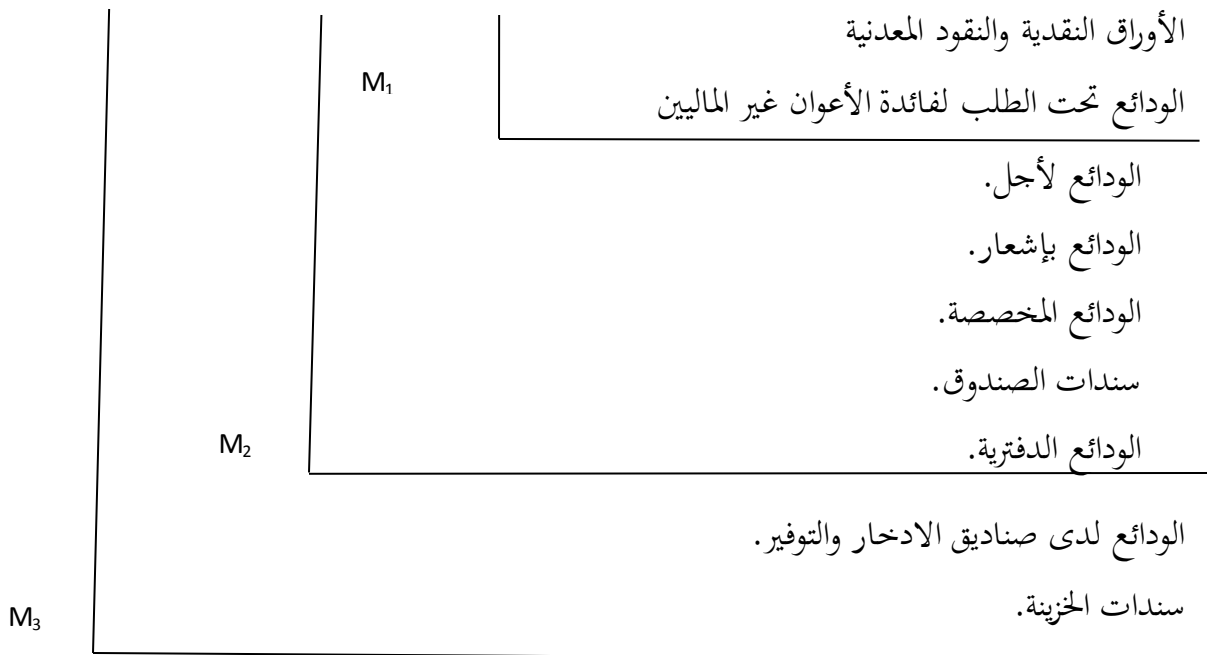
في نمو الكتلة النقدية فإنها بحاجة إلى تحديد كمية النقود المتداولة في المحيط الاقتصادي.¹ وترتب حسب معيار درجة السيولة كالآتي:

المتاحات النقدية M_1 : وهي مجموع الأدوات المالية الشديدة السيولة، والتي يتم استعمالها لتسوية أية مبادلة، وتضم الأوراق النقدية والنقود المعدنية، والودائع تحت الطلب لفائدة الأعوان غير الماليين. الكتلة النقدية M_2 : والتي تتمتع بالسيولة العالية ويمكن مراقبتها من قبل السلطة النقدية، وأيضاً لكونها متاحة لدى كافة المتعاملين الاقتصاديين، وتشمل بالإضافة إلى M_1 ، شبه النقود وتضم الودائع الادخارية في البنوك التجارية (الودائع لأجل، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق، الودائع الدفترية).

سيولة الاقتصاد M_3 : تشمل على M_2 إضافة إلى الودائع لدى صناديق الادخار والتوفير وسندات الخزينة.

والشكل الموالي يلخص مكونات المجمعات النقدية M_1 ، M_2 ، M_3 اعتماداً على مبدأ السيولة:

الشكل رقم (04) مكونات المجمعات النقدية M_1 ، M_2 ، M_3



المصدر: بشيكر عابد، "دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017، ص 169.

¹ بشيكر عابد، "دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017، ص 168.

2.2. معدل الفائدة:

تعرف الفائدة على أنّها السعر النقدي لاستخدام الأموال القابلة للإقراض، وقد تبنت البنوك المركزية أسعار الفائدة كأهداف وسيطة للسياسة النقدية عند انتهاء الحرب العالمية الثانية، وترجع هذه الأهمية التي يحظى بها كهدف وسيط كونه يعتبر أهم محددات سلوك الأفراد والمشروعات، لهذا يتوجب على السلطات النقدية أن تراقب مستويات أسعار الفائدة وأن تبقى تغيرات هذه الأسعار حول مستويات وسيطة تقابل التوازن في الأسواق، هذا التوازن يقود إلى الإعلان عن هرمية معينة في أسعار الفائدة فالأسعار في الأجل الطويل أعلى مبدئياً من المعدلات في الأجل القصير، وهذه الهرمية في الأسعار هي ضرورة لتحقيق استقرار الادخار ولكي تنتقي الاستثمار تبعاً لإنتاجيتها.¹

يوجد العديد من معدلات الفائدة في الاقتصاديات المتطورة وأبرزها هي:²

- ✓ المعدلات الرئيسية: هي معدلات النقد المركزي التي يقرض بها البنك المركزي البنوك التجارية، كما يستند إليها في تحديد معدلات الإقراض بين البنوك.
- ✓ معدلات السوق النقدية: هي المعدلات التي يتم على أساسها تناول الأوراق المالية القصيرة الأجل القابلة للتداول (سندات خزينة قابلة للتداول، شهادات إيداع، أوراق خزينة... إلخ)
- ✓ معدلات السوق المالية أو المعدلات طويلة الأجل: هي التي على أساسها تصدر على السندات.
- ✓ معدلات التوظيف في الأجل القصير (حسابات على الدفاتر ادّخار سكاني، إلخ)
- ✓ المعدلات المدينة وهي المطبقة على القروض الممنوحة.

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص ص 64-65.

² عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، 2013، ص 82.

3.2. سعر الصرف:

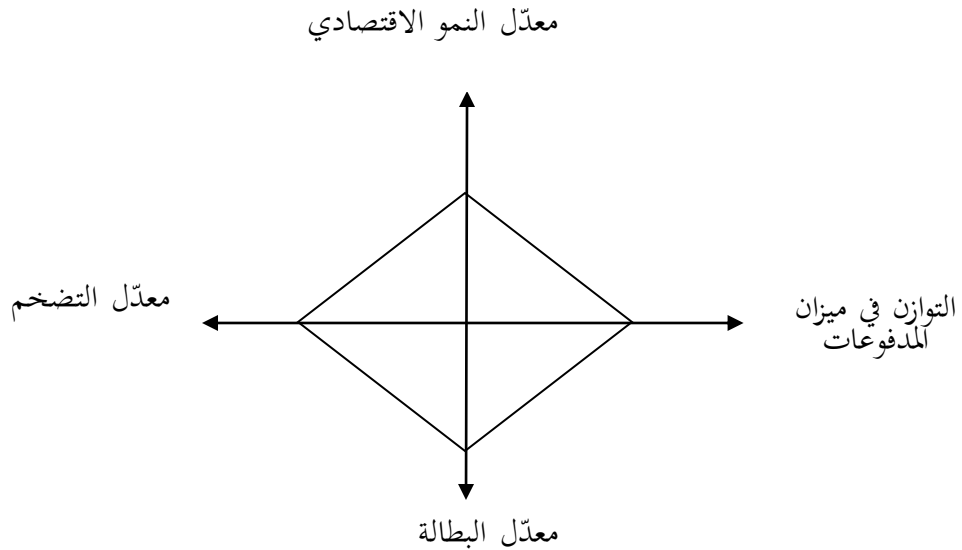
يستخدم سعر الصرف كهدف وسيط للسلطة النقدية، ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات، كما أنّ استقرار هذا المعدّل يشكّل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملاتها مقابل تلك العملات.¹

من جهة أخرى قد يكون هذا المؤشر محاربا للتضخم وهو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، حيث تستطيع السياسة النقدية من خلال سعر الصرف أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام من خلال رفع سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الأخرى مما يؤدي إلى تخفيض التضخم.²

3. الأهداف النهائية

تعتبر الأهداف الأولية والوسيلة في الاستراتيجية الحديثة للسياسة النقدية، أدوات مساعدة لتحقيق أهداف السياسة النقدية النهائية، وتعرف هذه الأهداف اختصارا بالمرجع السحري لكالدور، والشكل الموالي يوضح مخطط لأهداف السياسة النقدية والمتمثل في المربع السحري لكالدور:

الشكل رقم (05): المربع السحري لكالدور N. Kaldor



المصدر: فتان الطيب وبوشنتوف نوال، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 4، المجلد 2، سبتمبر 2017، ص 102.

¹ بهاء الدين طويل، مرجع سابق، ص 69.

² عبد الصمد سعودي، مرجع سابق، ص 192.

1.3. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار:

إن دور السياسة النقدية هو تحقيق جملة من الأهداف النهائية وعلى رأسها استقرار مستوى الأسعار، حيث تسعى كل دولة إلى تلافي التضخم ومكافحته وفي نفس الوقت علاج احتمال حدوث كساد أو ركود إن وجد، وتصبح مهمة السلطة النقدية احتواء تحركات مستوى الأسعار إلى أقل مستوى لها، والواقع أن لجوء السياسة النقدية لعلاج مشكلة استقرار مستويات الأسعار يعني أن هناك علاقة وثيقة بين عرض النقود ومستوى الأسعار مع ثبات العوامل الأخرى، حيث أنه من الصعب ضبط الأسعار المحلية دون ضبط معدل زيادة كمية النقود.¹

2.3. تحقيق معدلات عمالة مرتفعة:

تعتبر العمالة المرتفعة هدفا أساسيا لأي سياسة اقتصادية، وكل الآراء تدعم هذه السياسة، ويعرف الاقتصاديون العمالة الكاملة بأنها مستوى العمالة الذي يتحقق من الاستخدام الكفء لقوة العمل المدنية مع السماح لمعدل منخفض من البطالة ينتج أساسا عن التغيرات الديناميكية والظروف الهيكلية للبنان الاقتصادي، فباستطاعة السياسة النقدية أن تساعد على تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة ويزداد الاستثمار ويزداد معه التشغيل، فتتخفض البطالة، وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل.² على الجانب الآخر يرى أصحاب النظرية الكمية أن السياسة النقدية يمكن أن تستخدم في التأثير على جانب العرض في الاقتصاد من خلال استخدامها في رفع المستوى العام للأسعار، وبالتالي يتأثر الأجر الحقيقي بالانخفاض، ويؤدي ذلك إلى انخفاض التكلفة الحقيقية للعمل فيكون ذلك حافزا للمنتجين لزيادة طلبهم على العمال لرفع مستوى النشاط الإنتاجي.³

3.3. تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي:

يعتمد النمو الاقتصادي على كل من تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي ويعتمد تراكم رأس المال على حجم الاستثمارات من الدخل الوطني، كما يؤدي التقدم التكنولوجي إلى زيادة الناتج الذي يمكن تحصيله من القدر المتوفر من عناصر الإنتاج، ويمكن للسياسة النقدية أن تساهم في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني، ولكن هناك عوامل أخرى غير نقدية يجب توافرها لتحقيق هذا المعدل العالي، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤة، وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة،

¹ باصور كمال، "أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)"، مجلة الاقتصاد والتنمية

- مخبر التنمية المحلية المستدامة -، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 60، جوان 2016، ص 53.

² لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 67.

³ أحمد رمزي محمد عبد العال، مرجع سابق، ص 83.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

ولذلك فإنّ دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل ، وكذلك مع سياسة مالية ملائمة غير مناقضة لدور السياسة النقدية.¹

4.3. تحسين ميزان المدفوعات:

تلعب السياسة النقدية دوراً مهماً في تحسين ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العمل على رفع سعر الفائدة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية الى البلد وإتباع نظام صرف أجنبي مناسب يؤدي إلى تشجيع الصادرات والحدّ من الواردات، فتخفيض سعر الصرف يحسن الميزان التجاري إذ نجح في زيادة صادرات البلد وخفض وارداته.²

ومن أكثر العلاقات جدلاً بين هذه الأهداف، العلاقة بين النمو الاقتصادي في المدى الطويل الذي لا يتحقق ما لم يكن هناك استقرار في مستويات الأسعار، غير أن البعض يعتبر التضخم عاملاً ملحاً لزيادة سرعة عجلة التنمية، ومن منظور آخر معارض يرى أن التضخم لا يساعد على زيادة وتيرة النمو الاقتصادي وإتّما يكون ملازماً له، أي أن زيادة التضخم يرافقها زيادة في معدلات النمو الاقتصادي.³

¹ لخلو موسى بوخاري، مرجع سابق، ص 68.

² هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سابق، ص 261.

³ عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر، الأردن، 2004، ص 360.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

المطلب الثالث: دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

ان استقرار البيئة الاقتصادية الكلية للبلد المضيف يلعب دورا هاما في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري ويجذب المستثمرين الأجانب على الاستثمار فيه، وفي المقابل تشير معدلات التضخم المرتفعة، وأسعار الصرف غير المستقرة، وأسعار الفائدة المرتفعة، وعجز الموازنة العامة في الاقتصاد المضيف الى فساد المناخ الاستثماري وضعف جاذبيته للاستثمارات الأجنبية.

وانطلاقا مما سبق، نسعى من خلال هذا المطلب الى تحليل دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة، استنادا الى النظريات الاقتصادية وبعض الأدلة العلمية في هذا المجال.

الفرع الأول: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن غالبية الشركات متعددة الجنسيات تعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية في الدول المضيفة، والتي يمكن من خلالها تقدير حجم المخاطر. وعليه يعتبر ضعف عنصر الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية أحد المحددات الرئيسية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تساهم السياسات النقدية المتقلبة وسياسات سعر الصرف المتضاربة في الكثير من تلك الدول والتي تعكسها المعدلات العالية والمتغيرة للتضخم وأسعار الفائدة تساهم في خلق درجة عالية من عدم استقرار أسعار الصرف الحقيقية.¹

كما أن معدلات التضخم المنخفضة وأسعار الصرف المستقرة توفر درجة كبيرة من اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد المضيف في المستقبل وتضفي الثقة في قدرة الشركات الأجنبية على إعادة الأرباح إلى الوطن، فهدف المستثمر الأجنبي هو معرفة المناخ والمحيط الاقتصادي الذي يمارس فيه نشاطه، أو بمعنى آخر معرفة العمليات السابقة واللاحقة للاستثمار وهذا لأن الاستثمار في الأصول الثابتة عملية طويلة الأجل قد تصل إلى 50 سنة.²

¹ فلاح خلف الربيعي، "أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، منشورات MPRA، جوان 2004، ص7.

² V.N Balasunaramanyam, " Foreign direct investment in developing countries: Determinants and impact", OECD Global forum of international of investment, New horizons and policy challenges for FDI in the 21st century, 26-27 November, 2001, Mexico city, Mexico.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تشير الأدلة العلمية إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر السياسات النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة، تؤكد على فعالية السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضح كل من (Magdalena,Elena) في دراستهما سنة 2014 تحت عنوان أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا خلال الفترة 2000-2010، والتي تعرض تأثير السياسات المالية والنقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى رومانيا، وذلك في محاولة لاقتراح بعض الاتجاهات للسياسة الاقتصادية الرومانية الرامية إلى تحسين جاذبية الاستثمار في ظل ما تشهده رومانيا و دول أخرى من أزمات اقتصادية، حيث أوضح الباحثان أن متغيرات السياسة النقدية ساهمت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من متغيرات السياسة المالية التي تؤدي دوراً أقل أهمية في ذلك، حيث ساهم ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي و معدل التضخم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى رومانيا خلال فترة الدراسة، غير أن متغيرات السياسة المالية و المتمثلة في الضرائب المباشرة و غير المباشرة لعبت دوراً أقل أهمية من المتغيرات النقدية بالرغم من اعتماد رومانيا لنظام ضريبي موحد، كما تعتبر واحدة من أكثر الدول انخفاضاً من حيث الضرائب على الأرباح في منطقة أوروبا الوسطى و الشرقية(باستثناء بلغاريا، قبرص و ألبانيا).و تساهم الضرائب غير المباشرة في تحسين جاذبية الاستثمار أكثر من الضرائب المباشرة.¹ كما يشير كل من (Gustaf,Sanna) في دراستهم سنة 2019 حول العلاقة بين السياسة النقدية و الاستثمار الأجنبي المباشر تحت عنوان "أثر أسعار الفائدة السالبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في السويد"، في محاولة إلى تحليل كيفية تأثير السياسة النقدية السويدية (سياسة أسعار الفائدة السالبة) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال الفترة 2006-2017، حيث أشار الباحثان إلى أنه لا يوجد أي تأثير لسياسة أسعار الفائدة السالبة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى السويد خلال فترة الدراسة غير أن العوامل المؤثرة في حجم الاستثمار الأجنبي هي كل من سعر الصرف، الضرائب على الشركات و الأجور.² وفي دراسة أخرى لكل من (Claudiu,Adrian) سنة 2017 بعنوان "أثر عدم اليقين من السياسة النقدية وعدم الاستقرار المصرفي على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول الاتحاد الأوروبي"، والتي تهدف إلى تقييم العلاقة بين استقرار البيئة المالية و

¹ Magdaleina Rădulescu, Elena Druica, "The impact of fiscal policy on foreign direct investment: empiric evidence from Romania ", Economic research –Ekonomiska Istrazivanja, Vol27,N°1,2014.

² Gustaf Jungnelins, Sanna Olsson, "The impact of Sweden's negative repo rate on Foreign direct investment: A quantitative analysis of how Sweden's monetary policy has affected foreign direct investment", Master thesis within Economics, International Economics, Jonkoping University, May 2019, Sweden.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الاستثمار الأجنبي المباشر في 16 دولة من الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2001-2015، أكد الباحثان على وجود علاقة هامة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي و عدم اليقين النقدي و الاستقرار المصرفي و النمو الاقتصادي، كما تبين التقديرات أن الظروف المالية محددات هامة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن عدم اليقين النقدي يؤثر سلبا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاتحاد الأوروبي المختارة كما أن الاستقرار المصرفي يؤثر تأثيرا إيجابيا على الاستثمار الأجنبي المباشر. وعليه يمكن القول أن السياسة النقدية المتسمة بالكفاءة و الشفافية و التي تكفل الحصول على التمويل و التقدير الموثوق لتكاليف الاستثمار، ووجود نظام مصرفي مستقر يساهمان في خلق بيئة مالية مستقرة تشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحفز المستثمرين الأجانب على الاستثمار في فترات الازدهار الاقتصادي و في البلدان ذات النظم المالية السليمة.¹ وفي دراسة أخرى مقدمة للبنك المركزي الأوروبي سنة 2017 بعنوان " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المتقدمة" في محاولة لمعرفة هل لجودة الهياكل الاقتصادية أهمية ضمن هذه المحددات و بالأخص في دول منطقة اليورو ، و قد خلصت الدراسة إلى وجود أهمية للسياسات النقدية و المالية ضمن هذه المحددات التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول منطقة اليورو.²

وتؤثر السياسة النقدية على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة من خلال تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الذي يعد مطلباً أساسياً لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار، والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، فمعدلات التضخم وأسعار الصرف المستقرة توفر درجة كبيرة من اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد المضيف مستقبلاً، في حين أن أسعار الفائدة المنخفضة التي تكفل الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الاقتصاد المضيف.

¹ Claudiu Tiberiu Albuлесcu, Adrian Marius Ionescu, "The long-run impact of monetary policy uncertainty and banking stability on inward foreign direct investment in EU countries", Research in international business and Finance, 2017, Available online on: www.dx.doi.org/10.2016/j.ribaf.2017.07.133.

² European Central Bank, "Determinants of foreign direct investment inflows in advanced economies :does the quality of economic structures matter ?", N2066, May 2017, Available online on : www.ecb.europa.eu .

1. التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر التضخم الذي يمثل "التغيرات في مستوى الأسعار العامة" مؤشرا لدرجة الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة، حيث كلما ارتفع هذا المعدل كلما أصبح المناخ الاقتصادي غير ملائم للاستثمارات الأجنبية، فالأسواق ذات معدلات التضخم المتقلبة وغير المتوقعة تخلق عدم اليقين في تحديد معدل الأسعار والربحية والأجور وتكاليف العملية الإنتاجية لشركات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن الارتفاع في معدلات التضخم الذي يعبر عن ارتفاع أسعار السلع النهائية والذي من الممكن أن يفوق الارتفاع في تكاليف الإنتاج يجعل من الاقتصاد المضيف أقل منافسة من الأسواق الدولية من جهة، ومن جهة أخرى تؤثر معدلات التضخم المرتفعة على قيمة العملة الوطنية وهذا ما يقلل من العائد الحقيقي للاستثمار.¹

ويقصد بمعدلات التضخم المرتفعة ما يجاوز 10% سنويا، فإذا ارتفعت معدلات التضخم عن هذا المستوى يصبح الاقتصاد المضيف منطقة خطر سواء للاستثمارات الأجنبية و المحلية لأن المستثمر الأجنبي يكون بحاجة إلى استقرار سعري²، وفي بعض الأحيان ينظر إليه باعتباره مؤشر لدرجة الاستقرار السياسي خصوصا في الأقطار التي تعاني من معدلات مرتفعة من التضخم الأمر الذي يساعد على انتشار ظاهرة الدولار Dollarization حيث تحل العملة الأجنبية وتحديدا الدولار محل العملة الوطنية كوسيط للمبادلة و مخزن للقيمة، وسينعكس ذلك بشكل كبير في ارتفاع معدلات هروب المدخرات المحلية إلى الخارج مما يساهم في فساد مناخ الاستثمار.³

كما يساهم التضخم في تشويه النمط الاستثماري من خلال توجيه رؤوس الأموال إلى النشاطات الاقتصادية الأقل إنتاجية، أي يتجه إلى إنتاج السلع والخدمات التي ترتفع أسعارها وذلك من أجل تحقيق معدلات عالية من الأرباح والاستثمار في المشاريع التي تدر أكبر ربح ممكن، مما يؤدي بالمستثمر

¹ NAM Hoai Trinh, Quynh Anh Mai Nguyen, "Determinants of inward foreign direct investment in Vietnam", Paper published on www.global-studies.doshisha.ac.jp.

² عمار زودة، "محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة

منتوري قسنطينة، 2008/2007، ص 124.

³ فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص 9.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الأجنبي إلى الاستثمار في الأنشطة القصيرة الأجل ويتعد عن الاستثمارات الطويلة الأجل وهذا ما لا يخدم عملية التنمية الاقتصادية للبلد المضيف.¹

من جهة أخرى فإن معدلات التضخم المرتفعة والمتقلبة تعكس عجز الحكومة عن التحكم في السياسة الاقتصادية وفشل البنك المركزي أن يقدم سياسة نقدية مناسبة، والتي ينبغي أي السياسة النقدية أن تتبنى شكلا من أشكال التضخم المستهدف، كما يجب على صانعي السياسة أن يتذكروا الهدف الطويل الأجل من التضخم عندما يضعونها نظرا للاعتقاد السائد بعدم كفاية النماذج والمنهجيات الحالية. فالخطوة العملية المهمة في عملية تبني استراتيجية تضخم مستهدفة تتمثل في إيجاد مجموعة من المتغيرات القابلة للمشاهدة وتحمل علاقة مستقرة طويلة الأجل مع التضخم. وعلى العموم هناك اتفاق عام أن نتائج التضخم المتدني هي نتيجة لسياسة نقدية جيدة.²

في إطار سياسة استهداف التضخم يتبنى البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية لعلاج التضخم وعجز ميزان المدفوعات، والتي يترتب عليها مجموعة من الآثار المباشرة على الاستثمار أهمها:³

- أ- أن ارتفاع سعر الفائدة الذي يعبر عن ارتفاع تكلفة الحصول على القروض، يؤدي إلى زيادة تكاليف المشروع وانخفاض هامش الربح المتوقع، وبالتالي يؤدي الى انخفاض الاستثمار.
- ب- أن انخفاض الطلب على السلع والخدمات يؤدي إلى تضيق حجم السوق وانخفاض الإنتاج المحلي والاستثمار، ولكن قد لا تكون الحصيلة النهائية لانخفاض الطلب بالضرورة سلبية على الاستثمار الصناعي حيث أن انخفاض الطلب على السلع القابلة للتصدير قد يشجع في بعض الحالات على تسويقها خارجيا مما يؤدي إلى إمكانية تنمية الصناعات التصديرية، وزيادة الدخل فيها، كما قد يؤدي الانخفاض في الإنفاق والإنتاج إلى تخفيض مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية، مسببا تحويل إنفاق المستهلكين من السلع والخدمات المنتجة محليا مما يؤدي إلى تنمية الصناعات المحلية.

¹ سحنون فاروق، " قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر-دراسة حالة الجزائر-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009، ص110.

² Gary Stern, Perston Miller, "Avoiding significant monetary policy mistakes", Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Vol28, N°2, December, 2004, p9.

³ فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص9

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

أما في حالة تبني البنك المركزي سياسة نقدية توسعية لزيادة الطلب الكلي، فإن الزيادات في عرض النقود ستؤدي إلى الانخفاض في سعر الفائدة، وبالتالي تشجيع الاستثمار، كما قد تؤدي هذه الزيادة في نفس الوقت إلى توسيع حجم السوق وزيادة حجم الإنتاج والاستثمار نتيجة لزيادة الطلب على السلع والخدمات، ويتوقف ذلك على مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على الاستجابة للزيادات في الطلب الكلي وإلا أدى ذلك إلى زيادة معدلات التضخم.¹

تشير الأدلة العلمية إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصادات المضيفة، تؤكد على أهمية هذا العامل كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف، حيث أوضح كل من (Constance, Fayyaz) في دراستهم سنة 2012 بعنوان "محددات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، في محاولة لتحديد مختلف العوامل المسؤولة عن التباين في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية، حيث استخدم الباحثان سلسلة بيانات لـ 57 دولة نامية متوسطة و منخفضة الدخل خلال الفترة 2000-2009، إلى أن حجم السوق هو أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، علاوة على ذلك فإن وجود بيئة اقتصادية كلية مستقرة ووجود قطاع مالي متطور يعزز من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية. وبهذا يمكن القول أن تحقيق البيئة الاقتصادية الكلية المستقرة التي يصورها التضخم المنخفض و المستقر يشجع على تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول النامية.² كما أوضح كل من (Getinet, Hirut) في دراستهما سنة 2006 بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إثيوبيا"، في محاولة لدراسة طبيعة العوامل التي تحدد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إثيوبيا اعتماداً على سلسلة بيانات سنوية للفترة 1974-2001، إلى وجود تأثير سلبي و كبير لمعدلات التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر مما يستدعي اتخاذ الخطوات اللازمة لاحتواء التضخم و تثبيت سعر الصرف من خلال اعتماد سياسات نقدية و مالية من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي من شأنه أن يعزز ثقة المستثمرين المحتملين في الاقتصاد المضيف، كما خلصت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لعامل البنية التحتية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يستدعي الحاجة إلى الاستثمار في تنمية الهياكل الأساسية لاسيما فيما يتعلق بالطاقة و النقل و الاتصالات.³

¹ فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص 9

² Fayyaz Hussain, Constance Kabibi Kimuli, "Determinants of foreign direct investment flows to developing countries", SBP research bulletin, Vol8, N°1, 2012.

³ Getinet Astatike, Hirut Assefa, "Determinants of foreign direct investment in Ethiopia : A time-series analysis", Paper prepared for the 4th international conference on the Ethiopian economy, 10-12 June, 2006, Addis Ababa, Ethiopia.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

إلى جانب ذلك يشير كل من (Dessie,Nicholas) في دراستهم سنة 2017 بعنوان "استهداف التضخم أو سعر الصرف الثابت: أي السياستين فعالية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية؟"، في محاولة للتحقيق في أكثر السياسات النقدية فعالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى عينة مكونة من 46 دولة نامية خلال الفترة 1990 – 2006، إلى أن سياسة استهداف التضخم فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة غير أنه لا يمكن الجزم بأنها أكثر فعالية من سياسة سعر الصرف الثابت في ذلك.¹

2. سعر الصرف والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر معدل سعر الصرف الذي يمثل " قيمة العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية " أحد أهم متغيرات سياسة الانفتاح الاقتصادي، بينما يؤثر على متغيرات الاقتصاد الكلي مثل التجارة، تدفقات رأس المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، التضخم، والناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى التحويلات المالية... الخ، حيث يؤمن الاقتصاديون وصناع السياسة أن الارتفاع في معدل سعر الصرف يجلب ميزة تنافسية للتجارة الدولية، فعند ارتفاع معدل سعر الصرف يصبح تصدير السلع الوطنية أرخص نسبة إلى شركائها التجاريين نتيجة لزيادة في الطلب العالمي للصادرات وانخفاض الواردات.²

يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بأسعار الصرف، وذلك باعتبار أن التقلبات في أسعار الصرف تؤدي إلى حدوث تغيرات في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بتحويلها إلى الخارج، كما أن التقلبات المفاجئة لأسعار الصرف لها تأثير سلبي على المناخ الاستثماري باعتبارها تعرض المستثمر لخسارة باهظة غير متوقعة نتيجة صعوبة القيام بدراسة الجدوى، وبالتالي لا تشجع تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية طويلة الأجل بل تشجع على خروج رؤوس الأموال، إذ أن احتمال انخفاض قيمة العملة التي سبق تقويم الاستثمار بها يؤدي إلى عائدات أقل عند قياسها بالعملة الأساسية للمستثمر، وبالتالي يخشى المستثمر من توجيه استثماراته إلى تلك الأسواق التي تعرضه لمخاطر عدم استقرار الصرف.³

¹ Dessie Tark Ambaw, Nicholas Sim, " Is inflation targeting or the fixed exchange rate more effective for attracting foreign direct investment into developing countries?", Applied economics letters, 2017, Available online: www.dx.doi.org/10.1080/13504851.2017.104.0563.

² Rana Ejaz Alikhan, Rachid Satta and Hafeezur Rehman, "Effectiveness of exchange rate in Pakistan :causality Analysis", Pak.J commer Soc Sci, Vol 6, N°01, 2012, p83.

³ سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 123.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

كما يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة نتيجة لارتفاع سعر الصرف في مواجهة العملات الأخرى ومن ثمة زيادة ما يدفع من العملة الوطنية في مقابل أسعار تلك السلع، مما يؤثر على قدرة المستثمر الأجنبي على الاستيراد، ومن جهة أخرى يؤدي انخفاض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض أسعار السلع المصدرة من الدولة في السوق الدولي وهذا الأمر يحمل المستثمر نفقات إضافية خاصة إذا كان المشروع طويل الأجل ويستلزم استيراد مواد أولية للقيام بالعمليات الإنتاجية.¹

غير أن بعض الدراسات الاقتصادية أشارت إلى أن ارتفاع أسعار الصرف للعملة في البلد المضيف مقارنة بعملة البلد المستثمر يؤدي إلى انخفاض عملة البلد المضيف، مما يؤدي إلى تعزيز القوة الشرائية للمستثمرين الأجانب بعملتهم وبالتالي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يسمح انخفاض عملة البلد المضيف للمستثمرين بتوظيف المزيد من العمالة في البلد المضيف مقابل مبلغ معين من عملة البلد المستثمر، ونتيجة لذلك هناك زيادة كبيرة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف²، حيث أوضح كل من (Eduarda,Jorge) في دراستهم سنة 2017 تحت عنوان " محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل: دراسة تحليلية خلال الفترة 2001-2013"، في محاولة لتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في البرازيل خلال الفترة 2001-2013، إلى أن تخفيض قيمة العملة البرازيلية يؤدي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يعني أن الانخفاض في التكاليف الوطنية بالنسبة للتكلفة بالعملة الدولية الناجم عن ارتفاع سعر الصرف يرتبط ارتباطاً إيجابياً بالاستثمار الأجنبي، كما أكد الباحثان إلى أن استقرار الاقتصاد البرازيلي ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.³ كما أوضح (Reza) وزملاءه في دراستهم حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في إيران خلال الفترة 1975-2007"، إلى أن سعر الصرف الحقيقي من أهم العوامل المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر في إيران، بحيث أن ارتفاع معدلاته بنسبة 1% يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إيران بنسبة 0.097%.⁴

¹ سحنون فاروق، مرجع سابق، ص 124.

² VAM Hoai Trinh, Op.Cit, p59.

³ Eduarda Martins Correa Da Silveira, Jorge Augusto Dias Samsonescu and Divanildo Triches, " The determinants of foreign direct investment in Brazil : Empirical Analysis for 2001-2013", CEPAL Review, N°121, April 2017.

⁴ Mohammad Reza and others, " The Determinants of Foreign Direct Investment in Iran: Bounds Testing Approach", Journal of Economic Research – Ekonomska Istrazivanja, Vol 25, N°03.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

بينما تشير الأدلة العلمية الى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر أسعار الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة، الى أهمية استقرار سعر الصرف في الاقتصاد المضيف كعامل جاذب للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أوضح الباحثان (Akinleye, Laleye) في دراستهم سنة 2018 تحت عنوان " المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا "، في محاولة لتحديد أهم العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا، والتي تتألف من 8 دول وهي: البنين، بوركينا فاسو، غينيا، مالي، النيجر، السنغال، التوغو، ساحل العاج وبيساو، خلال الفترة 1980-2010، إلى أن سعر الصرف يسمح بتحديد أثر الثروة النسبية وتكاليف العمالة النسبية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاض قيمة العملة الأجنبية يؤدي إلى زيادة التدفقات الرأسمالية، إذ تحاول الشركات الأجنبية الاستفادة من العمالة المحلية الأرخص نسبياً، وبذلك يعتبر أثر الثروة قناة أخرى يمكن من خلالها أن يؤدي انخفاض سعر الصرف الحقيقي إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وبزيادة الثروة النسبية للشركات الأجنبية فان انخفاض سعر الصرف الحقيقي يمكن أن ييسر لتلك الشركات استخدام الأرباح المحتفظ بها لتمويل الاستثمار في الخارج وإضافة ضمانات في الاقتراض من المقرضين المحليين في رأس مال في البلد المضيف. كما أوضح الباحثان إلى أن استقرار أسعار الصرف في دول الاتحاد الاقتصادي لغرب إفريقيا يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها، كما يعتبر الانفتاح الاقتصادي أحد المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، في حين أن عدم استقرار الاقتصاد الكلي الذي يعكسه معدل التضخم المرتفع يؤدي إلى انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول الاتحاد خلال فترة الدراسة.¹

¹ Laleye Nicaise Abimbola, Akinleye Simeon Oludiran, " Major determinants of foreign direct investment in the West African Economic and monetary Region", Economic Review, Vol22, N°1, 2018, Iran.

3. سعر الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر

يعد سعر الفائدة إحدى الأدوات الهامة لإدارة السياسة النقدية في الاقتصاد، حيث يستخدمها البنك المركزي في التأثير على عرض النقود، ويتمثل الدور الأساسي لأسعار الفائدة في المساهمة في تخصيص الأمثل للموارد المتاحة من المدخرات بين الاستثمارات المختلفة.¹

يعتبر سعر الفائدة بمثابة "تكلفة رأس المال مقابل استخدام الشركات الأجنبية للموارد المالية في البلد المضيف" أو ما يسمى بتكلفة دخول الأنشطة الإنتاجية إلى الاقتصاد المضيف، حيث يتعزز الاقتراض المحلي في البلد المضيف عندما يرجح أن تكون أسعار الفائدة أقل من تلك الموجودة في البلد المستثمر أو في أي مكان آخر، وبالتالي فإن سعر الفائدة يشكل عاملاً مهماً في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجاباً بأسعار الفائدة في الدول النامية والاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية تشجع على زيادة التكلفة الرأسمالية مما يشير إلى وجود مخاطر مالية وهذا ما يحد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة.²

تشير الأدلة العلمية إلى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر أسعار الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة تؤكد على أهمية هذا العامل في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يشير كل من (Daniel, Michael) في دراستهم سنة 2019 بعنوان "تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا خلال الفترة 1990-2015"، إلى وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل التضخم، سعر الصرف الحقيقي وسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر.³ كما أوضح كل من (Ho Than, Vo Thi) في دراستهم سنة 2019 بعنوان "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول اتحاد جنوب شرق آسيا"، والتي تبحث في أثر بعض المتغيرات على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مجموعة اتحاد دول جنوب شرق آسيا (كمبوديا، لاوس، فيتنام، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة) خلال الفترة 1996 - 2016، إلى أن حجم السوق، الانفتاح التجاري و مرافق البنية التحتية من المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي

¹ هالة حلمي السعيد، "دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية"، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000، ص 13.

² VAM Hoai Trinh, Quynh Anh, Op.Cit, pp 57-58.

³ Michael Asiamah, Daniel Ofori and Jacob Afful, "Analysis of the determinants of foreign direct investment in Ghana", Journal of Asian Business and economic studies, Vol 26, N°1, 2019.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

المباشر في دول اتحاد جنوب شرق آسيا، كما يشير الباحثان الى أن تكلفة العمالة وسعر الفائدة لهما تأثير سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى دول المجموعة الأولى، إذ أن الشركات المتعددة الجنسيات تبحث عن العمالة المهارة بدلا من العمالة الرخيصة.¹ الى جانب ذلك يشير كل من (Emmanuel, Suleiman) في دراستهم سنة 2020 بعنوان " التحليل الاقتصادي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا "، في محاولة لتقييم مدى تأثير سعر الصرف، سعر الفائدة، درجة الانفتاح التجاري، معدل نمو الناتج المحلي ومعدل التضخم على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى نيجيريا خلال الفترة 1981-2017، الى أن درجة الانفتاح تؤثر تأثيرا ايجابيا كبيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما سعر الصرف يرتبط بعلاقة ايجابية، بينما سعر الفائدة له علاقة سلبية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين معدلات التضخم ونمو الناتج المحلي الإجمالي ليس لهما أي تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصي الدراسة بصياغة السياسات الاقتصادية بما يحقق الاستقرار ويعزز من النمو الاقتصادي.²

الفرع الثاني: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

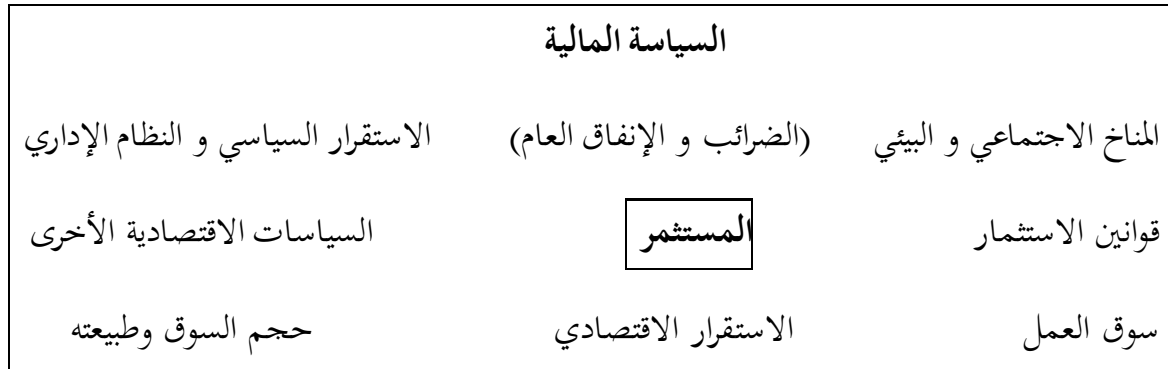
تعتبر السياسة المالية بأدواتها المختلفة وسيلة من الوسائل الرئيسية الهامة لتحقيق التوازن والاستقرار في الاقتصاد الوطني، كما تحتل مكانة رئيسية مقارنة بالسياسات الأخرى فيما يتعلق بالدور المنوط به في عملية التأثير على الاستثمار عن طريق المساهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويوضح الشكل الموالي رقم (09) المكانة الأساسية التي تحتلها السياسة المالية ضمن المناخ الاستثماري و يرجع ذلك إلى التأثير الكبير الذي تمارسه على سوق العمل و الاستقرار الاقتصادي و كذا الظروف الاجتماعية من خلال جانبيها الإنفاقي والإيرادي.³

¹ Ho Thanh Tri, Vo Thi Noa, Vu Hoang Duong, " The determinants of foreign direct investment in ASEAN : New evidence from Financial integration factor", BEH-Business and economic horizons, Vol15, Issue 2, 2019.

² Emmanuel Oluwagbenga Adebayo, Soleiman Purokayo Gambiyo, " Economic analysis of the determinants of foreign direct investment in Nigeria", Archives of business research, Vol 8, N°1, Jan 2020.

³ محمد ابراهيم مادي، " فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012-2013، ص 37.

الشكل رقم (06): مكانة السياسة المالية ضمن مناخ الاستثمار



المصدر: محمد ابراهيم مادي، "فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2000)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، 2012/2013، ص 37.

تؤثر السياسة المالية تأثيرا مباشرا على جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال حاجة المستثمر معرفة الآثار الاقتصادية التي تولدها هذه السياسة المتبعة من قبل البلد المضيف بمختلف أنواعها من ضرائب و ضمانات ونظام جمركي وأسعار الخدمات والحوافز لأن المستثمر إذا تمكن من معرفة هذه الآثار فانه يتمكن من معرفة ما يحصل عليه من إيرادات وعليه كلما كانت مؤشرات السياسة المالية مستقرة كلما كان ذلك جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.¹

تساهم السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة من خلال أدواتها المتمثلة أساسا في السياسة الضريبية، سياسة الانفاق العام وسياسة الموازنة العامة كما يلي:

1. السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر

مما لا شك فيه أن الاستثمارات الأجنبية تنتقل من دولة لأخرى سعيا وراء تحقيق الربح، ولأن الضريبة تعتبر عنصرا مؤثرا على حجم الأرباح، فان انخفاضها في دولة معينة يعتبر ميزة ضريبية تجتذب الاستثمارات الأجنبية، في حين أن ارتفاعها في دولة ما يؤدي إلى عزوف الاستثمارات الأجنبية عنها، بل قد تؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج، كما يمكن للضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج، فتخفيض الضرائب يساعد من جهة على زيادة

¹ عبد الخالق دبي الجبوري، "أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، العراق نموذجاً للفترة 2003-2013، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 2، 2016، ص 155.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الإنتاج، ومن جهة أخرى يعمل على تخفيض أسعار عوامل الإنتاج وبالتالي خفض التكاليف الكلية للإنتاج.¹

تقدم معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية مجموعة متنوعة من الحوافز بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تضطر إلى تقديم هذه الحوافز فقط من أجل منافسة نظيراتها التي تقدم حوافز مغرية بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشمل هذه الحوافز إعانات للشركات الأجنبية، إجازات وامتيازات ضريبية، إعفاءات من رسوم على الواردات من قطع الغيار ومواد أولية ورسوم التصدير، فضلاً عن تجهيز مناطق مخصصة للتصدير في الدول النامية بغية جذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.²

- الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تمثل الحوافز الضريبية أحد أدوات السياسة الضريبية لتحسين جاذبية الاستثمار نظراً لما تقدمه من مزايا من شأنها أن تشجع المشروعات على الاستثمار في المجالات المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة، و تتمثل في تلك الحوافز التي من شأنها أن تؤدي إلى تخفيض تكاليف الاستثمار، ومنه زيادة العائد الصافي للاستثمار وتشمل هذه المزايا: الإعفاء من الضريبة، أو تطبيق الأسعار الضريبية التمييزية أو المنخفضة، أو السماح ببعض الخصومات التي تخفض من وعاء الضريبة، أو الإعفاء من الضرائب في الرسوم الجمركية التي تفرض على الآلات و المعدات والمواد الخام التي يستوردها المشروع الاستثماري و تكون لازمة لإنشائه أو تشغيله أو للتوسع فيه،³ وتأخذ عدة أشكال أهمها :

الأسعار الضريبية التمييزية: يمكن استخدام أسعار الضريبة Tax Rates كأداة لجذب المشروعات الاستثمارية وذلك من خلال تقرير معاملة متميزة لنوع معين من النشاط أو مجموعة معينة من المكلفين، وترتبط الأسعار الضريبية عكسياً مع حجم المشروع، حجم الموظف فيه من العمالة الوطنية، حجم التصدير من منتجات المشروع، حجم المدخلات من المنتج المحلي والنسبة المحققة من أهداف خطة التنمية الاقتصادية، فقد تعلن الدول النامية أهداف خطة التنمية الاقتصادية في كافة مجالات الاستثمار، ثم تخضع الأرباح الناتجة من هذه الاستثمارات لأسعار ضريبية منخفضة متى حققت المشروعات

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 101.

² V.N Balasunaramanyam, Op.Cit, p5.

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 122.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الاستثمارية نسبة معينة من المستهدف في الخطة، ويزداد معدل الضريبة كلما انخفضت نتائج المشروع عن تلك النسبة من المستهدف في خطة التنمية.¹

الإجازة الضريبية: يقصد بالإجازة الضريبية منح المشروع الاستثماري إعفاء ضريبيا لعدد من السنوات في بداية حياتها الإنتاجية، وتختلف فاعلية الإجازة الضريبية المسموح بها من تشريع ضريبي إلى آخر، ومن صياغة لأخرى داخل نفس التشريع وفقا لاختلاف الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، فبعض التشريعات تمنح الإجازة الضريبية للمشروعات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد الوطني، والبعض الآخر يشترط طاقة إنتاجية معينة أو حجم معين لرؤوس الأموال كحد أدنى لمنح هذه الإجازة.²

الاستهلاك المعجل: يقصد بالاستهلاك المعجل كحافز ضريبي "كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية أقل من فترة حياتها الإنتاجية المقدر"، واستخدام الاستهلاك المعجل يمكن أن يؤثر على قرار الاستثمار حيث يستخدم كحافز ضريبي يحد من الآثار السلبية لضريبة الدخل ويحقق العديد من الآثار الإيجابية، ذلك أن نمط الاستهلاك المستخدم يمكن أن يؤثر على كل من مقدار الضريبة الذي يتحمله المستثمر وتوقيت دفع الضريبة.³

الائتمان الاستثماري: يقصد بالائتمان الاستثماري "السماح بخخص نسبة معينة من قيمة الأصول الرأسمالية الجديدة المشتراة من الضريبة المستحقة على المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه تخفيض من الضريبة دون أن يصاحب ذلك تخفيض فعلي في وعاء الضريبة"، وتجدر الإشارة أن الائتمان الاستثماري يقتصر على الآلات والمعدات الرأسمالية دون الأراضي والمباني.⁴

ترحيل الخسائر: لا شك أن أي عملية استثمار تكون محفوفة بالعديد من المخاطر التي قد تؤدي بالمستثمر إلى تحقيق خسائر بدلا من تحقيق الأرباح، وقد لا يستطيع المستثمر الاستمرار في الإنتاج فلا يجد مناصا من تصفية المشروع، ولكن قد يستمر المستثمر في الإنتاج بالرغم من وجود الخسائر أملا في تحقيق ربح في فترات قادمة وينجح بالفعل في ذلك، هنا قد يكون محفزا للمستثمر على الاستمرار في

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 123-124.

² حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص 249-252.

³ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 147.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 150 - 152.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الإنتاج أن يقرر له المشرع الحق في خصم الخسائر التي تعرض من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ومن ثم يضيق الوعاء الضريبي إلى حد قد لا يتحمل معه المستثمر أية ضريبة رغم تحقيق الربح.¹

وهكذا تتعدد الحوافز الضريبية التي يمكن أن تقدمها الاقتصاديات المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر. وتتعدد البدائل أمامها لاختيار الحافز الذي يتناسب مع ظروفها وتحقيق مصالحها، كما يمكنها المفاضلة بين المشروعات عند تقديمها لهذه الحوافز بحسب أهميتها ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء الأولوية للمشروعات الحيوية التي تساهم في خلق فرص عمل وزيادة الصادرات لهو قمة ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشير الأدلة العلمية الى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات المضيفة، تؤكد على فعالية السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى أي اقتصاد مضيف وفي المجالات المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا، حيث أوضح كل من (Samuel, Stella) في دراستهما سنة 2000 حول "أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين"، أن سياسة الحوافز الضريبية فعالة في جذب الاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد الصيني، فضلا عن فعاليتها في استقطاب أفضل أشكال الاستثمار الأجنبي بما يخدم مصالح الاقتصاد المضيف أكثر.² كما أوضحت (Revilla) في دراستها سنة 2016 حول "قياس أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر لدول جنوب شرق آسيا خلال الفترة 1996-2012 (ماليزيا-اندونيسيا-الفلبين-تايلند-فيتنام)"، الى وجود رابط قوي بين الحوافز الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر في الدول محل الدراسة، كما أشارت الى وجود أثر سلبي لمعدلات الضرائب بشكل عام على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث أن زيادة الضرائب بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى هذه الدول بمقدار 271,000,000 دولار.³ كما أشار (Lackson) في دراسته سنة 2015 حول "العلاقة بين الضرائب على أرباح الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر في دول جنوب افريقيا"، الى وجود أثر سلبي لارتفاع هذه الضرائب على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول محل الدراسة، حيث أن ارتفاع معدلات الضرائب على

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 153 - 154.

² Samuel Tung and Stella Cho, "The impact of Tax incentives on FDI in China", Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Vol 09, Issue 02, June 2000.

³ Ma. Laarni D. Revilla, "Cross-country Econometric Study on the impact of Fiscal Incentives on Foreign Direct Investment", PIDS Discussion Paper Series, N°17, May 2016.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

أرباح الشركات بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 4.5%.¹ كما أكدت (Alina, Florian) في دراستهما سنة 2012 حول "فعالية سياسة الحوافز الضريبية على الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول أوروبا الشرقية والوسطى" الى أهمية العامل الضريبي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى هذه الدول وتوزعه بين القطاعات الاقتصادية المهمة، وتعتبر رومانيا أكبر مثال على ذلك، حيث نجحت في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع الصناعة حصراً من خلال تقديمها جملة من الحوافز الضريبية التي كانت أبرزها تخفيض معدلات الضرائب المختلفة في هذا القطاع.²

2. سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم الأدوات المالية الرئيسية التي تلجأ إليها الدول خاصة النامية منها من أجل التأثير على كافة المتغيرات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني، نظراً لما يحدثه من آثار متعددة على الاقتصاد. ولعل أهم تأثيراته تأثيره على النمو الاقتصادي، حيث اتفق معظم الباحثين الاقتصاديين أن زيادة الإنفاق العام من شأنه أن يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، والذي بدوره يؤدي الى تشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى الاقتصاديات المضيفة.

1.2. الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

يرتبط مستوى الناتج المحلي بحجم الإنفاق العام، وتظهر أهميته على الناتج الوطني من خلال دوره في رفع القدرة الإنتاجية الوطنية وتأثيره على الطلب الكلي الفعال مع الأخذ بعين الاعتبار مرونة الجهاز الإنتاجي وقدرته على مواجهة هذا الطلب بزيادة الإنتاج من الخدمات والسلع، وتختلف أهمية الإنفاق العام في زيادة مستوى الناتج الوطني باختلاف حجمه ونوعه، فمن جهة يؤدي الإنفاق الاستثماري إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تستخدم للاستثمار، ومن جهة أخرى فإن للإنفاق الاستهلاكي أثر ملحوظ على الناتج الوطني و مثال ذلك النفقات المخصصة للإنتاج العلمي والثقافي والترتوي والفني

¹ Lackson Daniel Mudenda, " Corporate Income Tax Rate and Foreign Direct Investment: The case of Southern African Economies", Master Level, 15 ECTS, MSc Economics Program, UMEA University, September 2015.

² Alina Cristina NUTA, Florian Marcel NUTA, " The Effectiveness of The Tax Incentives on Foreign Direct Investment ", Journal of Public Administration, Finance and Law, Issue 01, 2012.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

ونفقات الإعانة الاجتماعية، أيضا ما تنفقه الدولة على الدفاع والأمن والعدالة بهدف تحقيق الاستقرار فكل هذه النفقات تؤدي إلى رفع حجم الإنتاج الوطني.¹

وانطلاقا مما سبق فإن الإنفاق العام من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يمكن للدولة المضيفة تحسين جاذبية استثمارها من خلال زيادة حجم الإنفاق العام، مما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة حجم السوق، ولقد أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أهمية حجم السوق ومستوى الناتج المحلي الإجمالي في تحسين جاذبية الاستثمار في الدول المضيفة، حيث أوضح كل من (Saina, Aarti) في دراستهما سنة 2017 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الهند" أن حجم السوق يعتبر عاملا رئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الهند، خاصة وأنها تتمتع بأسواق كبيرة لها قابلية على استيعاب عدد كبير من الشركات المحلية والأجنبية، فضلا عن تمتعها بواحد من أعلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم، كما أشار الباحثان الى أن زيادة حجم السوق المعبر عنه بحجم الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 1% يساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الهند بنسبة 1.379%.² كما يشير (Norashida) وزملاءه في دراستهم سنة 2018 حول "أثر الانفاق الحكومي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الصين، الهند، وخمسة دول آسيوية أخرى" الى وجود أثر إيجابي لحجم السوق المعبر عنه بالناتج المحلي الإجمالي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الدول محل الدراسة، حيث أن الانفاق العام الموجه أساسا نحو الأنشطة الاقتصادية المنتجة من شأنه أن يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مما يؤدي الى تحفيز الأنشطة الاقتصادية سواء المحلية أو الأجنبية وبالتالي تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصاد المضيف.³ الى جانب ذلك أوضحت (Elizabeth) في دراستها سنة 2006 حول "الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا: دور الموارد

¹ إيمان بوعكاز، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي - دراسة قياسية على الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2001-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لخضر الحاج، باتنة، 2014/2015، ص ص 71-72.

² Saina Baby and Aarti Mehta Sharma, "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows in India", International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol 15, N°02, 2017.

³ Norashida Othman and others, "Impact of Government Spending on FDI Inflows: The Case of Asean-5, China and India", International Journal of Business and Society, Vol 19, N°02, 2018.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الطبيعية، حجم السوق، السياسة الاقتصادية العامة، المؤسسات وعدم الاستقرار السياسي"، أن الأسواق الكبيرة تشجع على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول محل الدراسة.¹

2.2. تمويل الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر:

يختلف أثر الإنفاق العام على المناخ الاستثماري باختلاف مصدر تمويل هذا الإنفاق حيث إذا كان:²

- تمويل الإنفاق العام عن طريق الضرائب: لتغطية حجم الإنفاق العام المتزايد تقوم الدولة برفع إيراداتها الضريبية سواء من خلال رفع المعدلات الضريبية أو توسيع الأوعية الضريبية، مما يؤدي إلى انخفاض جاذبية المناخ الاستثماري.
- تمويل النفقات العامة عن طريق الإصدار النقدي: فالأثر المترتب عليه يتوقف على مدى مرونة الجهاز الإنتاجي ومجال توظيف هذا الإنفاق (استثماري أو استهلاكي)، فإذا كان الاقتصاد يميل إلى التشغيل التام و/أو كان الجهاز الإنتاجي عديم أو ضعيف المرونة و/أو اعتمد على الإصدار النقدي في تمويل النفقات الاستهلاكية، فإن ذلك غالباً ما يؤدي إلى إحداث صدمة تضخمية ناتجة عن ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار، والمعروف أن التضخم يؤثر على رؤوس الأموال انطلاقاً من تأثيره على سياسات التسعير وحجم الأرباح وبالتالي التقليل من جاذبية المناخ الاستثماري.
- تمويل النفقات العامة عن طريق الاقتراض الحكومي المحلي: يتم التمويل بالاقتراض المحلي من خلال لجوء الدولة إلى طرح أوراق مالية للاكتتاب العام، وتعتبر هذه الأداة وسيلة للتقليل من التضخم لسحب الفائض من المعروض النقدي وهذا من شأنه إزاحة القطاع الخاص "أثر الإزاحة أو المزاحمة" نتيجة الانخفاض الحاصل في رأس المال المتاح لهذا القطاع، ذلك أن الأموال التي اكتتب بها القطاع الخاص والأفراد كان بالإمكان توجيهها نحو الاستثمار، وبالتالي قد يتسبب ذلك في ارتفاع أسعار الفائدة ويقلص من خطوط القطاع الخاص في الحصول على الائتمان.
- تمويل الإنفاق العام عن طريق الاقتراض الخارجي: في ظل سوء توظيف هذه القروض ينتج عنها غالباً تولد مشكل المديونية الخارجية، هذه الأخيرة التي تؤدي إلى اهتزاز ثقة المستثمر الأجنبي

¹ Elizabeth Asiedu, "Foreign Direct Investment in Africa: The role of natural resources, Market size, Government Policy, Institutions and Political instability", The World Economy, Vol 29, Issue 01, January 2006, Available online on: Wiley online library.

² دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر"، مرجع سابق، ص ص 172-173.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

بالسياسة المالية للدولة المضيفة، حيث يعتبر مؤشرا لتأكل احتياطي الصرف الأجنبي الذي يوليه المستثمر الأجنبي أهمية كبيرة.

3.2. الإعانات الحكومية كأحد أشكال الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل النفقات التحويلية في تلك النفقات العامة التي تدفعها الدولة نقدا دون أن تحصل في نظيرها على أي مقابل مادي من المستفيد من النفقة، ويأتي هذا النوع من الإنفاق في عدة أشكال:¹

- المنح والإعانات النقدية لأفراد المجتمع مثل الإعانات التي تمنح لمحدودي الدخل وكبار السن والعجزة قدماء المحاربين، والتأمينات الاجتماعية... الخ.
- المنح والإعانات النقدية للشركات ومنتجي القطاع الخاص مثل الإعانات التي تمنح لتشجيع بعض أنواع الصناعات لإنتاج سلعة معينة أو تخفيض سعر البيع للمستهلك أو التوطن بمنطقة معينة أو تشجيع نشاط معين.
- المنح والإعانات النقدية للحكومات المحلية وهي المبالغ التي تحولها الدولة من ميزانية الحكومة المركزية إلى ميزانيات الحكومات المحلية حتى تتمكن هذه الحكومات المحلية من أداء رسالتها.
- المنح والإعانات النقدية للعالم الخارجي وهي المبالغ التي قد تمنحها الدولة في صورة هبات أو مساعدات نقدية لدولة أخرى.

تمثل المنح والإعانات النقدية الموجهة لأفراد المجتمع أهم أشكال الإعانات الحكومية تأثيرا على الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ينعكس تأثيرها على كمية المعروض من ساعات العمل، فبالنسبة للأفراد الذين فقدوا بعضا من إمكانياتهم وقدراتهم، أو أن طبيعة التقدم التقني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذين يتقنونه، يمكن لهذا الإنفاق أن يمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل واكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني، فتزداد كمية المعروض من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور، كما يمكن أيضا لهذا الإنفاق أن يرفع من حجم استهلاك الأفراد، وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية.²

¹ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص 374.

² سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 135.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

أما بالنسبة لتلك الإعانات الموجهة للشركات ومنتجاتي القطاع الخاص، والتي تمنح لتشجيع المنتج (محليا أو أجنبيا) على تخفيض بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية، ومن بين أهم هذه الإعانات نجد :¹

- ✓ منح التوظيف: تقوم الدولة بتقديم منحة نقدية كبيرة للشركات بغرض خلق وظائف جديدة، مما يشجع المستثمرين على إنشاء استثمارات جديدة والتوسع في الاستثمارات القائمة.
- ✓ منح البحث والتطوير: تقوم الدولة بتقديمها للشركات لتطوير منتجاتها القائمة أو لابتكار منتجات جديدة، ثم استرداد هذه المنح في شكل إتاوات عند نجاح المنتج الجديد.
- ✓ منح النقل: تحصل عليها خاصة المشروعات الصغيرة لمساعدتها على تسويق منتجاتها إلى المناطق المختلفة.
- ✓ توفير الأراضي مجانا أو بأسعار منخفضة: يكون هذا الدعم خاصة لتشجيع المستثمرين للاستثمار في بعض المناطق المستهدفة من طرف الدولة في إطار تطبيق خططها التنموية.
- ✓ منح التنمية: تقدم الدولة هذا النوع من المنح لمساعدة المشروعات على تحسين قدرتها التنافسية في الأجل الطويل، ذلك من خلال تشجيعها على استخدام التقنيات الحديثة.
- ✓ علاوات الاستثمار: تقوم هذه المنح بصفة عامة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (التي يقل عدد العاملين فيها عن 250 موظف مثلا).

¹ سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 136.

3.2. الإنفاق الرأسمالي والاستثمار الأجنبي المباشر:

يلعب الإنفاق الرأسمالي دوراً حاسماً في تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال مساهمته في تطوير مشاريع البنية الأساسية، خاصة أن هذه الأخيرة تؤدي إلى تخفيض التكاليف ورفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار، ومن ثم فإنه على الدولة المضيفة أن تعمل على توفير البنية الأساسية اللازمة لتشجيع المستثمر الأجنبي، وتبرز أهمية البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

أ- البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد توفر البنية التحتية الاقتصادية في أي بلد أحد الركائز الأساسية التي تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، فضلاً عن مساهمتها في تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب الاستثمارات الأجنبية، في المقابل فإن تدهور قطاع البنية التحتية في أغلب الدول النامية يعطي إشارة سلبية للمستثمر الأجنبي، مما يقلل من جاذبية الاقتصاد المضيف للاستثمار الأجنبي المباشر.

تعرف البنية التحتية أنها " رأس المال العيني المستثمر في مجالات الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والتي تشمل الطرق، الجسور، الاتصالات، المياه، الصرف الصحي، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، السكك الحديدية، الموانئ والمطارات، والتي تهدف من خلالها لتقديم الخدمات لجميع القطاعات الإنتاجية والخدمية بصورة عامة والقطاع الخاص بصفة خاصة، فضلاً عن جميع خدمات البنية التحتية الاجتماعية والتي تشمل الخدمات الصحية والتعليمية وخدمات الإسكان.¹

وتؤدي الهياكل الأساسية دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، حيث أن تحسين نوعية الهياكل الأساسية يعزز كفاءة الإنتاج يقلل من تكلفته وفقاً لمؤشر التنافسية العالمية، ويعتقد أن تحسن نوعية البنية التحتية الاقتصادية يمكن أن يزيد من جاذبية مناخ الاستثمار من خلال خفض تكلفة إجمالي الاستثمار ويرفع من العائد الاستثماري للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، وبالتالي فإن نوعية البنية التحتية الاقتصادية هي عنصر رئيسي تقوم الشركات المتعددة الجنسيات على أساسه في اتخاذ قرارها الاستثماري²، خاصة وأن البنية التحتية الاقتصادية توفر القدرة على الاتصال مع العالم الخارجي

¹ أحمد جاسم محمد المطوري وأحمد جبر سالم السالم، "تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق"، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2013)، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة، جامعة البصرة، ص 146.

² Pravin Jadhav, Upananda Pani and Vijaya Katti, " Foreign direct investment in infrastructure: Evidences from Indian Economy", in Gupa A.Dalein.(eds) Energy,

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

بسهولة، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، وهنا يعني ضرورة توافر وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة ودون قيود أو متاعب في المطارات و الموانئ والطرق، وتوافر وسائل الاتصالات في الداخل والخارج، فضلا عن توافر المساحات المطلوبة لبناء المصانع والمكاتب والفنادق، وتحسين الخدمات الأساسية كالكهرباء، المياه والصرف الصحي، وتوفير الخدمات اللازمة للحصول على المعلومات واقتناء التكنولوجيا، أما البنية التحتية الاجتماعية التي توفر الخدمات التعليمية والطبية والترفيهية والثقافية، وكل ما من شأنه توفير إقامة مستقرة للمستثمر، وكل ما من شأنه توجيه رأس المال المستثمر إلى إقامة المشروع أو تشغيله دون إهداره في إقامة الخدمات الضرورية له.¹

تشير الأدلة العلمية الى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت البنية التحتية كمحدد أساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف تؤكد على أهمية هذا العامل في تحسين جاذبية مناخ الاستثمار في أي اقتصاد مضيف، حيث أوضح (John) في دراسته سنة 2011 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا خلال الفترة 1980-2007، الى أن الانفاق الرأسمالي الموجه لتطوير الهياكل الأساسية والبنية التحتية في دول افريقيا ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.² كما أوضح كل من (Micah, Thula) في دراستهما سنة 2009 حول "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في سوازيلاندا خلال الفترة 1980-2001"، الى أن زيادة 10% في النفقات الحكومية المخصصة لقطاع الطاقة والنقل والاتصالات كل سنة يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى سوازيلاندا بنسبة 1.47%، مما يؤكد على أهمية تطوير الهياكل الأساسية والبنية التحتية كعامل أساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.³ الى جانب ذلك أوضح (Mbiankeu) في دراسته سنة 2020 حول "أثر البنية التحتية المتطورة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الكاميرون" أن تطور الهياكل الأساسية للاتصالات، الطاقة والنقل يلعب دورا فعالا في جذب الاستثمارات الأجنبية الى الاقتصاد الكاميروني، ويؤكد على أهمية تحسين الهياكل الأساسية

Environment and Globalization springer,Singapore2020 Available online on:
www.doi.org/10.1007/978-981-13-9310-1.8.

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، مرجع سابق، ص 106.

² John C Anyanwu, "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007", Working Paper Series, African Development, N°136-September 2011? Available online on: www.afdb.org .

³ Micah B. Masuku and Thula S.Dlamini, "Determinants of Foreign Direct Investment inflows in Swaziland", Journal of Development and Agricultural Economics, Vol 01, N°05, November 2009, Available online on: www.academicjournals.org .

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

بهدف تحسين مناخ الأعمال لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في شتى القطاعات الاقتصادية.¹

ب- البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة والاستثمار الأجنبي المباشر:

تعد البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة والقائمة على الاستثمار في رأس المال البشري وتفعيل عمليات البحث والتطوير عاملا مهما في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر، وتستفيد البيئة الاستثمارية من المزايا التي توفرها البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة والمتمثلة في:²

✓ لقد أثبت علميا أن هناك رابطة قوية بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبين تسارع نمو إنتاجية الأيدي العاملة خلال النصف الثاني من السبعينات، حيث يمكن الابتكارات التكنولوجية أن تزيد نمو إنتاجية العمل وبالتالي زيادة الناتج.

✓ البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة توفر المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصال أكثر إتاحة ويسرا، وتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التكنولوجية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية.

✓ الاستثمار في الموارد البشرية باعتبارها رأس المال الفكري والمعرفي، بغية تفعيل عمليات البحث والتطوير كمحرك للتغيير والتنمية.

✓ انتقال النشاط الاقتصادي من إنتاج وصناعة السلع إلى إنتاج وصناعة الخدمات المعرفية بالاعتماد على القوى العاملة المؤهلة والمتخصصة، والتي بدورها تساهم في توفير مناخ ملائم للاستثمار.

¹ Mbiankeu Ngueta Stéphane, " The Impact of Infrastructure Development on Foreign Direct Investment in Cameroon ", HAL Archives-ouvertes, January 2020, Available online on: www.halshs.archives-ouvertes.fr .

² بوجعة بلال، " سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1986 - 2011 -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص 143.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

ولهذا فعلى الدول التي ترغب في دعم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أن تسعى إلى زيادة الاهتمام بنظام التعليم و التدريب، بما يتناسب مع متطلبات السوق المحلية من جهة والاستثمار الأجنبي المباشر من جهة أخرى، بالإضافة إلى توجيه الإنفاق العام في دعم مشاريع البحث العلمي والتكنولوجي والتطوير وتحفيز الإبداع والابتكار وتنمية الموارد البشرية، فضلا عن دعم قطاعات التعليم بمختلف مستوياته والاهتمام بالتدريب المهني والعمل على استقدام الفنيين الأجانب لرفع مستوى المهارات التدريبية وتمكين الموارد البشرية من استيعاب التكنولوجيا الحديثة والتكيف مع الطرق الجديدة للإنتاج.¹

تشير الأدلة العلمية الى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تؤكد أن التطور الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأهمية المعلومات والمعرفة التي برزت في السنوات الأخيرة، جعل منها عنصرا هاما لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى أي اقتصاد مضيف، حيث أوضح (محمد نائف محمود) في دراسته سنة 2014 حول "دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دراسة مقارنة للدول العشرة الأولى في قارات العالم" الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوزع بين الدول والمناطق على أساس تطور اقتصاد المعرفة.² كما يشير أكد (Fingold) وآخرون في دراستهم سنة 2003 على ضرورة تكيف استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه اقتصاد المعرفة، وتعتبر تجربة سنغافورة في هذا المجال جديرة بالاهتمام، حيث أنها نجحت في تحقيق نمو اقتصادي مهم في قطاع التكنولوجيا الحياتية (Biotechnology) من خلال جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتوفير الحوافز المالية والبنى التحتية وقوة العمل المتعلمة وتنظيم بيئة الأعمال.³ الى جانب ذلك أوضح (Hassan) وزملاءه في دراستهم سنة 2012 حول "أثر مؤشر التنمية البشرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول نامية مختارة" أن مؤشر التنمية البشرية كان له أثر إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الدول محل الدراسة، مما حيث يساهم ارتفاع هذا المؤشر بنسبة 1% في زيادة تدفق الاستثمار

¹ العارف خديجة، "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996 - 2014"، مذكرة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2018/2017، ص 127.

² محمد نائف محمود، "دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة للدول العشرة الأولى في قارات العالم -"، مجلة تنمية الراشد، العدد 116، المجلد 36، 2014.

³ Fingold, David and others, " Adapting Foreign Direct Investment strategy to Knowledge economy: the case of Singapore's emerging "Biotechnology Cluster, European Planning Studies, Vol 12, N°07, Carfax Publishing, Taylor Frances group, University of Singapore, Singapore.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الأجنبي المباشر بنسبة 6.647% وهو أثر كبير ومهم يعكس أهمية هذا المؤشر في تحسين مناخ الاستثمار لهذه الدول.¹

3. سياسة الموازنة العامة والاستثمار الأجنبي المباشر

تهدف الاقتصاديات المستقرة إلى تقليص العجز العام في موازنتها إلى الحد الذي يمكن توليده دون توليد ضغوط تضخمية، ومن ثم فإن اتجاه العجز إلى الانخفاض عادة ما يؤخذ على أنه يشير إلى استقرار اقتصادي.² وقد تتبع الحكومات سياسات ضريبية ومالية معينة لعلاج عجز الموازنة العامة إما من خلال:³

أ- قد تزيد الحكومة من إيراداتها من خلال رفع معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة، الأمر الذي يسئ إلى المناخ الاستثماري خاصة إذا تعلق الأمر بالضرائب على الأعمال، حيث يشكل هذا النوع من الضرائب عبئاً إضافياً على المستثمر ويزيد من تكاليف الإنتاج، ويقلل من هامش الربح، أما الضرائب الأخرى فهي تؤدي إلى انخفاض الدخل المتاح للتصرف، أي انخفاض حجم النقد المتداول، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وانخفاض الطلب الفعال على السلع الصناعية، وبالتالي انخفاض الاستثمار.

ب- قد تخفض الحكومة من إنفاقها الاستثماري، الأمر الذي يترتب عليه إفساد المناخ الاستثماري لكل من الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي، حيث عادة ما يكون الاستثمار العام مكماً للاستثمار الخاص والأجنبي، بحيث يتجه الاستثمار العام إلى أنشطة إنتاجية وحيوية يحجم عنها الاستثمار الخاص لانخفاض عائدها المتوقع رغم أهميتها في تكوين جهاز إنتاجي مترابط ومتنوع تقوى فيه الترابطات الأمامية والخلفية، وإما تتجه إلى استثمارات في البنية الأساسية التي تعد ضرورية أيضاً لتشجيع الاستثمار الخاص، كما قد تخفض الحكومة من إنفاقها الجاري مما يساعد على تخفيض الطلب وتضييق نطاق السوق.

¹ Hassan Mollaesmaeili-dehshiri and others, "Impact of Human Development index and rule of law to attract FDI in selected developing countries", MPRA Publishing, September 2012.

² نورية عبد محمد، "أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة 1992 - 2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، تخصص علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012، ص 66.

³ فلاح خلف الربيعي، مرجع سابق، ص 11.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

تشير الأدلة العلمية الى أن الغالبية العظمى من الدراسات الاقتصادية التي تناولت أثر عجز الموازنة العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الاقتصاد المضيف، تؤكد أن رصيد الموازنة العامة كمؤشر عن الاستقرار الاقتصادي من شأنه أن يلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى أي اقتصاد مضيف، بحيث كلما ارتفع الفائض المسجل في موازنته العامة كان ذلك مشجعا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وفي المقابل كلما تفاقم العجز المسجل في الموازنة العامة كلما كان ذلك عامل طرد لها، حيث أوضح (Le Thanh) في دراسته سنة 2018 حول "أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في اقتصاد ناشئ- حالة دولة فيتنام-" الى أن عجز الموازنة العامة الذي استمر تسجيله لسنوات في فيتنام كان له آثار سلبية على الاقتصاد الوطني عموما، وعلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة، حيث أن ارتفاع عجز الموازنة المسجل بنسبة 1% من شأنه أن يؤدي الى انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى فيتنام بحوالي 0.594%¹. كما يشير كل من (Bose, JHA) في دراستهما سنة 2012 حول "تفاقم العجز المالي وأثاره المحتملة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد الأزمة المالية العالمية: دراسة تحليلية للاقتصاديات الناشئة في أوروبا والهند"، الى أهمية تقليص العجز المسجل في الموازنات العامة للدول محل الدراسة، بهدف استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واستغلال أثارها الإيجابية على الاقتصاديات المضيضة.²

¹ Le Thanh Tung, " The Effect of Fiscal Deficit on economic growth in an emerging economy: Evidence from Vietnam" , Journal of International Studies, Vol 11, N°03, Available online on: www.researchgate.com .

² Bose, Suchismita and JHA, Sudipta, " Crisis Exacerbated Fiscal Deficits and Possible Impact on FDI Flows: An Empirical Analysis of Emerging Europe and India" , Applied Econometrics and International Development, Vol 12, N°01, 2012.

خلاصة الفصل:

- حاولنا من خلال هذا الفصل الامام بجميع الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد خلص الفصل الى ما يلي:
- على الرغم من أن هناك آراء قد أيدت الاستثمار الأجنبي المباشر مستندة على ما يترتب عليه من آثار إيجابية، فهناك آراء أخرى رفضت وعارضت وجود هذا النوع من الاستثمار خوفا من آثاره السلبية، حيث يرى الفريق المؤيد والذين يمثلون أنصار الفكر الرأسمالي أن فائدة ومنافع هذا الأخير للاقتصاديات المضيفة خاصة النامية منها أنها تتمثل فيما يترتب على هذا الاستثمار من تراكم رأسمالي، تقدم تكنولوجي، تطوير في الهياكل الإنتاجية، تطوير القدرة التنافسية التصديرية، زيادة معدلات النمو الاقتصادي، اصلاح أوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، فضلا عن خلق فرص عمل، تحسين أجور العمال وتنمية الموارد البشرية. وفي المقابل، يستند الفكر المعارض لهذا النوع من الاستثمار وهم أصحاب الفكر الماركسي الى ماله من آثار سلبية أهمها: مزاحمة الاستثمار المحلي، تشويه أنماط الإنتاج والاستهلاك، تآكل الإيرادات الضريبية وحجم النقد الأجنبي، أحداث موجات تضخمية وخلل في ميزان المدفوعات في الاقتصاد المضيف، فضلا عن زيادة معدلات التلوث البيئي، زيادة التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين فئات المجتمع وتقليل درجة الاستقلال الاقتصادي والسياسي للدولة المضيفة.
 - ينطوي المناخ الاستثماري المشجع والجاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على مجموعة من المقومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ينبغي أن تسود الاقتصاد المضيف، من أهمها: استقرار البيئة الاقتصادية الكلية للبلد المضيف ومختلف السياسات المنتهجة فيه، والتي تظهر أبرز صورها في التحكم في معدلات التضخم، أسعار الصرف، عجز الموازنة العامة والعجز التجاري، قوة الاقتصاد المضيف واحتمالات نموه في المستقبل والقدرة على ادارته في ظل الأزمات العالمية، تحسن المركز التنافسي للاقتصاد المضيف وانفتاحه على العالم الخارجي، توفره على بنية تحتية وهياكل أساسية متطورة، مرونة النظام القانوني والإداري للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المضيف، فضلا عن تمتعه بالاستقرار السياسي.

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

- تلعب السياسة المالية من خلال أدواتها دورا هاما في تمويل التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فضلا عن مساهمتها في تقليل التفاوت في توزيع مداخيل أفراد المجتمع وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- تلعب السياسات النقدية من خلال أدواتها دورا مهما في توجيه دقة الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية العامة للدولة، من حيث تأثيرها على الفعاليات الاقتصادية، والتحكم في التقلبات الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار في الأسعار بتخفيض معدل التضخم، ورفع معدل نمو الناتج الوطني، وتحقيق التوازن الخارجي، وخدمة أهداف التنمية الاقتصادية.
- فضلا عن الدور الذي تلعبه السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فهي تساهم بشكل كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيفة، حيث تؤثر السياسة النقدية على المناخ الاستثماري في الدول المضيفة من خلال تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الذي يعد مطلباً أساسياً لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر محددات أساسية يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار، والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، فمعدلات التضخم وأسعار الصرف المستقرة توفر درجة كبيرة من اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد المضيف مستقبلاً، في حين أن أسعار الفائدة المنخفضة التي تكفل الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي الى الاقتصاد المضيف.
- أما بالنسبة للسياسة المالية فهي تساهم من خلال السياسة الضريبية كأداة من أدواتها في التأثير على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال سياسة الحوافز الضريبية التي تشكل أداة فعالة لتحسين جاذبية الاستثمار، نظراً لما تقدمه من مزايا تشمل: الإعفاءات الضريبية، المعدلات التمييزية أو المنخفضة، والتي من شأنها أن تؤدي الى تخفيض تكاليف الاستثمار ومنه زيادة العائد الصافي للاستثمار، فضلا عن فعاليتها في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه الى المجالات المرغوب فيها اقتصادياً واجتماعياً للدولة.
- كما تساهم السياسة المالية في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال زيادة حجم الانفاق العام، بما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يؤدي الى زيادة حجم السوق، فضلا على أن الانفاق الرأسمالي الموجه لتطوير الهياكل الأساسية وتحسين البنية التحتية من شأنه أن يساهم في خفض إجمالي تكلفة الاستثمار ورفع العائد الاستثماري، مما يؤدي الى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة والقائمة على

الفصل التمهيدي الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية

الاستثمار في رأس المال البشري وتفعيل عمليات البحث والتطوير عامل مهم في توفير المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في

الجزائر

أبدت الجزائر رغبتها في الاندماج في الاقتصاد الدولي مع بداية سنوات التسعينات، خاصة بعد تعثر مسيرة التنمية المطبقة في ظل الاقتصاد الموجه، والأزمة النفطية وما ترتب عنها من اختلال في التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي ألزم السلطات الجزائرية على تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، أبرزها الإصلاحات التشريعية لبيئة الاستثمار عموماً، وذلك من خلال تبني قوانين جديدة لتشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وعلى هذا الأساس نستعرض من خلال هذا الفصل تطورات قانون الاستثمار في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، وأهم المؤسسات والهيئات المكلفة بتدعيمه وترقيته، كما نحاول من خلال هذا الفصل تقييم جاذبية مناخ الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر استناداً على أهم المؤشرات الدولية المعتمدة في هذا المجال، وذلك بغرض الوقوف على أبرز العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية الاستثمار فيها، وفي الأخير يقف هذا الفصل على حصة الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أهم القطاعات المستقطبة لها وأبرز الدول المستثمرة فيها.

المبحث الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

عرف قانون الاستثمار في الجزائر عدة تطورات وتغيرات تماشيا مع الظروف الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر منذ بداية التسعينات، خاصة وأن الحكومة الجزائرية تبنت بداية سنوات التسعينات إصلاحات اقتصادية ومالية هامة أبرزها تحديث قوانين لتشجيع المستثمرين وتحفيزهم على الاستثمار في الجزائر، بالإضافة الى إنشاء وتطوير هيئات وأجهزة مكلفة بترقية الاستثمار الأجنبي.

على هذا الأساس نستعرض من خلال هذا المبحث تطورات قوانين الاستثمار بالجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، وأهم المؤسسات والهيئات المكلفة بترقيته، كما يستعرض هذا المبحث أهم العوائق القانونية التي تحول دون تحسن جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر.

المطلب الأول: قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية

عرف الاقتصاد الجزائري ما قبل التسعينات جملة من الاختلالات الهيكلية التي عانى منها إثر انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتراجع العائدات النفطية وما ترتب عنها من ارتفاع خدمة الدين الخارجي والعجز الداخلي، وانطلاقا من سنة 1990 بادرت الجزائر إلى إدخال تعديلات كثيفة في إطار الإصلاحات الاقتصادية وتكريس سياسة الانفتاح الاقتصادي من خلال التوجه نحو اقتصاد السوق، حيث عملت على إصلاح البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار الأجنبي المباشر بدءا من:

الفرع الأول: القانون النقد والقرض 10/90 المؤرخ 14 أبريل 1990¹

يعتبر القانون 10/90 الصادر في 14 أبريل 1990 من أبرز القوانين التشريعية التي عرفت الجزائر خلال فترة الإصلاحات، وينظم هذا القانون سوق النقد وحركة رؤوس الأموال، كما عمل على تكريس مبدأ حرية الاستثمار الأجنبي من خلال ما جاء في المادة 183: "يرخص لغير المقيمين بتحويل رؤوس الأموال إلى الجزائر لتمويل أية نشاطات اقتصادية غير مخصصة صراحة للدولة أو للمؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي...". وهذا ما أعطى الضوء الأخضر لغير المقيمين بالاستثمار المباشر أو إقامة شراكة مع أشخاص معنوية مقيمة مع مراعاة حاجات الاقتصاد الوطني في مجال توفير مناصب الشغل، تحسين مستوى الإطارات والمستخدمين الجزائريين وشراء وسائل تقنية وعلمية والاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر طبقا للاتفاقيات الدولية.²

¹ القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 16، الجزائر، 1990).

² المادة 183 من القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

كما أدخل هذا القانون تمييزا واضحا بين المستثمرين المقيمين وغير المقيمين حيث جاء في نص المادة 181: "يعتبر غير مقيم كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي خارج القطر الجزائري". كما نصت المادة 182: "يعتبر مقيما في الجزائر كل شخص طبيعي أو معنوي يكون المركز الرئيسي لنشاطه الاقتصادي في الجزائر".¹

كما يضمن هذا القانون للمستثمر الأجنبي إعادة تحويل رؤوس الأموال وتحويل الأرباح والفوائد، كما يتمتع المستثمر الأجنبي بالضمانات الموضوعية في الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر وهذا بموجب المادة 183 من نص القانون.²

أصبح ترخيص الاستثمارات وابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة، ويدخل هذا الأمر في إطار تبسيط عملية قبول الاستثمار بخضوع ذلك إلى ما يسمى ب"رأي المطابقة"، وهذا بتقديم الطلب إلى المجلس المذكور بحيث يقوم هذا الأخير بالبت في ملف الاستثمار خلال شهرين.³

بالرغم من أن قانون 10/90 ألغى القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية، حيث أنه منح للمستثمرين الأجانب إمكانية الاستثمار إلا أن حجم الاستثمار سرعان ما انخفض في سنة 1990 بـ 344 مشروع أي بمعدل 20.6% وذلك بسبب الأوضاع السياسية غير المستقرة.⁴ إلا أن أهم انتقاد يوجه لهذا القانون هو أن قانون النقد و القرض لم ينص على الامتيازات الممنوحة للمستثمرين ما عدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، و هذا باعتباره قانونا خاص بتنظيم البنوك والمعاملات المالية أكثر من كونه خاصا بالاستثمارات.⁵

¹ المادة 181 و 182 من القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

² المادة 183 من القانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990.

³ أحمد سمير أبو الفتوح، "دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر"، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى 2015، القاهرة، ص 37.

⁴ خروف منير وفريجة ليندة، "مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة نظرية ميدانية"، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولى 2017، العين، ص 289.

⁵ محمد سارة، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة حالة أوراس كوم"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 18.

الفرع الثاني: المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار¹:

جاء هذا القانون نتاجا للإصلاحات التي شرعت في تطبيقها الجزائر بداية التسعينات بغية النهوض بالاقتصاد الوطني وقصد توفير بيئة قانونية وتشريعية ملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر، خاصة بعد القيود التي كانت مفروضة عليها في ظل شراكة يمتلك فيها الشريك الوطني أكبر الحصة²، ويعتبر هذا القانون أول قانون تضمن صراحة تشجيع وترقية الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ألغى هذا القانون جميع القوانين السابقة باستثناء تلك المتعلقة بالمحروقات³. وقد تضمن مختلف المبادئ والقواعد المنظمة للاستثمارات الأجنبية إلى جانب الامتيازات والحوافز منها ما هو متعلق بالاستثمارات المنجزة في مجالات إستراتيجية وجب ترقيةها، ومنها ما هو متعلق بالاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة بالإضافة إلى حزمة متنوعة من الضمانات منها ما هي مالية، قانونية، وقضائية.

1. أهم مبادئ المرسوم التشريعي 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار⁴:

- الحرية الكاملة للاستثمار: بموجب المادة 3 من المرسوم التشريعي 12/93 فان الاستثمارات الخاصة سواء محلية أو أجنبية تنجز بكل حرية، بحيث يتطلب إنجازها تصريحاً بالاستثمار في الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات.
- يشرف رئيس الحكومة على إنشاء الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات حيث تؤسس في شكل شبك وحيد يضم الإدارات والهيئات المعنية بالاستثمار وهذا ما نصت عليه المادتين 7 و 8 من المرسوم.
- طبقاً للمادة 8 من المرسوم المذكور أعلاه، فان الوكالة الوطنية لترقية ودعم ومتابعة الاستثمارات هي السلطة الوحيدة التي لها صلاحيات تقديم المعلومات للمستثمرين ومساعدتهم بغرض تبسيط إجراءات إنجاز استثماراتهم.

¹ المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 64، الجزائر، 1993).

² أحروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 289.

³ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 38.

⁴ راجع المواد 3-7-8-38-41 من المرسوم التشريعي 12/93 السابق الذكر.

2. الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار المرسوم التشريعي 12/93:

تضمن هذا القانون عدة امتيازات منحتها الدولة الجزائرية منها ما هو متعلق بالنظام العام ومنها ما هو متعلق بالأنظمة الخاصة:

1.2 الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام: تتعلق هذه الامتيازات بالاستثمارات المنجزة

في مجالات إستراتيجية وجب ترقيةها في فترة لا تتجاوز 3 سنوات وتمثل في:

■ خلال فترة الانجاز: يستفيد المستثمر خلال هذه الفترة من الامتيازات المنصوص عليها في المادة 17 من نفس المرسوم:

- ✓ كإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في إطار الاستثمار.
- ✓ تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة تقدر بخمسة على الألف تخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليها.

✓ الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء أكانت مستوردة أو محصلا عليها من السوق المحلية إذا كانت هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة.

✓ تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

■ خلال فترة الاستغلال: يستفيد المستثمر خلال هذه الفترة من الامتيازات المنصوص عليها في المادتين 18 و 19 من نفس المرسوم:

✓ كإعفاء طيلة فترة أدائها 2 سنتان وأقصاها خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري.

✓ تطبيق نسبة منخفضة على الأرباح التي يعاد استثماراتها بعد انقضاء فترة الإعفاء المحددة في المقطع السابق.

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري، في حالة التصدير، حسب رقم أعمال الصادرات بعد فترة النشاط المشار إليها في الفقرة الأولى أعلاه.

✓ الاستفادة من نسبة اشتراكات أرباب العمل المقدرة بـ 7% برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال،
طيلة فترة الإعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة، وذلك تعويضا للنسبة المئوية
التي حددها التشريع والتنظيم في مجال الضمان الاجتماعي.

✓ تستفيد المشتريات من السوق المحلية للسلع المودعة لدى الجمارك والموجهة لتموين المنتجات المعدة
للتصدير، إعفاء من الحقوق والرسوم. وتستفيد كذلك عمليات الخدمات المرتبطة بالمشتريات المذكورة
أعلاه من نفس الإعفاء من الرسوم.

2.2 الامتيازات الممنوحة حسب الأنظمة الخاصة: لقد أولى المشرع الجزائري أهمية بالغة للاستثمارات
المنجزة في المناطق الخاصة والمناطق الحرة من خلال منحه جملة من الامتيازات تتمثل في:

● الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة: تستفيد الاستثمارات التي تنجز في المناطق
الخاصة، والمصنفة حسب مناطق للترقية ومناطق للتوسع الاقتصادي التي تساهم في التنمية الجهوية من
الامتيازات التالية:

خلال فترة الانجاز: يستفيد المستثمر خلال هذه الفترة من الامتيازات المنصوص عليها في المادة 21
من نفس المرسوم وهي:

✓ الإعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية التي تنجز في إطار الاستثمار.
✓ تطبيق رسم ثابت في التسجيل بنسبة مخفضة قدرها خمسة في الألف فيما يخص العقود التأسيسية
والزيادات في رأس المال.

✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كليا بالنفقات المترتبة على أشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار
بعد أن تقومها الوكالة.

✓ تطبق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في
انجاز الاستثمار. ويمكن أن تكون هذه السلع موضوع تنازل وتحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد
موافقة الوكالة.

خلال فترة الاستغلال: يستفيد المستثمر خلال هذه الفترة من الامتيازات المنصوص عليها في المادة
22 من نفس المرسوم وهي:

✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزائي، والرسم على النشاط الصناعي والتجاري،
طيلة فترة أدناها خمس سنوات وأقصاها عشر سنوات من النشاط الفعلي.

✓ إعفاء الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار من الرسم العقاري، ابتداء من تاريخ الحصول
عليها طيلة فترة أدناها 5 سنوات وأقصاها 10 سنوات.

- ✓ تخفيض 50% من النسبة المحفظة للأرباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه.
 - ✓ في حالة التصدير، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات، والدفع الجزائي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري حسب رقم أعمال الصادرات، بعد فترة النشاط المنصوص عليها في المقطع الأول أعلاه.
 - ✓ تتكفل الدولة جزئيا أو كلياً بمساهمات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي برسم الأجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة 5 سنوات قابلة للتמיד، بناء على قرار الوكالة.
 - الامتيازات الممنوحة للاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة: تشمل هذه الامتيازات الاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة والتي تكون موجهة أساساً للتصدير، وتعفى هذه الاستثمارات من جميع الضرائب والرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي والجمركي، باستثناء تلك المحددة أدناه:
 - ✓ الحقوق والرسوم المتعلقة بالسيارات السياحية غير المرتبطة باستغلال المشروع.
 - ✓ المساهمات والاشتراكات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي.
 - ✓ تعفى عائدات رأس المال الموزعة الناتجة عن نشاطات اقتصادية تمارس في المناطق الحرة من الضرائب.
 - ✓ يخضع العمال الأجانب لنظام الضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة 20% من مبلغ أجورهم.
- بالرغم من أهمية هذه الامتيازات في توفير بيئة تشريعية أو قانونية ملائمة و مشجعة للاستثمارات الأجنبية، غير أن أسلوب المناطق الحرة أسلوب و سياسة فاشلة لأنها لا توفر مناصب شغل و لا تنقل التكنولوجيا و لا العملة الصعبة ولا تؤدي إلى الاندماج الاقتصادي مادامت هي حبيسة هذه المناطق، حيث أطلق على هذه الامتيازات بالمنوم الجبائي فهو يعفى المؤسسات من الضرائب لمدة محددة وبعد انتهاء هذه المدة تجد المؤسسة نفسها أمام ضرائب ضخمة تؤدي بها إلى الانسحاب وهذا يضر بالخزينة العمومية للدولة.¹
- 3.2 امتيازات أخرى ممنوحة للمستثمر الأجنبي: يستفيد المستثمر الأجنبي أيضاً من فوائد مخفضة على القروض البنكية المحصل عليها، بالإضافة إلى استفادته من إعادة التأهيل أو الهيكلية، المخصص لاستئناف النشاط بعد غلق المشروع أو إعلان الإفلاس.

¹ محمد سارة، مرجع سابق، ص 25.

3. الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار المرسوم التشريعي 12/93¹:

منح المشرع الجزائري المستثمر الأجنبي حزمة متنوعة من الضمانات منها ما هي مالية، قانونية، وقضائية:

3. 1 الضمانات المالية:

✓ حرية تحويل الأموال: طبقا للمادة 12 من المرسوم 12/93 فإن هذا الأخير يضمن تحويل رأس المال المستثمر والعوائد الناتجة عنه، حيث تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها المستثمر في أجل لا يتجاوز 60 يوما.

✓ التعويض المالي عن الأضرار: يؤدي أي ضرر يصيب الاستثمار إلى تعويض المستثمر سواء كان ذلك بفعل الطرف المتعاقد أو إحدى السلطات العامة أو المحلية، و لهذا تعتبر الدولة مسئولة عن تغطية كل الأضرار التي تصيب الاستثمار، حيث تكون قيمة التعويض مساوية لما لحق بالمستثمر من ضرر تبعا لنوع الضرر و مقداره.²

3. 2 الضمانات القانونية:

✓ بموجب المادة 38 من هذا المرسوم فانه يضمن المساواة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب من حيث الحقوق والالتزامات فيما يخص الاستثمار مع الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي ينتمي إليها هؤلاء المستثمرين.

✓ بموجب المادة 39 من هذا المرسوم، فانه لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار المرسوم التشريعي إلا إذا طلب المستثمر ذلك صراحة.

✓ بموجب المادة 40 من هذا المرسوم، فانه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع تسخير عن طريق الإدارة، ما عدا الحالات التي نص عليها التشريع المعمول به، ويترتب على التسخير تعويض عادل ومنصف.

3. 3 الضمانات القضائية:

✓ أعطى هذا القانون الحرية للأطراف المتعاقدة بالاتفاق على إجراء الصلح باللجوء إلى تحكيم خاص (غير السلطات الجزائرية) في حال طرأ نزاع بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية إلا إذا كان هناك اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية بخصوص التحكيم أو الصلح وهذا حسب نص المادة 41 من المرسوم. كما أقرت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الاستثمار وهذا بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الاقتصادية ودعم مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر، في هذا

¹ راجع المواد 12-38-39-40-41 من المرسوم 12/93 المتعلق بترقية الاستثمار.

² محمد سارة، مرجع سابق، ص 26.

الإطار قامت الجزائر بالتصديق على اتفاقيتين دوليتين تسمحان لها بضمان هذه الاستثمارات من جهة وإمكانية اللجوء إلى المركز الدولي لتسوية المنازعات المتعلقة بها حماية للمتعاملين من جهة أخرى، حيث تم المصادقة على هاتين الاتفاقيتين على التوالي بموجب الأمر رقم 95-05 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 و المتعلق بالمصادقة على معاهدة الانضمام إلى الوكالة الدولية للاستثمار، و الأمر 95-04 المؤرخ في 24 ديسمبر 1995 و المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالاستثمارات فهي تقوم بين الدول و رعايا الدول الأخرى.¹

حسب تقرير صادر عن الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات ودعمها ومتابعتها، حول وضعية الاستثمار الأجنبي في الجزائر سنة 1997 والذي يغطي فترة تمتد من 1993 - 1996، يشير الى أن الاستثمارات الأجنبية خلال هذه الفترة بلغت 369.41 مليون دولار، تمثل 85 مشروعا في شكل شراكة، أما الدول العربية فتساهم بنسبة 9.4% أي ما يعادل 8 مشاريع، مما يعكس الضعف الكبير في حجم الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر، إذ لا تمثل المشاريع الأجنبية خلال هذه الفترة سوى نسبة 5.5% من مجمل المشاريع الوطنية، وهذا ما يدل على فشل المرسوم التشريعي 93/12 في جذب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.²

الفرع الثالث: الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار³

لقد تدعم الإطار القانوني للاستثمار الأجنبي في الجزائر بصور الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، والذي أصدر في سياق تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الجزائرية منذ سنة 1988، خاصة بعد فشل القوانين السابقة في تهيئة بيئة تشريعية جاذبة للاستثمار الأجنبي، بالرغم من توفرها على امتيازات وحوافز وضمانات مغرية، و لذلك أصدر الأمر 01-03 ملغيا لكل الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر لاسيما تلك الواردة في المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05/10/1993 والمتعلق بترقية و دعم الاستثمار.⁴

يحدد هذا الأمر النظام العام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات، وكذا الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتياز للمستثمر الأجنبي و/ أو الرخص.

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 43.

² محمد سارة، مرجع سابق، ص 30.

³ الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 47، الجزائر، 2001).

⁴ المادة 35 من الأمر 01-03 السابق الذكر.

في إطار هذا الأمر يقصد بالاستثمار كل عملية اقتناء أصول تندرج في إطار استحداث نشاطات جديدة، أو توسيع قدرات الإنتاج، أو إعادة التأهيل، أو إعادة الهيكلة، أو كل ما من شأنه المساهمة في رأس مال مؤسسة في شكل مساهمات نقدية أو عينية أو عملية استعادة نشاط في إطار خصوصية جزئية أو كلية. وتتمتع الاستثمارات في إطار القانون الجديد من العديد من الحوافز والامتيازات والضمانات الجديدة.

1. أهم مبادئ الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار:

✓ ضمان حرية الاستثمار: تنص المادة 4 من الأمر السالف الذكر على حرية الاستثمار مع مراعاة التشريع والتنظيمات المتعلقة بالنشاطات المقننة وحماية البيئة، بحيث لا يشترط حصول المستثمر الأجنبي على موافقة مسبقة من أية جهة وإنما يشترط فقط تصريح بنيته في الشروع في انجاز الاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.

✓ الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية: تنص المادة الأولى من الأمر السالف الذكر على إعطاء النص التشريعي للاستثمارات المنحزة ضمن نشاطات اقتصادية بغرض إنتاج السلع والخدمات.

✓ يمكن انجاز الاستثمارات وفق عقدين أساسيين هما عقد الامتياز ورخصة الاستعمال، فعقد الامتياز هو عقد بموجبه يكلف مستثمر (شخص طبيعي، معنوي، وطني أو أجنبي) بانجاز مشروع استثماري أو تهيئته، ويتمتع المستفيد بحق الامتياز لاستغلال المشروع خلال مدة معينة والتي تحدد عادة بواسطة نص وأن لا تكون لمدة أبدية وإنما جرت العادة أن تكون لمدة تتراوح بين 30 و 60 عاما في القانون الفرنسي، أما في القانون الجزائري فقد أثبتت النصوص أن عقد الامتياز مدته الأقصى 99 عام.¹

2. الامتيازات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار الأمر 03-01:

حسب الأمر 03-01 نجد أن نظام الامتيازات انطوى على نظامين أساسيين وهما النظام العام والنظام الاستثنائي:

2. 1 الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام:

يتعلق النظام العام بالاستثمارات التي يطلق عليها استثمارات عادية في مرحلة استغلالها، فمن ناحية الاستفادة فإن كل شخص طبيعي أو معنوي، عام أو خاص، وطني أو أجنبي ينشأ على شكل مساهمات استثمار عادي خارج المناطق التي يستوجب التطور فيها مساهمات خاصة من الدولة²،

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 40.

² نفس المرجع السابق، ص 41.

زيادة على الحوافز الضريبية والجمركية التي تم إقرارها في القانون العام يمكن أن تستفيد الاستثمارات التي حدد نظامها و مفهومها هذا الأمر بالمزايا التالية:

✓ خلال فترة الانجاز:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار أي بنسبة 5 %.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني.

2. 2 الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام الاستثنائي:

ضمن هذا النظام فان الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لاسيما التي تستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية، وتدخر الطاقة وتفضي إلى تنمية مستدامة، وتستفيد الاستثمارات التي تنجز ضمن هذا الإطار من المزايا الآتية:¹

✓ بعنوان انجاز الاستثمار:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار منح الاستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.
- تكفل الدولة جزئيا أو كلياً بالمصاريف، بعد تقييمها من الوكالة فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشات الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة.

¹ المادة 10 و 11 من الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار.

✓ بعد معاينة انطلاق الاستغلال:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي، ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزائي، ومن الرسم على النشاط المهني.
- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار لمدة 10 سنوات ابتداء من تاريخ الاقتناء.
- منح مزايا إضافية من شأنها أن تحسن أو تسهل الاستثمار، مثل تأجيل العجز وأجال الاستهلاك.

3. الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار الأمر 01-03:

إن الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار الأمر 01-03 والمنصوص عليها قانونا تنطوي على:

✓ المساواة بين المستثمرين المحليين والأجانب في الحقوق والواجبات، إذ تنص المادة 14 من الأمر السالف الذكر على إلغاء التمييز بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين والأجانب في مجال الحقوق والواجبات ذات الصلة بالاستثمار، كما ورد فيها أن المستثمر الأجنبي يحظى بنفس المعاملة التي يحظى بها المستثمر المحلي مع الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة والمتعلقة بضمان حماية الاستثمارات في إطار متبادل.

✓ ثبات القانون المطبق على الاستثمار: حيث جاء في نص المادة 15 من الأمر السالف الذكر: "لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر صراحة". وهو بمثابة تعهد من جانب الدولة الجزائرية بعدم تطبيقها لقوانين جديدة على الاستثمار التي شرع المستثمر الأجنبي في إنجازها.

✓ ضمان حماية المشروع الاستثماري ضد التأميم والمصادرة: جاء في نص المادة 16 من الأمر السالف الذكر أنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع مصادرة إدارية إلا في حدود القانون، ويترتب على المصادرة تعويض منصف وعادل.

✓ ضمان تسوية النزاعات: تنص المادة 17 من الأمر السالف الذكر على أن أي خلاف يطرأ بين الطرفين المتعاقدين يخضع للجهات القضائية المختصة، إلا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية بخصوص التحكيم أو الصلح.

✓ ضمان التحويل الحر لرؤوس الأموال والعائدات الناجمة عنها: جاء في نص المادة 31 من الأمر السالف الذكر ضمان حرية تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناتجة عنه.

على العموم يمكن القول أن إصدار الأمر 01-03 فتح مجالا واسعا أمام الاستثمار الأجنبي على عكس القوانين العربية التي حددت مجالات معينة للاستثمار، فمن بين المزايا اللصيقة بقانون تطوير الاستثمار لسنة 2001 باعتباره يأتي في مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد هو وضع الجزائر في مسار البلدان السائرة في طريق النمو التي تتمتع بتشريعات متطورة تهدف إلى تحفيز رؤوس الأموال الأجنبية.¹

الفرع الرابع: الأمر 06 - 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01

3 - والمتعلق بتطوير الاستثمار²

يهدف هذا الأمر إلى تعديل وتتميم بعض أحكام الأمر 01 - 03 المؤرخ في 20/08/2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث تم تعديل المواد التالية:

1. عدلت المادة 3 من الأمر 01 - 03، حيث ينص التعديل على استثناء قائمة النشاطات والسلع والخدمات من المزايا التي نص عليها الأمر 01-03 وتحدد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للاستثمار.

2. عدلت المادة 6 من الأمر 01 - 03، حيث ينص التعديل على استقلالية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وإلغاء وصاية رئيس الحكومة، وجاء في نص التعديل أنه " تنشأ وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص " الوكالة "، بدلا من " تنشأ لدى رئيس الحكومة وكالة وطنية لتطوير الاستثمار تدعى في صلب النص " الوكالة " " .

¹ محمد سارة، مرجع سابق، ص 52.

² الأمر 06 - 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر رقم 01 - 03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 47، الجزائر، 2006).

3. عدلت المادة 7 من الأمر 01 - 03، حيث ينص التعديل إلى أن أقصى أجل يمنح للوكالة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز هو 72 ساعة و10 أيام لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالاستغلال، ويمكن للوكالة أن تحصل إتاوة من المستثمرين مقابل دراسة الملفات، ويحدد مبلغها وكيفية تحصيلها عن طريق التنظيم.

4. عدلت المادة 9 من الأمر 01 - 03، حيث ينص التعديل على إضافة مزايا جديدة ممنوحة للاستثمارات المنجزة وفق النظام العام خلال فترة الاستغلال ولمدة 3 سنوات بعد معاينة المشروع في الاستثمار الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، وتتمثل هذه المزايا في:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- ✓ الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.

5. عدلت المادة 11 من الأمر 01 - 03، حيث ينص التعديل على إلغاء حقوق التسجيل فيما يخص عقود التأسيس والزيادات في رأس المال والتي كانت تطبق بنسبة مخفضة قدرها 0.2%. وكذا الإعفاء من الرسم العقاري فيما يخص الملكيات العقارية المخصصة للإنتاج إضافة إلى المزايا المقررة سابقا، وهذا خلال فترة انجاز لا تتجاوز 5 سنوات. أما خلال فترة الاستغلال وبعد معاينة مباشرة الاستغلال التي تعدها المصالح الجبائية بطلب من المستثمر، فإن المستثمر يتمتع بالإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والإعفاء من الرسم على النشاط المهني لمدة 10 سنوات.

6. عدلت المادة 18 من الأمر 01 - 03، حيث ينص التعديل على أنه ينشأ لدى الوزير المكلف بترقية الاستثمارات مجلس وطني يدعى في صلب النص "المجلس"، يوضع تحت سلطة ورئاسة رئيس الحكومة ويكلف بالمسائل المتصلة بإستراتيجية الاستثمار وبسياسة دعم الاستثمار وبصفة عامة بكل المسائل المتصلة بتنفيذ أحكام هذا الأمر، وتحدد تشكيلة المجلس الوطني للاستثمار وسيره وصلاحيته عن طريق التنظيم.

الفرع الخامس: القانون 16 - 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار¹

يعتبر إصدار قانون الاستثمار الجديد لسنة 2016 بمثابة رغبة قوية من الجزائر في الانفتاح على الاستثمار الأجنبي، وسعيها إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية من خلال حزمة متنوعة من الضمانات القانونية والقضائية وحتى المالية التي لم تعرفها التشريعات السابقة.

تنص المادة 4 من القانون 16 - 09 المتعلق بتطوير الاستثمار على تسجيل وحيد ومسبق لذا الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للاستفادة من المزايا المنصوص عنها في هذا القانون، كما جاء في نص المادة 8 منه أن الاستثمارات المسجلة طبقاً لأحكام المادة 4 أعلاه تستفيد بقوة القانون وبصفة آلية من مزايا الانجاز المنصوص عليها في هذا القانون باستثناء:

✓ الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق خمسة ملايين دينار تخضع لموافقة المجلس الوطني للاستثمار.

✓ الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني تخضع لنظام استثنائي لاتفاقية الاستثمار.

✓ النشاطات التي تخضع لنظام المزايا الخاص بها (كما هو الحال في قطاع المحروقات).

من خلال قراءتنا لهاتين المادتين يتضح معنا الإجراء الجديد الذي جاء به القانون 16-09 والذي يقوم على فكرة التسجيل عوضاً عن نظام التصريح المسبق الذي كان سارياً في ظل القانون السابق 01 - 03 والذي لم يكن يخول للمستثمر الأجنبي الحصول على المزايا والضمانات، بل يلزمه على تقديم طلب آخر للحصول على قرار منح المزايا من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، في محاولة لتسهيل وتبسيط الإجراءات أمام المستثمرين، وبمجرد إجراء عملية التسجيل تبدأ مدة سريان انجاز المشروع الاستثماري وبداية سريان استفادة المستثمر من المزايا والضمانات الممنوحة له وهذا طبقاً للمادة 20 من نفس القانون.²

¹ القانون 16 - 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 46، الجزائر، 2016).

² عميروش فتحي، "الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 16-09"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 56، العدد 04، 2020، ص 571.

1. الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار القانون 09-16¹:

تشكل الحوافز الضريبية عاملا مهما في جلب اهتمام المستثمرين الأجانب لأي اقتصاد مضيف، خاصة وأنها تساهم في تخفيض تكاليف الاستثمار ومنه زيادة العائد الصافي لاستثماراتهم، ولهذا تسعى أغلب الدول الراغبة في استقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى توفير القدر الكافي من هذه الحوافز في بيئتها التشريعية، وهو ما نص عليه الفصل الثاني من القانون 09-16 حيث تضمن هذا الأخير جملة من الحوافز الضريبية أقرها المشرع بغرض تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة.

بالنظر لأحكام المادة 7 من القانون 09-16 نجد أن المشرع الجزائري قد خص الاستثمارات القابلة للاستفادة من مزايا مشتركة، وأضاف بعض المزايا للاستثمارات ذات الامتياز و/أو المنشئة لمناصب الشغل بينما استثنى الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني بمزايا أخرى، كما خص كل فترة من حياة المشروع الاستثماري بامتيازات ضريبية أو جبائية، إذ يستفيد المستثمر الأجنبي من عدة حوافز خلال مرحلة انجاز الاستثمار وأخرى خلال فترة الاستغلال وتشمل الحوافز الضريبية التي تضمنها القانون 09-16 ما يلي:

1. 1 المزايا المشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة: تشمل الامتيازات الممنوحة لجميع الاستثمارات ما عدا تلك الواردة في القوائم السلبية التي تنص عليها المادة 12 من القانون 09-16 كما يلي:

✓ خلال فترة انجاز الاستثمار:

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتناة محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الاستثمار المعني.
- الإعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري ومبالغ الأملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الأملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية، وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح.

¹ راجع الفصل الثاني من القانون 09-16 السابق الذكر.

- تخفيض بنسبة 90% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.
 - الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.
 - الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.
- غير أنه جاء في نص المادة 14 من القانون 09-16 أن الاستثمارات التي يساوي مبلغها أو يفوق 5 ملايين دينار لا تستفيد من هذه المزايا إلا بعد موافقة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار، وهذا بالنظر إلى حجمها والمبالغ الكبيرة التي تستثمرها فهي بذلك تعد استثمارات كبرى، وبالتالي فإن الامتيازات التي ستحصل عليها تشكل عبئا ثقيلا على ميزانية الدولة، مما يتطلب أن تتولى أعلى هيئات الدولة مهمة رقابتها والسهر على إعطاء الأولوية للمشروعات الأكثر أهمية للاقتصاد الوطني عند منح هذه الامتيازات و الإعفاءات.¹

✓ خلال فترة استغلال الاستثمار: بعد معاينة الشروع في مرحلة الاستغلال بناء على محضر تعدد المصالح الجبائية بطلب من المستثمر ولمدة 3 سنوات يستفيد هذا الأخير من:

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
 - الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
 - تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- زيادة على المزايا المذكورة أعلاه تستفيد الاستثمارات المنجزة في مناطق الجنوب والمضارب العليا وكذا كل منطقة أخرى تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، تستفيد من مزايا إضافية نظرا لطبيعة المناطق المقام عليها الاستثمار التي تحتاج إلى تنمية مقارنة بالمناطق الأخرى، وقد نص عليها القانون 09-16 بموجب المادة 13:

✓ خلال فترة انجاز الاستثمار:

- تكفل الدولة كليا أو جزئيا بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من الوكالة.
- التخفيض من مبلغ الإتاوة التجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية خلال فترة 10 سنوات بالنسبة للمشاريع

¹ زروق يوسف ورقاب عبد القادر، " ضمانات وحوافز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 09-16"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الحلقة، العدد 8، 2017، ص 109.

الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا، وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة، لفترة 15 سنة بالنسبة للاستثمارات المقامة في مناطق الجنوب الكبير، وبعد هذه الفترة ترتفع إلى 50% من مبلغ الإتاوة.

✓ خلال فترة استغلال الاستثمار:

- لقد خص المشرع هذه الاستثمارات بتمديد فترة الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني إلى 10 سنوات مقارنة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الأخرى.

1. 2 المزايا الإضافية لفائدة الاستثمارات ذات الامتياز و/أو المنشأة لمناصب الشغل:

بموجب المادة 15 من القانون 09-16 فإنه يمكن أن تستفيد الاستثمارات السياحية، الصناعية والفلاحية من امتيازات خاصة زيادة على تلك المزايا المشتركة المذكورة سابقا، وفي حال وجود عدة مزايا من نفس الطبيعة سواء بموجب التشريع المعمول به أو بموجب هذا القانون، فإن للمستثمر الحق في الاستفادة من التحفيز الأفضل، كما تستفيد الاستثمارات المستحدثة لأكثر من 100 منصب عمل دائم للفترة الأولى من تسجيل الاستثمار إلى نهاية السنة الأولى من بداية الاستغلال من إعفاء لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني و ذلك حسب ما جاء في نص المادة 16 من نفس القانون.

ويعتبر هدف المشرع من اشتراط استحداث مناصب عمل مقابل الحصول على امتيازات ضريبية إضافية في خلق مناصب جديدة والتخفيف من البطالة، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية من وراء تشجيع الاستثمارات الأجنبية بدل منحها إعفاءات دون أي مقابل يسهم في التنمية، ولهذا يعتبر هذا الحافز مهما في سبيل القضاء على البطالة وترشيد الحوافز الضريبية الممنوحة للمستثمرين لتحقيق الأهداف المرجوة منها كي لا يكون الهدف من وراء الاستثمارات هو الحصول على الأرباح والفوائد بأقل تكلفة ودون أي مساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع الاجتماعية والمالية.¹

1. 3 المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

بموجب المادة 17 من القانون 09-16، فإن الاستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للاقتصاد الوطني والمعدة على أساس اتفاقية متفاوض عليها بين المستثمر والوكالة التي تتصرف باسم الدولة بعد موافقة مسبقة من المجلس الوطني للاستثمار، تستفيد هذه الاستثمارات من مزايا استثنائية إلى تلك الامتيازات المشتركة المذكورة أعلاه، وتمثل الامتيازات الاستثنائية المنصوص عليها في المادة 18 من نفس القانون فيما يلي:

¹ زروق يوسف ورقاب عبد القادر، مرجع سابق، ص 111.

- تمديد مدة الإعفاء من الضرائب على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني لمدة يمكن أن تصل إلى 10 سنوات.
- منح إعفاء أو تخفيض طبقا للتشريع المعمول به للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح بعنوان مرحلة الانجاز للمدة المتفق عليها مسبقا مع الوكالة الوطنية ابتداء من تاريخ التسجيل.
- يؤهل المجلس الوطني للاستثمار لمنح إعفاءات أو تخفيضات للحقوق أو الضرائب والرسوم بما في ذلك الرسم على القيمة المضافة المطبق على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية الناشئة حسب الكيفية المحددة عن طريق التنظيم ولمدة لا تتجاوز 5 سنوات.

2. الضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي في إطار القانون 16-09¹:

الى جانب الدور الهام الذي تلعبه الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، تحظى كذلك الضمانات التي تمنحها الدولة المضيفة باهتمام المستثمرين الأجانب نظرا لما توفره من استقرار وحماية لاستثماراتهم، ولهذا وجب على الدولة في إطار تشجيع الاستثمار تدعيم الحوافز الضريبية المقدمة للمستثمرين بمجموعة من الضمانات التي من شأنها أن تبعث على الطمأنينة والأريحية في نفوس المستثمرين الأجانب، وهذا ما خص به القانون 16-09 المستثمر الأجنبي في فصله الرابع والذي تضمن جملة من الضمانات منها ما هي مالية، قانونية وقضائية كما يلي :

2. 1 الضمانات المالية:

- ضمان تحويل رؤوس الأموال والعائدات الناجمة عنها: لقد كرس المشرع الجزائري هذا المبدأ في قانون الاستثمار 16-09 بموجب المادة 25 منه، والتي جاء فيها "تستفيد من ضمان تحويل الرأسمال المستثمر والعائدات الناجمة عنه الاستثمارات المنجزة انطلاقا من حصص في رأس المال في شكل حصص نقدية مستوردة عن الطريق المصرفي، ومدونة بعملة حرة التحويل يسعرها بنك الجزائر بانتظام ويتم التنازل عنها لصالحه، والتي تساوي قيمتها أو تفوق الأسقف الدنيا المحددة حسب التكلفة الكلية للمشروع، ووفق الكيفيات المحددة عن طريق التنظيم، كما تقبل الحصص، كحصص خارجية: الفوائد والأرباح و الأسهم المصرح بقابليتها للتحويل طبقا للتشريع و التنظيم المعمول بهما والتي يعاد استثمارها في رأس المال.

¹ المادة 21-22-23-24-25 من القانون 16-09 السابق الذكر.

يطبق ضمان التحويل وكذا الأسقف الدنيا المذكورة في الفقرة الأولى أعلاه على الحصص العينية المنجزة حسب الأشكال المنصوص عليها في التشريع المعمول به، شريطة أن يكون مصدرها خارجيا، وأن تكون محل تقييم طبقا للقواعد والإجراءات التي تحكم إنشاء الشركات.

يظهر جوهر الاختلاف في أن المشرع اعتبر ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال و النواتج ضمن الضمانات الممنوحة للاستثمار في القانون 09-16 بخلاف الأمر 03-01 السابق أين كانت من بين الأحكام المختلفة، ومن هنا يظهر أن هذا الضمان أصبح حقا جوهريا منصوص عليه صراحة في قانون الاستثمار، كما شمل حرية التحويل كذلك الحصص العينية التي يكون مصدرها الخارج أي التي جلبها المستثمر الأجنبي قبل بداية مشروعه، إضافة إلى المداخيل الحقيقية الصافية الناتجة عن التنازل في حال حصوله أو تصفية الاستثمار ذات المصدر الأجنبي حتى وإن كانت تفوق الأموال المستثمرة في البداية.¹

2. الضمانات القانونية:

- ضمان المساواة بين المستثمرين: بموجب المادة 21 من القانون 09-16 فإن الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب يتلقون معاملة منصفة وعادلة فيما يخص الحقوق والواجبات المرتبطة باستثماراتهم، مع مراعاة أحكام الاتفاقيات الثنائية والجهوية والمتعددة الأطراف الموقعة من قبل الدولة الجزائرية.
- ضمان الاستقرار التشريعي: أدرج المشرع الجزائري هذا المبدأ في قانون الاستثمار 09-16 بموجب المادة 22، والتي تنص على أنه لا تسري الآثار الناجمة عن مراجعة أو إلغاء هذا القانون، التي قد تطرأ مستقبلا على الاستثمار المنجز في إطار هذا القانون، إلا إذا طلب ذلك المستثمر صراحة.
- ضمان ضد نزع الملكية: كرس القانون 09-16 هذا المبدأ بموجب المادة 23 منه والتي تنص على أنه لا يمكن أن تكون الاستثمارات المنجزة موضوع استيلاء أو نزع ملكية إلا في الحالات المنصوص عليها في التشريع المعمول به، ويترتب عليه تعويض عادل ومنصف.

2. الضمانات القضائية:

- ضمان تسوية النزاعات: جاء في نص المادة 24 من القانون 09-16: "يخضع كل خلاف بين المستثمر الأجنبي والدولة الجزائرية يتسبب فيه المستثمر، أو يكون بسبب اجراء اتخذته الدولة الجزائرية في حقه للجهات القضائية الجزائرية المختصة اقليميا، الا في حالة وجود اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف أبرمتها الدولة الجزائرية تتعلق بالمصالحة والتحكيم، أو في حالة وجود اتفاق مع المستثمر ينص على بند تسوية يسمح للطرفين بالاتفاق على تحكيم خاص، ومن هنا يظهر أن المشرع أقر ضمان اللجوء الى

¹ زروق يوسف ورقاب عبد القادر، مرجع سابق، ص 105.

القضاء الوطني كخطوة أولى لتسوية المنازعات التي قد تنشأ بين المستثمر و الدولة الجزائرية، كما أقر ضمان إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي بغرض بعث الطمأنينة للمستثمر الأجنبي الذي يفضل اللجوء إلى مثل هذا التحكيم إذا ما واجهته نزاعات مع الدولة المضيفة.

المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

في إطار تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، عملت الجزائر إلى تبني العديد من السياسات الاستثمارية التحفيزية لجذب الاستثمار الأجنبي، من خلال تقديم حزم متنوعة من الضمانات القانونية والتشريعية بالإضافة إلى العديد من المزايا والتحفيزات الضريبية والجمركية لتشجيع المستثمرين. وهناك أيضا حوافز ذات طبيعة إدارية إجرائية تتمثل أساسا في وضع أجهزة تكفل خصيصا بمتابعة وتدعيم الاستثمار، واستحداث إجراءات إدارية تساهم في تشجيع وجذب المستثمر الأجنبي التي تشمل ما يلي:

الفرع الأول: أجهزة الاستثمار

1. وكالة دعم وترقية الاستثمارات APSSI:

تأسست وكالة دعم و ترقية الاستثمارات يوم 17/10/1993 في إطار المرسوم التشريعي المتعلق بترقية الاستثمار 93-10 بموجب الفقرة 2 من المادة 8، والتي تنص على أن تؤسس الوكالة في شكل شبك وحيد يضم جميع الإدارات والهيئات المهتمة بالاستثمار، و تعتبر وكالة APSSI هيئة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي موضوعة تحت وصاية رئيس الحكومة، يديرها مجلس إداري يرأسه رئيس الحكومة يتكون من الأعضاء الذين يمثلون الهيئات التي لها علاقة بالاستثمار،¹ و تهدف الوكالة إلى:²

- ✓ تدعيم ومساعدة المستثمرين في إطار المشاريع الاستثمارية ومنح المزايا الخاصة بالاستثمارات.
- ✓ تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي.
- ✓ ضمان ترقية الاستثمارات وتنفيذ كل التدابير التنظيمية.
- ✓ ضمان متابعة احترام المستثمرين للالتزامات المتعاقد عليها.
- ✓ وضع تحت تصرف المستثمرين كل المعلومات المتعلقة بقرض الاستثمار.
- ✓ مساعدة المستثمرين على الاستفادة من الإجراءات.

¹ حروف منير و فريجة ليندة، مرجع سابق، ص 299.

² نفس المرجع السابق، ص ص 299-300.

- ✓ تقييم مشاريع الاستثمار وإحصائه.
- ✓ نشر القرارات المتعلقة بالاستثمارات التي استفادت من الامتيازات.
- ✓ التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة.
- ✓ تنظيم ندوات، ملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدفه.
- ✓ العمل على تجسيد سياسة الدولة في مجال الاستثمارات، بحيث تتلقى تفويض من كل الإدارات المعنية وذلك لتمكينها من تسلم جميع الوثائق الإدارية المرتبطة بانجاز الاستثمار، وتقوم بدراسة طلب الاستثمار بناء على جداول وشبكات التحليل التي يصادق عليها مجلس إدارتها، وبعدها تنشر في الجريدة الرسمية للإعلانات القانونية.
- 2. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI:

- تأسست هذه الوكالة في 20 أوت 2002 بموجب المادة 6 من الأمر الرئاسي 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار وتمثل مهامها في:¹
- ✓ التعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها.
 - ✓ استقبال ومعالجة تصاريح الاستثمار.
 - ✓ تسهيل الاستثمار وتبسيط الإجراءات إلى أقصى الحدود الممكنة اتجاه المستثمر.
 - ✓ تحرير الاستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية من خلال مساعدة المستثمرين على انجاز مشاريعهم وتوفير كل المعطيات والوثائق الإدارية الضرورية لهم.
 - ✓ تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفض منحه إياها.
 - ✓ تسهيل الإجراءات التأسيسية للمؤسسات.
 - ✓ تسيير ودعم المزايا المرتبطة بالاستثمار وصناديق دعم الاستثمار لتطويره.
 - ✓ التأكد من احترام الالتزامات التي يتعهد بها المستثمر خلال مدة العقد.

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 45.

✓ تقوم بدور الوسيط بين المستثمر وبين الجهات المخولة لمنح الترخيص في بعض النشاطات المقننة، أي أن المستثمر يتقدم بطلب منح الترخيص إلى الوكالة وهي بدورها تحولها إلى الهيئة المعنية للرد عليها خلال شهر، و إذا لم تقم بالرد تحرر الوكالة وثيقة معاينة تقصير تكون بمثابة ترخيص.¹

في إطار دعم وتطوير الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر، منح المشرع بموجب قانون الاستثمار 09-16 في المادة 26 منه مهام وصلاحيات إضافية للوكالة الوطنية للاستثمار والتي تكلف بالتنسيق مع الإدارات والهيئات المعنية بما يأتي:

- ✓ تسجيل الاستثمارات.
 - ✓ ترقية الاستثمارات في الجزائر والترويج لها.
 - ✓ ترقية الفرص والإمكانات الإقليمية.
 - ✓ تسهيل ممارسة الأعمال ومتابعة تأسيس الشركات وإنجاز المشاريع.
 - ✓ الإعلام والتحسيس في مواقع الأعمال.
 - ✓ تأهيل المشاريع وتقييمها وإعداد اتفاقيات الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني وعرضها على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها.
 - ✓ المساهمة في تسيير نفقات دعم الاستثمار طبقا للتشريع المعمول به.
 - ✓ تسيير حافظة المشاريع السابقة لهذا القانون.
- تنشأ لدى الوكالة 4 مراكز تضم مجموع المصالح المؤهلة لتقديم الخدمات الضرورية لإنشاء المؤسسات ودعمها وتطويرها، وكذا لإنجاز المشاريع:²
- مركز تسيير المزايا: والمكلف بتسيير المزايا والتحفيزات المختلفة الممنوحة لفائدة الاستثمارات.
 - مركز استيفاء الإجراءات: والمكلف بتقديم الخدمات المرتبطة بإجراءات إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع.
 - مركز الدعم لإنشاء المؤسسات: والمكلف بمساعدة ودعم إنشاء وتطوير المؤسسات.
 - مركز الترقية الإقليمية: والمكلف بضمان ترقية الفرص والإمكانات المحلية.

¹ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 301.

² المادة 27 من القانون 09-16 السابق الذكر.

3. المجلس الوطني للاستثمار:

- هو عبارة عن هيئة إدارية تعمل تحت وصاية رئيس الحكومة أنشئت بموجب المرسوم الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث يكلف هذا المجلس ب:¹
- ✓ اقتراح استراتيجيات لتطوير الاستثمار.
 - ✓ الفصل في الاتفاقيات المبرمة بين المستثمر والمصادقة عليها.
 - ✓ اقتراح تدابير تحفيزية اتجاه المستثمرين.
 - ✓ الفصل في المزايا الممنوحة للمستثمرين.
 - ✓ اقتراح كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار وتشجيعه.
 - ✓ دعم وتشجيع استحداث مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار، وتطويرها.

4. الشباك الوحيد المركزي:

تم إنشاء الشباك الواحد (one stop shop) كجهاز مركزي لتوفير أفضل التسهيلات لعمليات الاستثمار ورفع العوائق البيروقراطية وتسهيل الإجراءات الإدارية أمام المستثمرين المحليين والأجانب ومن خلاله تقوم الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجل أقصاه 30 يوم وتسلم الوثائق المطلوبة قانونا لإنجاز الاستثمار، ويخضع التماس خدمات الشباك الوحيد كجهاز مركزي لإدارة المستثمرين باستثناء إيداع تصريح الاستثمار وطلب المزايا وإنشاء هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة عمليات الاستثمار، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.²

¹ المادة 19 من المرسوم الرئاسي 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار.

² أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 46.

الفرع الثاني: الإجراءات الإدارية المستحدثة لتشجيع الاستثمار

استحدث القانون 09-16 بعض الإجراءات المشجعة للاستثمار:¹

1. يستفيد المستثمر من دعم الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التشريع المعمول به.
2. إمكانية التنازل عن الأصول المشككة لرأس المال التقني المكتسب عن طريق المزايا للاستثمار المسجل، بعد التزام المشتري بالوفاء بالالتزامات أمام الوكالة الوطنية أو مركز تسيير المزايا التابعة لها.
3. بقاء حقوق ومزايا المستثمر التي حصل عليها بموجب القوانين السابقة كما هي إلى غاية انقضاء مدتها.
4. التخلي عن آلية الاعتماد المسبق واستبدالها بالية التصريح المسبق فقط كوسيلة لتبسيط الإجراءات.
5. للمستثمر الذي يرى بأنه قد غبن أو هضمت حقوقه من إدارة أو هيئة ولم يستفد من المزايا والتحفيزات المكفولة بموجب هذا القانون أن يطعن أمام لجنة خاصة تحدد تشكيلتها عن طريق التنظيم دون المساس بحقه في اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة.
6. يمكن تحويل هذه المزايا للمتعاقد مع المستثمر والمكلفين بانجاز المشروع الاستثماري.

الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار

سعيًا منها إلى توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار ومنح المستثمر الأجنبي حماية أكثر في جميع الميادين الاقتصادية، عمدت الجزائر إلى إبرام العديد من الاتفاقيات المتعددة والثنائية، ونذكر من هذه الاتفاقيات:

1. الاتفاقيات المتعددة الأطراف:

- من بين أهم الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال التحكيم و ضمان الاستثمار نجد:²
- ✓ الانضمام إلى معاهدة الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية الأجنبية والتي تعرف بمعاهدة نيويورك المؤرخة في 10 جوان 1958.
- ✓ الانضمام إلى المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار، حيث يتم الاعتراف للمستثمر الأجنبي في ظل شروط معينة، بقدرته على الطعن أمام الهيئة التحكيمية الدولية، وذلك بصفة مستقلة عن إرادة دولته.

¹ زروق يوسف ورقاب عبد القادر، مرجع سابق، ص 113.

² دلال بن سميعة، "تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، مرجع سابق، ص 351.

- ✓ الانضمام إلى الوكالة الدولية لضمان الاستثمار في سنة 1995.
- ✓ الانضمام إلى اتفاقية الاتحاد المغربي لإنشاء مركز مغربي للتحكيم في 27 جوان 1994.
- ✓ الانضمام إلى الاتفاقية المغربية لتشجيع الاستثمارات في 23 جويلية 1990.
- ✓ الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المصرف المغربي للاستثمار والتجارة الخارجية مع دول المغرب العربي في 13 جوان 1992.
- ✓ الانضمام إلى الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية في الدول العربية المبرمة في 07 أكتوبر 1995.
- ✓ الانضمام إلى الاتفاقية المبرمة لإنشاء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات في 23 أبريل 1996.

2. الاتفاقيات الثنائية الأطراف:

- كما أبرمت الجزائر العديد من الاتفاقيات الثنائية تتعلق أساسا بتشجيع وضمان الاستثمار مع كثير من الدول منها نذكر على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ما يلي:¹
- ✓ الاتفاقية الدولية الثنائية المبرمة بين أمريكا والجزائر في مجال الاستثمار:
- أبرمت الجزائر مع أمريكا اتفاقية حول تشجيع الاستثمارات بتاريخ جوان 1990، وهذه الاتفاقية تدخل ضمن الاتفاقيات المعروفة باتفاقيات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار (في واشنطن)، وهي اتفاقيات ضمان تقوم مؤسسات الاستثمار الخاصة لما وراء البحار، وهي اتفاقيات ضمان تقوم بضمان تأمين أو إعادة تأمين الاستثمارات Overseas Private Investment Corporation (O.P.I.C).

✓ الاتفاقية المتعلقة بالتشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين الجزائر والاتحاد الاقتصادي البلجيكي اللكسومبورغي:

- بتاريخ 24 أبريل 1991 من أهم ما نصت عليه هذه الاتفاقية:
- تمتع كل الاستثمارات المباشرة أو غير المباشرة التي تتم من طرف مستثمري أحد الأطراف المتعاقدة الأخرى بمعاملة عادلة وغير تمييزية كما تتمتع هذه الاستثمارات بأمن وحماية.

¹ نشمة ياسين، "مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة المنظمات، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017/2018، ص 146.

- يلتزم كل طرف بالسماح للمستثمرين بحرية تحويل أموالهم السائلة وخاصة مدا خيل الاستثمارات بما فيها الأرباح، الفوائد وعوائد رأسمال الحصص الموزعة.
- يتم تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات بين الأطراف المتعاقدة بالتراضي في حدود الإمكان (بالطرق الدبلوماسية)، وفي حالة عدم التوصل إلى هذا الأسلوب يعرض هذا الخلاف بناء على طلب أحد المتنازعين بذلك الخلاف لتحكيم المركز الدولي لتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمارات (CIRDI).

✓ الاتفاقية الجزائرية الفرنسية:

الموقعة بتاريخ 02 جانفي 1994، لقد تمت عدة اتفاقيات بين الجزائر وبعض الدول الأوروبية منذ بداية التسعينات حول تشجيع وترقية وحماية الاستثمارات، وعموما تتضمن الاتفاقيات الثنائية المرتبطة بترقية وحماية الاستثمارات ضمانات وتحفيزات تمكن من تلبية احتياجات نوعية مثل القضايا الإنمائية، وتهدف إلى تحفيز عمليات تحويل رؤوس الأموال والتكنولوجيا بين الأطراف المتعاقدة، وخلق مناصب شغل بين هذه البلدان.

✓ الاتفاقية الجزائرية الإيطالية:

تم المصادقة على هذا الاتفاق بين الدولتين في الجزائر بتاريخ 05 أكتوبر 1991.

المطلب الثالث: المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر

بالرغم من الإصلاحات التشريعية التي عرفتها بيئة الاستثمار في الجزائر بهدف تشجيع واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، إلا أن مناخ الاستثمار في الجزائر لا زال يعاني من بعض المعوقات، التي ساهمت في الحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية أبرزها:

الفرع الأول: الشراكة الدنيا في مجال الاستثمار الأجنبي

تعتبر عن شراكة إجبارية في الرأسمال الاجتماعي للشركة محل المشروع الاستثماري بين متعامل وطني مقيم ومتعامل أجنبي، على أن تكون الأغلبية لصالح الشريك الوطني بنسبة لا يمكن أن تقل عن 51%، وتطبق قاعدة الشراكة الدنيا في مجال الاستثمار الأجنبي عموما على شتى القطاعات المفتوحة للاستثمار دون حصر تطبيقها ضمن قطاعات معينة كما يمتد تطبيقها وبشكل دائم طيلة قيام المشروع الاستثماري واستغلاله.¹

¹ الهام بوحلايس، "قاعدة الشراكة الدنيا (49-51%) في مجال الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 52، المجلد ب، ديسمبر 2019، ص 139.

يمكن التأكيد أن قاعدة 51/49% كانت سببا أساسيا ومباشرا في تراجع وتيرة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، حيث شدد الكثير من الخبراء الاقتصاديين والمستثمرين الأجانب على ضرورة مراجعة هذه القاعدة، ونصحوا بتطبيقها على القطاعات الإستراتيجية فقط، من أجل جلب أقصى ما يمكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، موضحين أن دراسة قام بها البنك العالمي مست 88 بلدا، توصلت إلى أن الجزائر هي الدولة الوحيدة في العالم التي تطبق هذا النوع من التشريعات¹.

بالرغم من الانعكاسات الإيجابية لقاعدة الشراكة الدنيا خاصة فيما يتعلق بالتسيير و اتخاذ القرارات الإستراتيجية للشركة والتي يحظى بها الشريك الوطني الذي يحوز على أغلبية الأسهم في رأسمال الشركة، وأيضا فيما يتعلق بتقييد هذه القاعدة لعملية تحويل الأموال إلى الخارج، غير أنها تعتبر إحدى الأحكام القانونية المعيقة لمناخ الأعمال في الجزائر، كما تعد القاعدة الاستثمارية وحسب اقتصاديين معيقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأجنبية التي تريد الاستثمار في الجزائر، خاصة في ظل ما تحمله من تمييز واضح وصريح بين المستثمر الأجنبي والوطني وهو ما يتعارض مع مبدأ حرية التجارة والصناعة.²

الفرع الثاني: تقرير حق الشفعة

حق الشفعة كآلية للرقابة على الاستثمارات الأجنبية استحدث بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث أضيفت المادة 4 مكرر 3 للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار والتي جاء فيها كما يلي: " تتمتع الدولة وكذا المؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على كل التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين الأجانب"³، فحسب الفقهاء والمتبعين للإقرار بحق الشفعة يعد من الأخطار الجديدة، والتدابير المستجدة التي تهدد الاستثمارات الأجنبية، بحيث أصبح ينظر إلى الأخطار المتعلقة بالتأميم والمصادرة ونزع الملكية على أنها كلاسيكية، وأن خطر الشفعة يعد شكل من أشكال المخاطر الجديدة التي تعيق الاستثمار، وهو نوع من التأميمات الزاحفة، ويمكن القول أن حق الشفعة هو إجراء تمييزي ضد المستثمر الأجنبي في أحقيته عن التنازل عن مشروعه الاستثماري، وهو خرق لأحكام المادة 14 من الأمر 01-03 المعدل والمتمم التي تكفل ذلك.⁴

¹ بونقاب مختار وزواويد لزهاري، " الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والادارية المطروحة والحلول المقترحة "، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، مارس 2018، ص 114.

² الهام بوحلايس، مرجع سابق، ص 144.

³ المادة 4 مكرر، الأمر 01-03 المتعلق بترقية الاستثمار.

⁴ بونقاب مختار وزواويد لزهاري، مرجع سابق، ص 115.

غير أن المشرع الجزائري لم يضمن حق الشفاعة في قانون الاستثمار الجديد 09-16 والمتعلق بترقية الاستثمار، حيث اكتفى بالنص على حق الشفاعة الذي تمارسه الدولة ثم أحالنا إلى التنظيم الذي لم يصدر بعد، إذ جاء في نص المادة 30 من القانون 09-16 على أنه: "تمتع الدولة بحق الشفاعة على كل التنازلات عن الأسهم أو الحصص الاجتماعية المنجزة من قبل أو لفائدة الأجانب"،¹ ويأمل الاقتصاديون والباحثون في أن تتفادى الحكومة طول مدة الإجراءات لممارسة هذا الحق وتبسيطها، حتى تكون لهذه الآلية الهامة في رقابة الاستثمارات دور فعال في حماية الاقتصاد الوطني من خلال كبح الخروج المفرط لرؤوس الأموال المستثمرة من الجزائر إلى الخارج، وبالتالي التقليل من نزيف العملة الصعبة، وطمأنة المستثمرين الأجانب بيسر ومرونة ممارسة هذا الحق وقصر مدته.²

الفرع الثالث: فرض إجراء إعادة الاستثمار

فرض إجراء إعادة استثمار حصة من الأرباح في الجزائر بموجب المادة 57 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، حيث جاء في نص المادة ما يلي: "زيادة على أحكام المادة 142 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يستفيدون من إعفاءات أو تخفيضات في مجال كل الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية والرسوم شبه الجبائية وغيرها في إطار دعم أنظمة دعم الاستثمارات بإعادة استثمار حصة الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل 4 سنوات ابتداء من تاريخ قفل السياسة المالية التي خضعت نتائجها للنظام التحفيزي".³

حيث بموجب هذا النص أصبح لزاما على المستثمر الأجنبي إعادة استثمار حصة الأرباح التي تساوي نسبة الإعفاءات أو التخفيضات في مجال الضرائب والرسوم والحقوق الجمركية التي استفاد منها، وبالتالي إذا كانت نسبة الإعفاءات أو التخفيضات المستفاد منها كبيرة، فإن المستثمر ملزم بإعادة استثمار الأرباح المتأنية منها بنسبة مساوية لها، وبذلك يحرم من جني الأرباح التي تعتبر هدفه الرئيسي من وراء هذه الاستثمارات، وإذا أخل المستثمر في تنفيذ هذا الالتزام يكون عرضة لجزاء يتمثل في إعادة كل التحفيزات المالية التي سبق وأن حصل عليها، بالإضافة إلى تسليط غرامة جبائية بنسبة 30%.⁴

¹ المادة 30، القانون 09-16 المتعلق بتطوير الاستثمار.

² صالح بودهان وخويلدي السعيد، "حرية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحالية (بين التجسيد والتقييد)"، دفا تر السياسة والقانون، العدد 18، جانفي 2018، ص 153.

³ المادة 57، قانون المالية التكميلي لسنة 2009.

⁴ صالح بودهان وخويلدي السعيد، مرجع سابق، ص 150.

هذا الالتزام جعل المستثمرين الأجانب يفكرون مليا قبل الإقدام على الاستثمار في الجزائر، مما دفع المشرع الجزائري للتخفيف من عبء هذا الالتزام بموجب قانون المالية 2016 ليعدل بذلك أحكام المادة 57 من قانون المالية لسنة 2009 ليصبح نص هذه المادة يقضي بوجوب إعادة استثمار نسبة 30% فقط من الأرباح الموافقة لهذه الإعفاءات أو التخفيضات في أجل أربعة سنوات ابتداء من تاريخ قفل السنة المالية، كل ذلك في سبيل تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر.¹

الفرع الخامس: وجوب اللجوء إلى التمويل المحلي

أدرج المشرع الجزائري شرطا لانجاز استثمارات أجنبية مباشرة أو بالشراكة، استعانة المستثمر الأجنبي بالبنوك والمؤسسات المالية المحلية باستثناء تشكيل رأس المال، وذلك بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009 كما يلي: "توضع، ماعدا في حالة خاصة، التمويلات الضرورية لانجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة، باللجوء إلى التمويل المحلي باستثناء تشكيل رأس المال ويحدد نص تنظيمي عند الحاجة كيفية تطبيق هذه المادة".²

كما أعاد النص عليه في قانون المالية لسنة 2016، حيث جاء في المادة 55 منه أنه: "يتم توفير التمويلات الضرورية لانجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باستثناء تشكيل رأس المال بصفة عامة عبر اللجوء إلى التمويل المحلي"³، فغاية المشرع من وراء هذين النصين هو إلزام المستثمر الأجنبي بتمويل مشاريعه المنجزة في الجزائر محليا باستثناء تشكيل رأس المال، غير أن السؤال يبقى مطروحا حول مدى مقدرة البنوك الجزائرية على الاضطلاع بهذا الدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية، خاصة وأن النظام المصرفي في الجزائر لا يزال دون المستوى المطلوب بالرغم من التغيرات والإجراءات المستحدثة في النظام المصرفي من أجل تحسين وتطوير عمل مؤسساته.⁴

¹ صالح بودهان وخويلدي السعيد، مرجع سابق، ص 151.

² طباعة حدة، لحاق عيسى، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019، ص 151.

³ المادة 55، القانون 09-16 المتعلق بتطوير الاستثمار.

⁴ صالح بودهان وخويلدي السعيد، مرجع سابق، ص 152.

الفرع السادس: وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة

أول التزام مالي مفروض على المستثمر الأجنبي يتمثل حسب المادة 04 من الأمر 01-03، في تقديم الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة ميزان فائض بالعملة الصعبة لفائدة الجزائر خلال كل مدة المشروع، ويتبين من خلال هذه المادة أن المؤسسة التي يساهم فيها المستثمر الأجنبي بأقلية من رأس المال يجب أن تواجه كل احتياجاتها في مجال العملة الصعبة دون الحاجة إلى اللجوء للدولة، وإن كان هذا الالتزام يمكن تحقيقه من قبل مؤسسة تصدر السلع والخدمات بأسعار تنافسية، فهل المؤسسة الموجهة لتلبية احتياجات السوق الداخلية ملزمة بهذا الشرط، هذا الأخير يبقى مبهما في غياب نصوص تطبيقية.¹

الفرع السابع: منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في قطاعات معينة²

1. قطاع الطيران: طبقا للقانون 98-06 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، فإنه لا يمكن للمستثمرين الأجانب الاستثمار في هذا القطاع، ويبقى إنجاز أو استغلال المحطات الجوية من اختصاص الدولة، ويمكن أن يكون إنجازها أو استغلالها محل امتياز يمنح لأشخاص طبيعيين أو معنويين جزائريين، كما استثنى القانون 98-06 المستثمر الأجنبي من استغلال خدمة النقل الجوي وحصر حق الامتياز الممنوح من طرف الدولة في هذا الإطار إلى المستثمر الوطني.

2. قطاع الإعلام: اشترط القانون 14-04 المتعلق بالنشاط السمعي البصري توفر الجنسية الجزائرية في جميع المساهمين الراغبين في إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري، حيث حددت الأطراف التي سمح لها المشرع بممارسة هذا النشاط في الجزائر.

¹ طعابة حدة ولحاق عيسى، مرجع سابق، ص 150.

² صالح بودهان وخويلدي السعيد، مرجع سابق، ص 154.

المبحث الثاني: تقييم جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر

تتوفر الجزائر على العديد من الفرص الاستثمارية، وذلك بفضل ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية، إضافة إلى الموقع الاستراتيجي المتميز، كما تتوفر على مقومات زراعية وسياحية هائلة من شأنها أن تخلق العديد من فرص الاستثمار وتجعلها محط أنظار المستثمرين الأجانب، غير أن الواقع يحول دون ذلك، فأهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر لا تزال محل تهميش من قبل المستثمرين الأجانب، وتركزت غالبية الاستثمارات الأجنبية الواردة في قطاع المحروقات.

وبغرض تقييم جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، نستعرض في هذا المبحث أهم المؤشرات الدولية التي تعكس مدى توافر الجزائر على إمكانيات جذب الاستثمار الأجنبي ومدى ملائمة مناخها الاستثماري، للوقوف بعدها على أهم المعوقات التي تحد من جاذبية المناخ الاستثماري فيها.

المطلب الأول: تقييم جاذبية الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

تعتبر جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي مفهوما متعدد الجوانب يشمل مجموعة من المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، مما أدى إلى وجود رؤية متعددة بين المهتمين بتحديد مقومات الجاذبية وقياسها واستخلاص السياسات الأكثر ملائمة ونجاعة في استقطاب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر والمقصود بقياس جاذبية الدول للاستثمار الأجنبي هو حصر كل العوامل المؤثرة في قدرة وإمكانيات دولة ما على أن تكون جاذبة للاستثمارات من الخارج.

وبغية تقييم جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر والوقوف على إمكاناتها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ندرج أهم المؤشرات التي تعتمد عليها هيئات ومنظمات دولية كما يلي:

الفرع الأول: المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية

1. التعريف بالمؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بوضع مؤشر مركب للسياسات الاقتصادية في محاولة لقياس أداء الاقتصاديات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار فيها سنة 1996، وقيس هذا المؤشر مدى استقرار وجاذبية البيئة الاقتصادية للبلد المضيف، حيث تستند المنهجية التي يتم اعتمادها لتعريف البيئة الاقتصادية المستقرة والجاذبة للاستثمار إلى أنها تلك التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة، يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر الصرف غير مغالى فيه، ونية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.¹

يشمل المؤشر المركب ثلاث مجموعات هي مجموعة السياسات المالية، مجموعات السياسات النقدية، مجموعات سياسات المعاملات الخارجية، وعليه فالمؤشر المركب يتكون من المؤشرات الفرعية:²

1- مؤشر العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة المالية في سعيها نحو تأسيس التوازن الداخلي للاقتصاد.

2- مؤشر العجز في ميزان الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم لتلخيص تطورات سياسة سعر الصرف في سعيها نحو تأسيس التوازن الخارجي.

3- مؤشر معدل التضخم: يستخدم لتلخيص تطورات السياسة النقدية في سعيها نحو تدعيم استقرار التوازن الداخلي للاقتصاد.

دليل المؤشر المركب: يعرف المؤشر المركب حسابيا بأنه متوسط متوسطات المؤشرات الرئيسية الثلاث (متوسط مؤشر السياسة المالية، متوسط مؤشر السياسة النقدية ومتوسط مؤشر سياسة المعاملات الخارجية)، فإذا كان المؤشر المركب أقل من 1 فيعني ذلك عدم تحسن في مناخ الاستثمار، وإذا كان محصورا بين 1 و 2 فيعني ذلك أن هناك تحسن في مناخ الاستثمار، أما إذا كان محصورا بين 2 و 3 فهو يشير إلى وجود تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000"، الكويت، 2000، ص 16، على الموقع:

<http://dhaman.net/ar/>

² نفس المرجع السابق، ص ص 16-17.

2. المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر:

بالنسبة لتقييم مناخ الاستثمار اعتمادا على المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية، واستنادا الى تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2000-2010، يمكن القول عموما أن مناخ الاستثمار في الجزائر عرف تحسنا خلال هذه الفترة باستثناء سنتي 2004 و2009، كما هو موضح في الجدول:

الجدول رقم (02): المؤشر المركب المكون للسياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الجزائر

خلال الفترة (2000-2010)

البيان	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي	قيمة المؤشر المركب	دليل المؤشر المركب
2000	3	1	3	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2001	0	0	3	1	تحسن في مناخ الاستثمار
2002	3	0	3	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2003	0	3	0	1	تحسن في مناخ الاستثمار
2004	(1)	3	0	0.6	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2005	3	3	1	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار
2006	1	3	0	1.33	تحسن في مناخ الاستثمار
2007	3	3	0	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2008	3	3	0	2	تحسن في مناخ الاستثمار
2009	(3)	0	0	(1)	عدم تحسن في مناخ الاستثمار
2010	3	3	1	2.33	تحسن كبير في مناخ الاستثمار

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2000-2010،

على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

شهد المؤشر المركب تحسنا ملحوظا في سنة 2000 إذ سجل قيمة موجبة بمقدار 2.33 مما يدل على تحسن كبير في مناخ الاستثمار مقارنة بسنة 1999، ويرجع هذا إلى التحسن المسجل في مؤشر سياسة التوازن الخارجي ومؤشر السياسة النقدية خلال سنة 2000، حيث سجل مؤشر سياسة التوازن الخارجي فائضا نسبته 18.9%، كما أنخفض مؤشر السياسة النقدية بحوالي 2.3% عن سنة 1999 (من 2.6% إلى 0.3%)، بالرغم من تسجيل عجز في مؤشر السياسة المالية بنسبة 1.3%، وعلى العموم يعزى هذا التحسن الكبير في مناخ الاستثمار في الجزائر سنة 2000 إلى تحسن أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك إيجابا.¹ كما يعزى هذا التحسن إلى تقدم برامج الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الحكومة في تنفيذها خلال هذه العشرية، وما أسفرت عنه هذه البرامج من تحسن في المؤشرات الاقتصادية خاصة في مجال التحكم في المديونية ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى تطور التشريعات خاصة بعد صدور قانون الاستثمار 93-12 و الذي تضمن العديد من المزايا و الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب كما رافق ذلك انضمام الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية و المتعددة الأطراف في مجال التحكيم و ضمان الاستثمار مما ساهم في منح حماية أكثر للمستثمرين الأجانب و تشجيعهم، فضلا عن الجهود الترويجية لمناخ الاستثمار التي قامت بها الحكومة آنذاك.

أما بالنسبة لسنة 2001 فقد شهد انخفاضاً مقارنة بسنة 2000 بمقدار 1 مما يدل على وجود تحسن طفيف في مناخ الاستثمار، ويرجع ذلك إلى تسجيل انخفاض في مؤشر سياسة التوازن الخارجي (فائض يقدر ب 11.7%) وارتفاع مؤشر السياسة النقدية بحوالي 3% (من 0.3% إلى 3.3%)، ومن جهة أخرى سجلت الجزائر انخفاضا في مؤشر السياسة المالية (انخفاض العجز بأقل من 1% من 1.3% إلى 0.6%) بالرغم من انخفاض أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك على الإيرادات العامة واستقرار الانكماش في الطلب الكلي على السلع والخدمات الذي تسارع اتجاهه الهبوطي في الربع الأخير من العام نتيجة لأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية،² ويرجع هذا التحسن في مناخ الاستثمار إلى عدة عوامل أبرزها صدور الأمر 03-01 والذي حمل معه امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، فضلا عن تحسن الوضع السياسي و الأمني في البلاد.

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000"، الكويت، 2000، ص ص 14-15،

<http://dhaman.net/ar/>

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001"، الكويت، 2001، ص ص 20-22، على

الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

بالرغم من تسجيل المؤشر المركب سنة 2003 لانخفاض بمقدار بنقطة مئوية واحدة مقارنة بسنة 2002 إذ أصبح موجبا بمقدار 1 مما يدل على تحسن طفيف في مناخ الاستثمار، ويرجع ذلك إلى تسجيل فائض في مؤشر سياسة التوازن الخارجي بنسبة 15.7% وتسجيل فائض في مؤشر السياسة المالية بنسبة 0.4% مقارنة بعجز في السنة الماضية (0.1%). وعلى العموم يعزى التحسن في مؤشر السياسة المالية ومناخ الاستثمار إلى تأثير ارتفاع العوائد النفطية مع تحسن أسعار النفط خلال العام تأثير ذلك إيجابا على الإيرادات ووضع الميزانية العامة مما دعم برامج الإصلاح الاقتصادي ومشاريع البنية التحتية.¹

كما سجل المؤشر المركب تراجعا ملحوظا سنة 2004 بمقدار 0.6 مما يشير إلى عدم وجود أي تحسن في مناخ الاستثمار، ويعزى هذا التراجع إلى ارتفاع مؤشر السياسة النقدية بحوالي 0.97% (من 2.59% إلى 3.56% مقارنة بسنة 2003)، وتسجيل عجز في مؤشر السياسة المالية بنسبة 4.66% بالإضافة إلى انخفاض الفائض المسجل في مؤشر سياسة التوازن الخارجي الذي سجل ما نسبته 11.4%،²

خلال العام 2005 سجل المؤشر المركب تحسنا ملحوظا بمقدار 2.33 مما يدل على تحسن كبير في مناخ الاستثمار، ويرجع هذا التحسن إلى تحسن مؤشر السياسة المالية الذي سجل فائضا بنسبة 14.2%، وتحسن مؤشر سياسة التوازن الخارجي الذي سجل فائضا بمقدار 21.30% بالإضافة إلى تحسن مؤشر السياسة النقدية حيث سجل انخفاضا مقارنة بالسنة الماضية ليلغ 1.6%³، ويرجع هذا التحسن إلى انطلاق الحكومة في تنفيذ برامج دعم النمو الاقتصادي.

سجل المؤشر المركب في سنة 2008 تحسنا بمقدار 2 مما يدل على تحسن في مناخ الاستثمار، ويعود ذلك إلى تحول العجز المسجل في مؤشر السياسة المالية خلال العام 2007 إلى فائض بلغت نسبته 11.40% خلال سنة 2008، كما سجل مؤشر سياسة التوازن الخارجي فائضا بمقدار 23.20%، أما مؤشر السياسة النقدية فقد ارتفع إلى 4.40% حيث شهدت معظم الدول العربية من بينها الجزائر زيادة الضغوط التضخمية خلال العام نتيجة تصاعد الأسعار العالمية للمواد الغذائية

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003"، الكويت، 2003، ص ص 27-29، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004"، الكويت، 2004، ص ص 26-27، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

³ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005"، الكويت، 2005، ص ص 24-27، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

والوقود، ازدهار الطلب المحلي مدفوعا بالسياسات الاقتصادية الكلية التوسعية والزيادات الحادة في الاستثمارات الخاصة متزامنا مع تراجع في جانب العرض نتيجة للقيود على الطاقة الإنتاجية المحلية¹، ويرجع هذا التحسن في مناخ الاستثمار الى استقرار التوازنات الاقتصادية وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي.

شهد المؤشر المركب تراجعا ملحوظا خلال سنة 2009، إذ سجل قيمة سالبة بمقدرا (1) مما يدل على عدم وجود أي تحسن في مناخ الاستثمار، ويعود ذلك إلى التراجع الملحوظ في مؤشر السياسة المالية الذي سجل عجزا بنسبة 8.40% كنتيجة لسياسة دعم الميزانية العمومية التي انتهجتها الجزائر آنذاك من خلال تقديم حزمة مساعدات مالية حكومية بغرض التغلب على الركود الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية.، كما ارتفع معدل التضخم إلى 5.70% وتراجع الفائض المسجل في مؤشر سياسة التوازن الخارجي إلى ما نسبته 0.35%².

وعلى العموم يمكن القول أن مناخ الاستثمار في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 و 2009 قد شهد تحسنا تماشيا مع الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط خلال هذه الفترة وجملة السياسات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومة الجزائرية، وما حملته معها من برامج إصلاحية، إلى جانب ذلك كان للتطورات السياسية والأمنية تأثيرا إيجابيا على مناخ الاستثمار في الجزائر.

الفرع الثاني: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

1. تعريف مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار هو مقياس مركب يوضح مدى توافر إمكانيات جذب الاستثمار في دول العالم من خلال رصد جملة من المتغيرات في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، وبناءا على قيم تلك المتغيرات في كل دولة يقوم المؤشر بمنح كل دولة درجة معينة من إجمالي 100 درجة، ثم يقوم بترتيبها من الأفضل إلى الأسوأ بحسب القيم الأعلى للدرجات، عليه يتكون مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار من ثلاثة مجموعات رئيسية من المحددات، تتألف كل مجموعة من عدد من المؤشرات الفرعية التي تساهم في حصر العوامل الكلية والمؤسسية والمعايير المعتمدة من طرف المحرك

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008"، الكويت، 2008، ص ص 31-34، على

الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009"، الكويت، 2009، ص ص 34-37، على

الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

والفاعل الرئيسي في مجال الاستثمار الأجنبي، أي الشركات المتعددة الجنسيات، عند تقييمها لوضع الدولة المضيفة المحتملة للاستثمار.¹ وتمثل المجموعات الثلاث الرئيسية فيما يلي:²

✓ مجموعة المتطلبات الأساسية: يقصد بها المقومات الضرورية التي تمكن الدولة المستضيفة من جذب الاستثمار ومن دونها قد تكون هناك استحالة في جذب المستثمرين وتضم المجموعة 4 مؤشرات فرعية: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية، مؤشر البيئة المؤسسية وأخيرا مؤشر بيئة أداء الأعمال.

✓ مجموعة العوامل الكامنة: تركز هذه المجموعة على العوامل التي يستند لها كبار المستثمرين في اتخاذ قراراتهم وخصوصا الشركات المتعددة الجنسيات تجاه الاستثمار في بلد معين من عدمه، وتضم المجموعة 5 مؤشرات وهي: مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه، مؤشر الموارد البشرية والطبيعية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجستي وأخيرا مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

✓ مجموعة العوامل الخارجية الايجابية: يقصد بها العناصر المختلفة التي تعزز مقومات الدولة على صعيد اندماجها في الاقتصاد العالمي وكذلك امتلاكها لمقومات التميز والتقدم التكنولوجي، وتضم المجموعة مؤشرين هما: مؤشر اقتصاديات التكتل، مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي.

2. أداء الجزائر في المؤشر العام لضمان جاذبية الاستثمار خلال السنوات 2013 – 2019

توضح نتائج مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2019 أن الجزائر وباقي دول المغرب العربي قد استقرت في موقعها في هذا المؤشر كالثالث أفضل أداء عربي بعد دول الخليج والشرق العربي ما بين عامي 2013 – 2019 حيث بلغ متوسط ترتيبها بالمؤشر العام للجاذبية الترتيب 74 عالميا. ووفقا لنتائج المؤشر العام لجاذبية الاستثمار للسنوات 2013 – 2019 فإن جاذبية الاستثمار في الجزائر شهدت تحسنا خلال الفترة 2013 – 2017، وذلك نتيجة لجملة من السياسات الإصلاحية التي أقرتها الحكومة الجزائرية لتسهيل دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث عرفت تراجعا خلال سنتي 2018 و 2019. كما تشير نتائج المؤشر العام للجاذبية في الجزائر إلى أن أدائها جاء أقل من المتوسط العالمي والعربي طيلة هذه السنوات.

انخفضت جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 نتيجة انخفاض قيمة المؤشر بنقطة واحدة حيث سجل المؤشر 34 نقطة من أصل 100 نقطة وبمستوى أداء أقل من

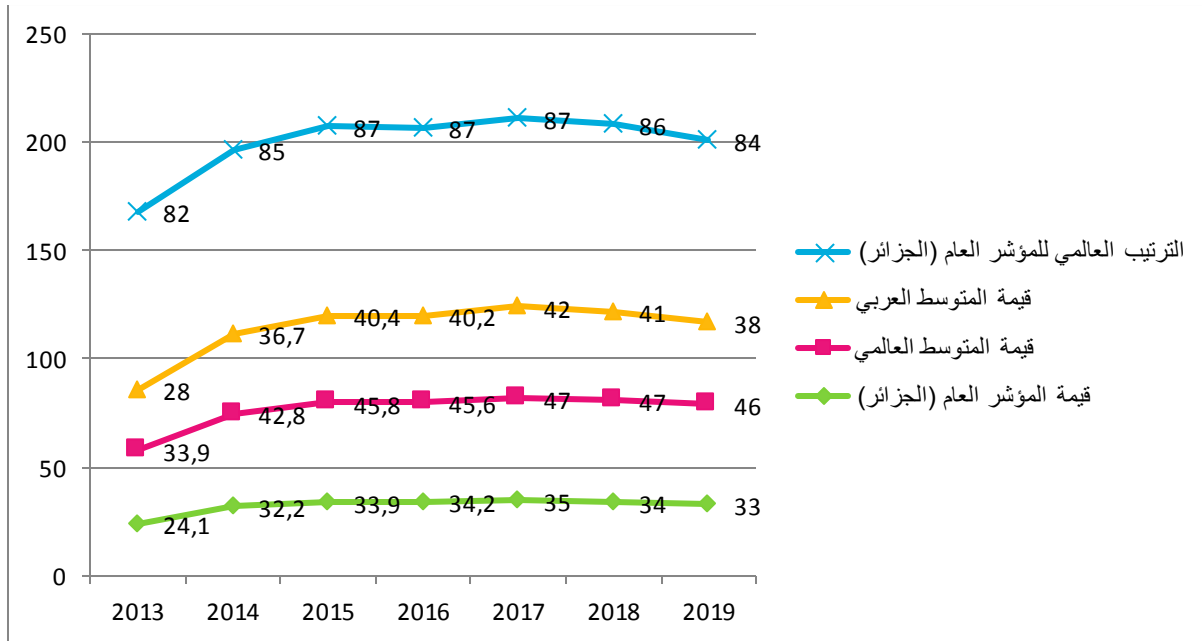
¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017"، الكويت، 2017، ص 26، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>.

² المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019"، الكويت، 2019، ص 30-28، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>.

المتوسط العربي الذي بلغ 41 نقطة والمتوسط العالمي الذي بلغ 47 نقطة، كما انخفضت جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 نتيجة انخفاض قيمة المؤشر بنقطة واحدة حيث سجل المؤشر 33 نقطة من أصل 100 نقطة وبمستوى أداء أقل من المتوسط العربي الذي بلغ 38 نقطة والمتوسط العالمي الذي بلغ 46 نقطة، والشكل الموالي يوضح تطور المؤشر العام لجاذبية الاستثمار في الجزائر وترتيبه خلال الفترة 2013-2019:

الشكل رقم (07): تطور القيمة والترتيب العالمي لمؤشر ضمان جاذبية الاستثمار في الجزائر

خلال الفترة 2013- 2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2013-2019،

على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

بالرغم من تحسن جاذبية الاستثمار في الجزائر خلال السنوات 2013 - 2017 فإنها لازالت متأخرة في ترتيب جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر عن الدول العربية باستثناء العراق والسودان وموريتانيا واليمن و التي تأتي متأخرة عنها، ووفق ترتيب الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار خلال السنوات 2013 - 2019 فان ترتيبها تراجع ب3 مراكز خلال سنة 2014 (85 عالميا) مقارنة بسنة 2013 (82 عالميا)، كما تراجع بمركزين خلال سنة 2015 (87 عالميا) مقارنة بسنة 2014 (85 عالميا)، واستقرت في المرتبة 87 عالميا طيلة السنوات 2015-2016-2017، بينما تحسن ترتيبها بمركز واحد خلال سنة 2018 (86 عالميا) مقارنة بسنة 2017 (87 عالميا)، وتحسن بمركزين خلال سنة 2019 (84عالميا) مقارنة بسنة 2018 (86 عالميا).

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

خلال السنوات 2013-2019 مقارنة مع الدول العربية

ترتيب الدول العربية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار عالميا	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الجزائر	82	85	87	87	87	86	84
تونس	60	63	61	71	70	71	68
الإمارات	38	33	29	29	23	23	23
الأردن	57	59	59	59	59	64	70
البحرين	43	41	40	40	42	40	53
السعودية	56	53	45	46	48	41	46
السودان	106	107	107	106	107	104	106
العراق	/	109	106	107	106	106	105
عمان	54	51	51	50	52	52	59
قطر	49	38	38	34	38	38	45
الكويت	41	43	44	47	44	49	50
لبنان	64	56	58	67	68	65	73
مصر	67	73	74	76	73	75	74
المغرب	66	68	64	62	62	69	69
موريتانيا	105	108	105	105	104	105	102
اليمن	97	99	102	104	105	107	107

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات 2013-2019،

على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

3. أداء الجزائر في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار سنة 2019:

يمكن قياس جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال المؤشر العام للجاذبية الذي يركز على 11 مؤشرا فرعيا يرصد كل منها مقوما من المقومات الأساسية لقدرة دولة ما على جذب التدفقات الرأسمالية وهي:¹

✓ مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: يعد استقرار الاقتصاد الكلي عنصرا مهما لجذب الاستثمار حيث يتم قياس هذا الاستقرار ودرجته وفق 7 متغيرات أساسية هي: مدى تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف الحقيقي الفعال، عدد أزمات سعر الصرف خلال السنوات العشر الأخيرة، نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي تحسن مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 19 عالميا نتيجة تحسن أدائها في مؤشرات تقلب معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وعدد أزمات سعر الصرف ونسبة الديون إلى الناتج.

✓ مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية: يقيس مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية المقومات المالية اللازمة في الاقتصاد لجذب الاستثمار من خلال رصده 3 متغيرات أساسية وهي: مؤشر العمق المالي، مؤشر النفاذ المالي، مؤشر الكفاءة المالية، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018، حيث جاءت في المرتبة 89 عالميا.

✓ مؤشر البيئة المؤسسية: يتأثر مناخ الاستثمار بشدة بالأوضاع المؤسسية والتنظيمية ولاسيما القوانين و التشريعات و مدى تطبيقها و ضمان استمراريتهما و ثباتها و اتساقها مع القوانين الدولية و بمجمل السياسات النقدية و المالية كما يعطي الإصلاح الهيكلي المؤسسي و القانوني الثقة للمستثمر الأجنبي في مرحلة تقييم خيارات المنطقة الجغرافية المستهدفة بالاستثمار، حيث ينخفض حجم المخاطرة و التكاليف المحتملة نتيجة لوضوح قوانين و أساليب عمل البيئة الاستثمارية المستهدفة بجانب التقليل من حالة عدم التأكد عند مواجهة المستثمر الأجنبي مستقبلا لعوائق تنظيمية أو قانونية تؤثر في سير و استمرارية العملية الاستثمارية. وفي هذا السياق تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار، وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017"، الكويت، 2017، ص ص

26-27، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها دول الربيع العربي على صعيد تثبيت واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي، وقد تم رصد مجموعة كبيرة من المتغيرات أهمها المشاركة والمحاسبة والاستقرار السياسي وفعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية وسيادة القانون والسيطرة على الفساد. ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018، ويعود ذلك إلى تحسن أدائها في مؤشرات المشاركة والمحاسبة 2018 حيث جاءت في المرتبة 96 عالميا.

✓ مؤشر بيئة أداء الأعمال: تمثل بيئة أداء الأعمال أحد العوامل الحاكمة لجاذبية الدول للاستثمار الأجنبي ويتم قياسها ضمن المؤشر الفرعي انطلاقا من 7 متغيرات أساسية: بدء الأعمال، والتعامل مع تراخيص البناء، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين وتنفيذ العقود. ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 100 عالميا، إلا أن هذا المؤشر يكشف عن ضرورة إجراء إصلاحات في مؤشرات تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين.

✓ مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه: يعد حجم السوق وفرص وسهولة تصريف المنتجات أو الخدمات فيه من المقومات الرئيسية الجاذبة للاستثمار الأجنبي، وقد تم تصميم هذا المؤشر ليرصد تلك المقومات من خلال قياس 6 متغيرات حاكمة هي: الطلب المحلي الحقيقي للفرد، تقلبات الطلب المحلي، مؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق التعريفات الجمركية وأخيرا الانفتاح على العالم الخارجي، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 101 عالميا، إلا أن هذا المؤشر يكشف عن ضرورة إجراء إصلاحات في مؤشر الانفتاح على العالم الخارجي.

✓ مؤشر الموارد البشرية والطبيعية: تستهدف أنماط معينة من الاستثمار أنشطة متنوعة منها الموارد الطبيعية أو تعطي أولوية لتواجد العنصر البشري الكفاء والمدرب في البلد المستهدف بالاستثمار، و في هذا السياق تم إدراج مؤشر خاص بالموارد البشرية والطبيعية يقيس تلك المقومات وفق 5 متغيرات نوعية وكمية هي: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، متوسط نمو إنتاجية العمل ومتوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال ومؤشر التنمية البشرية، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تراجع مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 51 عالميا، إلا أن هذا المؤشر يكشف عن ضرورة إجراء إصلاحات في مؤشر نمو إنتاجية العمل.

✓ مؤشر عناصر التكلفة: تأتي تكلفة عناصر الإنتاج للمشروعات واختلافها من بلد لآخر مؤشرا حاكما ورئيسيا لجذب الاستثمار الأجنبي لاسيما مع وجود تباين كبير بين دول العالم في هذا المجال، ويقيس مؤشر عناصر التكلفة 4 أنواع رئيسية من المتغيرات هي: ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، إجمالي معدل الضريبة كنسبة من الأرباح التجارية، والوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا ومؤشر أداء التجارة عبر الحدود (تكلفة التصدير والاستيراد)، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 55 عالميا، إلا أن هذا المؤشر يكشف عن انخفاض أدائها في مكون معدل ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، مما يستوجب عليها اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال الضرائب وتكلفة التصدير.

✓ مؤشر الأداء اللوجستي: توافر البنية التحتية ومرافق النقل والخدمات اللوجستية يعد عنصرا حاكما في تأسيس المشاريع الاستثمارية على مختلف أنواعها وتعزيز القدرة التنافسية لتلك المشاريع داخليا وخارجيا. ويتكون هذا المؤشر من 6 متغيرات هي: كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة الخدمات اللوجستية، تتبع وتعقب الأداء وزمن انجاز الإجراءات، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تراجع مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 92 عالميا.

✓ مؤشر الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: مع التطور التكنولوجي الذي يشهده العالم زادت أهمية قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في دعم نمو وتطور جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية في أي اقتصاد، ولذا فقد أصبح من العناصر الهامة والمؤثرة على جاذبية الدول للاستثمارات الأجنبية، والذي يمكن قياسه من خلال رصد 4 متغيرات رئيسية هي: اشتراكات الهاتف الثابت لكل 100 نسمة، نسبة مستخدمي الانترنت من السكان، اشتراكات الهاتف النقال لكل 100 نسمة من السكان واشتراكات خدمات النطاق العريض البرود باند، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018 بتفوقها على المتوسط العالمي في اشتراكات النقال حيث جاءت في المرتبة 71 عالميا.

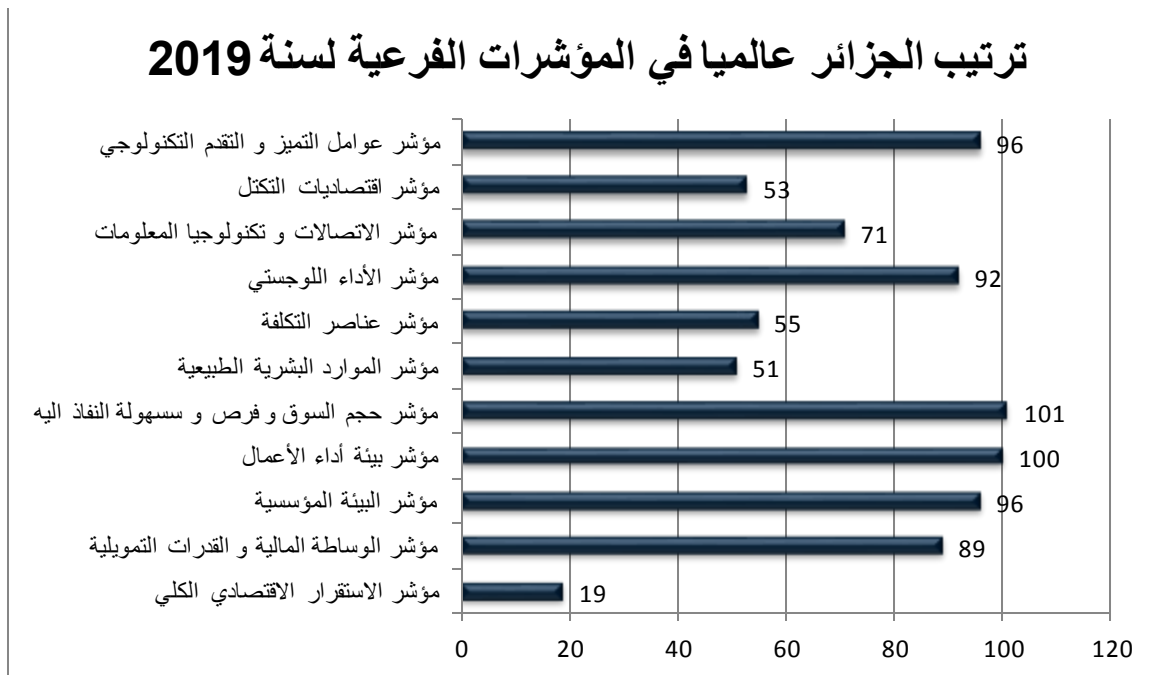
✓ مؤشر اقتصاديات التكتل : تقوم الشركات متعددة الجنسية بالغالبية العظمى للاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم، كما إن ارتباط الدول معها يعد عنصرا مهما في قدرتها على جذب الاستثمارات، وفي هذا السياق تم إدراج هذا المؤشر الذي يتركز على 3 متغيرات رئيسية هي: عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي إلى دولة ما، رصيد الاستثمار الأجنبي

المباشر الوارد كنسبة من الإجمالي العالمي، وأخيرا الرصيد التراكمي لعدد من اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة، ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تحسن مقارنة بسنة 2018 حيث جاءت في المرتبة 53 عالميا.

✓ مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي: تعد عوامل التميز والتقدم التكنولوجي عنصرا حاسما في جذب الاستثمارات التي تبحث عن ميزة تنافسية لتنويع وتمييز المنتج كوسيلة لتعزيز الربحية، ونتيجة لذلك تم تصميم المؤشر الذي يتضمن 5 متغيرات هي: مؤشر تطور السوق، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر المعرفة، المشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي ومؤشر الحوكمة الالكترونية. ووفق تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن أداء الجزائر في هذا المؤشر تراجع مقارنة بسنة 2018 خاصة مؤشر تطور بيئة الأعمال، وجاءت في المرتبة 96 عالميا.

الشكل رقم (08): ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار

لسنة 2019



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على بيانات تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، على الموقع:

<http://dhaman.net/ar/>

يلاحظ من تحليل جاذبية الاستثمار في الجزائر خلال السنوات الأخيرة أن جاذبيتها قد تحسنت بالرغم من أنها لازالت متأخرة عن نظيراتها من الدول العربية، واستنادا إلى تحليل المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر جاذبية الاستثمار فإن الجزائر مصنفة في المراتب الأخيرة في غالبية هذه المؤشرات باستثناء: مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي: والذي تأتي فيه في المراتب الأولى عالميا (المرتبة 19 خلال العام 2019)، مما يدل على استقرار البيئة الاقتصادية وهو ما يعكسه استقرار معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وانخفاض عدد أزمات سعر الصرف وانخفاض نسبة الدين العام إلى الناتج. مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية: تأتي في المراتب المتوسطة عالميا (المرتبة 51 خلال العام 2019) ويعود ذلك إلى تحسن مؤشر الموارد الطبيعية وهو ما يعكسه نمو معدل عوائد الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر اقتصاديات التكتل: تأتي في المراتب المتوسطة عالميا (المرتبة 53 خلال العام 2019) خاصة وأن الجزائر تحظى بنصيب جيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي فضلا عن إبرامها لعدد لا بأس به من الاتفاقيات الدولية لتشجيع الاستثمار. إلى جانب ذلك يكشف المؤشر العام لجاذبية الاستثمار عن ضرورة إجراء إصلاحات في مجال تسجيل الملكية، الحصول على الائتمان وحماية المستثمرين، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات إصلاحية في مجال الضرائب وتكلفة التصدير.

الفرع الثالث: مؤشر التنافسية العالمي

1. التعريف بمؤشر التنافسية العالمي:

مؤشر التنافسية العالمي مؤشر يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)¹ سنويا منذ سنة 1979، و يعرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية أنها : "مجموعة المؤسسات، السياسات و العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية البلد".² أما المعهد العربي للتخطيط يرى أن التنافسية الدولية هي : " الأداء النسبي الحالي و الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات و الأنشطة التي تتعرض للمزاومة من قبل الاقتصادات

¹ المنتدى الاقتصادي العالمي مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية، تأسست عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني Klaus Schwab، مقرها سويسرا وهدفها تحسين أوضاع الاقتصاد العالمي وجعله أكثر قدرة على تلبية متطلبات العولمة والانفتاح الشامل، تعمل بالتعاون مع الأكاديميين وممثلي الحكومات والمنظمات والشركات الدولية، بدأ اهتمام المنتدى بقضايا التنافسية منذ عام 1979 فعمل على تطوير مؤشرا خاصا لقياس تنافسية الاقتصادات، كما دأب على نشر تقرير سنوي حول التنافسية العالمية.

² World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2019", Available online on : <https://www.weforum.org/>

الأجنبية". و يعتبر قطاعا التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية من أكثر المجالات المباشرة التي يتجلى فيها تزاخم الدول فيما بينها.¹

يعتبر هذا المؤشر أداة مهمة لصانعي القرار في القطاعين العام والخاص في الدول المختلفة تمكن من عقد المقارنات مع الاقتصاديات العالمية والإقليمية خاصة عند رسم السياسات الاقتصادية في مختلف الميادين، كما يعتبر مؤشرا للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول، حيث يفترض المؤشر أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادرا على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، حيث أن إنتاجية الموارد الاقتصادية الموجودة بالدولة تؤثر على العائد على الاستثمار وأن الاستثمار يؤثر على النمو الاقتصادي، فإن الدولة ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية.²

يعتمد تقرير التنافسية العالمية في قياسه لمستوى القدرة التنافسية للدولة على مؤشر مركب يضم ثلاث مجموعات وهي:³

مجموعة المتطلبات الأساسية: تضم الركائز أو المحاور (من 1 إلى 4) والتي يفترض توفرها في الأقل نوا من أجل تحسين تنافسياتها، وتضم المحاور التالية:

1- محاور المؤسسات: وهو عبارة عن البيئة المؤسسية التي تتفاعل فيها الشركات والمؤسسات الحكومية والأفراد من أجل إنتاج السلع والخدمات، ويعكس هذا المحور أداء مؤسسات القطاعين العام والخاص.

2- محور البنية التحتية: ويعكس هذا المحور مدى توفر البنية التحتية الجيدة في مختلف المناطق في الدولة والتي من شأنها تقليل المسافات بين المناطق وإدماج وإيصال الأسواق الوطنية إلى الأسواق العالمية بتكلفة منخفضة.

3- محور استقرار الاقتصاد الكلي: يعكس هذا المحور أداء الدولة وسياساتها على مستوى الاقتصاد الكلي، إذ يعد الاستقرار في البيئة الاقتصادية الكلية يعتبر من أهم عناصر البيئة السليمة لممارسة الأعمال وبالتالي يلعب دورا أساسيا في تحقيق القدرة التنافسية للدولة.

4- محور الصحة والتعليم: إن الاستثمارات في مراحل التعليم الأساسية والخدمات الصحية تعد من أساسيات الاقتصاد النامي، فالمتعلمون الأصحاء هم البنية الأساسية في التنمية المستدامة.

¹ المعهد العربي للتخطيط، "تقرير التنافسية العربية لسنة 2003"، الكويت، ص 26، على الموقع:

<http://www.arab-api.org/ar/default.aspx>

² المعهد العربي للتخطيط، "تحليل تقرير التنافسية"، دورة تدريبية على الموقع: <http://www.arab-api.org/> ص 7.

³ نفس المرجع السابق، ص 19-25.

مجموعة محفزات الكفاءة: تتضمن المحاور (من 5 إلى 10) والتي تطور وتعزز التنافسية الاقتصادية وهي:

5- محور التعليم العالي والتدريب: تحتاج الدول إلى قوة عاملة متعلمة ومدرّبة وقادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة والعولمة. وقياس هذا المحور معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة.

6- محور كفاءة السوق: يعكس هذا المحور مدى توافر المنافسة الحرة بين الشركات المحلية، كما يعكس مقدرة الدولة على توفير التسهيلات التي تمكن السلع والخدمات المحلية من الوصول والمنافسة في الأسواق العالمية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على طبيعة الطلب في السوق المحلية ومدى تطور حاجات المستهلكين.

7- محور كفاءة سوق العمل: يعكس هذا المحور فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة وقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي، كما أن هذا المحور يقيس مرونة سوق العمل في توجيه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة.

8- محور تطور الأسواق المالية: يعكس هذا المحور كفاءة النظام المالي في توجيه المدخرات المحلية إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية، بالإضافة إلى فعالية التشريعات التي تنظم تبادل الأوراق المالية ومدى حمايتها لحقوق المستثمرين، فالأنظمة المالية الحديثة القائمة على جهاز مصرفي قوي تلعب دورا هاما في إتاحة الفرصة للمبدعين لتنفيذ أفكارهم الاستثمارية.

9- محور الجاهزية التكنولوجية: تعتمد قدرة الدولة على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاجية والنمو الاقتصادي في العصر الحديث على الجاهزية التكنولوجية للدولة، ومدى مقدرتها على الاستفادة من التطورات التكنولوجية الحديثة المحلية والمستوردة.

10- محور حجم السوق: يؤثر حجم السوق المحلي على الإنتاجية حيث أن كبر حجم السوق يتيح ميزة ووفرات الحجم وبالتالي تقليل تكاليف الإنتاج.

مجموعة عوامل الابتكار والتطور: تتعلق بالمحاور (10 و 11) وتتوفر في البلدان الأكثر تطورا:

11- محور تطور بيئة الأعمال: يهتم هذا المحور بنوعية بيئة الأعمال ومدى تطور سير الأعمال وطبيعة الاستراتيجيات لدى الشركات المحلية ومدى استخدامها لأساليب التسويق الحديثة التي توافق السوق العالمية، وقدرة الإدارة العليا فيها على تفويض السلطة، كما يعكس هذا المحور مدى تطور

مجمعات الأعمال المتخصصة في الدولة والتي تلعب دورا أساسيا في تحقيق المقدرة على إنتاج سلع متطورة ومميزة ومتنوعة عبر آليات إنتاج متقدمة نسبيا.

12- محور الابتكار: الابتكار هو الركيزة أو المحور الأساسي للوصول إلى اقتصاد المعرفة ولخلق إنتاجية مستدامة وكفاءة، ويعكس هذا المحور البيئة الداعمة للابتكار من مؤسسات وطنية سواء كانت عامة أو خاصة. ومراكز البحث والتطوير، وتوفر العلماء والمهندسين المتميزين، وفعالية القوانين والتشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية.

2. ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي:

يعكس ترتيب الاقتصاد الجزائري وفقا لمؤشر التنافسية العالمي خلال السنوات 2007 – 2019 ضعف تنافسيتها سواء على المستوى العالمي أو المستوى العربي، ووفقا لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019 والذي شمل 141 دولة احتلت الجزائر المرتبة 89 عالميا، مقارنة بسنة 2018 فقد تحسن ترتيبها حيث احتلت في المرتبة 92 من أصل 140 دولة سنة 2018، كما جاءت في المرتبة 87 خلال سنتي 2016 – 2017، وقد سجلت خلال سنة 2008 أحسن ترتيب طيلة الفترة 2008 – 2019 وهي المرتبة 81 من أصل 131 دولة آنذاك، غير أنها تراجعت ب 29 مرتبة خلال سنة 2013، ثم سجلت تحسنا خلال سنة 2015 ب 31 مراتب حيث جاءت في المرتبة 79 عالميا من أصل 144 دولة مما يدل على تحسن تنافسيتها خلال هذه السنوات.

الجدول رقم (04): ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي خلال السنوات 2008 – 2019

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مؤشر التنافسية العالمي	81 (131)	99 (134)	83 (133)	86 (139)	87 (142)	110 (144)
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤشر التنافسية العالمي	100 (148)	79 (144)	87 (140)	87 (138)	92 (140)	89 (141)

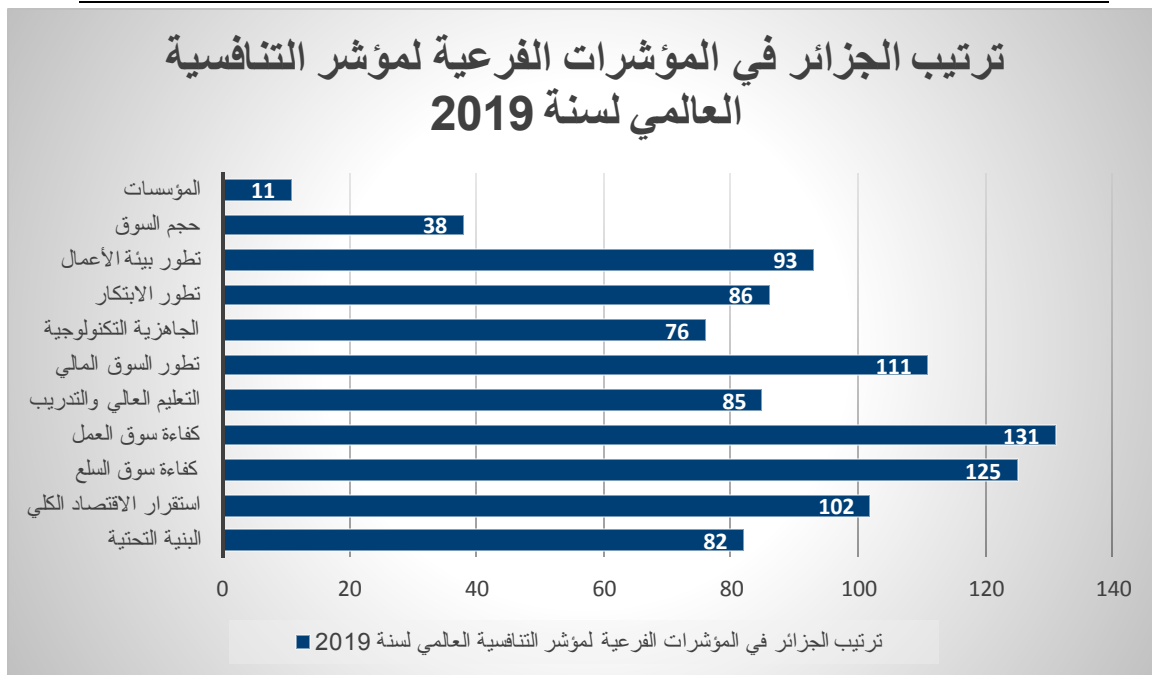
المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2008 – 2019 على الموقع:

<https://www.weforum.org/>

3. ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019:

وفقا لتقرير التنافسية العالمي لسنة 2019، فإن ضعف تنافسية الاقتصاد الجزائري لهذه السنة يعود الى ضعف أدائها في العديد من المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية، أبرزها: البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، التعليم العالي والتدريب، تطور السوق المالي، الجاهزية التكنولوجية، تطور الابتكار وتطور بيئة الأعمال، فيما يكشف نفس التقرير عن تبوءها مراتب حسنة عالميا في مؤشري حجم السوق ومؤشر المؤسسات.

الشكل رقم (09): ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر التنافسية العالمي لسنة 2019



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات تقرير التنافسية العالمي لسنة 2019، على الموقع:

<https://www.weforum.org/>

4. ترتيب الجزائر عربيا في مؤشر التنافسية العالمي خلال الفترة 2008-2019:

بمقارنة الجزائر مع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمي خلال سنتي 2018 و2019، نجد أنها تحتل المراتب الأخيرة عربيا، حيث جاءت في المرتبة 11 من أصل 14 دولة، وتحسن ترتيبها عربيا خلال السنوات 2015-2016 و2017 أين جاءت في المرتبة 9 عربيا، بينما جاءت في المرتبة 10 خلال سنتي 2012 و2014. وعلى العموم يعكس تأخر ترتيبها ضعف تنافسيتها على المستوى العربي أيضا، والجدول التالي يوضح ترتيب الجزائر على مستوى الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمي خلال السنوات 2008-2019:

الجدول رقم (05): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي عربيا
خلال الفترة (2008-2019)

ترتيب الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمي من أصل 14 دولة عربية					
2008	2009	2010	2011	2012	2013
12	13	11	11	10	11
2014	2015	2016	2017	2018	2019
10	9	9	9	11	11

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير التنافسية العالمية للسنوات 2008 – 2019، على الموقع:

<https://www.weforum.org/>

الفرع الرابع: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

1. التعريف بمؤشر سهولة ممارسة الأعمال:

تقرير ممارسة أنشطة الأعمال هو منشور رئيسي صادر عن مجموعة البنك الدولي سنويا، والذي يقيس الأنظمة التي تعزز النشاط التجاري وتلك التي تعوقها، كما يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال عدد من المؤشرات التي تتعلق بالأنظمة التجارية وحماية حقوق الملكية التي يمكن مقارنتها عبر 190 اقتصادا، ويتم قياس سهولة ممارسة الأعمال بناء على مؤشر مركب من 10 مؤشرات فرعية والتي تتكون بدورها من عدد من المكونات الفرعية كما يلي:¹

¹ دلال بن سمينة، "جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تشخيصية تقييمية)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد

03، 2019، ص ص 520-522.

- مؤشر بدء المشروع: يتكون من 4 مكونات فرعية وهي عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة، الفترة الزمنية اللازمة لإنجاز هذه الإجراءات، تكلفة إنجاز هذه الإجراءات كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني، الحد الأدنى لرأس المال القانوني اللازم لتأسيس شركة جديدة كنسبة من نصيب الفرد من الدخل الوطني.
- مؤشر استخراج تراخيص البناء: يقيس مدى مرونة استصدار تراخيص بناء وتشيد مبنى تجاري لممارسة نشاط مشروع صغير أو متوسط الحجم.
- مؤشر توصيل الكهرباء: استحدث سنة 2012، يقيس مدى سهولة حصول الشركات على الكهرباء.
- مؤشر تسجيل الممتلكات: يرصد مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة لعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية.
- مؤشر الحصول على الائتمان: يصدر سنويا منذ 2005 ويقيس مدى سهولة أو صعوبة الحصول على الائتمان اللازم للمشاريع.
- مؤشر حماية المستثمرين: يصدر سنويا منذ عام 2006، ويقيس مدى قوة حماية المساهمين من مالكي حصص الأقلية ضد قيام المديرين وأعضاء مجلس الإدارات بإساءة استخدام الأصول لتحقيق مكاسب شخصية.
- مؤشر دفع الضرائب: تم استحدثه منذ عام 2006 ويقيس مدى مرونة أو جمود أنظمة تحصيل الضرائب المفروضة والسياسة الضريبية المعمول بها في الدول التي يشملها المؤشر.
- مؤشر التجارة عبر الحدود: يركز على تفاصيل تكلفة التبادل التجاري الدولي من خلال تحديد تكلفة الاستيراد والتصدير بالفترة الزمنية التي تستغرقها كافة الإجراءات الرسمية بدءا من الاتفاق التعاقدي النهائي بين طرفي العملية وانتهاء تسليم الشحنة.
- مؤشر إنفاذ العقود: يقيس مدى مرونة أو جمود النصوص القانونية والإجراءات الإدارية المنظمة للأنظمة القضائية وعملية الفصل في القضايا التجارية.
- مؤشر تسوية حالات الإعسار: يركز على مرونة قوانين الإفلاس المعمول بها لإغلاق الأعمال وسرعة تنفيذ وتقليص تكلفة إجراءات إعلان الإفلاس وتصفية النشاط وإغلاقه في مختلف الدول.

2. ترتيب الجزائر ضمن مؤشر سهولة الأعمال خلال فترة 2015-2019:

بحسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال السنوات 2015 – 2019، فإنه يلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر ضعيفة جدا، حيث تحتل المراتب الأخيرة عالميا، بحيث لم يتحسن ترتيبها في هذا المؤشر خلال هذه السنوات باستثناء سنتي 2017 و 2019 فقط، كما عرفت تراجعاً في هذا المؤشر خلال سنة 2016 ب 9 مراتب مقارنة بسنة 2015، وسجلت تراجعاً خلال سنة 2018 ب 10 مراتب مقارنة بسنة 2017.

الجدول رقم (06): ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال خلال السنوات 2015 – 2019

2019	2018	2017	2016	2015	
157 (190)	166 (190)	156 (190)	163 (189)	154 (189 دولة)	ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على تقارير سهولة ممارسة الأعمال للسنوات 2015 – 2019، على الموقع:

<https://arabic.doingbusiness.org/>

3. ترتيب الجزائر في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2019:

يعود ضعف بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر إلى تأخرها في العديد من المؤشرات:

مؤشر بدء النشاط: احتلت الجزائر في المرتبة 150 عالميا من أصل 190 دولة خلال العام 2019، حيث يبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لتسجيل الشركة 12 إجراء، ويستغرق 17.5 يوما بتكلفة قدرت ب 11.8% من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

مؤشر استخراج تراخيص البناء: احتلت الجزائر المرتبة 129 عالميا من أصل 190 دولة خلال العام 2019، حيث يبلغ عدد الإجراءات المطلوبة لاستصدار ترخيص بناء 19 إجراء، ويستغرق 136 يوما بتكلفة قدرت ب 7.8% من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

مؤشر توصيل الكهرباء: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر لسنة 2019، فإن ترتيبها العالمي في مؤشر الحصول على الكهرباء هو 106 من أصل 190 دولة، حيث أن الحصول على الكهرباء يتطلب 180 يوما من خلال 5 إجراءات وبتكلفة 1.33% من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

مؤشر تسجيل الملكية: فيما يتعلق بتطور أداء الجزائر في مؤشر تسجيل الملكية لسنة 2019 فقد جاءت في المرتبة 165 عالميا من أصل 190 دولة، حيث أن تسجيل الملكية يتطلب 55 يوما من خلال 10 إجراءات وبتكلفة 7.1% من نصيب الفرد من الدخل الوطني.

مؤشر الحصول على الائتمان: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 178 عالميا من أصل 190 دولة في مؤشر الحصول على الائتمان، ويعكس هذا الترتيب المتأخر ضعف القطاع البنكي والمصرفي في توفير الائتمان.

مؤشر حماية المستثمرين: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 168 عالميا من أصل 190 دولة في مؤشر حماية المستثمرين، ويعكس هذا الترتيب المتأخر عدم قدرة الاقتصاد الجزائري على حماية المستثمر الأجنبي.

مؤشر دفع الضرائب: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 156 عالميا من أصل 190 دولة في مؤشر دفع الضرائب.

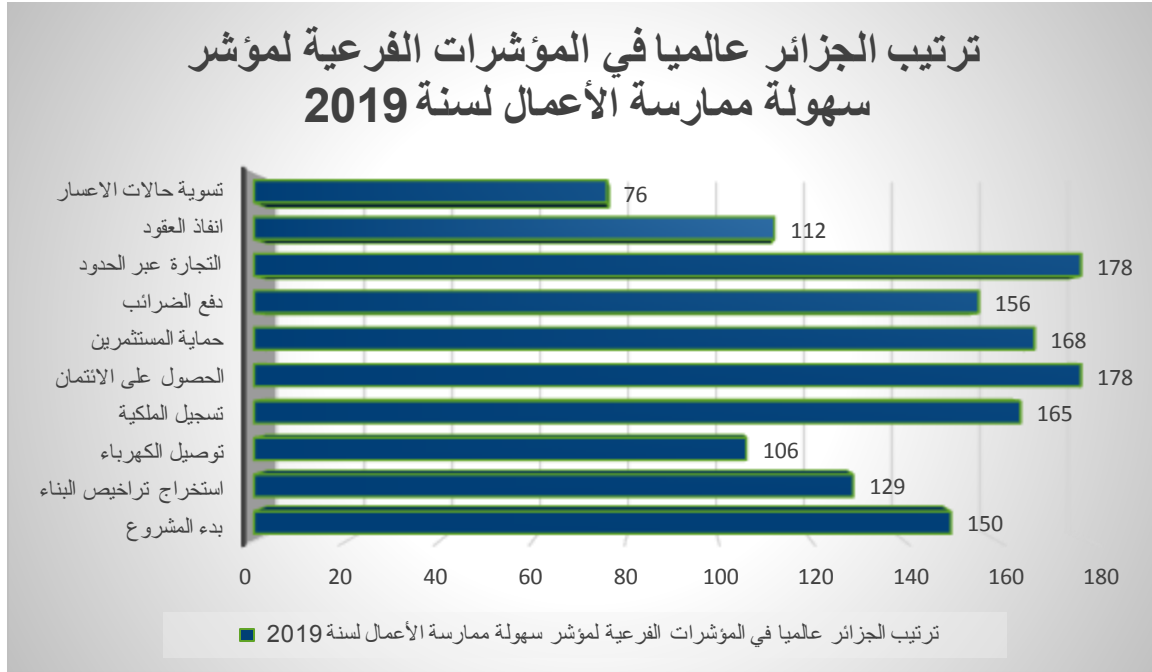
مؤشر التجارة عبر الحدود: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 178 عالميا من أصل 190 دولة في مؤشر التجارة عبر الحدود.

مؤشر إنفاذ العقود: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 112 عالميا من أصل 190 دولة في مؤشر إنفاذ العقود.

مؤشر تسوية حالات الإعسار: وفقا لمؤشر بيئة ممارسة الأعمال لسنة 2019، جاءت الجزائر في المرتبة 76 عالميا من أصل 190 دولة في مؤشر تسوية حالات الإعسار.

الشكل رقم (10): ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة

2019



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2019، على الموقع:

<https://arabic.doingbusiness.org/>

الفرع الخامس: مؤشر مدركات الفساد (الشفافية)

1. التعريف بمؤشر مدركات الفساد (الشفافية):

أطلق مؤشر مدركات الفساد سنة 1995 ليصبح أحد أهم إصدارات منظمة الشفافية الدولية¹، وأبرز المؤشرات العالمية لتقييم انتشار الفساد في القطاع العام، حيث يعطي المؤشر لمحة سنوية عن الدرجة النسبية لانتشار الفساد من خلال تصنيف البلدان في مختلف أنحاء العالم، ويستند هذا المؤشر إلى استطلاع رجال الأعمال والخبراء والأكاديميين ومحليي المخاطر في مختلف الدول، وذلك على مقياس يتراوح بين 0 (الأكثر فسادا) و 100 (الأكثر نزاهة)، فكلما اقتربت درجة المؤشر من 0 دل ذلك على ارتفاع مستوى الفساد فيها والعكس صحيح، كلما اقتربت درجة المؤشر من 100 دل ذلك على ارتفاع مستوى النزاهة والشفافية.²

1 منظمة دولية غير حكومية معنية بقضايا الفساد بمعنى الفساد السياسي والإداري وغيره من أنواع الفساد، تشتهر عالميا بتقريرها السنوي في مؤشر الفساد، مقرها يقع في برلين ألمانيا تأسست سنة 1993.

2 منظمة الشفافية الدولية، "تقرير الشفافية الدولية لسنة 2017"، ص 1، على الموقع: <https://www.transparency.org/>

يشير مؤشر مدركات الفساد إلى التطورات فيما يتعلق بمدى انتشار الفساد في القطاع العام، أي الفساد الإداري والسياسي في الدول التي يشملها المؤشر، والذي ينطوي على فساد المسؤولين وموظفي الخدمة العامة وفساد السياسيين، وهو بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة.¹

2. ترتيب الجزائر ضمن مؤشر مدركات الفساد خلال السنوات 2012-2018:

بحسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة 2019 فإن الجزائر تأتي في المرتبة 106 عالميا من أصل 180 دولة، ومقارنة بسنة 2017 فقد تحسن ترتيبها بـ 6 مراتب، وخلال السنوات 2012 - 2017 شهد ترتيب الجزائر في هذا المؤشر تحسنا سنة 2013 بحوالي 11 مرتبة مقارنة بسنة 2012، كما شهد تحسنا خلال سنة 2015 بحوالي 12 مرتبة مقارنة بسنة 2014، حيث يعتبر أفضل ترتيب تحصل عليه الجزائر طيلة السنوات 2012 - 2019:

السنوات	2012	2013	2014	2015
درجة المؤشر (100)	34	36	36	36
الترتيب العالمي	105 (174)	94 (175)	100 (174)	88 (168)
السنوات	2016	2017	2018	2019
درجة المؤشر (100)	34	33	35	35
الترتيب العالمي	108 (176)	112 (180)	105 (180)	106 (180)

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على تقارير الفساد العالمي للسنوات 2012-2019، على الموقع:

<https://www.transparency.org/>

يعكس تأخر الجزائر في هذا المؤشر تعثر جهود مكافحة الفساد، ويعود هذا التعثر إلى ضعف المؤسسات الديمقراطية والقوانين وآليات تطبيقها، مما ساهم في ارتفاع مستويات الفساد، ولعل أكبر التحديات التي تواجهها الجزائر في إطار مكافحة الفساد هي غياب النزاهة السياسية، الفصل بين

¹ جمعية الشفافية الكويتية، "بيان صحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية"، 25 يناير

السلطات، الأمر الذي يتطلب بناء مؤسسات شفافة وخاضعة للمساءلة ومحاسبة المخالفين ومنعهم من الإفلات والمساءلة.

الفرع السادس: مؤشر الحرية الاقتصادية

1. التعريف بمؤشر الحرية الاقتصادية:

بغرض قياس الحرية الاقتصادية، تصدر مؤسسة (Heritage Foundation)¹ منذ سنة 1995 بالتعاون مع صحيفة (Wall Street) تقرير سنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية في مختلف دول العالم، حيث يعتبر هذا المؤشر الأكثر استخداماً للتعبير عن الحرية الاقتصادية، وتعرف مؤسسة Heritage Foundation الحرية الاقتصادية أنها " الحق الأساسي لكل إنسان في السيطرة على عمله وممتلكاته، في مجتمع حر اقتصادياً بحيث أن الأفراد أحرار في العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار بأي طريقة يحلو لهم، وفي المجتمعات الحرة اقتصادياً تسمح الحكومات للعمالة ورأس المال والسلع بالتحرك بحرية والامتناع عن الإكراه أو تقييد الحرية إلى ما هو أبعد من الحد اللازم لحماية الحرية نفسها والحفاظ عليها"²، وانطلاقاً من هذا التعريف فإن الحرية الاقتصادية تشمل حرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار في المجتمعات التي تفتح المجال أمام هذه الأنشطة بدون أية قيود.

يستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى 12 مؤشراً فرعياً (يغطي هذا المؤشر أكثر من 50 معياراً)، وتمثل المؤشرات الفرعية في كل من: حقوق الملكية، نزاهة الحكومة، كفاءة القضاء، العبء الضريبي، الإنفاق الحكومي، الصحة المالية، حرية الأعمال، حرية العمل، الحرية النقدية، حرية التجارة، حرية الاستثمار والحرية المالية، ويحتسب هذا المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية، ويصنف هذا المؤشر على سلم من 0 (حرية مكبوتة) إلى 100 (حرية تامة). وتنقسم درجات الحرية الاقتصادية وفق هذا المؤشر إلى 5 أقسام هي كالتالي:

¹ مؤسسة بحثية وتعليمية، مركز أبحاث، تأسست في العام 1973 في واشنطن وهدفها صوغ السياسات العامة المحافظة وتعزيزها بالاستناد

على مبادئ الشراكة الحرة والحكم المحدود والحرية الفردية والأمن الوطني القوي.

² مؤسسة Heritage Foundation ، "حول مؤشر الحرية الاقتصادية 2020"، على الموقع:

<https://www.heritage.org/index/about>

الجدول رقم (08): درجات الحرية الاقتصادية وفق المؤشر

من 80 إلى 100	دول ذات اقتصاد حر
من 70 إلى 79.9	دول ذات اقتصاد حر جزئياً
من 60 إلى 69.9	دول ذات اقتصاد حر معتدل
من 50 إلى 59.9	دول ذات اقتصاد غير حر جزئياً
من 0 إلى 49.9	دول ذات اقتصاد منغلق

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على مؤشر الحرية الاقتصادية 2020، على الموقع:

<https://www.heritage.org/index/about>

2. ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 2008-2019:

وفقاً لمؤشر الحرية الاقتصادية للسنوات 2008-2019، فإن الجزائر تصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة برصيد أقل من 50% طيلة السنوات 2013 - 2019 باستثناء سنتي 2014 و 2016 أين صنفت ضمن الاقتصاديات غير الحرة جزئياً برصيد أكبر من 50% وأقل من 60%، هذا ما جعلها تحتل المراتب الأخيرة عالمياً حيث سجلت أسوأ ترتيب لها خلال الفترة 2017 - 2019، لتصبح تاسع دولة منعدمة الحرية الاقتصادية عالمياً، أما خلال السنوات 2008 - 2012 فقد تميزت الجزائر بحرية اقتصادية ضعيفة، حيث تراوح المؤشر خلال هذه السنوات بين 51 و 57 درجة.

الجدول رقم (09): ترتيب الجزائر ضمن مؤشر الحرية الاقتصادية خلال السنوات 2008 – 2019

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قيمة المؤشر	55.7	56.6	56.9	52.4	51.0	49.6
الترتيب العالمي	102 (178)	107 (178)	105 (178)	132 (178)	140 (178)	145 (178)
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019
قيمة المؤشر	50.8	48.9	50.1	46.5	44.7	46.2
الترتيب العالمي	146 (178)	157 (178)	154 (178)	172 (180)	172 (180)	171 (180)

المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقارير مؤشر الحرية الاقتصادية خلال السنوات 2008 – 2019 على الموقع:

<https://www.heritage.org/index/download>

3. ترتيب الجزائر عالميا في المؤشرات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2019:

تتمثل المؤشرات الفرعية التي يسجل ضعف الأداء ووجود قيود اقتصادية في مؤشر حقوق الملكية، كفاءة القضاء، نزاهة الحكومة، الصحة المالية ومؤشر حرية الاستثمار والحرية المالية، بحيث تصنف الجزائر ضمن هذه المؤشرات الفرعية في فئة الاقتصاديات المنغلقة (منعدمة الحرية)، أما بالنسبة لمؤشر العبء الضريبي فان الجزائر تصنف في فئة الاقتصاديات الحرة بحيث تتجاوز فيها النسب المسجلة 80%، ويأتي أداء الجزائر في كل مؤشر من المؤشرات الفرعية كالتالي:

حقوق الملكية: فيما يتعلق بأداء الجزائر في مؤشر حقوق الملكية لسنة 2019 فقد سجل المؤشر 31.6%، مما يعكس عدم وجود حرية اقتصادية في مجال حقوق الملكية، فالاستثمار مثلا في قطاع المحروقات يفرض الشراكة مع سونطراك مع مراعاة القاعدة 49/51 سواء المستثمر المحلي أو الأجنبي. **كفاءة القضاء:** لم يتجاوز مؤشر كفاءة القضاء 37% لسنة 2019، مما يعكس ضعف أداء الجزائر في هذا المؤشر وعدم وجود حرية في هذا المجال أيضا.

نزاهة الحكومة: يعتبر هذا المؤشر من بين المؤشرات الفرعية التي سجلت أداء ضعيفا، حيث لم تتجاوز قيمة هذا المؤشر سنة 2019 30%.

العبء الضريبي: فيما يتعلق بأداء الجزائر في هذا المؤشر خلال سنة 2019، فقد سجلت حوالي 76.4% مما جعلها تصنف ضمن الاقتصاديات الحرة، ويعود هذا التقدم إلى ما تقدمه الجزائر من تحفيزات ضريبية مغرية أهمها الإعفاء الكلي خلال السنوات الخمسة الأولى.

الإنفاق الحكومي: أما فيما يتعلق بأداء الجزائر في مؤشر الإنفاق الحكومي لسنة 2019، فقد سجل المؤشر 48.7% مما يجعلها تصنف ضمن الاقتصاديات منعدمة الحرية وذات قيود مفروضة في مجال الإنفاق الحكومي.

الصحة المالية: لم يتجاوز مؤشر الصحة المالية 20% خلال العام 2019، مما يعكس ضعف أداء الجزائر في هذا المؤشر وعدم وجود حرية في هذا المجال أيضا.

حرية الأعمال: بلغ مؤشر حرية الأعمال في الجزائر 61.6% سنة 2019، مما يعكس وجود حرية معتدلة في مجال الأعمال.

حرية العمل: بالنسبة لمؤشر حرية العمل فلم يتجاوز عتبة 49.9% خلال سنة 2019، مما يعكس أداء ضعيفا في هذا المجال ويشير إلى انعدام الحرية الاقتصادية في مجال العمل.

الحرية النقدية: وفقا لمؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لسنة 2019، فقد سجل مؤشر الحرية النقدية 74.9% حيث عرف تحسنا عن السنوات السابقة مما جعل الجزائر أكثر حرية في المجال النقدي.

الحرية التجارية: تعكس الدرجات المسجلة في مؤشر الحرية التجارية في الجزائر خلال سنة 2019 وجود حرية معتدلة في مجال التجارة.

حرية الاستثمار: يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات الفرعية التي سجلت أداء ضعيفا، حيث بلغ المؤشر 67.4% خلال سنة 2019، بما يعكس وجود قيود اقتصادية في الجزائر على الاستثمار، وذلك بسبب القيود التي تفرضها على المستثمرين الأجانب والمحليين فضلا عن الرقابة التي تمارسها الحكومة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الحرية المالية: بلغ مؤشر الحرية المالية في الجزائر سنة 2019 حوالي 30%، مما يعكس انعدام الحرية المالية في الجزائر، وذلك نتيجة التخلف الذي تعرفه أسواق المال، فضلا عن هيمنة القطاع العمومي وتهميش القطاع الخاص مما جعل القطاع المالي غير قادر على القيام بمهامه الأساسية.

الفرع السابع: مؤشر المخاطر القطرية

1. التعريف بمؤشر المخاطر القطرية:

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي بالنتائج التي تتوصل لها عدد من الجهات المتخصصة في تقييم المخاطر القطرية وذلك قبيل إقدامه على اتخاذ قرار الاستثمار في قطر معين، وعلى هذا الأساس أصبحت مؤسسة خدمات المخاطر السياسية (Political Risk Services) من أشهر هذه الجهات التي تقوم بإصدار تقارير عن مختلف الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تتحصل عليها منذ 1980، بحيث يصدر تقرير المخاطر القطرية شهريا لغرض قياس مخاطر الاستثمار بحيث يغطي 18 دولة عربية من أصل 140 دولة، ويشمل المؤشر ثلاث مجموعات من المخاطر وهي: ¹

✓ **المخاطر السياسية:** يهدف تقييم المخاطر السياسية لتوفير أداة قابلة للمقارنة بين الأقطار، للحكم على الاستقرار السياسي في مختلف الأقطار، وتشمل هذه المجموعة المكونات الفرعية التالية: استقرار الحكومة، الظروف الاقتصادية والاجتماعية، تقاطيع الاستثمار، النزاعات الداخلية، النزاعات الخارجية، الفساد السياسي، العسكر في السياسية، الدين في السياسة، الأمن والنظام، التوتر العرقي، المساءلة الديمقراطية ونوعية الإدارة.

✓ **المخاطر التمويلية:** تهدف هذه المجموعة لتوفير أداة تساعد في الحكم على التزامات القطر الرسمية والتجارية والائتمان التجاري، وتشمل المجموعة المكونات الفرعية التالية: الديون الخارجية لنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة خدمة الديون، الميزان الجاري كنسبة من الصادرات، السيولة الدولية الصافية كغطاء لشهور الاسترداد واستقرار سعر الصرف.

✓ **المخاطر الاقتصادية:** تهدف هذه المجموعة إلى تقييم أوجه القوة وأوجه الضعف في الحالة الاقتصادية السائدة. وتشمل هذه المجموعة: دخل الفرد، معدل النمو الحقيقي في الناتج الإجمالي، معدل التضخم، فائض الميزانية والميزان الجاري كنسبة من الناتج المحلي.

ويتم الحصول على المؤشر المركب للمخاطر القطرية استنادا إلى إجمالي نقاط المخاطر التي يحصل القطر بحيث تمثل المخاطر السياسية نسبة 50 % من المؤشر المركب، المخاطر التمويلية نسبة 25% والمخاطر الاقتصادية نسبة 25%، ويمثل الحصول على إجمالي نقاط المخاطر (100 نقطة) غاية

¹ وشاح رزاق، "مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر"، دورة تدريبية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط،

2009، ص ص 20-29.

المخاطر المنخفضة، بينما يمثل الحصول على (0) غاية المخاطر المرتفعة، كما يقسم المؤشر الدول إلى خمس مجموعات حسب درجات المخاطر كما في الجدول التالي:¹

الجدول رقم (10): درجات المخاطر وفق مؤشر المخاطر القطرية

درجة المؤشر (نقطة مئوية)	التوصيف
100-80	درجة مخاطرة منخفضة جدا
79.5-70	درجة مخاطرة منخفضة
69.5-60	درجة مخاطرة معتدلة
59.5-50	درجة مخاطرة مرتفعة
49.5-0	درجة مخاطرة مرتفعة جدا

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

2. تقييم الجزائر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية:

ووفقا لمؤشر المخاطر القطرية خلال السنوات 2000-2003، فإن الجزائر تصنف ضمن مجموعة الدول ذات مخاطرة معتدلة، غير أن تصنيفها قد تحسن خلال السنوات 2004 - 2011 لتصبح ضمن مجموعة الدول ذات مخاطرة منخفضة كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2006"، الكويت، 2006، ص

79، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

الجدول رقم (11): تقييم الجزائر وفق المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2000-2011

2000	درجة المؤشر	درجة المخاطر
2000	62.3	مخاطرة معتدلة
2001	62.3	مخاطرة معتدلة
2002	63.8	مخاطرة معتدلة
2003	65.8	مخاطرة معتدلة
2004	75.5	مخاطرة منخفضة
2005	77.3	مخاطرة منخفضة
2006	77.8	مخاطرة منخفضة
2007	77.8	مخاطرة منخفضة
2008	76.8	مخاطرة منخفضة
2009	70.8	مخاطرة منخفضة
2010	72.0	مخاطرة منخفضة
2011	72.0	مخاطرة منخفضة

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية للسنوات: 2001 - 2011، على الموقع:

<http://dhaman.net/ar/>

واعتمادا على تحليل جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر استنادا إلى المؤشرات الدولية للاستثمار، يمكن الوقوف عند أهم المعوقات التي تحد من جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر، وهو ما سوف نتطرق إليه في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

رغم الجهود المبذولة لتهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة مازال بعيدا عما كان متوقعا خاصة بعد التوسع في منح الحوافز والتسهيلات، وتوفير الضمانات الكافية لحماية المستثمرين الأجانب، ومن خلال تحليل المؤشرات الدولية للاستثمار في الجزائر، يظهر جليا أن أهم العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية الاستثمار فيها هي:

الفرع الأول: ضعف بيئة الأعمال

بحسب مؤشر سهولة ممارسة الأعمال في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، فإنه يلاحظ أن بيئة الأعمال في الجزائر ضعيفة جدا، حيث تحتل المراتب الأخيرة عالميا (157 خلال العام 2019)، ويعود ضعف بيئة ممارسة الأعمال في الجزائر إلى جملة من العراقيل أهمها:

1. العراقيل الإدارية:

- ✓ مما لا شك فيه أن التعقيدات الإدارية تشكل عائقا حقيقيا في وجه المستثمر الأجنبي، والتي تحول دون إقبال الأجانب على الاستثمار في البلد المضيف، وفي الجزائر على الرغم من سلسلة التوجيهات والتوصيات بشأن تبسيط الإجراءات الإدارية وتسريع الخدمات العمومية، إلا أنه يسجل عدم مرونة في الإجراءات المتعلقة بالمشروع الاستثماري والتي يمكن إجمالها فيما يلي:
- ✓ تعقد الإجراءات المطلوبة لتسجيل المشروع الاستثماري وبدء النشاط، واستغراقها لفترة زمنية طويلة، فضلا عن ارتفاع تكاليف إجراءاتها.
- ✓ عدم مرونة إجراءات استصدار تراخيص البناء أو عمليات تشييد مباني لممارسة الأنشطة الاستثمارية وهو ما يفسره تعقد الإجراءات والمدة الزمنية اللازمة لذلك، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفتها.
- ✓ تعقد الإجراءات اللازمة للحصول على الكهرباء والتي تتطلب فترة طويلة وتكاليف باهضة.
- ✓ عدم مرونة في الإجراءات المتعلقة بعملية تسجيل أو نقل ملكية الأصول العقارية.
- ✓ عدم مرونة الأنظمة القضائية وفشلها في الفصل في القضايا التجارية.

2. صعوبة الحصول على الائتمان:

وجه خبراء اقتصاديين انتقادات لاذعة للنظام المصرفي الجزائري باعتباره عائقا رئيسيا لتطوير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بسبب قصوره في تمويل هذه الاستثمارات، و يعود ذلك لعدة أسباب نذكر منها:¹

- ❖ البيروقراطية والمحابة في انجاز المعاملات.
- ❖ انعدام الأنظمة المعلوماتية الدقيقة وسوء التنسيق بين البنوك.
- ❖ ارتفاع نسبة المخاطرة لدى البنوك.
- ❖ ندرة التأهيل العلمي والخبرة العالمية ومهارة العاملين لدى البنوك.
- ❖ الاعتماد على الطرق التقليدية و رداءة الخدمات المقدمة وتباطؤها.

¹ هوم علاوة وعربي يزيد، "عوائق تمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة قانونية)"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 6، العدد 15، 2014، ص

❖ استغراق البنك وقتا طويلا لمنح القرض (تقريبا سنة).

3. الحصول على العقار:

يعتبر من أهم العقبات التي تواجه المستثمرين، ويكمن جوهر الإشكال أساسا في عدم مرونة وتعقد الإجراءات اللازمة لتسجيل أو نقل ملكية الأصل العقاري، وهو ما يفسره طول الفترة الزمنية اللازمة التي تستغرقها الهيئات المكلفة بتخصيص العقار وارتفاع التكاليف اللازمة لحيازة الأصل العقاري، فبالنسبة للعقار الصناعي فإن أهم المشاكل التي تعترض المستثمر الأجنبي للحصول عليه هي:¹

❖ طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار لمنح قرار استغلال العقار والتي تفوق أحيانا السنة ان لم نقل أنها في بعض الأحيان فترة انجاز المشروع نفسه التي تمنحها الوكالة الوطنية لتشجيع الاستثمار ANDI مما يؤدي في كثير من الحالات إلى استغناء المستثمر بصفة كلية عن المشروع.²

❖ تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية هيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.

❖ عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.

❖ أمن المنطقة الصناعية.

❖ كما أن مشاكل العقار الفلاحي لا تختلف كثيرا عن العقار الصناعي، إذ أنه يبقى العائق الأساسي في تطوير الإنتاج الزراعي، وذلك من جراء صعوبة عمل المنتجين على أرض لا يملكونها على الرغم من إصدار عدة قوانين كان من بينها 83-18 في 31 أوت 1983 المتعلق باستصلاح الأراضي وحيازة الملكية العقارية.

¹ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 334.

² أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 67.

4. ثقل النظام الضريبي:

يتميز الجهاز الضريبي في الجزائر بثقل إجراءاته وتعقيدها، فحسب إحصائيات مؤشرات البنك الدولي بلغ الوقت المستغرق في إعداد الإقرارات الضريبية ودفع الضرائب في الجزائر 451 ساعة، طول هذه الإجراءات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الضريبة التي بلغت سنة 2009 نسبة 72% من أرباح الشركات، مقابل 74.2% في سنة 2008، نتج عنها العديد من المشاكل التي تؤثر على بيئة الاستثمار في الجزائر، وأهمها مشكلة شركة أوراسكوم تليكوم فقد سجلت الشركة خسارة قدرها 375.2 مليون جنيه مصري خلال الربع الثاني لسنة 2010، بعدما قامت الحكومة بمنع كل التحويلات المالية للشركة نحو الخارج بسبب مطالبة مديرية الضرائب الشركة بدفع نحو 600 مليون دولار كتصحيح ضريبي.¹

5. مشكلة الاقتصاد غير الرسمي:

حسب تقرير أصدره البنك العالمي بعنوان "قضايا نظام الإدارة العامة لسنة 2006"، فإنه من العوامل التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال في الجزائر منافسة القطاع الموازي الحادة، فقد أكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية²، وتعد الجزائر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، حيث تنامي حجم الاقتصاد غير الرسمي كنسبة من الناتج الوطني الخام من 19.50% خلال سنة 1988 إلى 34.20% خلال سنة 2006، وهي نسبة لا يستهان بها إذا ما قورنت بالدول النامية والآثار السلبية التي يخلفها على الاقتصاد، ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، لاسيما خلال فترة منتصف الثمانينات، وما تحمل في طياتها من انخفاض مردودية الاقتصاد الوطني، وضرورة التخلص من النظام الاشتراكي والسير قدما نحو الإصلاحات الاقتصادية بهدف تسريع وتيرة تبني نظام اقتصاد السوق.³

¹ شيخة بلقاسم عبد الواحد، "مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2013، ص 109.

² خروف منيرة وفرجة ليندة، مرجع سابق، ص 333.

³ السعدي رجال وشوقي جباري، "تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإصدار رقم 14، ص 21 على الموقع:

<https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=90249> تاريخ التصفح: 2020/06/13 الساعة 16:26.

6. عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية:

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدول المضيفة، وصلاحيات هذا الجهاز فعالة في استقبال المستثمرين الأجانب في بداية الأمر عند القيام بزيارة استطلاعية لمعرفة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة المضيفة، والملاحظ في الكثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن، أدى بالكثير من رجال الأعمال الى الرجوع من حيث أتوا في أول طائفة تكون في المطار نظرا للمعاملات المتعجرفة لبعض الجمركيين،¹ وبالتالي تلعب الجمارك دورا فعالا في هذه العملية لاسيما في ما يتعلق ب:²

- ❖ إن وجود تسهيلات جمركية وإدارة فعالة تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة لأخرى.
- ❖ إن وجود مصالح جمركية تساهم في تشجيع الصادرات يحفز المستثمرين على القيام بمشاريع يكون هدفها الإنتاج بغرض الطلب المحلي والتصدير إلى الخارج.
- ❖ إن احترام مصالح الجمارك للقوانين الدولية والخاصة فيما يخص القوانين الجمركية في متابعة المعاملات الاقتصادية غير القانونية، هذا باحترام القانون وتطبيقه على كل المتعاملين الاقتصاديين يجعل السوق يسودها روح المنافسة والشفافية.
- ❖ إن تطبيق الإجراءات الخاصة لمكافحة الغش والتزيف في المعاملات التجارية وحقوق الملكية الفكرية يساعد على ممارسة الاستثمارات في مناخ موثوق به ومقبول.
- ❖ إن موضوع الإسراع والأخذ بعين الاعتبار في المعاملات الاقتصادية تكون حافز للأجانب بأن يستثمروا في الدول النامية، لأن التهاون يضيع الكثير من الوقت وهذا ما يؤدي إلى جعل الكثير من المستثمرين يغيرون مواقع استثماراتهم.
- ❖ إن انتشار الرشوة والمحابة في القطاع الجمركي يؤدي إلى انتشار الریوع التي يحصل عليها المرتشين وهذا يجعل السوق يسودها المنافسة غير التامة أو بظهور الاحتكارات، وبالتالي يصبح الاختيار الأفضل للمستثمرين النبلاء هو إما انسحاب من السوق أو التعرض إلى الإفلاس.

¹ بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (2015-1988)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، 2018/2019، ص 82-83.

² بلعولج بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2006، ص 79-81.

7. عدم وجود سوق منافسة: و يمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية:¹
- تعد حادثة التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق أبرز أسباب تراجع جاذبية مناخها، وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة بالدول الأخرى التي تتنافس في مثل هذا الجانب.
 - بالإضافة الى أن الكثير من الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخوصصة وأن الجزائر رغم ما أصدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب، وهذا نظرا لتعقيد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الطبقة العاملة والاقتصاد الوطني.
 - كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات وخاصة المشاركة، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني، إضافة إلى ذلك فان نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه، لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.
 - أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطاع الخاص وعدم تطوره، خاصة وأن كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين والمجتمع ليست ببعيدة، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه إلى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.
 - كما أن الظاهرة الأخرى الخطيرة هي انتشار المخدرات والاتجار فيها، وهذا ما يجعل السوق الجزائرية محل شك، لان هذه الأموال القذرة تسير من طرف عصابات محلية ودولية منظمة تحاول غسيل هذه الأموال وإدخالها في النشاط الاقتصادي، وهذا يحد من قدرة المنافسة سواء بالنسبة للمحليين أو الأجانب.

¹ صياد شاهيناز، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2013/2012، ص ص 101-102.

الفرع الثاني: ضعف البيئة المؤسسية

تعتبر البيئة المؤسسية في البلد المضيف من أهم العوامل المؤثرة على جاذبية الدولة للاستثمار وهو ما تؤكدته التجارب السابقة في العالم وما تعتبره المؤسسات المالية والتنمية الدولية أحد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر على صعيد تهيئة واسترجاع ثقة المستثمر الأجنبي، ووفقا لتقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 فإن الجزائر تأتي في المرتبة 96 عالميا في مؤشر البيئة المؤسسية، ويمكن إرجاع ضعف بيئتها المؤسسية إلى ما يلي:

1. البيروقراطية والفساد:

يعتبر الفساد الإداري سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون بذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا، كما تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب المعلومات السرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.¹ وللبيروقراطية استعمالات عدة، الأول مفاده أنها الحكم بواسطة المكاتب، والثاني أتى به ماكس فيبر "Max Weber" معناه جعل النشاطات الجماعية تخضع إلى العملية مما يؤدي إلى تمركز وحدات الإنتاج، أما الاستعمال الثالث شعبي يفهم منه التعقيدات المكتبية والإدارية والروتين الإداري البطيء، ينجم عن هذه التصرفات تحت مسمى البيروقراطية مظاهر سلبية تتعلق بالوساطة والمحسوبية، التبذير والكسب غير المشروع.²

وتعتبر البيروقراطية والفساد من أهم العراقيل الإدارية التي تحول دون تحسن البيئة المؤسسية في الجزائر، فالبيروقراطية تجعل المستثمرين يقدمون رشاي إلى الموظفين لتسهيل الإجراءات وتحسين الخدمات العمومية من جهة، ومن جهة أخرى تعتبر الرشوة أحد العوامل التي يراعيها المستثمر في مشاريعه وضاف في حسابات تكاليف وأعباء المشروع، مما يورق السلطات لاسيما الجهات التي تعمل على تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر،³ ووفقا لدراسة ميدانية أنجزت على عدد من الشركات

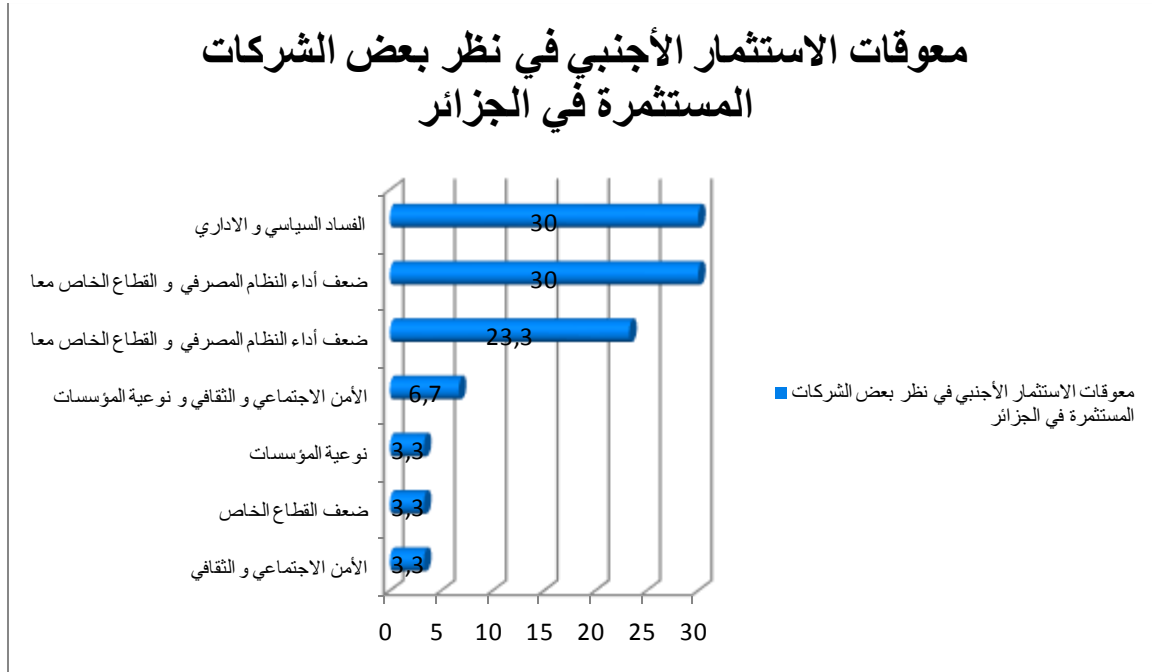
¹ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 335.

² شاقور جلطية فايزة، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012/2013، ص 112.

³ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ص 80-81.

الأجنبية المستثمرة في الجزائر فان الفساد الإداري والسياسي يعتبر من أهم الصعوبات المعيقة للاستثمار بنسبة 30%، ضعف أداء النظام المصرفي بنسبة 30%، وحوالي 24% من العراقيل التي تقف في وجه الاستثمار تعود إلى ضعف أداء النظام المصرفي والقطاع الخاص معا، إضافة إلى الأمن الاجتماعي والثقافي ونوعية المؤسسات بنسبة 6.7%¹ كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): معوقات الاستثمار الأجنبي في نظر بعض الشركات المستثمرة في الجزائر



المصدر: خروف منير وفريجة ليندة، مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة نظرية ميدانية حالة الجزائر-، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة-الجمهورية اللبنانية، 2017، ص 342.

الفرع الثالث: الاستقرار السياسي

يعتبر الجانب السياسي أحد العناصر الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي من عدمه، ونظرا للوضعية الأمنية التي عرفت الجزائر خلال التسعينات فان أهم هيئات ضمان الاستثمار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لمخاطر البلاد في تقريرها المؤرخ في 31 أكتوبر 2003، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر الجدد المرتفع،² حيث اعتبر التقرير أنه من بين العراقيل التي تواجه الاستثمار في الجزائر نجد مشكلة النظام المصرفي وتمكين المستثمرين من التمويل المصرفي بنسبة 23%، لتأتي

¹ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 341.

² سفيان غربي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2002-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012/2013، ص 76.

البيروقراطية و سوء التعامل الإداري بنسبة 14%، كما اعتبر أن 10% من رجال الأعمال المستجوبين في إطار إعداد التقرير بأن الوضع السياسي والتقلبات المصاحبة له تشكل عائقا أمام بروز الأعمال في الجزائر وخصوصا في ظل سنوات التسعينات من القرن الماضي، أما العراقيل الأخرى التي تم تحديدها من مجموع 14 عاملا، فنجد القوانين و التنظيمات المقيدة للعمل والبنى التحتية بنسبة 7%، والسياسة الضريبية وتفشّي الرشوة بنسبة 8%.¹

الفرع الرابع: ضعف البنية التحتية

هناك أيضا معوقات ترتبط بعوامل بنيوية لها علاقة بالبنى التحتية في الجزائر، من خدمات نقل ومواصلات وموانئ، مطارات واتصالات، تأسيس مناطق صناعية وطاقة ومياه وصرف صحي وتخزين وغيرها...، ويترتب على عدم توفر تلك المرافق تحميل المشروع أعباء استثمارية إضافية، ورغم الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة من قبل الجزائر، إلا أنها لا تزال دون طموحات المستثمر الأجنبي،² إذ لا تتجاوز نسبة الطرق الرئيسية في الجزائر 26% من إجمالي الطرق، مما يدل على أن أغلب الطرق في الجزائر ثانوية ولا تستجيب لمتطلبات الاستثمار الأجنبي، إلى جانب ذلك لازالت شبكة السكك الحديدية تعاني عجزا في تلبية طلب المستثمرين والركاب نتيجة تقادم آلياتها المختلفة، واستمرار احتكار هذا المجال من طرف الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، بالإضافة إلى ضعف فعالية الموانئ في تدعيم وتأهيل البنية التحتية، كل هذه العوامل تقف عائقا أمام الوصول والنفوذ إلى الأسواق الدولية وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز النمو الاقتصادي.³

وفقا لدراسة تقييمية لمناخ الاستثمار في الجزائر أنجزت من طرف مجموعة من الشركات الفرنسية المستثمرة فيها، فإن مناخ الجزائر هو دون المتوسط، حيث يتضح أن مستوى الهياكل القاعدية هو دون المتوسط (2.7 من 5)، وقد اقتصر التحسن على شبكة الاتصالات والمطارات، مع تسجيل ضعف في تسيير المطارات، ويظهر الضعف جليا في شبكة الطرقات، والسكك الحديدية وتسييرها، وفي الموانئ وتسييرها، لا شك أن ضعف التسيير الواضح في الهياكل القاعدية يؤكد مرة أخرى مدى ثقل الإجراءات والروتين الخانق على مستوى الإدارة الجزائرية،⁴ كما هو موضح في الشكل التالي:

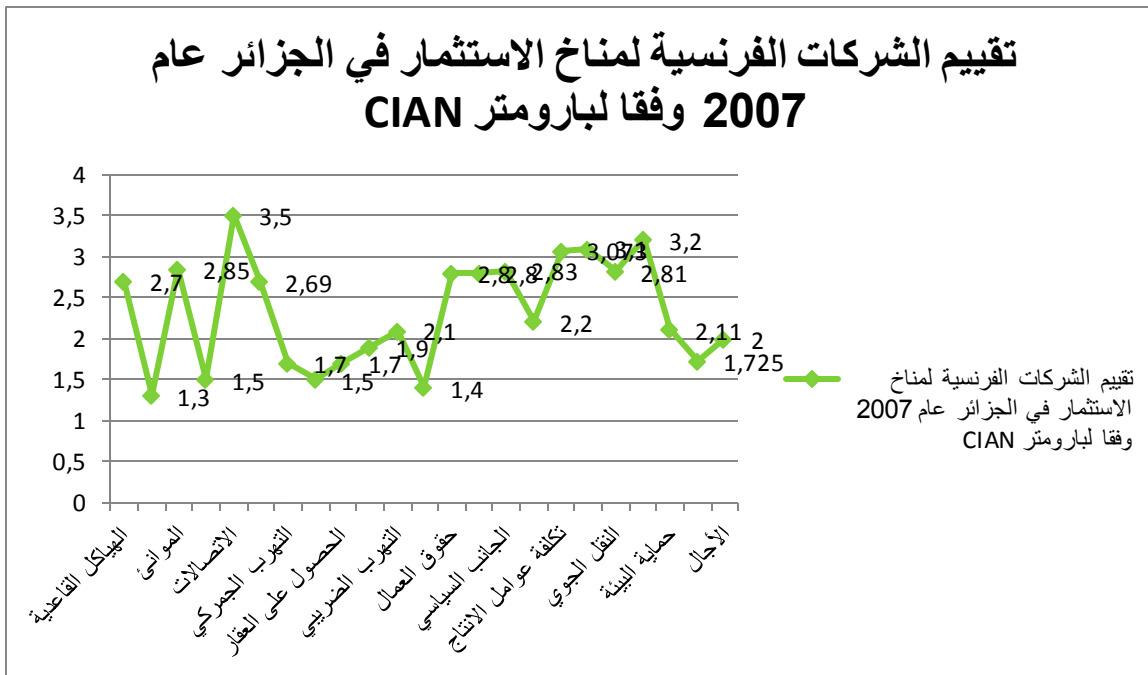
¹ بلغنو سمية، "دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 02، 2018، ص 47.

² بلال لوعيل، "دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 169.

³ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 340.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 344.

الشكل رقم (12): تقييم الشركات لمناخ الاستثمار في الجزائر لعام 2007 وفقا لبارومتر CIAN



المصدر: خروف منير وفريجة ليندة، "مقارنة في الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة نظرية ميدانية)"، دار الكتاب الجامعي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ط 1 2017، ص 345.

الفرع الخامس: الافتقار إلى البنية التحتية التكنولوجية

إن اتساع الفجوة الرقمية التي خلفتها ثورة المعلومات والاتصالات بين الدول المتقدمة والدول النامية التي تقاس بدرجة توافر أسس المعرفة بمكونات الاقتصاد الرقمي، والذي بدوره يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودرجة ارتباطها بشبكة المعلومات العالمية (الانترنت)، هذه الأخيرة أصبحت تحكم كافة مناحي الحياة وأسلوب أداء الأعمال، وهو ما انعكس في تطور التجارة الإلكترونية عبر الانترنت وزيادة الشركات الجديدة التي تؤسس يوميا لممارسة أعمالها عبر الشركة العالمية (منها شركات الدوت كوم)، وإطلاق المبادلات التجارية الكترونيا عبر الهواتف النقالة وإقامة الحكومات الإلكترونية، تنفيذ المعاملات المصرفية والمالية، إنشاء الشبكات التعليمية، البحثية، الصحية والسياحية وغيرها، بالإضافة إلى تقنين هذه العمليات عبر تطوير التشريعات اللازمة.¹

¹ كتوش عاشور وقورين حاج قويدر، " الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع والمأمول مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007، ص 15.

ويظهر جليا من خلال تقييم البيئة التكنولوجية في الجزائر أنها تصنف من بين الدول المتأخرة في هذا المجال، وهذا راجع إلى عدم صمود الجزائر أمام المنافسة بين مزودي خدمات الاتصال عبر الانترنت بشكل يضمن تقديم خدمات ذات جودة عالية وأيضا إلى انعدام ثقافة التجارة الالكترونية وضعف البنية التحتية الخاصة بتسهيل استخدام التطبيقات المختلفة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.¹

الفرع السادس: عوائق أخرى:

هناك عوائق أخرى التي لا تقل أهمية عن سابقتها ومن أهمها:

1. عدم انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة:

إن عدم انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة جعلها في وضعية تنافسية أقل مقارنة مع الدول النامية أو المتقدمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وهذا نظرا لما في هذه القوانين من شروط وإجراءات هي في صالح الشركات الأجنبية لم تصادق الجزائر عليها، حيث يلاحظ أن الدول التي تستقطب الاستثمارات الأجنبية كلها منضمة للمنظمة العالمية للتجارة.²

2. معوقات اجتماعية:

انخفاض الوعي الادخاري و الاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع و عدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار و مجالات الاستثمار المختلفة، إضافة إلى ضعف السياسات التعليمية و التكوينية المنتجة لما لها أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية و الزراعية و الخدماتية.³

¹ عبدوس عبد العزيز ودحماني أدريوش محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة القدرة التنافسية للدول - تجارة الجزائر -"، ص 18.

² حبابة عبد الله، "مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: بين الجزائر وماليزيا"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007، ص 22.

³ غانية نذير، "استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 51.

المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر في إطار جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المسجلة لم تكن تتناسب بأي حال من الأحوال مع مستوى الطموحات، وعمما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز الضريبية والتسهيلات للمستثمرين الأجانب، فضلا عن تركيز غالبيتها في قطاع واحد وهو قطاع المحروقات، وتهميشها لباقي القطاعات الاقتصادية والتي لا تقل أهمية عن سابقتها.

انطلاقا مما سبق يتناول هذا المبحث حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وأهم القطاعات الاقتصادية المستقطبة له، كما يتناول هذا المبحث أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر.

المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر

نسعى من خلال هذا المطلب الى تتبع تطور تدفقات الاستثمار الأجنبية المباشر الواردة الى الجزائر، ومقارنتها بحجم التدفقات الواردة الى بعض الدول المجاورة والدول العربية بغرض تقييم جاذبيتها للاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2018

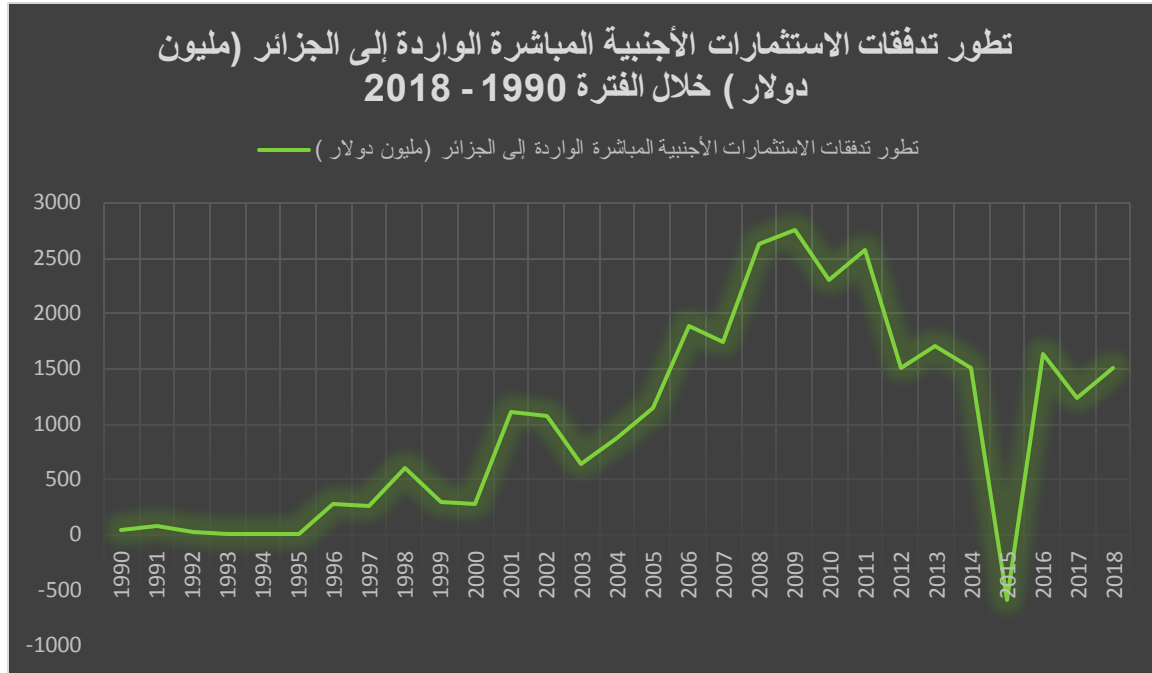
2018

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نعي به ما دخل فعلا في نفس العام كاستثمارات جديدة، أو هو الفرق بين مخزون الاستثمارات أو التغير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لسنتين متتاليتين.¹ والشكل الموالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990-2018:

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 80.

الشكل رقم (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

خلال الفترة 1990-2018



المصدر: من اعداد الباحثة بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي خلال السنوات 1990-2018، على الموقع:

<https://www.albankaldawli.org/>

يلاحظ من خلال الشكل أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر عرف تطورات خلال الفترة 1990-2018، حيث يمكن التفريق بين:

الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 1990 – 1995: شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال هذه الفترة غيابا شبيه تماما، على الرغم مما شهدته هذه الفترة من إصلاحات اقتصادية مدعمة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين، ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل على رأسها انعدام الاستقرار الأمني والسياسي، وارتفاع درجة المخاطرة خلال هذه الفترة. فبعد ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي من 40 مليون دولار سنة 1990 إلى 80 مليون دولار خلال العام 1991، انخفضت لتصل إلى 30 مليون دولار سنة 1992 قبل أن تنعدم خلال السنوات 1993 – 1995، وتجدد الإشارة إلى أن هذه الفترة تميزت بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات وذلك في إطار عمليات الاستثمار في تكرير، اكتشاف وإنتاج ونقل النفط والغاز الطبيعي. **الاستثمار الأجنبي المباشر منذ سنة 1996:** عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بعد سنة 1995 تحسنا ملحوظا حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر خلال سنة 1996 ما يقارب 270 مليون دولار، وارتفعت خلال العام 1998 إلى ما يقارب 607 مليون دولار كأكبر

حصيلة يسجلها الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 1990 - 2000، ويرجع تحسن الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه الفترة إلى تقدم برامج الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت الحكومة في تنفيذها وما أسفرت عنه من تحسن في المؤشرات الاقتصادية خاصة في مجال التحكم في المديونية ومعدلات التضخم، بالإضافة إلى تطور التشريعات خاصة بعد صدور قانون الاستثمار 93-12 والذي تضمن العديد من المزايا والحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب كما رافق ذلك انضمام الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف في مجال التحكيم وضمن الاستثمار، مما ساهم في منح حماية أكثر للمستثمرين الأجانب وتشجيعهم، فضلا عن الجهود الترويجية لمناخ الاستثمار التي قامت بها الحكومة آنذاك.

بعد ذلك شهد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر انخفاضا نسبيا خلال العام 2000 بنسبة 4.12% مقارنة بسنة 1999، في حين ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي خلال عام 2001 بمعدل نمو كبير بلغ 173.5% عن العام السابق، حيث بلغت التدفقات ما يقارب 1113 مليون دولار، وجاءت في المرتبة الرابعة إفريقيا، ويعود هذا التحسن الكبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى انطلاق البرامج التنموية التي وضعتها الدولة من أهمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2000 - 2004 وبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001 - 2004، بالإضافة إلى صدور الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار والذي كرس سياسة الانفتاح في مجال الاستثمار الأجنبي بعدما كان حكرا على الدولة، كما حمل معه امتيازات مهمة للمستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى تحسن الوضع السياسي والأمني في البلاد، إلى جانب اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تمهيدا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، كما تجدر الإشارة إلى أن العام 2001 شهد بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوراس كوم المصرية وخصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية، فضلا عن الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات بعد عودة ارتفاع أسعار النفط، والذي تهيمن عليه الشركات الأمريكية، البريطانية والفرنسية¹.

ثم انخفضت هذه التدفقات إلى 1065 مليون دولار سنة 2002، حيث جاءت في المرتبة الثالثة إفريقيا والأولى مغربيا، وواصلت انخفاضها خلال العام 2003 حيث بلغت ما يقارب 638 مليون دولار، لترتفع من جديد عام 2004 إلى 882 مليون دولار حيث جاءت في المرتبة الأولى إفريقيا، وهو ما تزامن مع بيع الجزائر للرخصة الثالثة للهاتف النقال للشركة الكويتية للاتصالات، وواصلت هذه التدفقات ارتفاعها سنتي 2005 و 2006 لتبلغ ما قيمته 1145 مليون دولار و 1882 مليون

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 82.

دولار على الترتيب، ويعود هذا التحسن إلى تنفيذ برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005 – 2009، ثم انخفضت إلى 1743 مليون دولار سنة 2007، لتعاود الارتفاع خلال سنتي 2008 و 2009 لتبلغ ما قيمته 2632 مليون دولار و 2759 مليون دولار على التوالي، نتيجة تحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي واستقرار التوازنات الاقتصادية، والتي تبعتها تحفيزات خاصة اعتمدتها الجهات المعنية بالاستثمار، ووفقا للأونكتاد فان قدرات الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر تطورت تدريجيا مقارنة ببعض دول شمال إفريقيا، فقد تحسن المناخ الاستثماري فيها وتمتع قطاع المحروقات بجاذبية للاستثمار الذي عرف أضخم الصفقات مثل تلك الموقعة بين شركة النفط والغاز الجزائرية "سونطراك" وشركة "British Petroleum" البريطانية لتطوير حقل للغاز في منطقة عين صالح بلغت قيمتها حوالي 3 مليار دولار¹، إلى جانب ذلك فان الجزائر وبسبب محدودية اندماج نظامها المالي في النظام العالمي لم تتأثر عام 2008 بتداعيات الأزمة المالية التي اشتدت وطأتها في أغسطس 2008 فيما يتعلق بقدرتها على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.²

انخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال سنة 2010 لتبلغ ما قيمته 2301 مليون دولار، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى صرامة التشريعات الوطنية في مجال الاستثمار وملكية المشاريع الإنتاجية، خاصة بعد تبني قاعدة الشراكة الدنيا 51/49 % بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2009، والذي ساهم في تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر، إضافة إلى التوقف المفاجئ للاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات التي كانت تمثل ما يعادل 90% من الاستثمارات الأجنبية سنويا بالجزائر، التي توقفت سنة 2010 على خلفية ملف الفساد بشركة سونطراك.³

أما خلال العام 2011 فقد سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة ارتفاعا نسبيا لتبلغ ما يقارب 2580 مليون دولار، ثم سجلت انخفاضا خلال سنة 2012 لتصل إلى 1499 مليون دولار، لترتفع من جديد خلال سنتي 2013 و 2014 لتبلغ ما يقارب 1697 و 1507 مليون دولار على التوالي، في حين أنها شهدت انخفاضا حادا خلال العام 2015 لتسجل قيمة سلبية بلغت 584 مليون دولار جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 وما خلفته على مستوى المؤشرات الاقتصادية باعتباره

¹ جوامع لبية، "أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية – دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية – خلال الفترة 2000-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014/2015، ص 363.

² أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 82.

³ جوامع لبية، مرجع سابق، ص 363.

أهم قطاع مستقطب للاستثمار الأجنبي، وهي أسوأ حصيلة تسجلها منذ سنة 1990، ثم ارتفعت إلى ما يقارب 1637 مليون دولار سنة 2016، وهو ما تزامن مع صدور قانون الاستثمار الجديد 09-16 الذي يحمل في طياته مزايا وحوافز إضافية من شأنها أن تساهم في تشجيع المستثمرين الأجانب، وعادت الانخفاض لتصل إلى 1232 مليون دولار خلال العام 2017، لترتفع من جديد وتسجل ما يقارب 1506 مليون دولار في سنة 2018.

بالرغم من التزايد المستمر الذي شهده حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة، إلا أنه يبقى محدودا مقارنة بحجم الاستثمارات الوطنية المعلنة والمصرحة بها، حيث تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة الممتدة بين 2002 – 2017 بانجاز ما يزيد عن 63000 مشروعاً منها 901 مشروع أجنبي أي ما يمثل 1.42% من إجمالي الاستثمارات في الجزائر، فيما يمثل حجم الاستثمار المحلي 98.58% من إجمالي الاستثمارات وهذا وفق للجدول التالي:

الجدول رقم (12): الاستثمار الأجنبي والمحلي في الجزائر خلال الفترة 2002 – 2017

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة بالمليون دينار جزائري	%	مناصب الشغل	%
الاستثمار المحلي	62 334	98.58	11 780 833	82.38	1 098 011	89.15 %
الاستثمار الأجنبي	901	1.42 %	2 519 831	17.62	133 583	10.85 %
المجموع	63 235	100 %	14 300 664	100 %	1 231 594	100 %

المصدر: اعتمادا على بيانات الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع: www.andi.dz

الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مقارنة بدول شمال افريقيا

بالرغم من التطور الذي شهده الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2000 – 2018، إلا أن الجزائر تصنف من بين أقل الدول العربية استقطابا للاستثمار الأجنبي بالنظر إلى ما تتمتع به من مؤهلات خاصة وعناصر تنافسية تؤهلها لأن تكون أكثر المناطق جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مقارنة مع دول شمال افريقيا:

الجدول رقم (13): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دول شمال إفريقيا

خلال الفترة (2006 – 2018)

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مصر	10043	11 578	9 494	6711	6385	-483	6031
المغرب	2 449	2 804	2 487	1952	1574	2568	2728
الجزائر	1882	1743	2632	2759	2301	2580	1499
تونس	3308	1616	2 758	1688	1512	1148	1603
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2013
مصر	4 256	4 612	6 925	8 106	7 408	6797	4 256
المغرب	3298	3561	3255	2157	2686	3640	3298
الجزائر	1697	1507	-584	1 637	1232	1506	1697
تونس	1116	1064	1003	885,0	880,8	1036	1116

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

الكويت، 2019، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

من خلال الجدول يتضح لنا أن خلال الفترة 2006 – 2012 تصدرت مصر قائمة دول شمال إفريقيا في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، تليها المغرب، تونس وتأتي الجزائر في مؤخرة الترتيب. غير أنه خلال سنة 2011 وبسبب تدهور الأوضاع الأمنية في مصر سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إليها قيمة سالبة بلغت ما قيمته -483 مليون دولار مما جعلها في آخر ترتيب المجموعة، وخلال هذه السنة سجلت الجزائر تدفقات بقيمة 2580 مليون دولار متفوقة على كل من المغرب وتونس، مما جعلها تحتل المركز الأول في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال إفريقيا، أما خلال الفترة 2013 – 2018 فقد ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر مما جعلها تحتل المرتبة الثالثة في دول شمال إفريقيا بعد كل من مصر والمغرب.

الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مقارنة بالدول العربية

مقارنة بباقي الدول العربية يوضح الجدول التالي عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية وتكلفتها خلال الفترة 2003 – 2018 مما يمكننا من مقارنة الجزائر مع نظيراتها من الدول العربية.

الجدول رقم (14): حجم المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة (2003 – 2018)

المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الدول العربية خلال الفترة من 2003 إلى 2018				
الدولة المستقبلة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار	عدد الوظائف	عدد الشركات
مصر	1 060	235 971	285 739	738
السعودية	1 561	179 714	174 830	1 104
الإمارات	5 202	171 193	434 610	4 245
دولة قطر	838	91 524	93 847	694
الجزائر	439	75 400	116 911	356
سلطنة عمان	665	75 162	108 496	470
المغرب	1 049	71 892	274 627	812
العراق	342	64 661	50 021	261
الأردن	369	48 093	69 639	289
البحرين	706	36 434	89 441	566
ليبيا	162	32 703	33 152	150
سوريا	167	28 366	40 961	138
تونس	447	28 127	108 280	364
لبنان	260	15 604	39 883	229
اليمن	53	13 714	14 398	49
الكويت	391	13 341	43 308	308
السودان	73	8 921	16 839	59
موريتانيا	33	5 443	8 162	29
جيبوتي	32	5 183	5 470	30
فلسطين	17	1 341	3 538	11
الصومال	21	1 113	1 742	19
جزر القمر	7	161	336	4
الإجمالي	13 894	1 204 061	2 014 230	

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

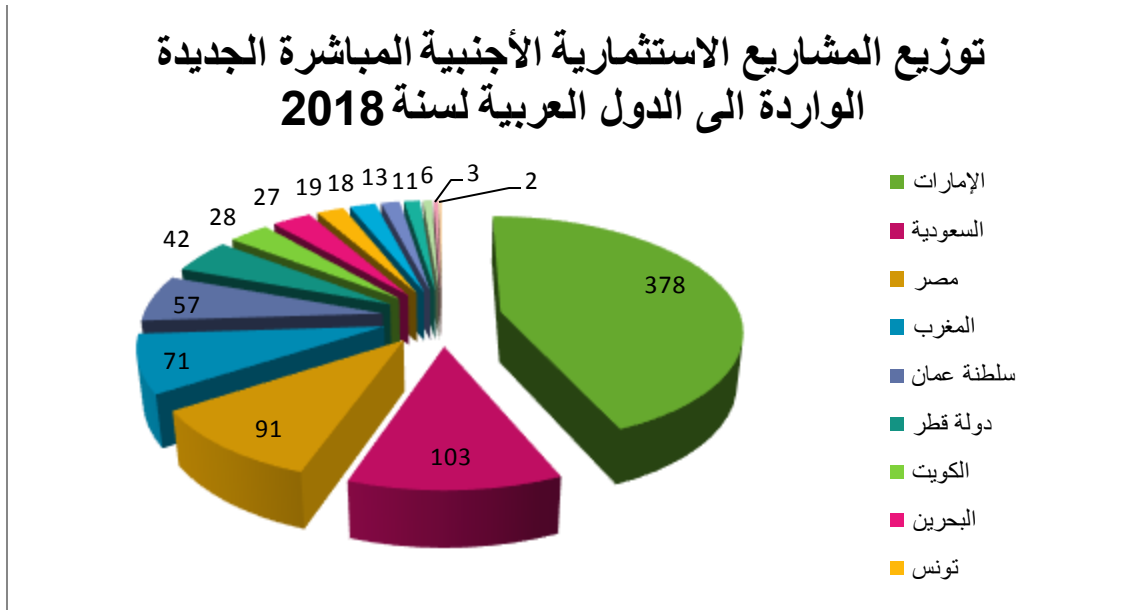
الكويت، 2019، <http://dhaman.net/ar/>

خلال الفترة ما بين عامي 2003 و 2018 تمكنت الشركات الأجنبية العاملة في الدول العربية من الاستثمار في نحو 14000 مشروع في المنطقة العربية بنسبة تبلغ نحو 5.1% من إجمالي عدد المشاريع الأجنبية القائمة في العالم والمقدرة بأكثر من 270 ألف مشروع، قدرت تكلفتها الإجمالية بأكثر من 1.2 تريليون دولار بنسبة 8.4% من الإجمالي العالمي، كما تم تقدير إجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشاريع بما يزيد عن مليوني فرصة عمل بنسبة 5% من الإجمالي العالمي البالغ 40.2 مليون فرصة عمل.

تصدر الإمارات قائمة الدول العربية المستقطبة للمشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة باستحواذها على 5202 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر ب 171.193 مليون دولار، تليها بعد ذلك السعودية باستحواذها على 1561 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر ب 179.714 مليون دولار، ثم تأتي مصر في المرتبة الثالثة بحوالي 1060 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر ب 235.971 مليون دولار و تليها المغرب بحوالي 1049 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر ب 71.892 مليون دولار. أما الجزائر تأتي في الترتيب الثامن عربيا من أصل 22 دولة باستحواذها على 439 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر ب 75.400 مليون دولار الأمر الذي يعكس استحواذها على نصيب جيد من هذه المشاريع.

أما خلال سنة 2018، استحوذت الجزائر على 18 مشروعا استثماريا جديدا بتكلفة إجمالية تقدر ب 9259 مليون دولار، مما جعلها تأتي في المراتب الأخيرة مقارنة بالدول العربية والشكل الموالي يوضح حصة الجزائر من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة لسنة 2018:

الشكل رقم (14): توزيع المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة الى الدول العربية لسنة 2018



المصدر: من إعداد الباحثة اعتمادا على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، <http://dhaman.net/ar/>

المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد تعددت القطاعات الاقتصادية المستقطبة لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، رغم تركز غالبية هذه المشاريع في قطاع المحروقات، ومن الجدير بالذكر أن قطاع المحروقات يحتل مكانة محورية بالنسبة للاقتصاد الجزائري حيث يمثل أكثر من 98% من دخل الجزائر، ويساهم بنسبة 97% في الصادرات، كما أنه مصدر لإيرادات الخزينة من خلال الجباية البترولية بنسبة 78%، وقد أصبحت الجزائر مؤخرا من أكبر الدول جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال المحروقات، وذلك راجع إلى ما تمتلكه من ثروات طبيعية تفتح المجال للاستثمار فيها، إذ تمتلك منفردة 50% من احتياطات الغاز الطبيعي بالنسبة لمجموع الدول المتوسطة و 48% من نسبة الإنتاج و 94% من صادرات الدول المتوسطة مجتمعة من الغاز الطبيعي، إضافة إلى أنها تعتبر ثاني أكبر مصدر للغاز في أوروبا والعالم بعد روسيا.

تم فتح هذا المجال للشراكة منذ تأميم المحروقات لعام 1971 بحيث كانت مشاركة رأس المال الأجنبي في هذا القطاع لا تتعدى آنذاك 49%، تبعا للسياسة الوطنية القائمة حينها على مبادئ الاقتصاد الموجه مما أدى إلى فرض قيود إنتاجية على سياسات التسعير التي تفتقر إلى حد ما إلى الكفاءة المطلوبة،

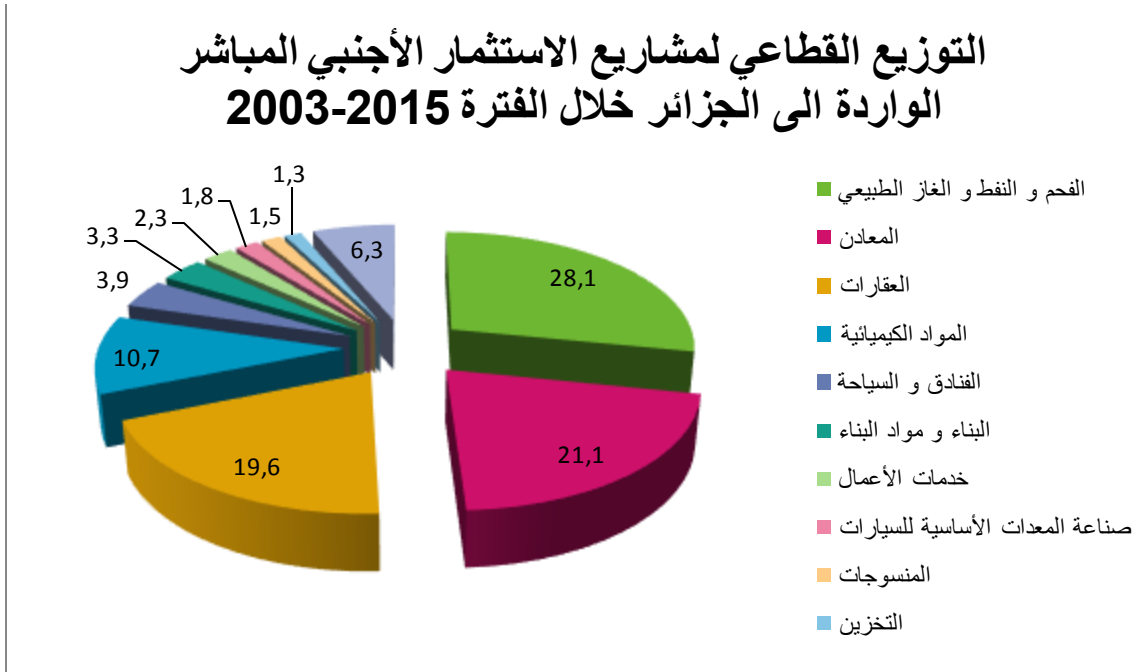
مما نتج عنه الحد من تحقيق أقصى استفادة من جهود الاستكشاف والتنقيب، وانطلاقاً من بداية التسعينات تم فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع دون تحديد نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي، مما ساهم في سيطرة الاستثمار في هذا القطاع على هيكل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.¹

الفرع الأول: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003 – 2015

يلاحظ من خلال تتبع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2003 – 2015 أن قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي لا زال أكثر القطاعات الاقتصادية جاذبية للاستثمار الأجنبي، حيث يغطي 28.1% من إجمالي المشاريع المعتمدة خلال هذه الفترة، فيما يحتل قطاع المعادن المرتبة الثانية من حيث درجة الأهمية إذ تحصل على حصة تقدر ب 21.1% من إجمالي المشاريع، ويأتي قطاع العقارات في المرتبة الثالثة باستحوازه على حصة 19.6% من إجمالي المشاريع، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (15): التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر

خلال الفترة 2003-2015



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

الكويت، 2016، <http://dhaman.net/ar/>

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 102.

والملاحظ على التوزيع القطاعي للاستثمارات الواردة إلى الجزائر تركيزها الكبير على قطاع الصناعة وبالأخص المحروقات كونه يحظى بمرد ودية عالية، إضافة إلى كثافة رأس المال المخصص لهذه المشاريع، يليه كل من قطاع الخدمات، قطاع العقارات وقطاع البناء والأشغال العمومية، بينما يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الأخرى محدودا وذلك رغم الفرص التي يتمتع بها كل قطاع.

1. قطاع الصناعة: تهيمن الصناعة في قطاع المحروقات وتتصدر قائمة الصناعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي من ناحية عدد المشاريع وتكلفة الاستثمارات، حيث يجلب القطاع أهم وأكبر الشركات الأجنبية العالمية في مجال البحث، التنقيب والاستغلال، وتمكنت شركة سونطراك من إبرام عقود شراكة مع أكبر الشركات العالمية في قطاع المحروقات منذ سنة 1990 أبرزها: ¹

- ✓ ديسمبر 1990: إبرام عقد شراكة مع شركة REPSOL الإسبانية.
- ✓ فبراير 1991: إبرام عقد شراكة مع شركة AGIP الإيطالية.
- ✓ أوت 1991: إبرام عقد شراكة مع شركة INOC اليابانية.
- ✓ ماي 1992: إبرام عقد شراكة مع شركة ARCO الأمريكية.
- ✓ ماي 1992: إبرام عقد شراكة مع شركة CEPSA الإسبانية.
- ✓ جوان 1992: إبرام عقد شراكة مع شركة MOBIL الأمريكية.
- ✓ جويلية 1992: إبرام عقد شراكة مع شركة PHILIPS الأمريكية.
- ✓ نوفمبر 1992: إبرام عقد شراكة مع شركة LOUISIANA الأمريكية.
- ✓ يناير 1993: إبرام عقد شراكة مع شركة RONSOL VEGDWIN TEN JAIL الألمانية.
- ✓ يناير 1993: إبرام عقد شراكة مع شركة KONSALB الألمانية.
- ✓ يناير 1993: إبرام عقد شراكة مع شركة PETROL CANADA الكندية.
- ✓ جوان 1994: إبرام عقد شراكة مع شركة PLUSPETROL الأرجنتينية.
- ✓ نوفمبر 1994: إبرام عقد شراكة مع شركة PEDCO الكورية.
- ✓ ديسمبر 1995: إبرام عقد شراكة مع شركة BRITISH PETROLEUM البريطانية.
- ✓ يناير 1996: إبرام عقد شراكة مع شركة TOTAL-REPSOL الإيطالية الفرنسية.
- ✓ ديسمبر 1996: إبرام عقد شراكة مع شركة PETRONAS الماليزية.
- ✓ ديسمبر 1996: إبرام عقد شراكة مع شركة NESTEOY الفنلندية.

¹ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 372.

- ✓ ماي 1997: إبرام عقد شراكة مع شركة BHP الأسترالية.
- ✓ يناير 1998: إبرام عقد شراكة مع شركة ORYX الأمريكية.
- ✓ جوان 1998: إبرام عقد شراكة مع شركة AMOCO الأمريكية.
- ✓ أبريل 1999: إبرام عقد شراكة مع شركة SAYRAM-ENIV الإيطالية.
- ✓ 2001: إبرام عقد مع شركة Gulf Key stone البريطانية.¹
- ✓ 2004: إبرام عقد شراكة مع شركة Linde الألمانية، وشركة CNPC الصينية وشركة JGC Itochu اليابانية.²
- ✓ 2008: إبرام عقد مع شركة First Calgary الإيطالية.³

1. 1 أهم المشاريع المشتركة بين سونطراك و الشركات الأجنبية: تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق استثمارات مشتركة بين الشركة الوطنية سونطراك ومختلف الشركات الأجنبية، ويمكن أن تكون هذه الشراكة إما عن طريق المساهمة مع شريك لا يتسم بالشخصية المعنوية أو عن طريق شركة تجارية، كما يمكن أن تكون الشراكة من خلال عقود أخرى كعقود الخدمات وعقود تقاسم الانتاج، ومن أهم هذه المشاريع المشتركة نجد:⁴

• مشروع عين صالح للغاز الخالص:

يعتبر من أهم المشاريع الطاقوية المنجزة في إطار الشراكة مع سونطراك بحصة 35%، ستات أويل STATOIL بحصة 32% و British Petroleum بنسبة 33%، يقع هذا المشروع في المنطقة الوسطى في الجنوب الجزائري، أي على بعد حوالي 1200 كلم جنوب الجزائر العاصمة وحوالي 800 كلم من حاسي الرمل باتجاه غور محمود، وتضمن تطوير 7 آبار للغاز الطبيعي.

¹ بلقاسم سرايري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018/2019، ص 217.

² شكيب أنور الشريف، "بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة حالة الجزائر-"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 28-29 جانفي 2008، ص 20.

³ بلقاسم سرايري، مرجع سابق، ص 217.

⁴ نسرین برجی ومبارك بوعشة، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012، ص ص 70-72.

• مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل:

إن مشروع قاسي الطويل يتم عن طريق الشراكة بين سونطراك والكونسورتيوم الاسباني ريسبول أي بي اف/ غاز ناتورال (Repsol YPF/ Gaz Natural) حيث تم توقيعه في 1 ديسمبر 2004 ويتضمن الاتفاق انجاز مشروع متكامل للتنمية، الاستغلال، تسهيل وتسويق الغاز الطبيعي المتأتي من آبار قاسي الطويل وغرورد النوس.

• مشروع ميد غاز:

ميد غاز هو مشروع لإنشاء أنبوب غاز بحري يربط بين الجزائر وأوروبا عبر اسبانيا، وقد صنف الاتحاد الأوروبي مشروع ميدغاز في قائمة أهم مشاريع الغاز والكهرباء في أوروبا، كما أنه مشروع يتضمن السلامة والأمان في التموين بالطاقة لأوروبا، وهذا المشروع هو عبارة عن مشروع مشترك بين سونطراك بحصة 36%، CEPSA بحصة 20%، IBERDROLA بحصة 20%، ENDESSA و GDF بنسبة مساهمة 12% لكليهما.

• مشروع غالسي:

مشروع مشترك بين سونطراك و 6 شركات أوروبية من أجل إنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا سيتمدد على مسافة كلية تقدر بـ 1470 كلم تقريبا، حيث يبدأ من حاسي الرمل من أجل الوصول إلى القالة ثم عبر البحر إلى غاية سردينيا من أجل الوصول إلى Casteglionne Della Pescaia وهي منطقة تقع شمال روما (إيطاليا)، وتقدر الطاقة الابتدائية لهذا الأنبوب بـ 8 مليار م³ سنويا من الغاز وذلك بعمق أقصى 2000 م.

• مشروع نيقال:

أهم مشروع لسونطراك في إفريقيا وهو عبارة عن أنبوب للغاز عابر في إفريقيا، تمت دراسة جدواه في إطار اتفاق Nipad، وذلك بين سونطراك والشركة النيجيرية NNPC Nigeria، هذا المشروع سمح بتسويق الغاز النيجيري في أوروبا، كما تم وصله بشبكة تربط نيجيريا بجنوب إفريقيا بحيث يتمكن من تزويد غرب إفريقيا بالغاز الطبيعي بقدرة تتراوح بين 18 إلى 25 مليار م³.¹

¹ بن بوزيان محمد وبن مسعود محمد، "دور الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سونطراك"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد

كما تمكنت شركة سونطراك في إطار شراكتها بالمناصفة مع سونلغاز في: Algerian Energy Company لوحداث إنتاج الطاقة وتحتلية مياه البحر، من إنشاء ثلاث شركات و هي:¹

✓ شركة KAHRAMA: تمتلك فيها الشركة الأمريكية Black – Veatch 80%، من أجل إنشاء مصنع لإنتاج الكهرباء وتحتلية مياه البحر في أرزيو.

✓ شركة SKS: تمتلك فيها الشركة الكندية SNC Lavalin 20%، من أجل إنشاء مركز كهربائي في سكيكدة.

✓ شركة HWD: تمتلك فيها الشركة الأمريكية Ionics 70%، من أجل إنشاء وحدة تحلية مياه البحر في الجزائر العاصمة.

ومن الجدير بالذكر أن الشركات الأجنبية استثمرت بالشراكة مع سونطراك حوالي 8.6 مليار دولار خلال الفترة 1999 – 2003 في مجال استخراج النفط، وفي مجال الصناعات البترولية ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 671 مليون دولار عام 1999 إلى 2.3 مليار دولار عام 2003،² إلى جانب ذلك ساهمت هذه الاستثمارات في زيادة إنتاج المحروقات من 18 مليون طن برميل معادل عام 2000 إلى 59.1 مليون ط ب م عام 2010، كما ارتفع إنتاج الشركات الأجنبية للبتروال الخام والمكثفات من 11 مليون ط ب م عام 2000 إلى 31.25 مليون ط ب م، وارتفع إنتاجها لغاز البترول المميع GPL من 1 مليون ط ب م عام 2000 إلى 1.55 مليون ط ب م عام 2010، فضلا عن ارتفاع إنتاجها للغاز الطبيعي GN من 12 مليون ط ب م عام 2000 إلى 26 مليون ط ب م عام 2010.³

¹ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 273.

² أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 103.

³ نسرين برجى ومبارك بوعشة، مرجع سابق، ص ص 73-74.

كما أن قطاع الصناعة يضم أيضا مجالات حيوية ومهمة ومربحة للاستثمارات الأجنبية مثل:

الصناعات الغذائية: عرفت هذه الصناعة انتعاشا في الجزائر خاصة في مجال الشراكة الأجنبية ويمثل محرك النمو في الجزائر، فخلال أكتوبر 2001 تم تأسيس شركة دانون جرجرة الجزائر بالشراكة مع دانون الفرنسية بحيث قدرت تكلفة المشروع 28 مليون يورو،¹ بالإضافة إلى مشروع الشركة السعودية Savola لإنتاج الزيت الغذائي في وهران، والشركة الكندية Arla Foods لصناعة الحليب، وإنشاء فرع لشركة Pepsi-Cola الأمريكية بالتعاون مع مجمع مهري الجزائري بمبلغ مقدار 60 مليون دولار، وشراكة لمجمع Zahaf الجزائري مع Nestlé لأول مصنع لإنتاج المياه المعبئة.² إلى جانب ذلك نجد شركة صناعة المركبات الصناعية الغذائية CEMI التي بدأت نشاطها في أبريل 2000 مقرها في عنابة وهي شركة جزائرية - فرنسية - ألمانية، كما نجد شركة الصناعات الغذائية Soyamin وهي شركة جزائرية فرنسية لإنتاج المشروبات باستخدام الحليب كالياغورت وبعض المشتقات الأخرى.³

الصناعات الطبية: حيث تم اتفاق شراكة بين المعهد الطبي الجزائري ومجمع صيدال الفرنسي (Sanofi- Synthelabo) والذي ساهم بنسبة 100 % في مصنع لإنتاج الأدوية باستثمار يقدر ب 70 مليون أورو تصل طاقته الإنتاجية إلى 100 مليون علبة في السنة من الأدوية الجافة والسائلة، كما تم تأسيس شركة مختلطة بين صيدال ومخير أفونتي بنسبتي 30 و 70% على التوالي، ويقدر هذا الاستثمار ب 200 مليون دج قادر على إنتاج 20 مليون وحدة في العام.⁴ فضلا عن استقطاب العديد من الشركات الأجنبية في صناعة الأدوية أبرز هذه الشركات Glaxo Smith Klin البريطانية والتي تتطلع أن تكون رائدة في سوق الأدوية الجزائري،⁵ كما نجد الشراكة الجزائرية الأوروبية للأدوية والأجهزة الطبية "Somedial" والتي تعتبر شركة مختلطة بين مجمع صيدال و التي تملك 18.5% من أسهم الشركة، و هيئة تضم العديد من المخابر الأوروبية بحصة 81.5% وتم التعاقد على انجازه في 1998/09/17، وصلت قدرة الإنتاج 27 مليون وحدة، وقدرت مناصب العمل فيها 120 منصب بشغل رقم أعمال خلال السنوات الأولى 2.944.000 دج، كما بلغ

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 118.

² جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 375.

³ زيتوني صابرين، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2017/2016، ص 185.

⁴ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 118.

⁵ نسرين برجى ومبارك عائشة، مرجع سابق، ص 68.

مؤشر المردودية 24.15% وكانت مدة الاسترجاع 7 سنوات بعتبة مردودية 21%¹. إضافة إلى اتفاقيات أخرى أبرمها مجمع صيدال مع شركات عربية وأجنبية أهمها:²

- Saydal-Faizer (U.S.A) بتاريخ 08-09-1999.
- Saydal-R.P.S (France) بتاريخ 14/09/1998.
- Saydal-DarAldawa (Jordanie) بتاريخ 04/1999.
- Saydal-Acdima (Spimac Pays Arabes) بتاريخ 26/05/1999.
- Saydal-Hayat pharm بتاريخ 12/2002.
- Saydal-Ram pharm بتاريخ 12/2002.
- Saydal-Abolmed (Russine) بتاريخ 28/03/2004.
- Saydal-Biotechniqua (Tunisie) بتاريخ 22/09/2004.
- Saydal-Mepha (Suisse) بتاريخ 02/2004.

¹ زيتوني صابرين، مرجع سابق، ص 185.

² بغداد باي غالي وسحانين الميلود، "الشراكة الأجنبية رهان المؤسسات الاقتصادية لبناء تحالفات إستراتيجية عالمية (قراءة في بعض تجارب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 03، 2020، ص 122.

الصناعات الثقيلة والكيميائية: تعتبر الاستثمارات الهندية الأهم في الصناعات الثقيلة وذلك بعد قيام شركة "أسبات" في 2002 بشراء 70% من أسهم الشركة الوطنية للحديد والصلب بالحجار، حيث استثمرت الشركة حوالي 120 مليون دولار على مدى 10 سنوات وبفضل التسهيلات والضمانات المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية تمكنت من رفع مستويات الإنتاج سنة 2005 بـ 70% مقارنة بسنة 2001 ليلعب 1.2 مليون طن،¹ إلى جانب ذلك قامت الشركة الإيطالية Buzzi Unicem بشراء حصة 35% من أسهم مصنع الاسمنت بالحجار بقيمة 110 مليون أورو خلال العام 2006، كما مضت الشركة الصينية Shoalin عقدين لاستغلال منجمين بولايي تمراست وسطيف بمبلغ 2.3 مليون أورو خلال نفس العام.²

أما بالنسبة للصناعات الكيميائية فقد تم إنشاء مصنع الباهية Fertilizers للأسمونيك في أرزيو، كمشروع شراكة بين سونطراك والاسبانية Fertiberia بنسبة 49 و 51% بالترتيب.³ إلى جانب ذلك دخل هذا المركب في إطار شراكة بين سونطراك التي تمتلك 51% من المشروع وشركة من سلطنة عمان (مجموعة سهيل بهوان القابضة) التي تمتلك 49% حيز الإنتاج عام 2015، حيث قدرت تكلفة الاستثمار العماني الجزائري للسماد بتكلفة قدرها 3 مليارات دولار أمريكي، وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذا الاستثمار 4000 طن يوميا من الأسمونيك التي تتيح إنتاج 7000 طن يوميا من ليوريا.⁴

الصناعات الالكترونية: كمشروع إنشاء شركة مختلطة لتكوين أجهزة التلفزيون بين مستثمر وطني خاص وشركة Samsung الكورية، وشركة سامسونغ وشركة سانتاكس الجزائرية لإنتاج أجهزة التلفزيون، ومجموعة Hayer بتأسيسها لمصنع لتكوين الأدوات المنزلية، ومجموعة LG الكورية بتأسيسها لمصنع لتكوين الأدوات المنزلية،⁵ إلى جانب ذلك نجد الشركة الجزائرية الفرنسية لصناعة الأجهزة الالكترونية EIS تأسست في 1991 تنتج التجهيزات الالكترونية والكهربائية والمكيفات والمشحنات.⁶

¹ طالم علي وكافي فريدة، "جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر 2017، ص 263.

² ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2008، ص 131.

³ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 374.

⁴ بغداد باي غالي وسحانين الميلود، مرجع سابق، ص 123.

⁵ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 375.

⁶ زيتوني صابرين، مرجع سابق، ص 185.

يضم قطاع الصناعة كذلك المشاريع المتعلقة بتحلية 1.5 مليون م³ يوميا من ماء البحر، حيث يعرف السوق تنافسية كبيرة بين عدد كبير من الشركات الأجنبية لكن الملاحظ هو الحضور الكبير للشركات الإسبانية: Le Consortium Geida والذي يضم 4 شركات إسبانية، Cobra, Sadyt, Besesa, Codesa واشترك هذه التمرکز مع الشركة الجزائرية للطاقة AEC من أجل إنتاج الماء الخالي من الملح وذلك بمنطقتين من بينهما سكيكدة، هذا بالإضافة إلى الاتفاق مع المجمع الإسباني Enima Aqualia لإنجاز مصنع لتحلية مياه البحر في مستغانم بطاقة تقديرية تبلغ 100000 م³، وكذلك الشراكة بين SNC Lavalin و Pridesa الكندية لإنجاز وحدة تحلية مياه البحر بزيروالدا بتكلفة تقدر بـ 155 مليون دولار.¹

قطاع الخدمات: شهد قطاع المال والبنوك والتأمينات استقطابا واسعا للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ويبرز ذلك من خلال فتح فروع لبنوك ومؤسسات مالية أجنبية، حيث يستثمر بالقطاع المصرفي الجزائري حوالي 20 بنك تحديدا من فرنسا، ألمانيا، سويسرا، والولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول العربية، وتعكس جنسية هذه البنوك بشكل واضح العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وهذه الدول، ففرنسا والولايات المتحدة الأمريكية يعدان من أهم المتعاملين الاقتصاديين للجزائر، أما اهتمام البنوك العربية والخليجية على وجه التحديد بالقطاع المصرفي الجزائري فيأتي في إطار إستراتيجية تشجيع الروابط الاقتصادية العربية وبحث هذه البنوك على موطأ قدم في الجزائر للقيام بالاستثمار ومتابعة الشركات والمؤسسات العربية الراغبة في الاستثمار في الجزائر، خصوصا بعد فتح الجزائر أبواب الاستثمار الأجنبي وتقديم العديد من المزايا والتحفيزات لاستقطابه.²

يشغل حاليا في القطاع المصرفي عددا من البنوك الغربية والعربية نوردها كما يأتي:³
بنك البركة الجزائري، البنك العربي للتعاون ABC، City Bank الأمريكي، وبنك Trust Algeria، وبنك Wafa Bank وبنك BMCE المغربيين، وبنك الأعمال السويسري Swicorp والمجمع الجزائري للبنوك، وبنك Natixis، المؤسسة العامة للجزائر، البنك المتوسط العام، بنك العرب الجزائر PLC، بنك أركو، بنك الجزائر الخليج AGB وبنك هاو سنك للتجارة والمالية، بنك تطوير الصادرات الإيراني EDBI، بنك BNP Paribas الفرنسي، بنك Société Général الفرنسية، بنك Deutsche الألماني، بنك FRANASABANK

¹ نسرین برجي ومبارك عائشة، مرجع سابق، ص 68.

² بريس عبد القادر وحبار عبد الرزاق، "الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري وأثره على نقل تكنولوجيا الصناعة المصرفية"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007، ص 9.

³ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 374.

اللبناني، إلى جانب ذلك مجموعة أعمار الإماراتية التي أعلنت عن إنشاء بنك السلام-الجزائر Al-Salam Algérie برأس مال قدره 100 مليون دولار.¹

لا يقتصر الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري فقط على البنوك، وإنما بالقطاع كذلك عدد من المؤسسات المالية الأجنبية حيث نجد:²

بنك المنى، وسوفي ناس بنك، مؤسسة القرض الإيجاري Salem، مؤسسة القرض الإيجاري العربي للتعاون ومؤسسة CETELEM، أما بالنسبة للمؤسسات المالية المتخصصة نجد Final EP، وتعاونية رابطة العرب (مؤسسة القرض).

في الأخير نجد مكاتب تمثيل أجنبية وإن لم تكن تمارس النشاط المصرفي وفق ما متعارف عليه وإنما تم اعتمادها فقط لتمثيل مصالح المؤسسات الأجنبية العاملة في الجزائر ومتابعتها، فمثلا سيتي بنك الأمريكي فتح مكتبا له في مدينة حاسي مسعود لتمثيل ومتابعة مصالح المؤسسات الأمريكية البترولية العاملة بالصحراء الجزائرية، وهذا قبل أن يفتح البنك مكتب تمثيل له بالجزائر العاصمة، حيث يوجد بالقطاع المصرفي الجزائري سبعة مكاتب تمثيل أجنبية وهي:³

سيتي بنك City Bank - القرض الليوني Credit Lyonnais - البنك التجاري البريطاني
العربي - اتحاد البنوك العربية والفرنسية - القرض الصناعي والتجاري - القرض الفلاحي
INDOSUEZ - البنك الدولي التونسي.

2. قطاع العقارات، البناء والأشغال العمومية: استطاع هذا القطاع أن يحظى بأهمية بالغة من حيث جاذبيته للاستثمارات الأجنبية، ومن أهم المشاريع المسجلة مشروع القرن والمتمثل في الطريق السيار شرق-غرب والذي أسندت مهمة انجازه لشركات معظمها أسيوية سنة 2006 من بينها الشركة الصينية CSCE والمجمع الصيني CETIC ومجموعة Bouygues، بالإضافة إلى المجموعة الأمريكية بقيادة Bechtel و Cojal اليابانية⁴، كما نجد استثمارات الشركة السنغفورية بورتيك مبلغ 145 مليون أورو لإنشاء أرصفة بحرية خلال العام 2007⁵، ومشروع الشركة السنغفورية

¹ ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 131.

² بريش عبد القادر وجبار عبد الرزاق، مرجع سابق، ص 10.

³ نفس المرجع السابق، ص 10.

⁴ سارة دريدي، "العلاقات السببية وعلاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي والصادرات - حالة الجزائر 1990_2013"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 46، ديسمبر 2016، ص 122.

⁵ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 308.

Hyflux انجاز مصنع لتحلية مياه البحر في وهران¹، إلى جانب ذلك نجد الشركة المتوسطة للعمران وهي شركة جزائرية فرنسية للإنشاء والإنتاج العقاري، أنشأت في أبريل عام 2000،² كما سجل أيضا هذا القطاع مجموعة من الاستثمارات خلال العام 2006 من أهمها:³

- الشركة الأمريكية العملاقة General Electric تعلن عن استثمار 248 مليون دولار لانجاز مصنع النفايات في الحامة.
- الشركة الليبية Lafico تعلن عن انشاء مركز للأعمال ببئر خادم بالشراكة كوسيدار الجزائرية Cosider بمبلغ 96.8 مليون أورو.
- الشركة الكندية Magest تستفيد من عقد قيمته 65 مليون أورو لانجاز مركز تجاري بوهان بمساحة 25 ألف متر مربع.
- الشركة الإيطالية Orono Projet تعلن عن انجاز مشروع عقاري ذو طابع سياحي بولاية وهران بقيمة 500 ألف أورو.

3. قطاع الاتصالات: استطاع هذا القطاع احتلال أهمية كبيرة في مجال استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بعد الإصلاحات التي عرفها هذا القطاع من خلال قانون البريد و المواصلات السلكية واللاسلكية سنة 2000، والذي فتح المجال للهاتف النقال أمام المنافسة "بيع الرخصة الثانية لشركة أوراسكوم المصرية والرخصة الثالثة للشركات الكويتية للاتصالات كما يلي:⁴

✓ شركة أوراسكوم ORASCOM:

مجموعة أوراسكوم للاتصالات هي أول متعامل أجنبي في قطاع الاتصالات يستحوذ على رخصة استغلال الهاتف النقال وهذا بعد فرع اتصالات الجزائر (موبيليس) واستحوذت على الرخصة بعد المناقصة التي جرت مع تيلفونيك اسباني TELEFONICA واورنج الفرنسية التابعة ل France Telecom، حيث قدمت مجموعة أوراسكوم عرض قدره 737 مليون دولار، بينما أورنج الفرنسية قدمت عرضا ب 422 مليون دولار وكان العرض أدنى من أوراسكوم لهذا حصلت هذه الأخيرة على المناقصة وشرعت المجموعة المصرية عبر فرعه للجزائر المتخصص في الهاتف النقال

¹ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 377.

² زيتوني صابرين، مرجع سابق، ص 185.

³ ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 131.

⁴ بورزامة جيلالي وبلوارد نبيل، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في تحويل الدول المغاربية إلى مجتمعات معلومات"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007، ص 16.

(جيزي) في تشغيل شبكتها الجزائرية في فيفري 2001، حيث يبلغ رأس مال فرع (جيزي) حوالي 400 مليون دولار بالإضافة إلى قيامها باستثمارات في حدود 300 مليون دولار سنتي 2003 و 2004 قصد توسيع شبكتها عبر كامل التراب الوطني.

✓ الشركة الوطنية الكويتية المتعامل الثالث للهاتف النقال:

إن الوطنية للاتصالات التي أفتكت في 02 ديسمبر من عام 2003 الرخصة الثالثة للهاتف النقال في الجزائر مقابل ما قيمته 421 مليون دولار، حيث خصصت أكثر من 600 مليون دولار للاستثمارات في التجهيزات والهياكل القاعدية والتكوين.

4. قطاع الزراعة: بالنسبة لحجم الاستثمارات الأجنبية الموجهة لقطاع الزراعة لم تتجاوز 0.72% من حجم الاستثمارات الأجنبية الكلية خلال الفترة 1998 – 2008، ما يعكس ضعف جاذبية هذا القطاع بالرغم من وجود العديد من الفرص ومجالات الاستثمار فيه سواء من الإنتاج النباتي (الحبوب، الأعلاف، الزيتون، الزراعة الصناعية، الكروم، النخيل والحوامض..) أو الحيواني (اللحوم الحمراء والبيضاء، الحليب، البيض والعسل..) فضلا عن وجود مناخ استثماري مناسب يحتوي على جميع التحفيزات والتسهيلات والضمانات لهؤلاء المستثمرين¹، كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012/2011، ص 105.

الجدول رقم (15): تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الزراعي خلال الفترة 1998-2006

البيان	الاستثمار الأجنبي في القطاع الزراعي		مجموع الاستثمارات الأجنبية		نسبة الاستثمارات الأجنبية الزراعية إلى الاستثمارات الكلية	نسبة المشاريع الزراعية إلى المشاريع الكلية	عدد
	المبلغ	عدد المشاريع	المبلغ	عدد المشاريع			
1998	3750	4	18903	51	19.84	7.84	
1999	257	1	26698	60	0.96	1.67	
2000	158	2	51826	100	0.30	2.00	
2001	3	1	118819	43	0.002	2.33	
2002	691	2	40636	86	1.70	2.33	
2003	321	1	72982	80	0.44	1.25	
2004	0	0	154590	105	//	//	
2005	938	4	112917	84	0.83	4.76	
2006	33	1	253524	100	0.01	1.00	
المجموع	6151	16	850895	709	0.72	2.26	

المصدر: غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 104.

5. قطاع السياحة: لا يزال قطاع السياحة يعاني من التهميش رغم ما تزخر به الجزائر من إمكانيات وفرص للاستثمار في هذا المجال (مقومات طبيعية، تاريخية وثقافية)، حيث لم تتجاوز حصة هذا القطاع 4% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة خلال الفترة 2003-2015 وفقا لنشرة ضمان الاستثمار الصادرة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في يونيو 2015، كما ورد في التقرير أن عدد الشركات الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع خلال نفس الفترة 8 شركات، استثمرت في حوالي 12 مشروعا بتكلفة إجمالية قدرت ب 2.786 مليون دولار.¹ وخلال العام 2006 أحصى المرصد الأورومتوسطي أهم مشاريع الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة والتي تتمثل في:²

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "نشرة ضمان الاستثمار السنة 33"، العدد الفصلي الثاني، أبريل - يونيو 2015.

² ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 132.

- إعلان الشركة الفرنسية الرائدة Accor عن إنشاء نزلين في مدينة قسنطينة.
 - حصول شركة فرنسية Unknown عن صفقة شراء نزل السلام بسكيكدة في إطار قانون الخوصصة بمبلغ 12.3 مليون أورو.
 - شركة سعودية تستثمر ما يقارب 90 مليون دولار في انجاز مشروع مركب سياحي بسيدي فرج. من أهم الشركات الأجنبية المستثمرة في قطاع السياحة لسنة 2014 نجد:¹
- الشركة العقارية الإماراتية Emiral: استثمرت في مجموعة من المشاريع تنطوي على فندق 5 نجوم، 36 فيلا راقية، شقق فندقية، مارينا، مجمع تجاري، مصحة بالإضافة إلى أربعة أبراج سكنية وثلاثة أبراج تجارية، بلغت تكلفتها الإجمالية حوالي 27.366.744 مليون دولار وساهمت في توفير ما يقارب 1500 منصب عمل.
- الشركة الأردنية القطرية Spa Trust Real Estate: استثمرت حوالي 27.122.644 مليون دولار في مجموعة من المشاريع تنطوي على برج سياحي يحوي مجمع تجاري، مجمع أعمال، شقق فندقية، شقق ونادي رياضي ومطعم، وقد ساهمت هذه الاستثمارات في خلق ما يقارب 1200 وظيفة عمل شاغرة.
- الشركة السعودية Russica Park: بلغ حجم استثماراتها 7.320.000 مليون دولار في مشاريع تنطوي على إقامة سياحية راقية A، إقامة سياحية B، مركز علاجي، حديقة مائية، بارك للألعاب وجمع إداري، وقد ساهمت استثماراتها الإجمالية في توفير 1500 منصب عمل.
- الشركة الإيطالية Sarl Ricardi Glopal: استثمرت في مشروع قرية سياحية، مشروع مركز رياضي ومشروع حديقة مائية، وقد ساهمت هذه المشاريع بتوفير 200 منصب عمل.

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة

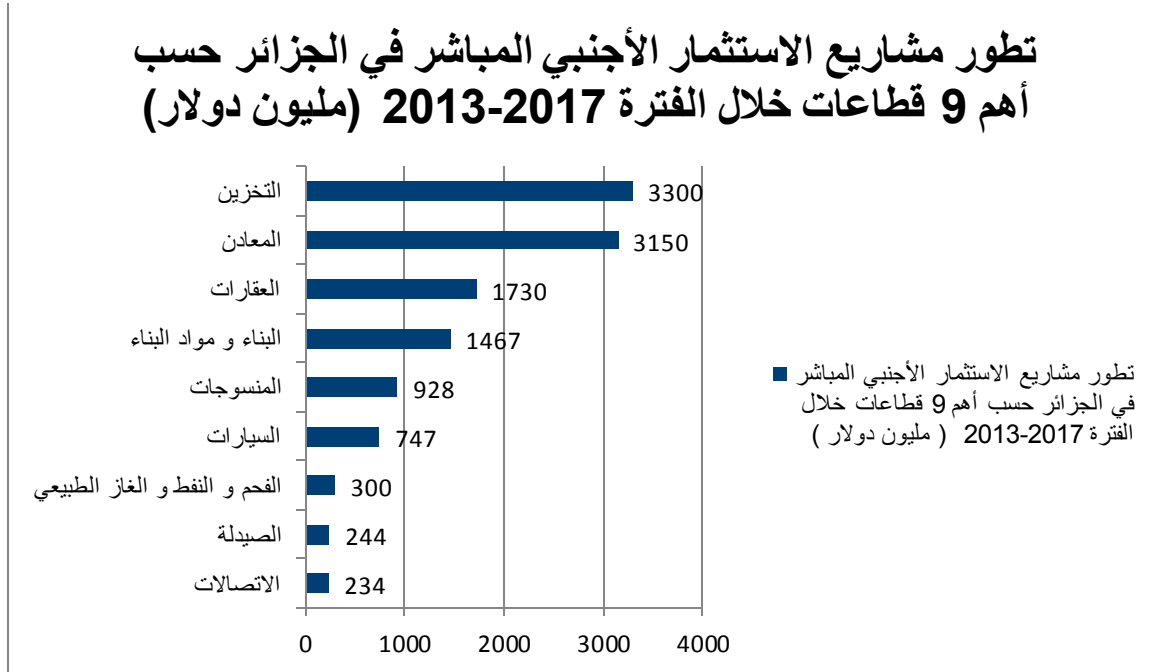
2017-2013

عرف قطاع التخزين استقطابا واسعا للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي بلغت تكلفتها الإجمالية في الفترة الممتدة ما بين يناير 2013 وديسمبر 2017 حوالي 3.300 مليون دولار، حيث تصدر قائمة أهم عشر قطاعات مستقطبة للاستثمار الأجنبي في الجزائر، يليه قطاع المعادن باستثمارات بلغت تكلفتها الإجمالية 3.150 مليون دولار، ثم جاء قطاع العقارات في المرتبة الثالثة باستثمارات بلغت

¹ ساعد بوراوي، "تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بتنة 1، 2017/2016، ص 134.

1.730 مليون دولار، فيما تراجعت مشاريع الاستثمار الأجنبي الواردة إلى قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي، حيث أصبح هذا الأخير في الترتيب السابع من بين أهم 9 قطاعات مستقطبة للاستثمارات بتكلفة إجمالية لم تتجاوز 300 مليون دولار كما هو موضح في الشكل التالي

الشكل رقم (16): تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حسب أهم 9 قطاعات خلال الفترة (2013-2017)



المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

الكويت، 2017، <http://dhaman.net/ar/>

يتضح من التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر خلال السنوات الأخيرة أن غالبيتها تركزت في قطاع التخزين، متبوعا بقطاع المعادن الذي يستقطب الصناعات الاستخراجية فقط، أما بالنسبة لقطاع العقار ومواد البناء رغم أهميته في استقطابه لرؤوس الأموال الأجنبية إلا أنه يبقى مدفوعا بقوة الإنفاق الحكومي في هذا المجال في ظل سياسة الإسكان العمومي المتبعة في الجزائر وأي انسحاب أو تراجع للدولة من عملية البناء والتشييد سينعكس مباشرة على التدفقات الاستثمارية في هذا المجال.¹ أما عن قطاع السيارات والذي لم يشهد جاذبية للاستثمارات الأجنبية إلا خلال الستة سنوات الأخيرة أي منذ العام 2014 والتي عرفت انطلاقة العديد من المشاريع وإقامة عدد من مصانع

¹ عبد الوافي بولويز وصالح السعيد، "نفاوت العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر بين التجريبتين الجزائرية والمغربية"، مجلة العلوم الاقتصادية

والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 115.

التركيب والتصنيع في إطار اتفاقيات الشراكة المبرمة مع أهم المجموعات العالمية في مجال صناعة السيارات، وتمثل الاستثمارات الأجنبية المفعلة في إطار شراكة تصنيع السيارات فيما يلي:

1. **مصنع Renault الجزائر:** افتتح مصنع الشركة الفرنسية رونو لتركيب السيارات في الجزائر تحت العلامة التجارية "Renault Algérie" في 10 نوفمبر 2014 مملوكة 51% للطرف الجزائري، تمثل حصة الشركة الوطنية للمركبات الصناعية (SNVI) فيها 34% والصندوق الوطني للاستثمار (FNI) 17% و 49% من قبل الشركة الفرنسية المصنعة.¹ وتعتبر هذه الشراكة الأولى من نوعها في الجزائر حيث دخلت السوق الجزائري بعلامتين تجاريتين وهي تنتج نوعين من السيارات وهي: Renault لإنتاج سيارة من نوع Symbol، وعلامة Dacia لإنتاج سيارة من نوع Sandero Stepway، وقد عرفت القدرة الإنتاجية للمصنع ارتفاعا في سنة 2015 من 25000 سيارة في السنة إلى 35000 سيارة بمعدل (7 إلى 10) سيارات في الساعة، في سنة 2016 وصلت الطاقة الإنتاجية للشركة 50000 سيارة في السنة كما تم توفير أكثر من 700 منصب شغل.²

2. **مصنع Sovac الجزائر:** تم التوقيع على بناء مصنع Sovac في الجزائر سنة 2015 بالشراكة مع مجموعة Volkswagen الألمانية والذي ينتج ثلاث علامات تجارية هي:³

✓ Skoda : بإنتاج سيارة من نوع Octavie.

✓ Seat : بإنتاج سيارة من نوع Ibiza.

✓ Volkswagen : بإنتاج نوعين من السيارات Golf, Cady.

ويعتبر هذا المصنع الذي دخل حيز الإنتاج في 2017 ثاني أكبر مجموعة في Volkswagen في إفريقيا وجنوب إفريقيا، حيث بلغت قيمة إجمالي الاستثمار 170 مليون أورو، وقد تم تركيب وحدة الإنتاج في غليزان على بعد 220 كم غرب الجزائر العاصمة.⁴

3. **شركة Sarl Tahkout:** تأسست سنة 2016 بتيارت في اتفاق شراكة بين مجمع طحكوت TMC و Hyundai الكورية الجنوبية، دخلت السوق الجزائرية بإنتاج سيارات بعلامة Hyundai وتنتج الأنواع التالية:

¹ الطيف عبد الكريم، "إستراتيجية تنمية صناعة السيارات في المغرب والجزائر عوامل النجاح والدروس المستفادة"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2019، ص 47.

² دوحة سلمى، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص فاتورة الواردات السياحية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48، سبتمبر 2017، ص 167.

³ الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 47.

⁴ دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 167.

الانتاجية للشركة في السنة الأولى 60000 سيارة لتصل في السنة الثانية إلى 100000 سيارة، وقد وفرت 470 منصب شغل.¹

4. مصنع **PSA Peugeot Citroën**: تأسست سنة 2019 بوهراڤ في اتفاق شراكة بين مصنع Peugeot Citroën وكل من كوندور، بروديفال و BM1 و تنتج الأنواع التالية: C, P301, P208 بقدرة إنتاجية 25000 سيارة في بداية النشاط يصل إلى 75000 سيارة مستقبلا، ويوفر المصنع من 1000 إلى 4000 منصب عمل.²

5. مصنع **Golviz**: يعد هذا المصنع الأكبر إفريقيا والثالث عالميا، ويقع في المنطقة الصناعية باتنة (بلدية جرمة)، يقوم بتصنيع ستة أنواع من السيارات بعلامة Kia في إطار شراكة جزائرية كورية وهي: Nouvelle Picanto jta, Nouvelle Rio, Sportage, Cerato, K2700, New K2500. بقدرة إنتاجية 50000 سيارة في بداية النشاط ويصل إلى 100000 سيارة سنويا مستقبلا ويوفر المصنع 1600 منصب شغل.³

6. مصنع **Suzuki**: تم افتتاحه في سعيده سنة 2019 في ظل اتفاق شراكة بين مجمع طحكوت TMC وشركة Suzuki اليابانية، تنتج نوعين من السيارات Alto, Swift بقدرة إنتاجية 15000 سيارة في بداية النشاط ويصل إلى 100000 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 400 منصب عمل.⁴

7. مصنع **Mercedes Benz**: تم افتتاحه في 26 أكتوبر 2014 ويقع في بلدية عين بوشكيف بولاية تيارت، وتتكون هذه الشركة من جزئين جزء منها للشركة الجزائرية لتنمية صناعة السيارات بنسبة 34% والشركة الوطنية للمركبات الصناعية بنسبة 17% أما الجزء الأجنبي ممثل في صندوق الاستثمار الإماراتي "أبار" والشركة الألمانية "دايملر" كشريك تكنولوجي بنسبة 49%.⁵ وينتج نوعين من السيارات

¹ الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 47.

² بوعقل مصطفى، "دوافع وأبعاد التوجه نحو توطيد صناعة السيارات في الجزائر"، مجلة المشكاة في الاقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد 09، 2019، ص 172.

³ دوحه سلمى، مرجع سابق، ص 167.

⁴ بوعقل مصطفى، مرجع سابق، ص 172.

⁵ الطيف عبد الكريم، مرجع سابق، ص 48.

Mercedes Benz و Sprinter بقدرة إنتاجية 8500 في بداية النشاط وتصل إلى 16500 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 3500 منصب عمل.¹

8. مصنع **Baic automobiles Algérie**: تأسس هذا المصنع في إطار الشراكة بين مصنع السيارات الصيني Beijing automatise Baic وشركة Sariaك بإنتاج علامة Baic بباتنة بإنتاج الأنواع التالية: Baic D20, Baic DX25, Baic X35, Bj40. بمعدل إنتاج 30000 سيارة نهاية سنة 2019، و 60000 سيارة مستقبلا، ويتوقع إنتاج 180000 سيارة مطلع سنة 2021 مع القدرة على التصدير بنسبة 50% من الإنتاج إلى دول شمال إفريقيا والشرق الأوسط، حيث تم توقيع عقود تصدير مع كل من: مصر، تونس، السعودية، الإمارات، السودان، المغرب وموريتانيا، إلى جانب ذلك يوفر المصنع 1000 منصب عمل مباشر 220 منصب عمل غير مباشر.²

9. مصنع **Ford**: تأسس سنة 2019 في غليزان في إطار الشراكة بين AMC و GICM و Ford وينتج الأنواع التالية من السيارات: Ka, Fiesta, Transit Kuga, Everest بإنتاجية 25000 سيارة في بداية النشاط تصل إلى 100000 سيارة سنويا في المستقبل.³

10. مصنع **Emin** للشاحنات: تأسس سنة 2018 في عين تموشنت في إطار الشراكة بين Jac و Emin Auto وينتج الأنواع التالية:

Tivoli, XLV, Korando بقدرة إنتاجية 10000 سيارة في بداية النشاط وتصل إلى 20000 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 450 منصب عمل.⁴

مصنع **ALFaw**: تأسس سنة 2018 في مغنية في إطار الشراكة بين ALFaw Motors و Faw وينتج الأنواع التالية: Mini-Van 80 و Truck 80 بقدرة إنتاجية 4000 سيارة في بداية النشاط وتصل إلى 10000 سيارة سنويا في المستقبل، كما يوفر المصنع حوالي 1000 منصب عمل.⁵

¹ بوعقل مصطفى، مرجع سابق، ص 172.

² دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 168.

³ بوعقل مصطفى، مرجع سابق، ص 172.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 172.

⁵ نفس المرجع السابق، ص 172.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

يستعرض هذا المطلب أهم الدول والشركات المستثمرة في الجزائر، كما يستعرض أبرز الاستثمارات العربية في الجزائر وأهم القطاعات المستقطبة لها.

الفرع الأول: أهم الدول المستثمرة في الجزائر

تصدر فرنسا قائمة الدول المستثمرة في الجزائر باستحواذها على 93 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت 6.280 مليون دولار خلال الفترة 2003 – 2017 معظمها تركزت في قطاع المحروقات، تليها اسبانيا باستحواذها على 34 مشروع بتكلفة إجمالية قدرت بـ 10.425 مليون دولار، ثم تأتي المملكة المتحدة بحوالي 26 مشروع بتكلفة إجمالية تقدر بـ 3.950 مليون دولار، تليها كل من الولايات المتحدة وألمانيا باستحواذهما على 24 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت 3.303 مليون دولار و1.049 مليون دولار على التوالي. فيما استثمرت الصين ما يقارب 6.197 مليون دولار في شكل 22 مشروعا شملت العديد من القطاعات أهمها البناء، النفط، الاتصالات والبنى التحتية، ويجدر الذكر أن الجزائر تحتل المرتبة الخامسة من حيث التعاون الاقتصادي مع الصين¹.

كما تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر باستحواذها على 26 مشروعا بتكلفة إجمالية بلغت 15.280 مليون دولار، في حين جاءت كل من إيطاليا وكندا في المراتب الأخيرة باستحواذهم على 7 مشاريع، وسنغافورة باستحواذها على 4 مشاريع فقط كما هو موضح في الجدول التالي:

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 95.

الجدول رقم (16): أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2017

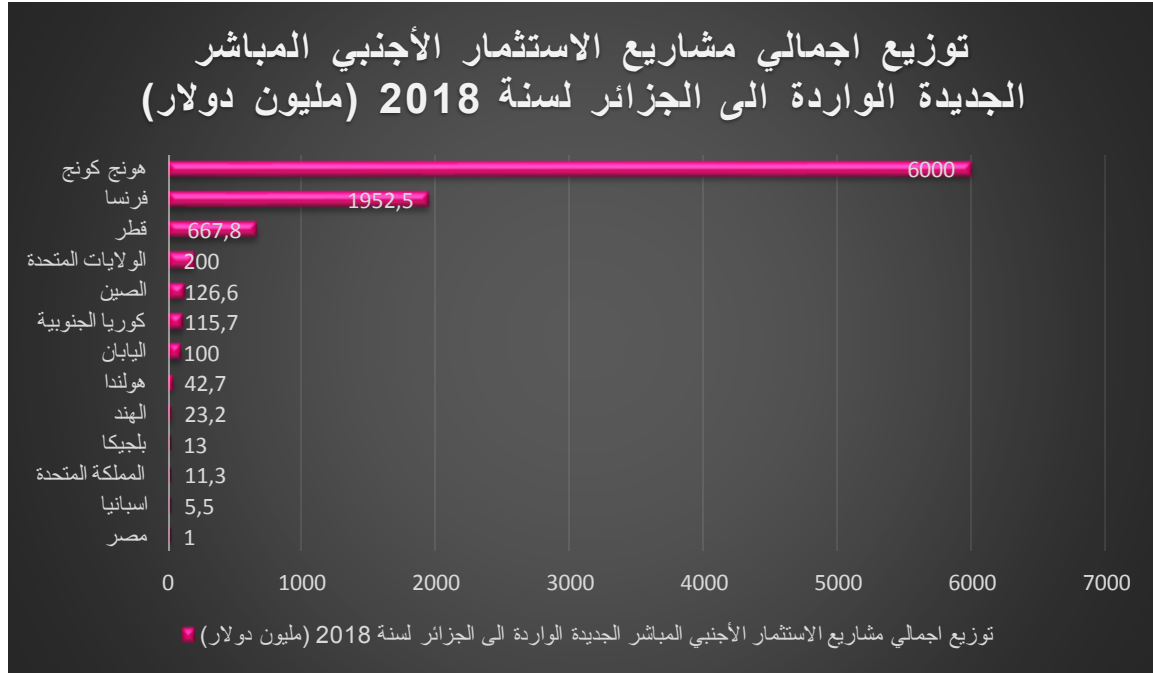
الدول	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار
فرنسا	93	6.280
اسبانيا	34	10.425
ايطاليا	7	451
الصين	22	6.197
الولايات المتحدة	24	3.303
المملكة المتحدة	26	3.950
ألمانيا	24	1.049
سويسرا	20	4.868
كندا	7	645
الامارات	26	15.280
كوريا الجنوبية	10	234
سنغفورة	4	3.619
تركيا	9	4.254

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2015 – 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات، الكويت، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

خلال سنة 2018 تصدرت هونج كونج قائمة الدول المستثمرة في الجزائر، حيث بلغ حجم استثماراتها الجديدة 6000.0 مليون دولار، تليها فرنسا في المرتبة الثانية باستثمارات بلغت 1952.5 مليون دولار، وتليها قطر التي تصدر قائمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر خلال العام 2018 باستثمارات تقدر بـ 667.8 مليون دولار، بينما بلغ حجم الاستثمارات المباشرة الأمريكية 200.0 مليون دولار، فيما بلغ حجم الاستثمارات المباشرة الصينية 126.6 مليون دولار، وقدرت الاستثمارات المباشرة الواردة من كوريا الجنوبية ما يقارب 115.7 مليون دولار، فيما بلغ حجم استثمارات اليابان 100.0 مليون دولار، وجاءت مصر في الترتيب الأخير باستثمارات قدرت بـ 1.0 مليون دولار كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (17): توزيع إجمالي مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الجديدة الواردة إلى الجزائر لسنة 2018 (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، 2019، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

الفرع الثاني: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر

تصدرت شركة Emirates International Investment الإماراتية أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2017 وذلك باستحواذها على مشروع واحد في قطاع المحروقات بلغت تكلفته 5.000 مليون دولار، تليها شركة Repsol SA الإسبانية التي استحوزت على مشروعين في تنقيب تكرير وتوزيع النفط بتكلفة إجمالية بلغت 3.365 مليون دولار، وتأتي شركة Jelmoli Holding AG القابضة السويسرية في المرتبة الثالثة باستحواذها على 5 مشاريع بتكلفة إجمالية قدرت بـ 3.539 مليون دولار، تليها شركة Total Co الفرنسية التي استحوزت على 3 مشاريع في مجال النفط بتكلفة إجمالية قدرت بـ 3.465 مليون دولار، تأتي بعدها شركة China State Construction الصينية للبناء مستحوذة على 5 مشاريع بلغت تكلفتها الإجمالية ما يقارب 3.300 مليون دولار، أما شركة Indorama القابضة في سنغفورة فقد ظفرت بـ 3 مشاريع قدرت تكلفتها الإجمالية 3.151 مليون دولار، تليها شركة ArcelorMittal في لوكسمبورغ التي استحوزت على 3 مشاريع في مجال المعادن بتكلفة إجمالية 2.447 مليون دولار،

تأتي بعدها شركة British Petroleum النفطية البريطانية التي استثمرت 2.384 مليون دولار في قطاع المحروقات، تليها بعد ذلك شركة Grupo Ortiz Construcccion الإيطالية للبناء باستحواذها على 4 مشاريع بلغت تكلفتها 2.209 مليون دولار، تأتي بعدها شركة China National Petroleum الصينية التي استثمرت حوالي 1.991 مليون دولار في قطاع المحروقات، بينما تأتي شركة Tosyali holding التركية لصناعة الحديد و الصلب وشركة Taypa Tekstil التركية للمنسوجات باستحواذها على مشروع واحد بتكلفة إجمالية قدرت بـ 1.397 مليون دولار و 900 مليون دولار على التوالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (17): أهم الشركات المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2017

الشركة	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار
Emirates International Investment Company	1	5.000
Repsol SA	2	3.565
Jelmoli Holding AG	5	3.539
Total Co	3	3.465
China State Construction Engineering Corporation	5	3.300
Indorama	3	3.151
ArcelorMittal	3	2.447
British Petroleum	3	2.384
Grupo Ortiz Construcccion y Servicios Del Mediterraneo	4	2.209
China National Petroleum (CNPC)	2	1.991
Tosyali holding	1	1.397
Taypa Tekstil	1	900

المصدر: تقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنتي 2015 – 2018، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان

الصادرات، الكويت، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

الفرع الثالث: الاستثمارات العربية في الجزائر

تصدرت الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر باستحواذها على 28 مشروعاً بلغت تكلفته الإجمالية حوالي 15.900 مليون دولار، تليها تونس التي استثمرت في ما يقارب 23 مشروعاً، ثم جاءت مصر في المرتبة الثالثة بحوالي 13 مشروعاً منها مشروع واحد خلال سنة 2018 بلغت تكلفته مليون دولار، تليها السعودية التي استثمرت ما يقارب 932.5 مليون دولار، وتأتي بعدها المغرب باستحواذها على 7 مشاريع بلغت تكلفتها الإجمالية 145.3 مليون دولار، فيما استثمرت لبنان ما يقارب 55 مليون دولار، بينما استثمرت الأردن في 5 مشاريع بلغت تكلفتها حوالي 111.7 مليون دولار، كما استثمرت قطر في 3 مشاريع من بينها مشروع واحد خلال العام 2018 بلغت تكلفته 667.8 مليون دولار، وجاءت كل من سلطنة عمان، ليبيا والسودان في المراتب الأخيرة باستحواذهم على مشروع واحد بلغت تكلفته 321 مليون دولار بالنسبة للمشروع الليبي و 11 مليون دولار بالنسبة للمشروع السوداني كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (18): إجمالي الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر خلال الفترة 2003 – 2018

الدول	عدد المشاريع	التكلفة بالمليون دولار
الإمارات العربية المتحدة	28	15900
السعودية	13	932.5
قطر	3	/
لبنان	6	55
مصر	13	/
الأردن	5	111.7
سلطنة عمان	1	/
تونس	23	/
المغرب	7	145.3
ليبيا	1	321
السودان	1	11
المجموع	102	/

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات،

الكويت، 2019، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

بحسب تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات " مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011"، فإن الاستثمارات العربية المباشرة بين الدول العربية بلغت في الفترة الممتدة ما بين 1995 – 2011 نحو 178.5 مليار دولار، 82% منها أي ما يمثل 144.4 مليار دولار قد وجهت إلى 7 دول عربية من بينها الجزائر التي استقطبت خلال الفترة ذاتها 13.8 مليار دولار لتكون خامس أكبر وجهة للاستثمارات العربية المباشرة بعد كل من السعودية 47.8 مليار دولار، والسودان 32.3 مليار دولار، ومصر 19.9 مليار دولار، ثم لبنان 14.8 مليار دولار.¹

تصدرت المشاريع السياحية والعقارية قائمة الاستثمارات العربية في الجزائر والتي بلغ حجمها خلال الفترة 2003 – 2018 حوالي 1180.6 مليون دولار، من أهم هذه المشاريع نجد مشروع "حظيرة الرياح الكبرى" الترفيهي بالعاصمة، والذي خصص بناء عمارات سكنية، مراكز تجارية، مستشفى ومدرسة دولية وفنادق، أبراج، مكاتب وملعب للغولف، حدائق وغرس نحو عشرة ملايين شجرة، كما نجد مشروع "المركب السياحي موريتي" والذي شرعت في انجازه شركات إماراتية يشمل فندق 5 نجوم ومركز أعمال وشقق فندقية بقيمة 752 مليون دولار، كما قامت شركة "سيدار" السعودية بانجاز ثلاث قرى سياحية في كل من العاصمة الجزائر وبومرداس شرقي العاصمة، عنابة، حيث تبلغ التكلفة الإجمالية للمشاريع 888 مليون دولار، وانتهت الشركة من بناء المركز التجاري "القدس" بالجزائر العاصمة، بالإضافة إلى مشاريع مجموعة "اعمار" التي تفوق 5 ملايين دولار تشمل إعادة تهيئة خليج الجزائر العاصمة وبناء قرية سياحية بمنطقة العقيد عباس على ساحل غرب العاصمة ومشروع تهيئة مدينة سيدي عبد الله،² كذلك نجد استثمارات Emirates Int'al Invest لتطوير متنزه Dounya في منطقة les grands vents في الجزائر.³

كما شهدت الجزائر استقطابا واسعا للاستثمارات في المواد الكيميائية والتي بلغ حجمها خلال الفترة 2003-2018 حوالي 2162.4 مليون دولار، و من أهم هذه الاستثمارات نجد الاستثمارات المصرية المباشرة لشركة أوراسكوم النشطة في مجال الأسمدة الكيميائية بالشراكة مع سونطراك⁴، إلى جانب الاستثمارات الخاصة بمجموعات "دوبال" و"دوبال مبادلة" الإماراتية التي تنطوي على إقامة مصهر للألمنيوم في بني صاف بولاية عين تموشنت بتكلفة تتجاوز 5 مليارات دولار

¹ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، "تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011"، الكويت، 2011، على

الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

² أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 90.

³ جوامع ليبية، مرجع سابق، ص 376.

⁴ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 311.

بالشراكة مع مجموعة سونطراك، فيما بلغ حجم الاستثمارات العربية في مواد البناء حوالي 1025.9 مليون دولار خلال نفس الفترة، من أهم هذه الاستثمارات نجد استثمارات شركة "فرعون" السعودية للاسمنت والتي نجحت في رفع قدرات الإنتاج لمصنع بني صاف للاسمنت.¹ كما نجد الاستثمار المباشر لمجمع أوراسكوم للبناء الصناعي المصري في إنشاء الشركة الجزائرية للاسمنت والتي تستطيع أن توفر ما يقارب 4 مليون طن سنويا من الاسمنت خاصة بعد ارتفاع الطلب المحلي على الاسمنت إلى حوالي 17 مليون طن خلال العام 2010، نتيجة ما يتطلبه المشروعات الكبيرين المتعلقين بانجاز الطريق السيار شرق غرب و السكك الحديدية، حيث أن الشركات الوطنية آنذاك لا تستطيع توفير إلا 8 مليون طن من الاسمنت و 2.5 مليون طن تتوفر عن طريق الاستيراد.²

أما بالنسبة للاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر خلال نفس الفترة في قطاع المحروقات فقد بلغت 965 مليون دولار، حيث تحتل مصر الصدارة في قائمة الدول العربية المستثمرة في قطاع المحروقات. أما بالنسبة للاستثمارات العربية في مجال الاتصالات فقد بلغ حجمها 424.3 مليون دولار، حيث استقطب هذا القطاع ما يقارب 500 مليون أورو خلال العام 2006 من الشركة المصرية أوراسكوم للاتصالات لتصبح بذلك مصر أكبر دولة مستثمرة في قطاع الاتصالات في الجزائر، كما بلغ حجم الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر خلال نفس الفترة في قطاع الخدمات المالية 340.6 مليون دولار استحوذت المغرب على ما يقارب 24 مليون أورو منها في القطاع البنكي، إلى جانب ذلك قدرت الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر في قطاع الأدوية بـ 121.7 مليون دولار خلال نفس الفترة استحوذت منها الأردن على ما يقارب 35 مليون أورو خلال العام 2006، فيما يخص الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر في قطاع المنتجات الاستهلاكية فقد بلغ حجمها 110.7 مليون دولار خلال الفترة 2003 – 2018 من أهمها نذكر مشروع بناء وحدة ضخمة لإنتاج السكر في منطقة وهران بالشراكة مع الشركة السعودية Savola خلال العام 2007 بتكلفة انجاز قدرت بـ 140 مليون أورو، زيادة على المصنع الذي أقامته نفس الشركة السعودية لإنتاج زيت المائدة بوهـران، كما قامت شركة JV الجزائرية الإماراتية باستثمار 80 مليون أورو في أكبر مصنع للحليب في إفريقيا أين تقرر انجازه في تيارت³، من جانب آخر أبرمت الجزائر مشاريع شراكة معتبرة مع دولة قطر وضلت إجمالاً إلى حوالي 5 مليار دولار، أهمها إنشاء مركب لإنتاج الحديد و الصلب بمنطقة بلارة في جيجل

¹ أحمد سمير أبو الفتوح، مرجع سابق، ص 89.

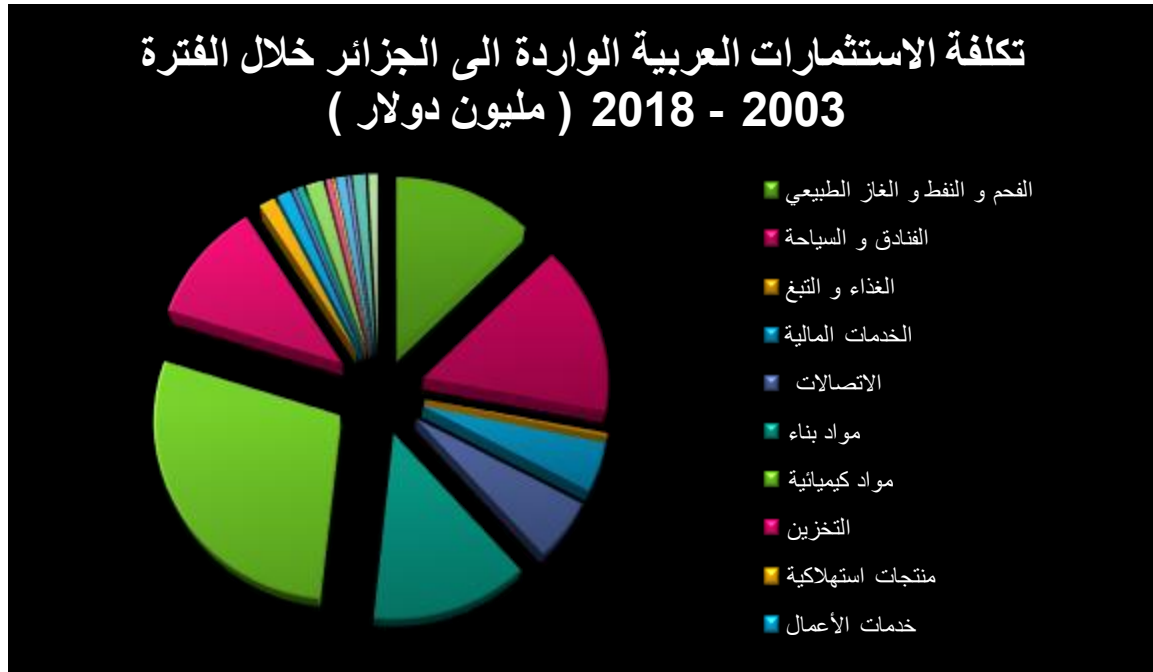
² خروبي مراد وبحري أمينة، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، جامعة محمد خيضر

بسكرة، العدد 41، سبتمبر 2015، ص 320.

³ خروف منير و فريجة ليندة، مرجع سابق، ص 311.

بقدرته إنتاجية تصل إلى 10 ملايين طن سنويا، أي أكثر من خمسة أضعاف، ويشرع المصنع المشترك بين الشركة الوطنية للصلب "سيدر" وشركة "قطر ستيل" في إنتاج 5.2 مليون طن في مرحلة أولى من الفولاذ الطويل، ثم 5 ملايين طن من الفولاذ المصفح. كما يتضمن المشروع أيضا إنجاز محطة للطاقة الكهربائية بطاقة 1200 ميغاواط، لتموين المشروع بالطاقة الكهربائية على أن يتم ربطها بالشبكة الوطنية للاستفادة من فائض الكهرباء¹، إلى جانب الاستثمارات القطرية في الصناعات الثقيلة بنجد مشروع إنتاج مواد بتروكيمياوية بالشراكة مع مجمع سونطراك واستغلال الذهب في تمنراست بالشراكة مع شركة اينور²، والشكل الموالي يوضح توزيع إجمالي الاستثمارات العربية الواردة إلى الجزائر قطاعيا خلال الفترة 2003 – 2018 :

الشكل رقم (18): تكلفة الاستثمارات العربية الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003-2018



المصدر: من إعداد الباحثة بناء على تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت، على الموقع: <http://dhaman.net/ar/>

¹ متناوي أحمد، "أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015، ص 72.

² بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل، "تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2005-2015) بين حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية"، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 12، ديسمبر 2017، ص 124.

خلاصة الفصل:

استطعنا من خلال تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر التوصل الى النتائج التالية: مع بداية الإصلاحات الاقتصادية كثفت الجزائر جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمثل ذلك في تعديلها للإطار القانوني للاستثمار، حيث أصدرت العديد من القوانين الرامية الى تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي، أبرزها الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، وقانون الاستثمار 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار، والتي حملت في طياتها حزمة متنوعة من الحوافز والامتيازات الضريبية، بالإضافة الى الضمانات المختلفة التي تكفل حماية المستثمرين الأجانب والتي تبعث على الطمأنينة والأريحية في نفوسهم.

في إطار تدعيم الإطار القانوني للاستثمار في الجزائر تم انشاء هياكل إدارية بغرض ترقية وتطويره، وتسهيل مختلف العمليات الاستثمارية بين المستثمر الأجنبي والجهات المختصة الجزائرية، لكن بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر لاصلاح البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار، لازالت هذه الأخيرة تعاني من مجموعة من المعوقات القانونية أبرزها القاعدة 51/49% التي تعد أحد الأسباب الرئيسية في تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر.

بالرغم من الجهود التي بذلتها الجزائر والمكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، الا أن جاذبية مناخها الاستثماري لازالت محدودة، وهذا ما يعكسه أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، والذي يكشف عن ضعف بيئة الأعمال فيها، نتيجة وجود عدة عوائق أبرزها تعقد الإجراءات المطلوبة لتسجيل المشروع الاستثماري والحصول على الكهرباء، وعدم مرونة إجراءات استصدار تراخيص البناء وفشل الأنظمة القضائية في الفصل في القضايا التجارية، بالإضافة الى صعوبة الحصول على الائتمان والعقارات خاصة الصناعية منها، كذلك ثقل النظام الضريبي وتعقد إجراءاته، واستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، الى جانب ذلك تكشف مؤشرات مناخ الاستثمار عن ضعف البيئة المؤسسية في الجزائر، نتيجة تفشي البروقراطية والفساد، بالإضافة الى غيرها من العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر كالاقتدار الى البنى التحتية الاقتصادية والتكنولوجية.

في المقابل تكشف مؤشرات مناخ الاستثمار عن تحسن أداء الجزائر في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مما يعكس توافرها على بيئة اقتصادية مستقرة نوعا ما، تحفز وتشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت في تنفيذها الحكومة مطلع التسعينات، الى جانب ذلك يعكس تحسن أداء الجزائر في المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال السنوات الأخيرة تصنيفها ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في جذب الاستثمار الأجنبي،

كما يعكس تحسن أدائها في مؤشر حجم السوق، توافرها على سوق كبير يتيح ميزة وفرة الحجم والتي تبحث عنها معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، غير أن السوق الجزائرية تعاني من عدة سلبيات أبرزها ضعف السوق المالي، عدم وجود منافسة نتيجة غياب أنشطة القطاع الخاص نظرا لتأخرها في برنامج الخصخصة.

على الرغم من تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، إلا أنها تصنف من بين أقل الدول العربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية، بالنظر الى ما تتمتع به من مؤهلات خاصة وعناصر تنافسية تؤهلها لأن تكون أكثر المناطق جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر، الى جانب ذلك تعددت القطاعات المستقطبة لهذه الاستثمارات رغم تركيز غالبيتها في قطاع المحروقات وتهميشها لقطاعات أخرى لا تقل أهميتها عن سابقتها، كما حظي كل من قطاع الخدمات، العقارات وقطاع البناء والأشغال العمومية بنصيب جيد من هذه الاستثمارات، في حين تبقى حصة قطاع السياحة والزراعة ضئيلة جدا بالرغم من الفرص والأهمية التي تتمتع بها.

تعتبر فرنسا، اسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا والصين أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، في حين تصدرت الامارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية المستثمرة في الجزائر، تركزت معظم استثمارات هذه الدول في قطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية.

الفصل الثاني

توجهات السياسات المالية والنقدية

في الجزائر

للخروج من حالة التفكك والتخلف التي سادت الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال، سارعت الجزائر الى اختيار الاستراتيجية المناسبة لإعادة بناء الاقتصاد الوطني من خلال تبني سياسة التخطيط المركزي، معتمدة في ذلك على المخططات التنموية في سبيل النهوض بالقطاع الصناعي باعتباره محركا للتنمية الاقتصادية، كما تميزت هذه الفترة بالاعتماد الكبير على الخزينة العمومية في تمويل المخططات التنموية. لكن مع بروز أزمة النفط لسنة 1986، ظهرت اختلالات على مستوى الاقتصاد الوطني، وأثبتت عدم فعالية السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية الى تبني إصلاحات شاملة قائمة على ميكانيزمات اقتصاد السوق، وبرعاية الهيئات المالية الدولية.

انطلاقا مما سبق، يستعرض هذا الفصل توجهات السياسات المالية والنقدية في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية والى غاية سنة 2019، من خلال عرض أبرز الإصلاحات النقدية والمالية التي مست الاقتصاد الجزائري، وتحليل انعكاسات هذه الإصلاحات على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وينقسم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

المبحث الثاني: توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

المبحث الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

على إثر الظروف الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات نتيجة انخفاض أسعار النفط وعدم جدوى الإصلاحات الذاتية، لجأت الجزائر الى تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية في إطار المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق، هذه الإصلاحات التي مست الجوانب المختلفة لهيكل الاقتصاد الجزائري كانت برعاية المؤسسات المالية والدولية المتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليان.

المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المدعومة من الهيئات المالية الدولية

تنطوي إجراءات الإصلاح الاقتصادي التي جاء بها الصندوق و البنك الدوليان على مجموعة من الإجراءات التي تسعى الى تحقيق التوازن الاقتصادي العام، حيث يهتم الصندوق النقدي الدولي بسياسات تثبيت الاقتصاد و اجراءاتها التي تشمل البرامج الاقتصادية التي تهدف الى استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية بتصحيح الاختلالات المالية، وتكون هذه البرامج بموجب اتفاقيات قروض تلتزم الدولة بموجبه تنفيذ شروط الصندوق لمدة قصيرة، في حين اختص البنك الدولي بسياسات التكيف الهيكلي على المدى المتوسط و الطويل، والتي تركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة معتمدة في ذلك على اليات السوق وتنمية دور الدولة في الشأن الاقتصادي.¹

الفرع الأول: الإصلاحات النقدية في ظل الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية

1. الاتفاق الاستعدادي الائتماني الأول 1989 (stand-by):

أضمت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في 30 ماي 1989، و يشمل هذا الاتفاق العمليتين التاليتين:²

العملية الأولى: وتمثلت في السحب من الشريطة الاحتياطية، والتي تمثل الفارق بين حصة البلد العضو في الصندوق والموجودات لديه من عملة هذا البلد، وحصلت بموجبه على تمويل في حدود 619 مليون دولار (470 مليون حقوق سحب خاصة) موزعة بين الشريطة الاحتياطية ب 218 مليون دولار (155.3 مليون وحدة حقوق سحب خاصة) أي 25% من حصة الجزائر في الصندوق مع نهاية 1988.

¹ فريد بن طالي، "السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 03، جوان 2008، ص 170.

² بقبق ليلي اسمهان، " الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2015، ص 288-289.

العملية الثانية: وهي طلب مساعدة الصندوق في الحصول على حق استخدام موارده في الحدود المسموح بها خارج الشريحة الاحتياطية، وذلك بالتفاوض معه حول تسهيل تمويل تعويضي، لتمويل العجز في ميزان المدفوعات، وبموجب هذه العملية استفادت الجزائر من تمويل تعويضي بمبلغ 401 مليون دولار (315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة).

وقد تضمن هذا الاتفاق عدد من الشروط كان أهمها مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي وتقليص حجم الموازنة العامة وبالتالي الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار، وتخفيض الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة، فضلا عن تسهيل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية وغيرها.¹

لم يثمر هذا الاتفاق في تحقيق أهداف السياسة النقدية، ويعود ذلك الى جملة الاختلالات التي عرفتھا خلال تلك الفترة، وهو ما تعكسه بعض المؤشرات النقدية كما ما يلي:²

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 الى 26 دينار.
- رفع معدل إعادة الخصم ما بين 1989 و 1991 من 7.5% الى 10.5% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17%، ومن ثم رفع تعبئة الادخارات نحو الكتلة النقدية الى 21.3% سنة 1991، بعدما كان معدل النمو سنة 1990 يقدر بـ 11.3%، في حين تغير الناتج المحلي الاجمالي بمعدل 0.8%، و هو ما يبين وجود تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية، مما يقضي الى وجود كتلة نقدية زائدة.
- أما بالنسبة للتضخم فقد سجل في 1989 معدل قدره 9.3% ليرتفع في سنة 1990 الى 17.9% ليصل في سنة 1992 الى أعلى مستوى له بمعدل 31.7% وهو ما يؤكد التعامل بسعر فائدة حقيقي سالب.
- تراجع معدل السيولة الى 53% بعدما كان في سنة 1990 يساوي 64% وهذا ما يعد مؤشرا إيجابيا لأداء السياسة النقدية.

¹ هناء بن جميل، "تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 19، جوان 2016، ص 136.

² فريد بن طالي، مرجع سابق، ص 176.

● استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية، حيث قدرت بـ 26.7 مليار دولار في سنة 1992 بعدما بلغت 28.8 مليار دولار سنة 1990، أما نسبة خدمات الدين فقد انتقلت من 73.9% في 1991 إلى 76.5% سنة 1992.

● نتج عن هذا الاتفاق تغييرا جذريا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي، هذا الأخير الذي عرف بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق صدور قانون النقد و القرض 90-10، والذي أعطى للبنك المركزي مسؤولية تسيير السياسة النقدية والرقابة على الجهاز المصرفي، كما وضع الأسس القاعدية التي من شأنها تحقيق استقلالية السلطة النقدية، إذ قبل هذا الإصلاح المشار إليه لا يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك بسبب التداخل الذي كان موجودا بين الخزينة العامة و البنك المركزي من جهة، وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى.¹

2. السياسة النقدية في ظل قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990

وبموجب هذا القانون أدخلت العديد من التعديلات على النظام المصرفي، والتي سمحت بإبراز دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، واستعادة البنك المركزي لدوره في قمة النظام النقدي، فضلا عن تنشيط وظيفة الوساطة المالية بين البنوك الأخرى، فصدر هذا القانون جاء في إطار جملة من خطوات الحكومة الجزائرية نحو تأسيس نظام مصرفي يتوافق مع مقومات اقتصاد السوق. واستند هذا القانون على مجموعة من المبادئ كما يلي:

1. مبدأ الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة: فالخزينة لم تعد حرة في اللجوء الى عملية القرض وتمويل عجزها عن طريق اللجوء الى البنك المركزي لم يعد يتميز بالتلقائية، بل أصبح يخضع الى بعض القواعد²، و يسمح هذا المبدأ بتحقيق ما يلي:³

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضد للخزينة.
- ✓ تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي وتسديد الديون السابقة المتراكمة عليها.
- ✓ الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.
- ✓ الغاء الاكتتاب الاجباري لسندات الخزينة من قبل البنوك التجارية.

¹ ستيتو مليكة ومحمد بن بوزيان، "مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي"، Les cahiers du MECAS، العدد 05، ديسمبر 2009، ص 127.

² بن عزة اكرام وشليل عبد اللطيف، "تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018، ص 184.

³ بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 187.

2. الفصل بين الدائرة الحقيقية والدائرة النقدية: في نظام التخطيط المركزي كانت القرارات النقدية تتخذ على أساس كمي حقيقي وتبعاً لذلك لم تكن هناك أهداف نقدية بحثة بل الهدف الرئيسي كان تعبئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج المخططة، وقد تبنى قانون النقد والقرض مبدأ الفصل بين الدائرتين الحقيقية والنقدية حيث تتخذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية التي تحددها السلطة النقدية، وبناءً على الوضع النقدي السائد والذي يتم تقديره من طرف هذه السلطة ذاتها¹، كل هذا أدى الى:²

- ✓ استعادة البنك المركزي دوره في قمة النظام النقدي وتسيير السياسة النقدية.
- ✓ استعادة الدينار لوظائفه وتوحيد استعمالاته داخليا بين المؤسسات العمومية والعائلات والمؤسسات الخاصة.
- ✓ توسيع السوق النقدية وتنشيطها واحتلال السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة من وسائل الضبط الاقتصادي.
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض.

3. الفصل بين دائرة القرض ودائرة الميزانية: لقد أكد قانون النقد والقرض ابعاد الخزينة العمومية عن النشاط الائتماني وذلك بتعريف الائتمان بأنه عملية من عمليات البنك من جهة، ومن جهة أخرى منع كل شخص طبيعي أو معنوي غير البنوك والمؤسسات المالية من أداء هذه العمليات، حيث سمح الفصل بين دائرة الميزانية ودائرة القرض بتناقص التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، بالإضافة الى استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض.³

¹ فتان الطيب وبوشنتوف نوال، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر"، المجلة المغاربية للاقتصاد والمناجنت، العدد 04، المجلد 02، سبتمبر 2017، ص 105.

² الطاهر جليط، "دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 06، سبتمبر 2018، ص 291.

³ الطاهر جليط، مرجع سابق، ص 292.

4. انشاء سلطة نقدية وحيدة مستقلة: في السابق كانت السلطات النقدية مشتتة في مستويات عديدة، فوزارة المالية كانت تتحرك على أنها هي السلطة النقدية، والخزينة كانت تلجأ في أي وقت الى البنك المركزي لتمويل عجزها، والبنك المركزي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية لاحتكاره امتياز اصدار النقد، ولذلك جاء قانون النقد والقرض ليلغي هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة عن أي جهة كانت والمتمثلة في مجلس النقد والقرض ، ليضمن انسجام السياسة النقدية، والتحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف¹.
5. كما كرس هذا القانون مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، ويعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزع للقرض، حيث أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك البنوك يراقب نشاطها ويتابع عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسة الائتمانية للبنوك وفقا لما تقتضيه الوضعية النقدية، فبإمكانه أن يحدد القواعد العامة للنشاط المصرفي وتحديد معايير تقييم هذا النشاط في اتجاه خدمة أهدافه النقدية وتحكمه في السياسة النقدية.²

2. الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني 1991 (stand-by 2)

بعد فشل الاتفاق الأول في تحقيق أهداف السياسة النقدية، لجأت الحكومة الى تعميق الإصلاحات، وقد توصلت الى عقد اتفاق ثاني مع صندوق النقد الدولي في 03 جوان 1991 لمدة 18 شهرا، حيث تم تحرير رسالة النية في 2 أبريل 1991، وحصلت الجزائر على اثره على قرض يقدر ب300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 403 مليون دولار موزعة على أربعة أقساط، ثلاث شرائح أما الرابعة منها لم تسحب لعدم احترام الحكومة لشروط الاتفاقية، وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي:³

✓ تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، والعمل على تنشيط هذه الأخيرة من خلال دور المؤسسات العمومية والخاصة، خصوصا في تنويع الصادرات بغرض تقوية الاقتصاد على مواجهة الصدمات الخارجية.

✓ ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق ضبط أسعار السلع والخدمات.

¹ فتان الطيب وبوشنتوف نوال، مرجع سابق، ص 105.

² الطاهر جليط، مرجع سابق، ص 392.

³ نفس المرجع السابق، ص 293.

- ✓ تحرير التجارة الخارجية من خلال العمل على قابلية تحويل الدينار.
- ✓ اصلاح النظام الجمركي والجبائي.
- ضمن هذا الإطار المؤسسي الجديد أدخلت عدد من الإصلاحات الإضافية في عامي 1991-1992 منها فرض حد أقصى على الحجم الكلي لإعادة التمويل من البنك المركزي للبنوك التجارية، بينما أزيلت الحدود القصوى على ما تقدمه البنوك التجارية من ائتمانات الى بقية الاقتصاد¹، غير أن السياسة النقدية استمرت في الاعتماد على أربع أدوات مباشرة وهي:²
- ✓ فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات وعلى كمية إعادة الخصم من جانب البنوك.
- ✓ فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم الى 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع لإعادة الهيكلة المالية.
- ✓ فرض حدود قصوى فرعية على إعادة خصم الائتمان المصرفي المقدم الى هذه المؤسسات.
- ✓ فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك.
- غير أن تنفيذ هذا الاتفاق كان صعبا على الحكومة الجزائرية التي واجهت ظروفًا داخلية وخارجية متأزمة، حيث امتاز الظرف الداخلي بالاضطرابات السياسية، تتعارض مع ما تم الاتفاق عليه مع صندوق النقد الدولي، اذ توجب على الحكومة تنظيم انتخابات تشريعية تتطلب نوعا من السلم الاجتماعي يتعارض مع رفع الأسعار ونزع الدعم عن المواد الواسعة الاستهلاك وتخفيض قيمة العملة الوطنية، بالإضافة الى الظرف الدولي المتمثل في حرب الخليج و انهيار المعسكر الاشتراكي، ولذلك كان هامش تحرك الحكومة ضيقا جدا.³
- وعلى العموم يمكن القول أنه خلال فترة الاتفاقيتين السابقتين لم تكن هناك سياسة نقدية فعالة، نظرا لعدم قدرتها على التحكم في العديد من المؤشرات النقدية كما يلي:⁴

¹ دردوري لحسن، "فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016، ص 364.

² نفس المرجع السابق، ص 365.

³ ضيف أحمد، " أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 1989-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014/2015، ص 219.

⁴ بقبقق ليلي اسمهان، "الآلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-"، مرجع سابق، ص 292.

- عجز الموازنة العامة بلغ 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1993.
- كم سجل الميزان المدفوعات نهاية العام 1993 عجزا بلغ 30.4 مليار دولار، مما استدعى تمويله باستهلاك احتياطات الصرف.
- تراجع النمو الاقتصادي سنة 1993 حيث بلغ -1.2%.
- ارتفاع معدلات البطالة نهاية العام 1993 الى 27%.
- كما شهدت الكتلة النقدية خلال نهاية العام 1993 نموا متسارعا بلغ 21%.
- توهج الضغوط التضخمية خلال نهاية العام 1993 حيث بلغ 20%.
- خدمات الدين بلغت ما يقارب 82%.

4. برنامج التثبيت الاقتصادي 1994-1995

نتيجة تفاقم أزمة المديونية الخارجية، وبعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع صندوق النقد الدولي، لجأت الجزائر للمرة الثالثة الى الاستئجار به، وفي محاولة لمعالجة الاختلالات السابقة أبرمت الحكومة في 12 أبريل 1994 برنامج التثبيت الاقتصادي لمدة سنة امتدت من أبريل 1994 الى مارس 1995، وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر على مساعدة مالية مقدرة بـ 731.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وتتلخص البنود التي أستهدها الاتفاق فيما يلي:¹

- تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم، باستخدام إعادة توازن الأسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- إعادة هيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الإصلاحات الاقتصادية للدولة.
- تحرير التجارة الخارجية.

وعلى العموم استهدفت السياسة النقدية في اطار برنامج التثبيت الاقتصادي تصحيح الاختلالات التي عرفتھا الفترة 1991-1993 فكانت هذه الأهداف كالتالي:²

✓ تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية من 21% من الناتج الداخلي الخام سنة 1993 الى 14% سنة 1994.

✓ رفع معدل إعادة الخصم من 11.5% الى 15%.

¹ الطاهر جليط، مرجع سابق، ص 293.

² معمري ليلي وسعدون عائشة، "فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدينة، العدد 06، جوان 2016، ص 117-118.

- ✓ تحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي بنسبة 3% سنة 1994، مع أحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة.¹
- ✓ أن يتدخل البنك المركزي في السوق النقدية بمعدل محوري يقدر بـ 20% بعد أن كان 17%،
- ✓ رفع المعدل المطبق على السحب على المكشوف في حسابات البنوك لدى بنك الجزائر من 20% إلى 24%.
- ✓ تحديد سقف الهامش البنكي بـ 5%، وهو معدل الفائدة المطبق من طرف البنوك التجارية على الحسابات المدينة، و باعتبار أن التكلفة المتوسطة لموارد البنوك في حدود 18.5% سيكون معدل الفائدة على القروض في حدود 23.5%.
- ✓ تمنح الخزينة العمومية معدلات فائدة بـ 16.5% على سندات التجهيز الجديدة.
- ✓ يطبق الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط معدلات فائدة بـ 10% على حسابات ادخار السكن، و 14% على الدفاتر الأخرى.
- ✓ الحفاظ على سعر الصرف الجديد بعد تخفيض الدينار بـ 40.17% في أبريل 1994، والحد من الضغوط التضخمية.
- أما عن النتائج التي تم تحقيقها بعد انتهاء تطبيق البرنامج فقد تمثلت في:²
- ✓ تراجع معدل سيولة الاقتصاد من 49% سنة 1993 إلى 39% سنة 1995.
- ✓ انخفاض معدل التضخم من 29% سنة 1994 إلى 15% سنة 1995.
- ✓ انخفاض نسبة خدمات الدين إلى 47.1% من الناتج المحلي الخام سنة 1994 بعدما وصلت إلى 82.3% سنة 1993. وذلك نتيجة الاتفاق عن إعادة جدولة الديون الموقع عليه سنة 1994.
- ✓ انخفاض عجز الموازنة إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ ارتفاع سعر الصرف الأجنبي من 23.36 دينار للدولار سنة 1993 إلى 35.09 دينار للدولار سنة 1994.
- ✓ تحقيق نمو سلبي على مستوى الناتج المحلي الحقيقي بمعدل 0.4% سنة 1994.
- ✓ اعتماد سعر إعادة الخصم للبنوك التجارية دون المعدل المحدد دوليا لتحفيز التوسع في الائتمان.
- ✓ ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% سنة 1994.

¹ فريد بن طالي، مرجع سابق، ص 177.

² بقبق ليلي اسمهان، "الآلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومواقفها الداخلية -دراسة قياسية-"، مرجع سابق، ص 294.

- ✓ وصول نسبة الأسعار المحررة الى حدود 84% من مجموع السلع.
 - ✓ تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي حيث انخفض معدل الديون الموجهة الى الحكومة بنسبة 11.2% و 13.04% لسنتي 1994 و 1995 على التوالي.
 - ✓ تسجيل عجز اجمالي في ميزان المدفوعات قدره 4.71% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994.
 - ✓ الإعلان فعليا عن إقامة سوق صرف بين البنوك في ديسمبر 1995.
- تعكس هذه النتائج فعالية السياسة النقدية في بلوغ أهدافها على إثر تطبيق ما جاء من إجراءات في هذا البرنامج، وهو ما يفسره ارتفاع معدلات الفائدة، تراجع معدل نمو سيولة الاقتصاد، انخفاض التضخم وانخفاض العجز في ميزان المدفوعات.

5. برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995-ماي 1998)

بالرغم من النتائج المقبولة التي تحققت على أثر تطبيق ما جاء من إجراءات في البرنامج السابق على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي، الا أنه لم يمنع من ظهور الاختلالات والعجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، ولهذا عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في اطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاث سنوات من 1995 الى 1998، وقد حدد مبلغ الائتمان ب 1169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9% من حصة الجزائر.¹

و من أهم الشروط الموضوعة في هذه الاتفاقية نجد:²

- ✓ تحقيق الاستقرار النقدي.
- ✓ إرساء نظام الصرف وانشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة.
- ✓ انشاء مكاتب الصرف.
- ✓ دعم تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية بإعادة هيكلة الضريبة الجمركية.

أما النتائج المسجلة في اطار هذا الاتفاق نجد:³

- انخفاض معدل إعادة الخصم من 15% الى 9.8% سنة 1998 نتيجة انخفاض معدل التضخم الى 5% سنة 1998.

¹ باصور كمال، مرجع سابق، ص 69.

² بن عزة أكرام وشليل عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 183.

³ نفس المرجع السابق، والصفحة السابقة.

- ارتفاع في نمو الكتلة النقدية نسبة 19.1% سنة 1998.
- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي الى 4.5% سنة 1998.
- معدل السيولة 38.6% في سنة 1995 و 36.6% في سنة 1996.
- كما تم تسجيل النتائج التالية:¹
- ارتفاع معدلات البطالة من 28% سنة 1996 الى 28.3% سنة 1997.
- ارتفاع احتياطي الصرف الى 8 مليار دولار سنة 1997.
- رصيد الميزانية لسنة 1997 أصبح موجبا حيث بلغ 2.4%.
- ابتداء من 1997 أصبحت معدلات الفائدة الحقيقية موجبة.
- سجل الميزان التجاري فائضا لأول مرة برصيد 2.7% سنة 1996 و 7.3% سنة 1997.

الفرع الثاني: تطور الوضعية النقدية خلال الفترة 1990-1999

ان التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية، ويمكن التفريق بين توجهين مختلفين كما يلي:

الفترة 1990-1993: هذه الفترة التي سبقت تطبيق برنامج الإصلاح، عرفت فيها السياسة النقدية توجهها نحو التوسع بهدف تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، خاصة وأن السياسة التي انتهجتها الحكومة في السابق في إطار برنامجي الاستعداد الائتماني لسنتي 1989 و 1991 كانت تهدف الى الحد من التدفق النقدي مما أثر بشكل سلبي في التطورات النقدية خاصة الارتفاع الحاد الذي شهدته المستوى العام للأسعار.²

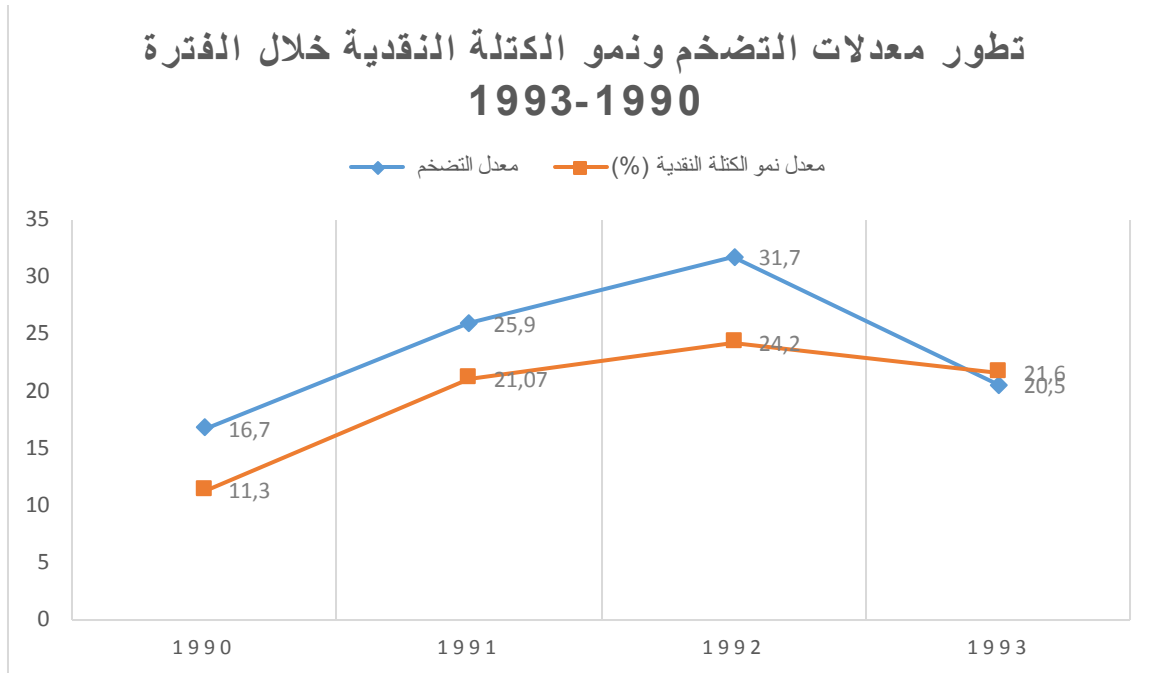
ويلاحظ من خلال الشكل رقم (20) تزايد نمو الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1990-1993 حيث بلغ معدل نموها 21.07% سنة 1991 لينتقل الى 24.2%، بعدها انخفض الى معدل بلغ 21.6% سنة 1993. أما بالنسبة لمعدلات التضخم خلال هذه الفترة فقد شهدت ارتفاعا محسوسا كما هو ملاحظ في الشكل رقم (19)، حيث بلغ 25.9 سنة 1992، ليرتفع الى ما يقارب 32. وتؤكد هذه النتائج فعليا توجه السياسة النقدية نحو التوسع.

¹ ليلي بقبق اسمهان، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-"، مرجع سابق، ص 297.

² وليد بشيشي، "التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر"، حويلات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، أفريل 2018، ص 356.

الشكل رقم (19): تطور معدلات التضخم ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال السنوات 1990-

1993



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/>

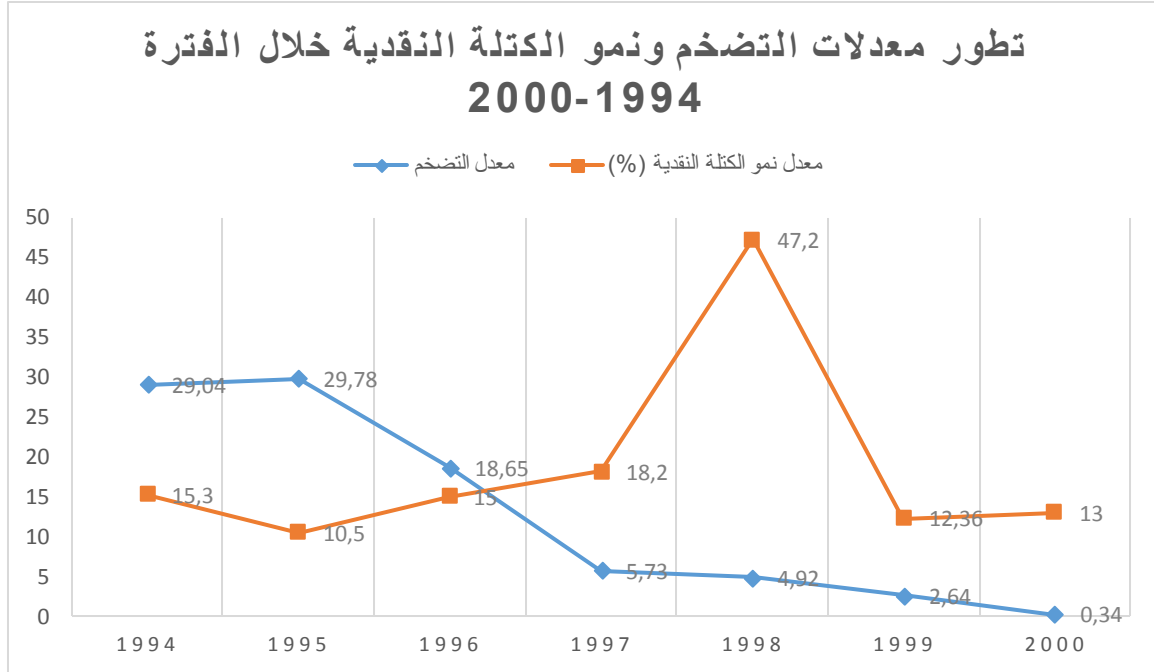
الفترة 1994-2000: على عكس الفترة السابقة، تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، اذ تم اتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وتزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برنامج تثبيت الاقتصاد الممتد من 1994 الى غاية 1995 متبوعا برنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1995 الى غاية 1998، واللذان نصا على تحقيق عدة أهداف أهمها الحد من توسع الكتلة النقدية.¹

ويلاحظ من الشكل رقم (20) تباطؤ نمو الكتلة النقدية M2 خلال الفترة 1994-2000، حيث انخفض نموها سنتي 1999 و2000 الى 12.36% و13% على التوالي مقارنة بسنة 1994. وتؤكد هذه النتائج فعليا التوجه الجديد للسياسة النقدية الانكماشية لما حققته من تخفيض في معدلات

¹ بلعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008، ص31.

التضخم من 29.04 سنة 1994 الى 0.34 سنة 2000 والذي يعتبر أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

الشكل رقم (20): تطور معدلات التضخم ونمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1994-2000



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/>

1. سياسة سعر الصرف خلال الفترة 1990-2000:

عرفت سياسة الصرف في الجزائر تطورات عديدة بما يتوافق مع النظام الاقتصادي المتبع، فخلال مرحلة الاقتصاد الموجه اعتمدت الجزائر نظام سعر الصرف الثابت، ويمكن التمييز بين مرحلتين عرفها نظام سعر الصرف خلال هذه الفترة كما يلي:¹

الفترة 1964-1973: أنشئ الدينار الجزائري في أبريل 1964 وتم تحديد سعر صرفه بالفرنك الفرنسي وعلى أساس وزن محدد من الذهب، فكان 1 دج = 1 فرنك فرنسي = 180 غ من الذهب ليظل هذا السعر قائما الى غاية 1969.

الفترة 1974-1987: عقب انهيار نظام الصرف الثابت بعد انهيار نظام بريتون وودز، اتجهت العديد من الدول الى تعويم عملاتها من بينها الجزائر التي لجأت الى ربط الدينار بسلة من العملات وتم

¹ ليلي بقبق اسمهان، "الية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-"، مرجع سابق، ص 306.

ذلك في جانفي 1974، واستعمل الدولار الأمريكي كعملة عبور بين الدينار وباقي عملات السلة، حيث يقوم البنك المركزي بمراقبتها حتى يحافظ على القيمة الحقيقية للعملة.

غير وأنه بعد التدهور المفاجئ لأسعار النفط سنة 1986 وما ترتب عنه من تدهور في الاقتصاد الجزائري، اتخذت السلطات الجزائرية إصلاحات جذرية في مختلف المجالات، كان من بينها قابلية تحويل الدينار في المعاملات الجارية مع الخارج. وأمام الصعوبات المتزايدة التي واجهت الجزائر في مجال الخارجية المالية، وأمام ضغوطات الهيئات الدولية، لجأت السلطات النقدية الى تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار بنحو 103% بين سنتي 1987 و 1990.¹

وعليه طرأت تعديلات على سياسة سعر الصرف من خلال مرحلتين كما يلي:²

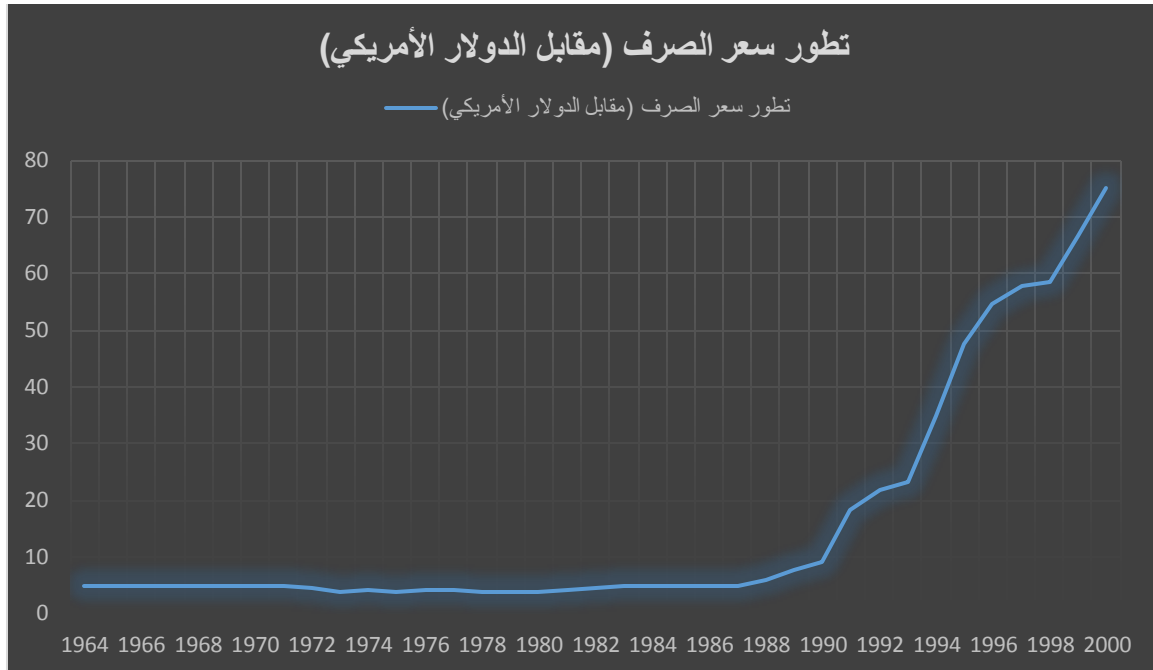
مرحلة الانزلاق التدريجي: حيث بادر بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار بصورة تدريجية وبانتظام، حيث بدأت هذه العملية في نهاية 1987 الى غاية سبتمبر 1992، بهدف إيصال سعر الدينار الجزائري الى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة.

مرحلة الانزلاق الصريح: والتي تقرر من خلالها في نهاية سبتمبر 1991 وبالاتفاق مع الهيئات الدولية تخفيض الدينار الى 22% ليصل سعر الصرف الى 22.5 دج لكل دولار، متبوعا بتخفيض ثان للدينار ب 40.17% في 10 أبريل 1994 ليصبح سعر الصرف 36 دج لكل دولار. والشكل التالي يوضح مراحل تطور سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1964-2000:

¹ ليلي بقبق اسمهان، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية -دراسة قياسية-"، مرجع سابق، ص 306.

² نفس المرجع السابق، ص ص 306-307.

الشكل رقم (21): تطور سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2000



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

يظهر الشكل رقم (21) معالم سياسة سعر الصرف خلال مرحلة الاقتصاد الموجه، أين شهد سعر الصرف ثباتا نسبيا منذ الاستقلال والى غاية بداية فترة الإصلاحات أي خلال الفترة 1964-1986، وهو ما يعكس النظام السائد آنذاك وهو نظام سعر الصرف الثابت، ومنذ سنة 1987 شهد سعر الصرف ارتفاعا متواصلا الى غاية سنة 2000، وذلك في إطار سياسة سعر الصرف التي التزمت بتخفيض قيمة الدينار بموجب اتفاقيات وبرامج الإصلاح الاقتصادي التي أبرمتها السلطات الجزائرية مع الهيئات المالية الدولية.

2. سياسة معدل الفائدة ومعدل إعادة الخصم:

شكلت سياسة معدل إعادة الخصم خلال فترة التسعينات الأسلوب الأكثر استعمالا لإعادة تمويل البنوك التجارية والوسيلة الأكثر أهمية لتدخل البنك المركزي لإدارة السياسة الائتمانية¹. وحدد قانون النقد والقرض لعام 1990 كل ما يتم إعادة خصمه من:²

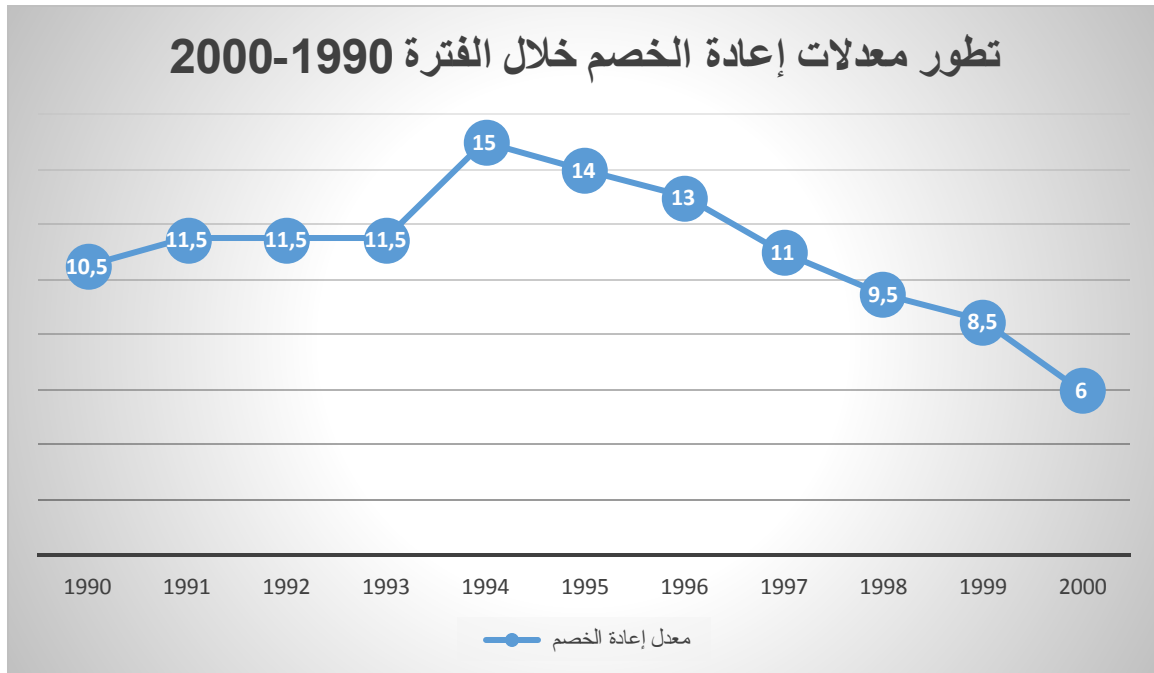
¹ ليلي بقبق اسمهان، "دراسة قياسية لقنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر (1964-2012)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2014، ص 162.

² بهاء الدين طويل، مرجع سابق، ص 181.

- ✓ سندات تجارية مضمونة لستة أشهر على الأقل من قبل الجزائر أو من الخارج.
- ✓ سندات قروض موسمية أو قروض قصيرة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، ويمكن تجديدها على ألا تتعدى مجموع مهلة المساعدة التي يسجلها بنك الجزائر 12 شهرا.
- ✓ سندات قرض متوسطة الأجل لمدة أقصاها ستة أشهر، والتجديد لا تتجاوز ثلاث سنوات.
- ✓ سندات عمومية لا تتعدى الفترة المتبقية لاستحقاقها ثلاثة أشهر.

ويتضح من خلال الشكل الموالي أن معدلات إعادة الخصم ارتفعت خلال الفترة 1990-1995 من 10.5% إلى 15% وهو ما يفسر توجه السياسة النقدية نحو التوسع خلال هذه الفترة، وذلك من خلال زيادة حجم الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية. ومنذ سنة 1995 شهدت معدلات إعادة الخصم انخفاضا مستمرا إلى غاية سنة 2000، وهو ما يفسر التوجه الجديد للسياسة النقدية الصارمة في الحد من التدفق النقدي بغرض استهداف التضخم من خلال تقليص أو تضيق الائتمان المصرفي المقدم من طرف البنوك التجارية.

الشكل رقم (22): تطور معدلات إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2000



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/>

أما بالنسبة لسياسة أسعار الفائدة، فقد اعتمدت السلطات النقدية سياسة التحرير التدريجي لمعدلات الفائدة بغرض تعبئة الادخار وتوجيهه نحو تمويل الاستثمار بالإضافة الى ارغام المؤسسات على عقلنة سلوكها بإعطاء الاقتراض تكلفته الحقيقية، حيث كان التوجه نحو تحرير أسعار الفائدة في ظل ابرام اتفاقيات الاستعداد الائتماني 89-91 وبرنامج التعديل الهيكلي الممتد من 1994 الى غاية 1998 تمهيدا لإنشاء سوق نقدي في السوق المالي.¹

وبداية من سنة 1990 شهدت معدلات الفائدة ارتفاعا مقارنة بمرحلة التخطيط المركز بحيث بلغ معدل الفائدة على القروض 11.17% في حين كان معدل الفائدة 5% سنة 1986 الى 1989، ولكن في بداية التسعينات كانت أسعار الفائدة على الإقراض من البنوك التجارية خاضعة لحد أقصى نسبته 20% سنويا، ونتيجة ذلك ظل هذان النوعان من أسعار الفائدة سالبة من حيث القيمة الحقيقية طيلة الفترة 1990-1996 لأنهما لم يعكسا الضغوط التضخمية المتزايدة الناشئة عن تراخي سياسات إدارة الطلب بدرجة كبيرة في 1992-1993.² ولذلك كان أول قرار اتخذ في اطار برنامج الإصلاح الهيكلي لسنة 1994 هو إزاحة أسقف معدلات الفائدة، ليصبح هيكلها كما يلي:³

- ✓ تحديد معدل إعادة الخصم ب15%.
- ✓ تحديد معدل تدخل بنك الجزائر في السوق النقدية 20%.
- ✓ تحديد معدل التسبيقات للبنوك في الحساب الجاري ب24%.
- ✓ تحديد معدلات الفائدة البنكية المدينة بين 18.5% و 23.5% ومعدلات الفائدة الدائنة بين 16.5% و 18%.

وفي ديسمبر 1995 ألغي هذا الاجراء ليتم تحرير أسعار الفائدة، ولكن مع تراجع معدلات التضخم نتيجة السياسة النقدية الصارمة أصبحت أسعار الفائدة موجبة منذ سنة 1997⁴، والجدول التالي يوضح تطور معدلات الفائدة الاسمية والحقيقية خلال الفترة 1990-2000:

¹ عبد الغني حريري ورضوان أنساعد، "السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح الى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة-، العدد 01، مارس 2017، ص 117.

² نفس المرجع السابق، الصفحة سابقا.

³ ليلي بقبق اسمهان، "الآلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر وموقعها الداخلية -دراسة قياسية-"، مرجع سابق، ص 303.

⁴ عبد الغني حريري ورضوان أنساعد، مرجع سابق، ص 117.

الجدول رقم (19): تطور معدلات الفائدة في الجزائر خلال السنوات 1990-2000

معدل التضخم	سعر الفائدة الاسمي على القروض	سعر الفائدة الاسمي على الودائع	سعر الفائدة الحقيقي على القروض	سعر الفائدة الحقيقي على الودائع	
1990	20.2	8	16.88	12.2-	3.32-
1991	25.89	8	17.5	17.89-	8.39-
1992	31.67	8	17.5	23.67-	14.17-
1993	20.54	8	17.5	12.54-	3.04-
1994	29.05	11.33	16	17.72-	13.05-
1995	29.78	18.42	16.58	11.36-	13.2-
1996	20.3	19	14.50	1.3-	5.8-
1997	5.73	15.71	12.60	9.98+	6.87+
1998	4.95	11.50	9.13	6.55+	4.18+
1999	2.65	10.73	8.25	8.08+	5.6+
2000	0.34	10	7.50	9.66+	7.16+

المصدر: من اعداد الباحثة بناء على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

ووفقا للجدول أعلاه فقد تم تسجيل أسعار فائدة سالبة من سنة 1990 وإلى غاية سنة 1996، وذلك راجع إلى ارتفاع معدلات التضخم التي تجاوزت 30% خلال تلك السنوات، ولكن بعد السياسة النقدية الصارمة التي اعتمدتها السلطات النقدية بهدف تخفيض الضغوط التضخمية أصبحت أسعار الفائدة موجبة ابتداء من سنة 1997 وإلى غاية سنة 2000.

خلال هذه المرحلة أثبتت السياسة النقدية في الجزائر فعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في الضغوط التضخمية، خصوصا بعد تحرير معدلات الفائدة، وضبط الإصدار النقدي، غير أنها لم تتمكن من تخفيض معدلات البطالة التي شهدت معدلات مرتفعة خلال هذه الفترة، إذ تظهر نتائج المسح للعمالة في عام 1996 أن معدل البطالة قدر بحوالي 28%، رغم أنه في سنة 1995 حاولت السياسة النقدية تخفيض معدل إعادة الخصم والاقتراض لزيادة الاستثمار، إلا أن هذا الإجراء لم يجد نفعا في التخفيف من حدة البطالة، نظرا لغياب استثمارات جديدة من جانب المؤسسات العامة أو الخاصة

الى جانب تسريح العمال على اثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات، حيث تزايدت البطالة لأكثر من 29% في سنة 1997¹.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001-2019

ان عودة ارتفاع أسعار المحروقات مع بداية الألفية الثالثة، قد أضفى نوعا من الراحة المالية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري سيولة هيكلية مفرطة، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال برامج تنمية هادفة الى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى ضمن ما يسمى ببرامج الإنعاش والنمو الاقتصادية والتي تمتد من 2001 الى غاية 2019²، ومن هنا تتضح جليا معالم السياسة النقدية التي اعتمدها بنك الجزائر ذات التوجه التوسعي في ظل فائض السيولة الهيكلية، مما جعل السياسة النقدية خلال هذه الفترة موجهة أساسا الى امتصاص فائض السيولة والتحكم في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة وذلك من أجل الحفاظ على التوازنات النقدية الكلية³.

الفرع الأول: تعديلات قانون النقد والقرض

عرف قانون النقد والقرض خلال هذه الفترة جملة من التعديلات أبرزها:

1. الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001:

بعد مضي أكثر من عشر سنوات من دخول قانون النقد والقرض 90-10 حيز التنفيذ، وعلى إثر التغيرات الإدارية التي ظهرت عليه، ومن أجل ضمان فعالية البنك المركزي في تحقيق أهدافه المسطرة، فقد تعرض هذا القانون الى بعض التعديلات، والتي كانت بموجب الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001، حيث مس هذا القانون وبصفة مطلقة الجوانب الإدارية في تسيير البنك المركزي دون المساس بصلب القانون ومواده المطبقة⁴ وبموجب هذا التعديل تم الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض، حيث أصبح يتولى تسيير بنك الجزائر وإدارته ومراقبته على التوالي محافظ يساعده ثلاث نواب، ومجلس الإدارة ومراقبان. ويتكون مجلس الإدارة من المحافظ رئيسا ونواب المحافظ كأعضاء

¹ بديار أحمد وبن قدور علي، "دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015"، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06، سبتمبر 2016، ص 86.

² هناء بن جميل، مرجع سابق، ص 149.

³ بروشة كرم، "دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (2016-1990)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2018/2019، ص 166.

⁴ بوشنب موسى، "فعالية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر 2000-2013"، مجلة معارف، العدد 19، ديسمبر 2015، ص 94.

وثلاث موظفين ساميين يعينهم رئيس الجمهورية. أما مجلس النقد والقرض في إطار هذا التعديل أصبح يتكون من أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر، وثلاث شخصيات يختارون بحكم كفاءتهم في المسائل الاقتصادية والنقدية.¹

2. الأمر 03-11 الصادر في 26 أوت 2003:

أدركت السلطات الجزائرية بعد الأزمة المالية التي شهدتها الساحة المصرفية على وقع فضيحة بنك الخليفة والبنك الصناعي التجاري، ضعف آليات الرقابة والتحكم التي كان يعتمدها البنك المركزي، الأمر الذي استدعى العمل على تدعيم المراقبة المصرفية التي يمارسها بنك الجزائر، من خلال إصدار الأمر 03-11 بتاريخ 26 أوت 2003، والذي يستجيب لتحقيق الأهداف التالية:²

- ✓ تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياته، من خلال الفصل بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، بما يسمح لهذا الأخير من توسيع صلاحياته داخل البنك، اذ يخول له الصلاحيات التالية:³
- ✓ إصدار النقد وتغطيته.
- ✓ تحديد شروط عمليات البنك المركزي فيما يخص خصم السندات تحت نظام الأمانة وورهن السندات.
- ✓ تحديد السياسة النقدية والاشراف عليها ومتابعتها وتقييمها ويحدد المجلس الأهداف النقدية وكيفية استخدام النقد ووضع قواعد الوقاية.
- ✓ عرض المقاصة وبيع وسائل النقد.
- ✓ تحديد المقاييس والنسب التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية.
- ✓ تحديد سياسة سعر الصرف وكيفية ضبط الصرف والتنظيم القانوني له وتسيير احتياطات الصرف.
- ✓ إقامة هيئة رقابية مكلفة بمهمة متابعة نشاطات البنك خاصة المتعلقة بتسيير مركزية المخاطر.
- ✓ انشاء لجنة مستقلة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتعزيز التنسيق بين السياستين المالية والنقدية.

¹ مزارشي فتيحة، مرجع سابق، ص 233.

² فراج الطيب وبروكي عبد الرحمن، "دراسة قياسية حول أثر ارتفاع أسعار النفط على الكتلة النقدية كمتغير يشير الى السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2000-2015"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الثالث، العدد 03، سبتمبر 2017، ص 22.

³ رسول حميد، "الاتجاهات الحديثة في السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة معارف، العدد 21، ديسمبر 2016، ص 147.

- انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر والوزارة لتسيير الموجودات الخارجية والمديونية الخارجية، بالإضافة الى التداول الجيد للمعلومات المالية، بهدف تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة في المجال المالي.
- حماية زبائن البنوك والمؤسسات المالية وذلك من خلال تعزيز الشروط والمعايير المتعلقة بتراخيص اعتماد البنوك ومسيرها وإقرار العقوبات الجزائية على مخالفيها، بالإضافة الى تشديد العقوبات على كل الانحرافات أو التجاوزات في ممارسة المهنة المصرفية، مع العمل على تدعيم شروط مركزية المخاطر، والمساهمة في صندوق ضمان الودائع، حيث تلتزم البنوك بالمشاركة في هذا الصندوق بعلاوة ضمان سنوية بنسبة 1% على الأكثر من مبلغ ودائعها.

3. الأمر 04-10 المؤرخ في 26 أوت 2010:

لقد جاء الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 بإصلاح الإطار القانوني الذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، ومن ثم السياسة النقدية، وبموجب هذا التعديل أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث القيام بأي تحقيق على مستوى البنوك والمؤسسات المالية، خصوصاً أن لمفتشي بنك الجزائر مهمة قيادة كل رقابة على مستوى هذه الهيئات وبالأخص لحساب اللجنة المصرفية، وعليه فإن تعزيز صلاحيات بنك الجزائر يسمح بقدرة أكبر على الكشف المبكر لنقاط الضعف، وذلك عبر متابعة أفضل للبنوك والمؤسسات المالية، مستهدفاً أفضل رقابة للمخاطر المصرفية (إشراف موجه نحو المخاطر)¹، ويمكن تلخيص أهم ما جاء به فيما يلي:²

- ✓ تم اعفاء بنك الجزائر بخصوص العمليات المرتبطة بنشاطاته من كل الضرائب أو الحقوق أو الرسوم أو الأعباء الجبائية مهما تكن طبيعتها.
- ✓ تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفاً من أهداف السياسة النقدية وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصرف والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي.
- ✓ تدعيم الرقابة الداخلية للمصارف والمؤسسات المالية وتأطير المخاطر ما بين المصارف والسيولة وملائمة التدبير المحاسبي (خطر التركيز، خطر السيولة، خطر المطابقة، الخطر العملياتي...).
- ✓ يحرص بنك الجزائر على السير الحسن لنظم الدفع وفعاليتها وسلامتها.

¹ فراج الطيب وبروكي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 23.

² بوشنب موسى، مرجع سابق، ص ص 95-96.

✓ تتكون اللجنة المصرفية من المحافظ رئيسا وثلاثة 03 أعضاء، قاضيان منتدبان الأول من المحكمة العليا والثاني من مجلس الحكومة، ممثل في مجلس المحاسبة، ممثل في مجلس المحاسبة بالإضافة الى ممثل عن الوزير المكلف بالمالية.

4. قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/10/11:

بعد الصدمة النفطية التي عرفت أسواق النفط العالمية سنة 2014 عقب انهيار أسعار النفط، لجأت الجزائر الى سياسة التسيير الكمي كنوع من الالتفاف على ردود الفعل السلبية لدى الأعوان الاقتصاديين، التي حرصتها لجوء السلطات الى زيادة الضرائب تعويضا لتراجع مداخيل النفط، تقتضي هذه السياسة بطبع كتلة نقدية ليس لها مقابل لدى البنك المركزي من أجل تمويل الموازنة العامة في الجزائر لسنة 2018، وذلك من خلال صدور قانون النقد والقرض 17-10 المؤرخ في 2017/11/11، والذي يحتوي مادة واحدة ووحيدة وهي المادة 45 مكرر، التي تعدل المادة 46 والمادة 47 من الأمر 11/03 المؤرخ في 2003/08/26.¹

تنص المادة 45 من هذا القانون على أنه: "يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة 5 سنوات بشراء مباشرة عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في"²:

● تغطية احتياجات تمويل الخزينة.

● تمويل الدين العمومي الداخلي.

● تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

وهو ما يفتح المجال لطباعة المزيد من الأوراق النقدية، فبموجب هذا التعديل الذي مدته 5 سنوات، والذي يسمح لبنك الجزائر بالإقراض مباشرة الى الخزينة العمومية من أجل السماح لها بتمويل العجز في الميزانية، ويمكن لهذه الأخيرة أن تحصل موارد مالية عن طريق:³

¹ محمد هاني وباسين مراح، "حدود سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي للموازنة العامة في الجزائر-دراسة تحليلية لمضمون القانون 17-10"، مجلة المنار للبحوث والدراسات القانونية والسياسية، العدد الرابع، مارس 2018، ص 130.

² المادة 45 من القانون 17-10 المؤرخ في 2017/10/11 المتتم للأمر 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 57، 12 أكتوبر 2017، ص 4.

³ يوب فايزة، "سياسة الإصدار النقدي كآلية للتمويل غير التقليدي في الجزائر"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، 2019، ص 490.

✓ فيما سبق (تقليديا)، وفقا للمادة 46 من قانون النقد والقرض، بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية بأن يفتح لها حسابا جاريا على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من اجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، ولكن مع هذا التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشرط، وبات من استطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الاعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي غير تقليدي.

✓ فيما سبق، لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" الا في السوق الثانوية (سوق التداول) ومن البنوك التجارية والمؤسسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح لبنك الجزائر بشراء "سندات الخزينة العمومية" في السوق الأولية، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التمويل المباشرة بما كان معمول به سابقا.

✓ فيما سبق، كان البنك المركزي لا يكتب فقط الا الأوراق المالية عالية الجودة، ويعزف عن اقتناء سندات الخزينة، ولكن في ظل اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فان بنك الجزائر سوف يقوم بشراء الأصول المالية للخزينة العمومية الجزائرية، ما سيوفر سيولة هائلة للخزينة تمكنها من تغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

✓ وفق قانون النقد والقرض 90-10، وفي ظل القوانين الاقتصادية السائدة، لا يمكن للبنك المركزي طباعة عملة إضافية الا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، ولكن ووفق التعديل الجديد تخلص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية.

5. الإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر:

لتحقيق أهداف سياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر، تدعم الإطار التشريعي لهذه السياسة بجملة من الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية والمالية كما يلي:¹

¹ أنفال نسيب، "التحديات والإصلاحات المصاحبة لسياسة التمويل غير التقليدي في الجزائر"، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، 2019، ص ص 24-25.

- أ. استعادة توازنات خزينة الدولة من خلال:
- ✓ تعزيز قدرات التقدير والتسيير للنفقات العمومية.
 - ✓ عصنة مجموعة الأنظمة المستخدمة في تحضير وتنفيذ الميزانية وذلك من خلال استكمال وإصدار القانون العضوي خلال سنة 2018 المتعلق بقوانين المالية.
 - ✓ اعتماد طريقة تسيير المالية العمومية عن طريق تفويض الاختصاصات على مستوى الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية المقدمة للخدمة العمومية وإدراجها ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2019.
 - ✓ تعزيز الأحكام التنظيمية المتعلقة بنفقات التجهيز وذلك للتحكم في النفقات العمومية وترشيدها.
 - ✓ اجراء إحصاء وطني لمداخل الأسر في 2018 تحضيراً لترشيد سياسة الإعانات العمومية والشرع تدريجياً في سنة 2019 في مقارنة جديدة في مجال الإعانات المباشرة وغير المباشرة من الدولة لفائدة الأسر.
 - ✓ الترشيح المتزايد خلال السنوات القادمة لسياسة التوظيف في قطاع الوظيفة العمومية وتنفيذ التشريع في مجال التقاعد.
- ب. استعادة توازنات ميزان المدفوعات من خلال ترشيح الواردات من السلع والخدمات عبر عدة تدابير من بينها، إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي للسلع والخدمات في سنة 2018 طبقاً لأحكام قانون الصفقات العمومية ومكافحة تضخم الفواتير، والعمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ج. الإصلاحات الهيكلية، المالية، وتتضمن ما يلي:
- ✓ وضع إطار تشريعي سنة 2019 لسياسة جبائية محلية.
 - ✓ تنويع العرض في مجال التمويل ودفع حركية سوق القرض خاصة من خلال تعميم وسائل الدفع العصرية.
- د. الإصلاحات الهيكلية، الاقتصادية، والتي تشمل ما يلي:
- ✓ اعتماد آليات تطوير الاقتصاد الرقمي وتعزيز اللامركزية وإصلاح سوق العمل وترشيح الانفاق العمومي في مجال الحماية الاجتماعية والسياسة الصحية.
 - ✓ عصنة القطاع الفلاحي لتحقيق هدف الأمن الغذائي وترقية الصادرات الفلاحية ومواصلة تنويع الاقتصاد وتفعيل النمو خارج المحروقات وتحسن مناخ العمال.

- ✓ شرع بنك الجزائر في عملية التمويل غير التقليدي منذ الثلاثي الأخير من العام 2017، حيث تم إصدار حوالي 2185 مليار دج بحلول نهاية العام، تم توزيعه على عدة اعتبارات كالآتي:¹
- ✓ 570 مليار دج لتمويل العجز الإجمالي للخزينة لنفس العام.
- ✓ 354 مليار دج موجهة للصندوق الوطني للاستثمار.
- ✓ 452 مليار دج لإعادة شراء جزء من سندات الخزينة الموجودة بحوزة سونطراك.
- ✓ 545 مليار دج لإعادة شراء سندات الخزينة المتعلقة بديون سونلغاز.
- ✓ 264 مليار دج لتسديد الجزء الأول من القرض السندي الوطني.
- ✓ وفي سنة 2018 واصل البنك سياسة الإصدار النقدي الجديد، حيث مع بداية السنة خصص مبلغ 1400 مليار دج، منها 900 مليار دج كتسبيق لتغطية جزء من عجز الخزينة العمومية، و500 مليار دج موجه للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- ✓ خلال شهر سبتمبر خصص مبلغ 420 مليار دج منها 122 مليار دج موجه لإعادة شراء سندات الخزينة العمومية في حوزة القرض الشعبي، و320 مليار دج لصالح الصندوق الوطني للاستثمار.
- ✓ في نهاية سبتمبر 2018 بلغت قيمة التمويل 4005 مليار دج خصص منها 1470 مليار دج لتغطية عجز الخزينة العمومية، و1261 مليار دج لتمويل الدين العمومي، وكان رصيد حساب الخزينة لدى بنك الجزائر دائنا ب1475 مليار دج من نفس الشهر.
- ✓ في نهاية شهر نوفمبر 2018 بلغت قيمة التمويل 5192.2 مليار دج، وارتفع الى ما قيمته 5556.2 مليار دج نهاية السنة.
- ✓ أما خلال شهر يناير 2019 بلغت قيمة التمويل حوالي 6556.20 مليار دج.
- والجدول الموالي يلخص حصيلة التمويل غير التقليدي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من الثلاثي الأخير من سنة 2017 وإلى غاية سنة 2019:

¹ بملول نور الدين وزغادنية أسماء، "آثار التمويل غير التقليدي على الاقتصاد الجزائري: دراسة تقييمية خلال الفترة 2017-2019"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 1، جوان 2020، ص 196.

الجدول رقم (20): حصيلة التمويل غير التقليدي خلال الفترة 2017-2019 (مليار دج)

الفترة	201/10	201/11	201/01	201/09	201/11	201/12	201/01
	7	7	8	8	8	8	9
سندات مالية صادرة أو مضمونة من طرف الدولة	570	2185	3585	4005	5192.2	5556.2	6556.2

المصدر: مكاوي هجيرة وبوبكر محمد، "مساهمة التمويل غير التقليدي في معالجة عجز الموازنة العامة في الجزائر - دراسة تحليلية 2014-2019"، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04، العدد 01، أبريل 2020، ص 223.

الفرع الثاني: معالم السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي 2001-

2019

شهد الاقتصاد الجزائري مع بداية الألفية الثالثة جملة من التحولات والتغيرات الإيجابية، خاصة بعد الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط العالمية، فمنذ سنة 2000 ساعد ارتفاع أسعار البترول في تحقيق وضعية اقتصادية مميزة، حيث ارتفعت إيرادات تصدير المحروقات بشكل كبير، مما ساعد على تشكيل وضعية صلبة للاحتياجات الأجنبية، بالإضافة الى القيام بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية¹.

هذا الارتفاع كان له أثر كبير على السيولة النقدية للاقتصاد الوطني، حيث عرف النظام المصرفي سيولة هيكلية مفرطة وغير مستغلة ناتجة أساسا عن الطفرة النفطية، والتي سمحت للحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن تلك التي طبقتها سابقا، هذه السياسة التي يمكن تسميتها بسياسة الإنعاش الاقتصادي ذات التوجه الكينزي تهدف أساسا الى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الانفاق الحكومي الاستثماري بغية رفع الطلب الداخلي، ومن ثم رفع طاقة التشغيل المتاحة للجهاز

¹ زكرياء خلف الله، "قنوات تحويل السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري - دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990-2016"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، 2017/2018، ص 171.

الإنتاجي وزيادة معدل النمو الاقتصادي¹. وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ البرامج التنموية التالية:

1. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من 2001 إلى غاية 2004 أداة مرافقة للإصلاحات الهيكلية التي التزمت بها الجزائر قصد استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، ويتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية، كما خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية، ويعتبر هذا البرنامج ، حيث تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية²، حيث خصص له مبلغ 7 مليار دولار أي ما يعادل 525 مليار دينار جزائري. ومن نتائج هذا البرنامج:³

✓ استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3.700 مليار دينار، منها حوالي 30 مليار دولار أي 2.350 مليار دينار من الانفاق العمومي.

✓ نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال الخمس السنوات بنسبة 6.8% في سنة 2003.

✓ وصول معدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها.

✓ تراجع في البطالة من 29% إلى 24%.

✓ احتياطات صرف قدرت بـ 32.9 مليار دولار.

✓ تقليص الديون العمومية الداخلية من 1059 مليار دج في سنة 1990 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.

✓ إنجاز الألاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الألاف من المساكن الجاهزة.

2. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

وقد جاء هذا البرنامج مكملا لجهود التنمية الشاملة التي بذلت من خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي، وذلك من خلال وضع حجم أكبر للاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو والحد من البطالة بتوفير مناصب شغل في مختلف القطاعات الإنتاجية، حيث خصص له مبلغ قدر

¹ نادية العقون، مرجع سابق، ص 578.

² دردوري لحسن، مرجع سابق، ص 369.

³ نفس المرجع السابق، الصفحة سابقا.

بحوالي 4203 مليار دج أي ما يقارب 55 مليار دولار من النفقات العمومية التنموية¹، تجسد في العديد من الإنجازات نذكر منها:²

- ✓ تطوير المنشآت القاعدية، قطاع الأشغال العمومية، قطاع النقل وتهيئة الإقليم حيث خصص لها مبلغ 1703.1 مليار دج.
- ✓ تحسين ظروف معيشة السكان، حيث خصص له أعلى نسبة تقدر ب 45.41% من مجموع ما خصص للبرنامج التكميلي لدعم النمو، أي ما يقدر ب 1908.5 مليار دج.³
- ✓ دعم برامج التنمية الاقتصادية في القطاعات الحيوية: الفلاحة والسياحة الصناعة والصيد البحري وترقية الاستثمار، حيث خصص لها مبلغ 337.2 مليار دج.
- ✓ تطور الخدمة العمومية، حيث خصص له ما يقارب 203.9 مليار دج.⁴
- ✓ تطوير تكنولوجيا جديدة للاتصالات، حيث خصص لها مبلغ قدره 50 مليار دج.

3. البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014:

- خصص لهذا البرنامج ما قيمته 21214 مليار دج (حوالي 286 مليار دولار)، يشمل شقين هما:⁵
- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها ولاسيما في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.
- توجيه 40% من الغلاف المالي المخصص لهذا البرنامج لتحسين مؤشرات التنمية البشرية، بالإضافة الى تخصيص 250 مليار دينار لتنمية البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال، واستكمال مكتسبات المخططات السابقة، بالإضافة الى الأغلفة المالية الهامة لقطاع السكن، دعم البنية التحتية، رفع مستويات التشغيل، وتحسين شبكات الامداد بالطاقة والمياه الصالحة للشرب، وذلك في إطار اهتمام الدولة بعنصر التنمية البشرية.

¹ هناء بن جميل، مرجع سابق، ص 139.

² اكرام بن عزة، "فعالية السياسة النقدية وأثرها في تحقيق النمو الاقتصادي -دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1980-2017"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، تخصص بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2018/2019، ص 177.

³ بهاء الدين طويل، مرجع سابق، ص 207.

⁴ نفس المرجع السابق، الصفحة السابقة.

⁵ هناء بن جميل، مرجع سابق، ص 140.

4. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

يمتد هذا البرنامج من سنة 2015 وإلى غاية 2019 في إطار استكمال ما تم تنفيذه في برامج النمو الاقتصادي السابقة، ويستهدف البرنامج تحقيق الأهداف التالية:¹

- تحقيق معدل نمو سنوي قدره 7% بحلول 2019.
- تطوير المنشآت الاقتصادية والاجتماعية.
- تفعيل وعصرنة المنظومة المصرفية والمالية على نحو يستهدف تطوير استعمال أدوات الدفع العصرية وتسيير العمليات ومراقبتها.
- تطوير أسواق رؤوس الأموال وترقية بورصة الجزائر.
- ترقية استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال والاهتمام بتطوير الموارد البشرية.
- تفعيل تنمية النشاطات المنتجة من خلال توسيع القطاع الصناعي وعصرنته من خلال تطوير قطاع المناجم والصناعات التحويلية، تطوير النشاطات الفلاحية المنتجة، وتعزيز نشاطات الصيد البحري وتربية المائيات.
- دعم الاستثمار في قطاعات رئيسية للاقتصاد الأخضر، الفلاحة، والماء، وتدوير وتثمين النفايات، الصناعة والسياحة.

الفرع الثالث: تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة 2001-2019

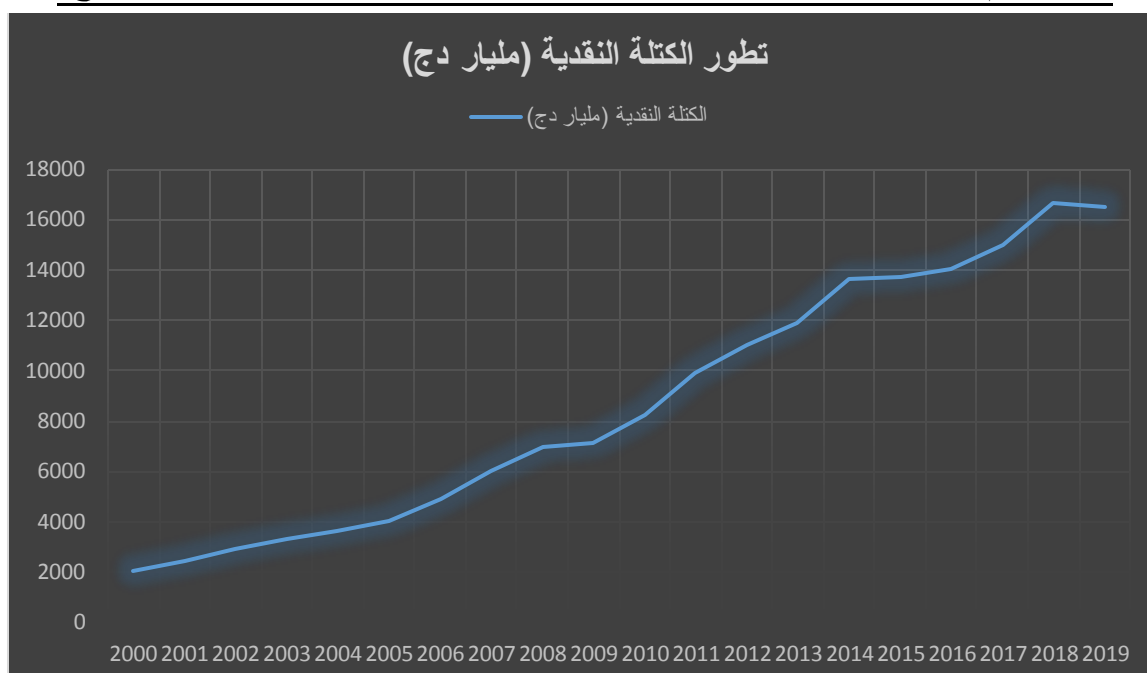
على عكس الفترة السابقة، عرفت السياسة النقدية توجهها مغايرا عن سابقه، مما انعكس على تطور المؤشرات النقدية كما يلي:

1. تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 2000-2019:

خلال هذه الفترة عرفت الكتلة النقدية نموا متواصلا بعد ارتفاع الاحتياطات الأجنبية عقب الطفرة النفطية الناتجة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول ابتداء من سنة 2000، والتي تزامنت مع الانطلاق في تمويل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادية الممتدة من سنة 2001 إلى غاية 2019، والشكلين الماليين يوضحان تطور الكتلة النقدية ومعدل نموها خلال الفترة 2000-2019:

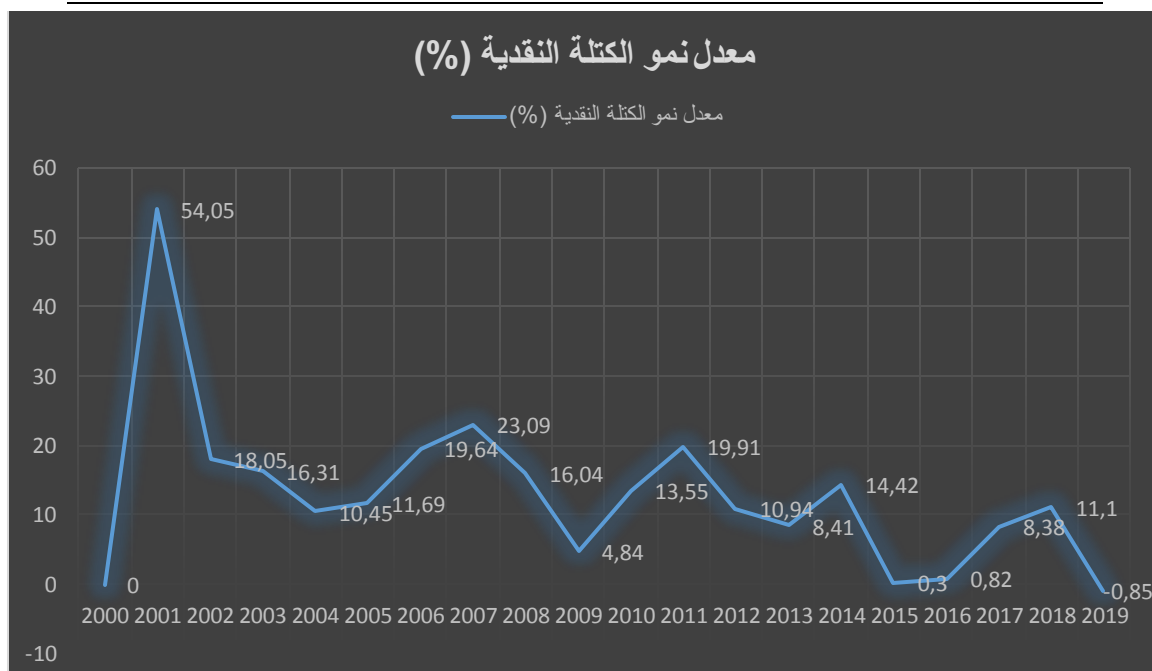
¹ أكرام بن عزة، مرجع سابق، ص 179.

الشكل رقم (23): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

الشكل رقم (24): تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 (%)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

على عكس الفترة السابقة، أين اتبعت السلطات النقدية سياسة انكماشية في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث لم تعرف الكتلة النقدية نموا كبيرا بهدف الحد من التدفق النقدي والتحكم في معدلات التضخم. فمع بداية الألفية الثالثة شهدت الكتلة النقدية نموا مرتفعا تزامن مع تغيير توجه السياسة النقدية نحو التوسع، حيث عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2014 كنتيجة مباشرة لارتفاع الاحتياطات الأجنبية بعد الطفرة النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية. ويلاحظ من خلال الشكل رقم (23) أن الكتلة النقدية قد شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، ويمكن التفريق بين ثلاث فترات كما يلي:

- الفترة 2000-2004: خلال هذه الفترة عرفت الكتلة النقدية تزايدا مستمرا من 2022.50 مليار دج سنة 2000 الى 3644.30 مليار دج سنة 2004، بمعدل نمو بلغ 54.05% سنة 2001، ويرجع ذلك الى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة الى الانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001-2004. في حين شهدت الفترة 2002-2004 تباطؤ في معدل النمو حيث انخفض سنة 2002 الى 18.05% الى 10.45% سنة 2004، بسبب امتصاص فائض السيولة من طرف بنك الجزائر بعد رفعه لنسبة الاحتياطي القانوني واستحدثاته لأدوات نقدية جديدة ممثلة في استرجاع السيولة والوديعة المغلة للفائدة¹.
- الفترة 2005-2009: تزامنت هذه الفترة مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 الى غاية 2009، أين شهدت الكتلة النقدية تزايدا مستمرا، حيث انتقلت من 4070.40 مليار دج الى 7173.10 مليار دج.
- الفترة 2009-2019: خلال هذه الفترة استمر تزايد الكتلة النقدية التي انتقلت من 7173.10 مليار دج سنة 2009 الى 13686.80 مليار دج سنة 2014، ولكن بمعدلات نمو أقل، حيث أدى انخفاض أسعار النفط الناجم عن الأزمة العالمية لسنة 2008 وما انجر عنها من انخفاض في نمو احتياطات الصرف، في حين ارتفع معدل نموها خلال سنتي 2010 و 2011 الى 13.55% و 19.9% على التوالي، وذلك بعد عودة أسعار النفط للارتفاع مجددا بعد الأزمة المالية العالمية وارتفع معها صافي الأصول الخارجية، والشروع في تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو 2010-2014، وبعد إقرار بنك الجزائر رفع سقف استرجاع السيولة الى 1350 مليار دج بهدف تخفيض الضغوط التضخمية، انخفض معدل نمو الكتلة النقدية مجددا خلال

¹ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 168.

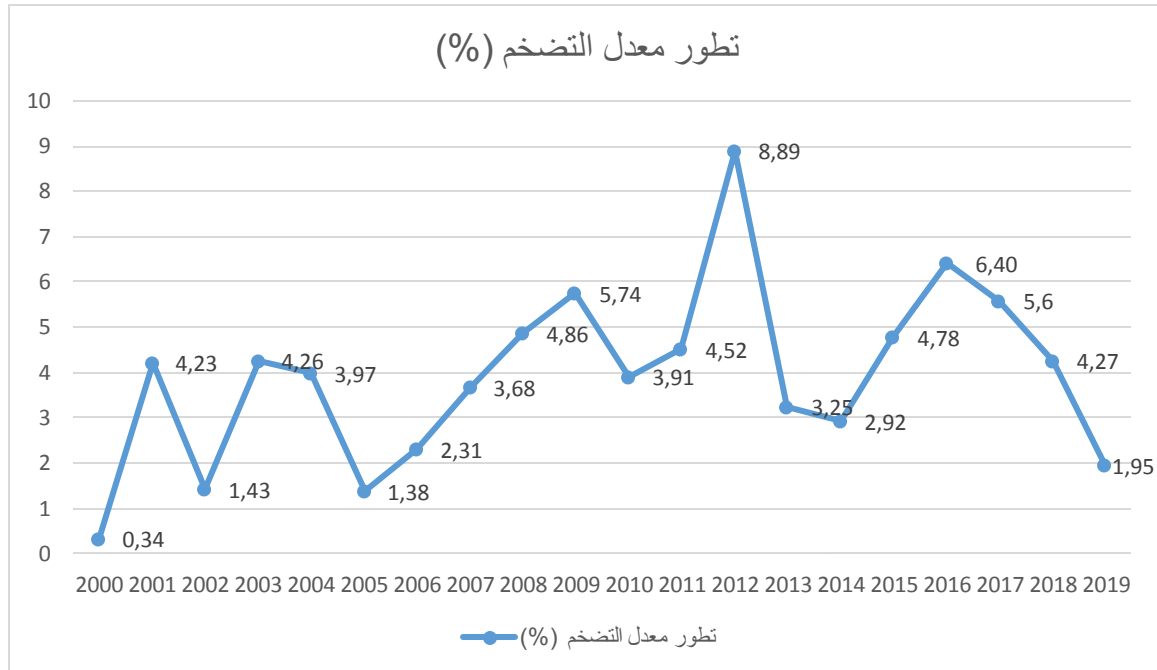
السنوات 2012 و 2013 الى 10.94% و 8.41% على التوالي، نتيجة التأثير بالأزمة الأوروبية، وانخفاض معدلات نمو الموجودات الصافية الخارجية، قبل أن يعود للارتفاع مجددا سنة 2014 الى 14.42%¹.

بعد الصدمة النفطية السالبة التي بدأت في منتصف 2014، عرف نمو الكتلة النقدية تراجعاً خلال سنتي 2015 و 2016 الى 0.3% و 0.82% على التوالي، غير أنه وابتداء من سنة 2017 عرفت الكتلة النقدية تطوراً مستمراً في ظل تبني سياسة التمويل غير التقليدي منذ الثلاثي الأخير لسنة 2017، حيث بلغ معدل نموها 8.38% و 11.10% خلال سنتي 2017 و 2018 على التوالي.

2. تطور معدل التضخم خلال الفترة 2000-2019:

بعدما سجلت معدلات التضخم ارتفاعاً محسوساً خلال سنوات التسعينات، عرفت هذه العشرية تسجيل مستويات مقبولة في معدلات التضخم بين ارتفاع وانخفاض، والشكل الموالي يوضح تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2019:

الشكل رقم (25): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من اعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك الدولي على الموقع: <https://data.albankaldawli.org/>

¹ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 168.

بعد التحسن الملحوظ الذي سجلته معدلات التضخم خلال نهاية التسعينات، أين شهدت انخفاضا قياسيا وصل الى 0.34% سنة 2000. عرفت بداية الألفية الثالثة عودة ارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ 4.23% خلال العام 2001، ويعود هذا الارتفاع الى التزايد الذي عرفته الكتلة النقدية والتي بلغ نموها حوالي 22.29% نتيجة تطبيق سياسة نقدية توسعية كنتيجة لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، لينخفض بعدها سنة 2002 الى 1.43%، نتيجة تراجع نمو الكتلة النقدية الى 17.3%، ليرتفع من جديد خلال سنتي 2003 و 2004 الى 4.26% و 3.94% على التوالي، نتيجة ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية خاصة المواد الغذائية، والذي تزامن مع الاستمرار في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

بعدها سجلت معدلات التضخم انخفاضا خلال سنتي 2005 و 2006 الى 1.38% و 2.31% على التوالي، نتيجة التباطؤ الذي سجله نمو الكتلة النقدية (11.22% و 18.67%)، وذلك عقب جملة الإجراءات التي اعتمدها البنك المركزي بهدف امتصاص فائض السيولة، ليرتفع بعدها خلال سنتي 2007 و 2008 الى 3.68% و 4.86% على التوالي، نتيجة التوسع في الإصدار النقدي ومن ثم ارتفاع نمو الكتلة النقدية (21.5% و 16.03%) والناتج أساسا عن تطبيق سياسة نقدية توسعية بهدف تمويل برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وواصل معدل التضخم ارتفاعه خلال سنة 2009 حيث بلغ 5.74%، نتيجة الارتفاع الذي عرفته أسعار السلع المستوردة خاصة الغذائية عقب ارتفاع سعر اليورو مقابل سعر الدولار بعد الأزمة المالية العالمية، لينخفض سنة 2010 الى 3.91% بعد تراجع نمو الكتلة النقدية الى 15.44%، لكن سرعان ما عاد للارتفاع مجددا خلال سنتي 2011 و 2012 الى 4.52% و 8.89% على التوالي، ويرجع هذا الارتفاع الى زيادة الكتلة النقدية على اثر تطبيق سياسة نقدية توسعية كنتيجة لاستكمال برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014، اذ سجل معدل نمو الكتلة النقدية خلال 2011 و 2012 حوالي 19.9% و 10.91% على التوالي، لتعود معدلات التضخم للانخفاض خلال سنتي 2013 و 2014 الى ما يقارب 3.25% و 2.92% على التوالي، عقب التباطؤ الذي سجله معدل نمو الكتلة النقدية (8.40% و 14.60%)، وواصل معدل التضخم ارتفاعه خلال سنتي 2015 و 2016 الى 4.78% و 6.40% على التوالي، نتيجة ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية بموجب قانون المالية لسنة 2016، وكنتيجة لاعتماد بنك الجزائر سياسة التمويل غير التقليدي بداية الثلاثي الأخير من سنة 2017، انخفض معدل التضخم خلال سنتي 2017، 2018، و 2019 الى 5.6%، 4.27% و 1.95% على التوالي، بالرغم من قيام بنك الجزائر بضخ كتلة نقدية في السوق دون أن تقابلها زيادة

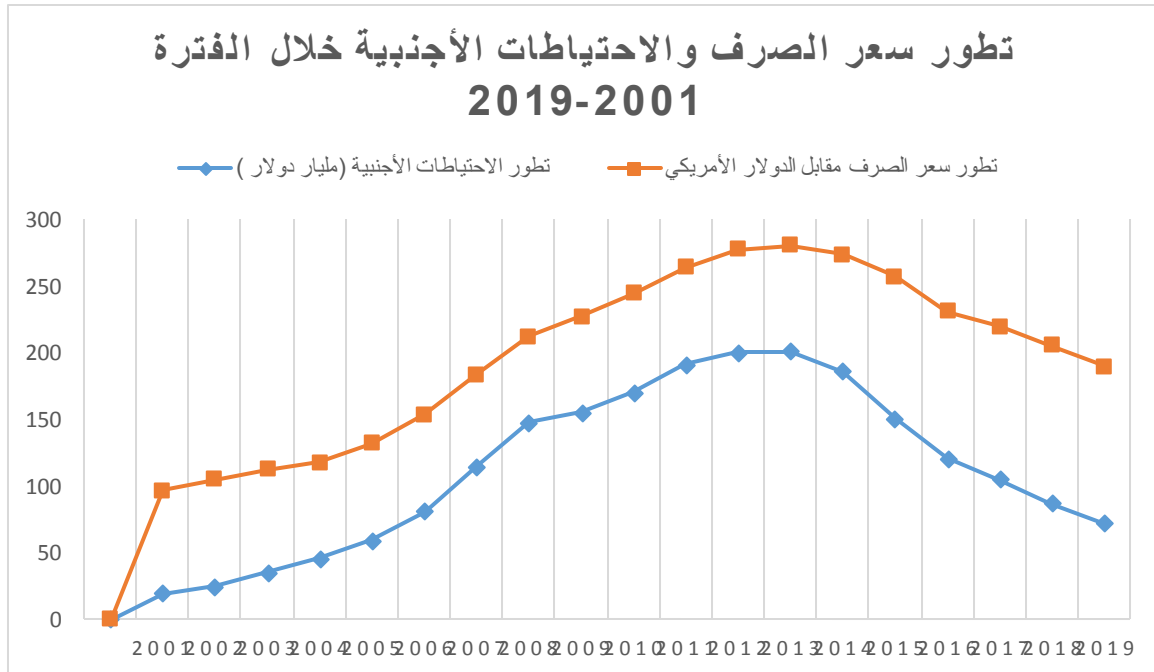
موازنة حقيقة في السلع والخدمات، ويعود ذلك الى اعتماد بنك الجزائر في إدارة السياسة النقدية للتمويل غير التقليدي احتواء مظاهر ظهور الضغوط التضخمية.

3. تطور سعر الصرف خلال الفترة 2000-2019:

عرفت احتياطات الصرف ارتفاعا متواصلا خلال الفترة 2001-2013 عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية منذ سنة 2001، في المقابل انعكست الوضعية الإيجابية للاحتياطات الأجنبية على تطور سعر الصرف خلال هذه الفترة، أين شهد هذا الأخير استقرارا نسبيا طيلة هذه السنوات. غير أنه وبعد الصدمة النفطية السالبة لسنة 2014 عقب انهيار أسعار البترول، تراجعت الاحتياطات الأجنبية من 186.35 مليار دولار أمريكي سنة 2014 الى 71.80 مليار دولار أمريكي سنة 2019، وهو ما انعكس في تراجع سعر الصرف ابتداء من سنة 2014 أين انخفض من 87.90 دج الى 118.062 خلال العام 2018.

الشكل رقم (26): تطور سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

2019



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

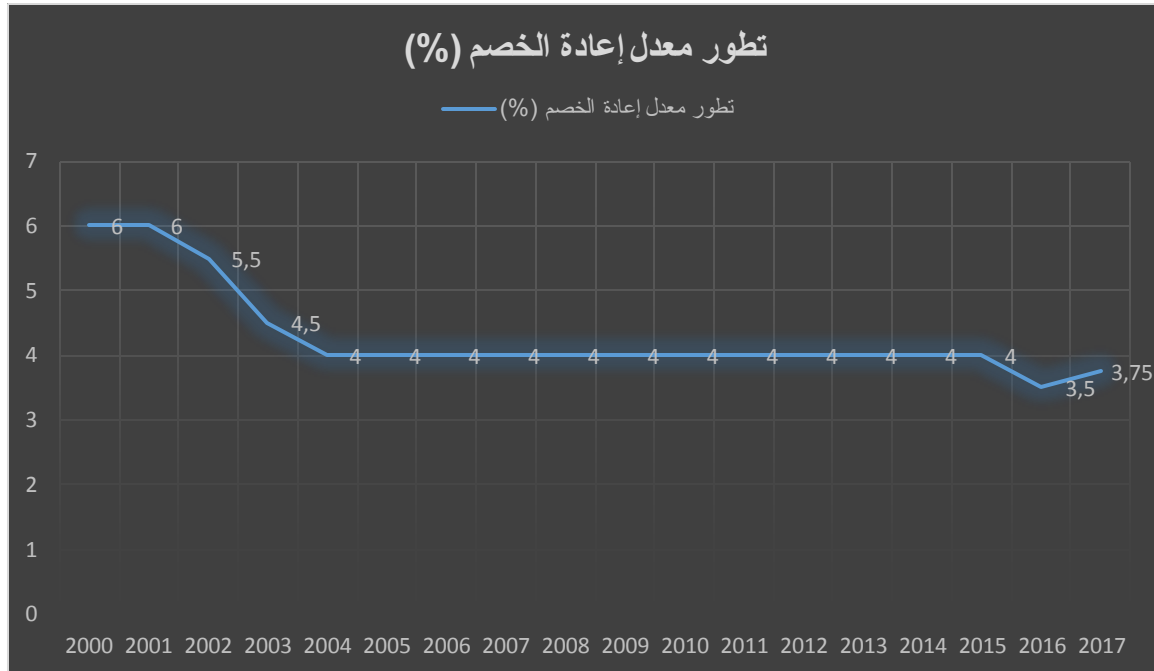
<https://data.albankaldawli.org/>

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 47، سبتمبر 2019.

4. تطور معدل إعادة الخصم خلال الفترة 2000-2017:

عرف معدل إعادة الخصم انخفاضا من 6% سنة 2000 الى 4% سنة 2004، نتيجة تراجع لجوء البنوك الى طلب إعادة تمويلها من طرف بنك الجزائر نظرا لفائض السيولة المصرفية الموجود لديها، وابتداء من سنة 2004 أستقر معدل إعادة الخصم عند 4% والى غاية سنة 2014، بسبب عدم لجوء البنوك الى طلب إعادة تمويلها من طرف البنك المركزي. غير أنه وبعد انخفاض السيولة المصرفية على مستوى البنوك تدريجيا ابتداء من سنة 2015 عقب انهار أزمة أسعار البترول لسنة 2014، لجأ بنك الجزائر الى إعادة تنشيط سياسة معدل إعادة الخصم من خلال خفض هذا الأخير خلال سنتي 2015 و 2016 الى 3.5% و 3.75% على التوالي، بهدف دفع البنوك الى طلب إعادة التمويل طرف البنك المركزي.

الشكل رقم (27): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2000-2017



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات البنك الدولي على الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/>

في الأخير، يمكن القول أن إدارة السياسة النقدية خلال الفترة 2001-2019 استطاعت الى حد ما تحقيق نوع من الاستقرار النقدي مقارنة بسنوات التسعينات، بعد تمكنها من تخفيض معدلات التضخم الى مستويات مقبولة تتقارب ومعدلات التضخم المستهدفة من طرف بنك الجزائر، خاصة وأن هذه الفترة عرفت فيها السيولة المصرفية ارتفاعا في السوق النقدية، لاسيما بعد لجوء بنك الجزائر

الى تبني سياسة التمويل غير التقليدي ابتداء من العام 2017، والتي كان متوقعا أن تكون لها آثار كبيرة على زيادة الضغوط التضخمية.

المبحث الثاني: توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019

تبنّت الجزائر مباشرة بعد استقلالها أسلوب التخطيط المركزي كاستراتيجية فعالة للخروج من الوضعية الاقتصادية المزرية التي خلفها الاستعمار الفرنسي، حيث تمّ الشروع في تنفيذ مخططات تنمية بغية النهوض بالاقتصاد الوطني والتخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي. خلال هذه المرحلة عرفت السياسات المالية إصلاحات عديدة في محاولة لتكييفها مع التطورات التي عرفها الاقتصاد الجزائري، إلا أن هذه الإصلاحات لم تنجح الى حد كبير في احتواء الاختلالات التي مست الاقتصاد الوطني سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وهو ما أكدته أزمة انهيار أسعار النفط لسنة 1986، مما دفع بالسلطات الجزائرية الى الإسراع في انتهاز سياسة إصلاحية شاملة بداية من سنة 1988، وذلك برعاية المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية.

المطلب الأول: السياسة المالية في ظل الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية (1990-2000)

أثبتت الأزمة البترولية لسنة 1986 غياب التنوع في إيرادات الدولة التي امتدت الى أزمة اقتصادية واجتماعية وحتى سياسية، حيث أدى انهيار أسعار النفط الى تدهور في مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية باعتبار الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، لذلك اضطرت الحكومة الجزائرية الى القيام بإصلاحات شاملة مست مختلف الجوانب والمجالات الاقتصادية وعلى رأسها السياسة المالية.

الفرع الأول: الإصلاحات المالية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات الدولية

توصي المؤسسات المالية الدولية الدول المعنية بتطبيق برامجها الإصلاحية في إطار التحكم في عجز الموازنة العامة من خلال التقليل من الانفاق العام، وزيادة الإيرادات العامة من خلال تبني إصلاحات جبائية شاملة وكاملة، ففي إطار التحكم وتقليل الانفاق العام، قامت الجزائر بتخفيض القيمة الحقيقية للأجور بتأجيل الزيادة المرتقبة فيها التي كانت مقدرة بـ 12.5% مع نهاية سنة 1994، كما خفضت عدد التعيينات الجديدة في الوظائف العمومية وعملت على رفع الدعم على كثير من السلع والخدمات، أما فيما يرتبط بالإيرادات العامة، فقد تبنّت الجزائر برامج إصلاحية للنظام الجبائي، هدفت من خلاله

الى تطوير الإدارة الجبائية ومحاربة كل أشكال التهرب والغش الجبائيين، وهذا ما تعكسه إصلاحات سنة 1991.¹ ويمكن إبراز أهم الإجراءات المالية المتخذة في إطار هذه الإصلاحات في النقاط التالية:

1. الإصلاح الضريبي لسنة 1991

تميز النظام الضريبي في الجزائر قبل إصلاحه بضعف فعاليته وكفاءته سواء من حيث المردودية أو من حيث التنظيم، وهذا بالنظر الى عدم الاهتمام الكبير الذي كانت توليه السلطات للجباية العادية، وذلك لكون أن معظم إيرادات الجباية كانت من الإيرادات البترولية، إلا أن بعد أزمة 1986 وبانخفاض أسعار المحروقات أصبح الإصلاح الجبائي ضرورة حتمية للاستفادة بقدر أكبر من الجباية العادية، ومن أهم السبلات والعوائق التي يمكن ملاحظتها في النظام الجبائي قبل إصلاحه ما يلي: ²

✓ نظام ضريبي معقد، وذلك للعدد الكبير للضرائب والمعدلات، فالضرائب على الدخل لوحدها كانت تسعة أنواع، وضرائب الانفاق كانت أربعة.

✓ عدم استقرار النظام الضريبي، وذلك لكثرة التعديلات المحدثه عليه سواء في إطار قوانين المالية السنوية، أو في إطار قوانين أخرى ذات صلة بالنشاط الاقتصادي.

✓ ثقل العبء الضريبي بسبب تعديل الضرائب وارتفاع معدلاتها، حيث بلغت الضريبة على أرباح الشركات في سنة 1988 نسبة 55%.

✓ عدم ملائمة النظام الجبائي لفترة الإصلاحات التي شهدتها سنة 1988.

✓ ضعف العدالة الضريبية واتساع فجوة التهرب والغش الضريبي.

✓ عدم مرونة النظام الضريبي القديم، حيث الزيادة في الحصيلة أقل من الزيادة في الناتج المحلي.

✓ انخفاض الحصيلة الجبائية من الإيرادات البترولية بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، حيث كانت تمثل حصيلة الجباية البترولية سنة 1981 ما يعادل 66.4% من مجموع الجباية، لتصل الى 28.56% سنة 1986.

وفي بداية سنة 1991 شرعت السلطات المالية بإدخال إصلاحات جذرية على النظام الجبائي عن طريق استحداث ضرائب جديدة، كما تضمنت هذه الإصلاحات إعادة التنظيم الإداري وهيكله المصالح الداخلية والخارجية للإدارة الجبائية، حيث أصبح لكل ولاية مديرية ضرائب خاصة بها، تضم كل مديرية ولائية مجموعة من المديريات الفرعية، تحتوي على مختلف الأجهزة المساعدة لها في تحسين

¹ داودي محمد، " السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012/2011، ص 211.

² ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 222.

مستويات أدائها، ويهدف هذا التنظيم الجديد الى تشجيع المكلفين بتقسيم مبالغ الضريبة، ووضع أنظمة معالجة مع تسجيل التصريحات الضريبية، فضلا عن اعداد برنامج لتحقيق وكشف المخالفات والتأخر في الدفع وعدم التصريح (الغش والتهرب الضريبي)¹، وتسعى هذه الإصلاحات الى تحقيق مجموعة من الأهداف، يمكن اجمالها فيما يلي:²

- تحقيق نمو اقتصادي عن طريق ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمار الإنتاجي، مع تخفيف الضغط الضريبي المفروض على المؤسسات، الناجم عن تعدد الضرائب من جهة وارتفاع معدلاتها من جهة أخرى.

- خلق الشروط الملائمة لتحقيق توازن خارجي عن طريق تنويع الصادرات، لكون هذه الأخيرة مهمنا، عليها المنتجات البترولية في ظل أوضاع أصبحت فيها السوق النفطية تتمتع بعدم الاستقرار.

- إعادة توزيع المداخيل بشكل عادل والعمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملا من عوامل التحكم في التضخم، بالنظر الى معدلات التضخم العالية التي يعرفها الاقتصاد الوطني آنذاك.

- المساهمة في تحقيق أهداف جهود اللامركزية السياسية والاقتصادية للبلاد، إدراكا من السلطات بأن هناك حالة من عدم التوازن الجهوي، وتباين الاستفادة من جهود التنمية بين مناطق وجهات البلاد.

- تحسين شفافية النظام الضريبي الجزائري بتبسيط اجراءاته، ومكوناته بشكل يسهل التحكم فيه، بالنظر الى تواضع مستوى تأهيل الإدارة الضريبية.

ويرتكز مضمون الإصلاحات الضريبية لسنة 1991 على استحداث ثلاث ضرائب جديدة تشمل:

أ. الضريبة على الدخل الإجمالي IRG: أسست الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال قانون

المالية لسنة 1991، وهي ضريبة سنوية وحيدة تؤسس على دخل الأشخاص الطبيعيين، وتفرض

هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة، وتعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي

مباشرة وتصاعدية.³ ويعتبر الهدف من استحداث هذه الضريبة في تجسيد مبدأ شمولية الجباية من

¹ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 178.

² بوري محي الدين، "دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ما بين 2000-2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي

بلعباس، 2017/2018، ص 178.

³ بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 165.

جهة ومحاربة الغش الجبائي من جهة أخرى، وهذا نظرا لتنوع المداخل التي يمكن أن يحصل عليها الفرد الواحد، مما يصعب مراقبتها، وهذا ما يؤدي الى ضعف الضرائب المحصلة، كون هذه الضريبة تطبق على مجموع المداخل التي يحصل عليها نفس الفرد.¹

ب. الضريبة على أرباح الشركات IBS: تم استحداث هذه الضريبة لإلغاء ازدواجية النظام الضريبي أي توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات سواء كانت وطنية أو أجنبية، حيث في السابق كانت تخضع المؤسسات الوطنية للضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بمعدل 50% في حين كانت المؤسسات الأجنبية تخضع اما للضريبة على مداخل مؤسسات البناء بمعدل 8% أو اقتطاع الضريبة على الأرباح غير التجارية من المصدر بالنسبة للمؤسسات الخدمية بمعدل 25%، وبموجب هذا الإصلاح يتم توحيد الضريبة المطبقة على المؤسسات الوطنية والمؤسسات الأجنبية، والذي يسير في اطار مبدأ شمولية القواعد الجبائية ومن ثم الدخول في اقتصاد السوق.²

ج. الرسم على القيمة المضافة TVA: أسس الرسم على القيمة المضافة في الجزائر بموجب قانون المالية لسنة 1991، وذلك تعويضا للرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP) والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (TUGPS)، وحسب تسميته يتعلق بالقيمة المضافة المنشأة خلال كل مرحلة من مراحل العمليات الاقتصادية والتجارية، وتحدد هذه القيمة المضافة بالفرق بين الإنتاج الإجمالي والاستهلاكات الوسيطة للسلع والخدمات، كما أن الرسم على القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة على الاستهلاك تجمع من طرف المؤسسة الى فائدة الدولة ليتحملها المستهلك النهائي.³

الى جانب هذه الضرائب تم بموجب قانون المالية لسنة 1996 استحداث ضريبة جديدة متمثلة في الرسم على النشاط المهني، تحسب على رقم الأعمال وتشمل كل الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون أنشطة صناعية أو تجارية أو غير تجارية، وجاءت هذه الضريبة تعويضا للرسم على النشاط الصناعي (TAIC) والرسم على النشاط غير التجاري (TANC).⁴

¹ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 179.

² نفس المرجع السابق، ص ص 179-180.

³ بوري محي الدين، مرجع سابق، ص 165.

⁴ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 181.

2. اصلاح نظام الأسعار

أدخلت إصلاحات بهدف تحرير الأسعار ومراجعتها من خلال صدور قانون 89-12 بتاريخ 1989/07/05 والذي يفرق بين نوعين من الأسعار وهما:¹

- ✓ الأسعار الإدارية: وهي خاضعة لإدارة الدولة وتهدف الى تدعيم القدرة الشرائية للأفراد والنشاط الإنتاجي، ويتم ضبطها عن طريق تحديد الأسعار القصوى وأسعار الهامش.
- ✓ الأسعار الحرة: وهو ما يعرف بنظام التصريح بالأسعار، من خلاله يصرح الأعوان الاقتصاديون بالمنتجات والأسعار المرغوبة لدى المصالح التجارية ويتعين على الأعوان الالتزام بتلك الأسعار وهي موجهة لتحسين عرض السلع عن طريق ممارسة سياسة حقيقية للأسعار.

الفرع الثاني: توجهات السياسة المالية خلال الفترة 1990-2000

1. سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

1.1 النفقات العامة في الجزائر:

تعتبر النفقات العامة من أهم الأدوات المالية التي تتدخل الدولة من خلالها في النشاط الاقتصادي وتوجيهه وفق الأهداف المرجوة، ووفق المشرع الجزائري فالنفقات العامة تمثل مجموع أعباء الميزانية العامة، وتنقسم حسب التشريع الجزائري الى قسمين:

نفقات التسيير: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، وتتفرع الى أربعة أبواب هي:²

- ✓ أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- ✓ تخصيصات السلطات العمومية.
- ✓ النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- ✓ التدخلات العمومية.

نفقات التجهيز: ويتم توزيع هذه النفقات وفق الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتوزع هذه النفقات على مختلف القطاعات، وتتفرع الى ثلاث أبواب:³

¹ خروف منير وفريجة ليندة، مرجع سابق، ص 320.

² المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

³ المادة 35 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 07 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.

✓ الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.

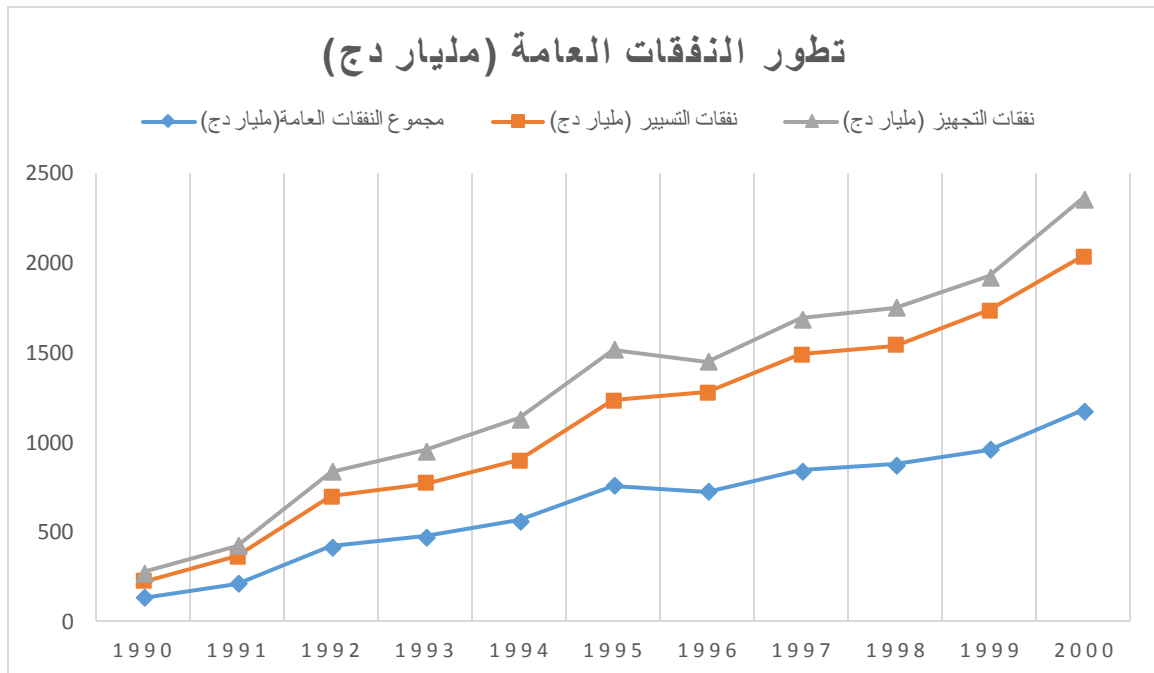
✓ إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.

✓ النفقات الأخرى برأس المال.

2.1 تطور حجم النفقات العامة خلال الفترة 1990-2000:

شهدت النفقات العامة في الجزائر خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا، رغم الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع المؤسسات الدولية بهدف إعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، لاسيما فيما يتعلق بتقليص عجز الموازنة العامة، نظرا للظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة خلال هذه الفترة، خاصة في السنوات الأولى من فترة التسعينات، غير أن السنوات الأخيرة من هذه العشرية عرفت النفقات العامة فيها نموا بمعدلات بطيئة مع مواصلة الحكومة الجزائرية عقد اتفاقيات أخرى مع المؤسسات الدولية، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

الشكل رقم (28): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية

العمومية على: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12->

[FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-)

من الملاحظ من الشكل رقم (28) أن النفقات العامة قد عرفت نموا تدريجيا خلال الفترة الممتدة من 1990 وإلى غاية 2000، حيث ارتفعت من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 1178.1 مليار دج، ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

1990-1995: هذه الفترة التي تزامنت مع الاتفاقيات التي أبرمتها السلطات الجزائرية مع صندوق النقد الدولي في إطار برامج الاستعداد الائتماني، ورغم الإجراءات المتفق عليها في إطار هذه الاتفاقيات المتعلقة بتخفيض الانفاق العام وتقليص عجز الميزانية العامة، إلا أن حجم النفقات العامة عرف تزايدا مستمرا من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 566.3 مليار دج بمعدل نمو بلغ 34.13 % سنة 1995. ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى تزايد الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور وتسديد المديونية العامة في إطار منح الاستقلالية المالية للمؤسسات العامة.

1996-2000: خلال هذه الفترة شهدت النفقات العامة تزايدا مستمرا ولكن بمعدلات نمو بطيئة، حيث ارتفعت من 724.6 مليار دج سنة 1996 إلى 1178.1 مليار دج سنة 2000، لكن الملاحظ أن معدلات نموها كانت بطيئة مقارنة بالمرحلة السابقة بحيث لم تتجاوز 16% باستثناء سنة 2000، ويعود ذلك إلى انطلاق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليان الرامية إلى تخفيض الانفاق العمومي بهدف تقليص عجز الميزانية العامة.

الجدول رقم(21): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

مجموع النفقات العامة		نفقات التجهيز		نفقات التسيير		
معدل نموها %	المبلغ (مليار دج)	% من اجمالي النفقات	المبلغ (مليار دج)	% من اجمالي النفقات	المبلغ (مليار دج)	
9.63	136,5	34.95	47,7	65.05	88,8	1990
55.38	212,1	27.48	58,3	72.52	153,8	1991
98.01	420,1	34.28	144	65.72	276,1	1992
13.45	476,6	38.86	185,2	61.14	291,4	1993
18.82	566,3	41.66	235,9	58.34	330,4	1994
34.13	759,6	37.65	285,9	62.35	473,7	1995
-4.61	724,6	24.02	174	75.98	550,6	1996
16.63	845,2	23.86	201,6	76.14	643,5	1997
3.66	875,7	24.19	211,8	78.81	663,8	1998
9.78	961,7	19.45	186,9	80.55	774,7	1999
22.50	1178,1	27.33	321,9	72.67	856,2	2000

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية

العمومية على: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12->

[FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-)

من خلال قراءتنا للجدول رقم (21) يتبن أن هناك اختلال هيكلي بين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، ويظهر جليا أن نفقات التسيير استحوذت على الحصة الأكبر من اجمالي النفقات العامة طيلة الفترة 1990-2000، بينما لم تتجاوز حصة نسبة نفقات التجهيز من اجمالي النفقات العامة 42% طيلة هذه الفترة، وهو ما يعكس توجيه الانفاق الحكومي لمواجهة الطلب المتزايد على السلع والخدمات، ارتفاع كتلة الأجور والرواتب ومختلف المنح والمعونات والتحويلات الاجتماعية، تماشيا مع الظروف السياسية خلال تلك الفترة.

وانطلاقا من تحليلنا لمؤشرات سياسة الانفاق العام خلال هذه الفترة، يتضح جليا أن الإصلاحات التي تبنتها السلطات الجزائرية والمدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، لم تنجح الى حد كبير في بلوغ

أهدافها خاصة فيما تعلق بتقليص حجم الانفاق العام وتخفيض عجز الموازنة العامة، وذلك لحساسية المرحلة التي مرت بها الجزائر خاصة في السنوات الأولى من فترة التسعينات، والتي استدعت تحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ورفع القدرة الشرائية، تقليص معدلات البطالة وتخفيض عجز المديونية العامة. وهو ما كان يتطلب تزايد الانفاق الحكومي على الرواتب والأجور والمعونات الاجتماعية، وتسديد المديونية العامة، والذي كان على حساب الانفاق الاستثماري الذي لم يحظى بأهمية السلطات آنذاك، خاصة وأن البنية التحتية تأثرت كثيرا بالأزمة الأمنية التي شهدتها البلاد في العشرية السوداء.

أما بالنسبة لبرامج الإصلاح الهيكلي والذي انطلق تطبيقها سنة 1995، فيمكن القول إنها استطاعت الى حد ما تخفيض حجم الانفاق العام وتقليص عجز الموازنة العامة من خلال توسيع دائرة تحرير الأسعار، تقليص عدد الموظفين، والتخلي عن تسديد ديون المؤسسات العمومية، مما ساهم في تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنها انعكست سلبا على الأوضاع الاجتماعية كارتفاع معدلات البطالة، خاصة في ظل انخفاض الانفاق الاستثماري الى جانب تسريح العمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات.

2. سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

1.2 الإيرادات العامة في الجزائر:

تعتبر الإيرادات العامة الجزء المكمل والضروري لتمويل الانفاق العام، وتمثل في الموارد الاقتصادية التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف اشباع الحاجات العامة، وقد تطورت بتطور الفكر الاقتصادي والمالي، فبجانب كونها أداة للحصول على الأموال العامة، أصبحت أداة مهمة من أدوات السياسة المالية تستطيع الحكومة بواسطتها التأثير على النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

ووفق التشريع الجزائري تنقسم الإيرادات العامة الى:

- ✓ الإيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات.
- ✓ مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- ✓ التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤدة والأتاوى.
- ✓ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات.
- ✓ التسديد بالرأسمال للقروض والتسيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة وكذا الفوائد المترتبة عنها.

- ✓ مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.
- ✓ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
- ✓ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي، المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به.
- وحسب تصنيف الإيرادات العامة حسب طبيعتها يمكن تصنيف إيرادات الميزانية العامة الى قسمين: إيرادات اجبارية وإيرادات اختيارية.
- الإيرادات الاجبارية: تتمثل في مجموع الاقتطاعات التي تحصل عليها الدولة بصفة اجبارية ودون مقابل في المداخيل الجبائية والغرامات والخصص المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية وتتمثل فيما يلي:¹
- الإيرادات الجبائية: تتكون من مختلف الضرائب والرسوم المصنفة كما يلي:
- أ. الضرائب المباشرة: وهي الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخيل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور...الخ.
- ب. حقوق التسجيل والطابع: وهي الضرائب الموضوعة على بعض العقود القانونية وكل الوثائق الموجهة للعقود المدنية والقضائية مثل حقوق تسجيل نقل الملكية، وطوابع جوازات السفر وبطاقة التعريف...الخ.
- ج. الضرائب غير المباشرة: وتتكون أيضا من الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك لكنها تخص فقط المنتجات غير الخاضعة للرسوم على رقم الاعمال (كالذهب والكحول...الخ).
- د. الضرائب على رقم الأعمال: وتفرض على مجموع المواد الاستهلاكية وبالتالي فهي ضرائب غير مباشرة على الاستهلاك.
- هـ. الحقوق الجمركية: يخضع هذه الرسم على جميع الموارد الموجهة للتصدير والاستيراد.
- و. الجباية البترولية: تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على انتاج البترول السائل والغاز من جهة وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات.
- ز. الحصة المستحقة للدولة من أرباح المؤسسات العمومية: وتمثل نسبة من الأرباح الصافية للمؤسسة بعد اقتطاع اشتراكات العمال حيث أن هذه الضريبة تخضع للقواعد المطبقة في مادة الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 362-363.

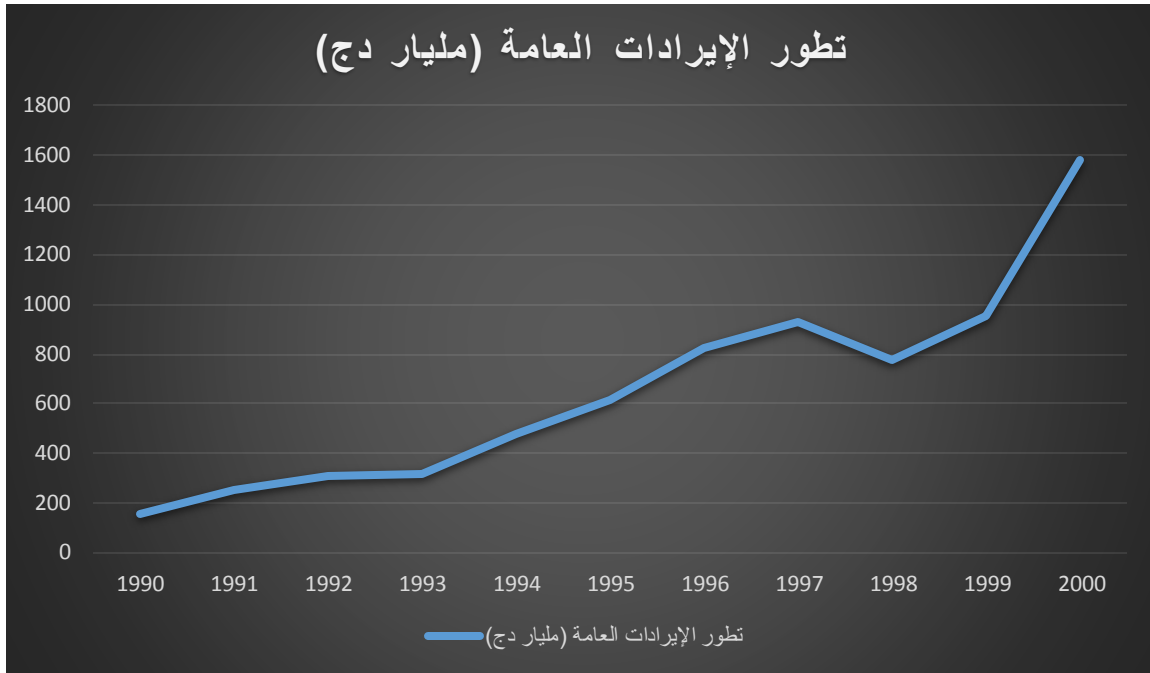
- ح. الغرامات: وتتمثل في العقوبات المالية الصادرة عن هيئة قضائية مثل المحكمة، مجلس المحاسبة... الخ، كما قد تفرضها هيئة إدارية مثل مفتشية الأسعار، مفتشية الجمارك.
- الإيرادات الاختيارية: وهي الإيرادات التي تدفع اراديا من قبل الأفراد مقابل الحصول على سلعة أو خدمة عادة ما تنفرد الدولة بأدائها، وتشمل:¹
- أ. مداخيل أملاك الدولة: وهي المداخيل التي تحصل عليها الدولة مقابل التنازل عن أحد ممتلكاتها، أو منح استغلالها للأشخاص الحقيقيين أو المعنويين في شكل إجازة أو خدمة أو رخصة.
- ب. التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المقدمة من طرف الدولة: تتمثل في الموارد التي تحصل عليها الدولة مقابل تأديتها لخدمات معينة سواء كانت صناعية وتجارية أو مالية أو إدارية.
- ج. الأتاوى وأموال المساهمات والهدايا والهبات: وتتمثل في تلك الموارد التي تحصل عليها الدولة دون أي مقابل وبطريقة طوعية كالمساعدات والاعانات والهبات.

2.2 تطور حجم الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

شهدت الإيرادات العامة في الجزائر خلال فترة التسعينات تذبذبا بين انخفاض وارتفاع تبعا لتطور أسعار النفط في الأسواق الدولية، وفي إطار الإصلاحات التي باشرتها الحكومة الجزائرية والمدعومة من طرف المؤسسات الدولية والرامية الى تقليص عجز الموازنة العامة، انطلقت الحكومة في تطبيق حزمة من الإصلاحات الجبائية بغرض زيادة المساهمة الاجمالية للجباية العادية في تمويل الخزينة العمومية، الا أن هذه الإصلاحات لم تنجح الى حد كبير في بلوغ أهدافها خاصة فيما يتعلق بزيادة مداخيل الجباية العادية والحد من أشكال التهرب والغش الضريبي، بحيث لازلت الجباية البترولية أهم مصادر الإيرادات العامة والأكثر مساهمة في تمويل الميزانية العامة. والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

¹ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 188.

الشكل رقم (29): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية

العمومية على: [http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf)

[FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf)

يلاحظ من خلال الشكل رقم (29) التزايد المستمر للإيرادات العامة طيلة الفترة الممتدة من سنة 1990 وإلى غاية سنة 2000، حيث ارتفعت من 152.5 مليار دج سنة 1990 إلى حوالي 248.9 مليار دج سنة 1991، ثم إلى ما يقارب 311.8 مليار دج سنة 1992 بمعدل نمو بلغ 25.30%، ويعود هذا الارتفاع إلى الإصلاح الضريبي الذي شرعت الحكومة الجزائرية في تطبيقه ابتداء من سنة 1991. لتسجل سنة 2003 ارتفاعا إلى حوالي 313.9 مليار دج لكن بمعدل نمو بطيء بلغ حوالي 0.67%، والنتائج أساسا عن تراجع الجباية البترولية بعد الانخفاض الذي شهدته أسعار النفط في الأسواق الدولية. وابتداء من سنة 1994 وإلى غاية سنة 1997 تزايدت الإيرادات العامة بوتيرة كبيرة بعد التحسن الذي عرفته أسعار النفط خلال هذه الفترة. في حين تراجعت الإيرادات العامة سنة بمعدل 32.97% مقارنة بسنة 1997، حيث انخفضت من 926.6 مليار دج إلى 774.5 مليار دج، بعدما عرفت الجباية البترولية تراجعا كنتيجة عن الانخفاض الذي شهدته سعر النفط. وخلال سنتي 1999 و2000 وبعد تحسن أسعار النفط ارتفعت الإيرادات العامة إلى حوالي 950.5 مليار دج و1578.1 مليار دج على التوالي.

وقد شكلت الجباية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة طيلة هذه الفترة، حيث تجاوزت مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة 50%. كما سجلت تزايداً مستمراً وارتفعت من 76.2 مليار دج سنة 1990 إلى 1173.2 مليار دج، غير أنها شهدت تذبذباً بين انخفاض وارتفاع خلال هذه السنوات نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

ويتضح من الجدول رقم (22) أن الجباية البترولية ارتفعت من 76.2 مليار دج سنة 1990 إلى 161.5 مليار دج سنة 1991، ثم إلى 193.8 مليار دج سنة 1992، نتيجة زيادة الطلب على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج، غير وأنه إثر انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، تراجعت الجباية البترولية إلى ما يقارب 179.2 مليار دج. وابتداءً من سنة 1994 وإلى غاية سنة 1997 شهدت الجباية البترولية تزايداً مستمراً نتيجة الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط خلال هذه الفترة. ثم تراجعت سنة 1998 إلى 378.5 مليار دج، بسبب انخفاض الإنتاج النفطي كنتيجة لتراجع أسعار النفط. وبعدها خلال سنتي 1999 و2000 ارتفعت بوتيرة كبيرة إلى ما يقارب 560.1 مليار دج و1173.2 مليار دج على التوالي نتيجة تصاعد العائد البترولي بعد ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

كذلك الحال ينطبق على الجباية العادية، فهي الأخرى عرفت خلال هذه الفترة نمواً تدريجياً، حيث ارتفعت من 71.1 مليار دج سنة 1990 إلى ما يقارب 82.7 مليار دج سنة 1991، وإلى 108.86 مليار دج سنة 1992، واستمرت في التزايد إلى غاية سنة 1998، ويعود هذا الارتفاع لزيادة حصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة وارتفاع حصيلة الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة تحرير التجارة الخارجية، وتوسيع نطاق المبادلات، كما اتجهت الضرائب نحو الارتفاع وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي التي جاء فيها رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات من السرم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%، زيادة على انتعاش الضرائب غير المباشرة¹، غير أنه تراجعت حصيلة الجباية البترولية سنة 1999 إلى ما يقارب 314.7 مليار دج، نتيجة تراجع حصيلة الضرائب غير المباشرة وتفشي ظاهرة التهرب الضريبي، لترتفع بعدها إلى 349.5 مليار دج سنة 2000.

كما يلاحظ من خلال الجدول رقم (22) أن حصيلة الإيرادات غير الجبائية خلال هذه الفترة لم تتجاوز سقف 80 مليار دج، وهو ما يعكس مساهمتها الضعيفة في تمويل ميزانية الدولة والتي لم تتجاوز

¹ دراوسي مسعود، مرجع سابق، ص 370.

17% طيلة هذه السنوات، وذلك ناتج أساسا عن العجز الذي أصبحت تعاني منه أغلبية المؤسسات العمومية مما أدى الى تراجع تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتوجهها نحو خصوصية مؤسساتها الاقتصادية¹.

الجدول رقم(22): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 (مليار دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية			مجموع الإيرادات العامة
	الجبائية البترولية	الجبائية العادية	الإيرادات غير الجبائية	
1990	76.2	71.1	5.2	152,5
1991	161.5	82.7	4.7	248,9
1992	193.8	108.86	9.2	311,8
1993	179.2	121.5	13.2	313,9
1994	222.1	176.1	78.8	477,1
1995	336.1	241.9	33.6	611,7
1996	495.9	290.6	38.5	825,1
1997	564.7	314	47.9	926,6
1998	378.5	329.8	66.1	774,5
1999	560.1	314.7	75.6	950,5
2000	1173.2	349.5	55.4	1578,1

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية

العمومية على: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12->

[FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf)

وبلاحظ من خلال الجدول رقم (23) أن عناصر الجبائية العادية هي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية سنة 2000، باستثناء الضرائب غير المباشرة التي عرفت خلال هذه الفترة انخفاضا حادا من 10.20 مليار دج سنة 1990 الى 1.50 مليار دج سنة 2000.

¹ بروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 191.

في حين ارتفعت حصيلة الضرائب المباشرة من 21.6 مليار دج سنة 1990 الى 02.82 مليار دج سنة 2000، فيما ارتفعت حصيلة حقوق التسجيل والطابع من 3.5 مليار دج سنة 1990 الى 16.20 مليار دج سنة 2000، كذلك الحال بالنسبة للرسوم على رقم الأعمال التي شهدت تزايدا مستمرا، والتي ارتفعت من 24.5 مليار دج سنة 1990 الى حوالي 163.4 مليار دج سنة 2000. بينما ارتفعت حصيلة منتوجات الجمارك من 15.89 مليار دج الى حوالي 32.49 مليار دج سنة 1995، لتتخفص بعدها تدريجيا الى حوالي 24.70 مليار دج سنة 2000.

كما يلاحظ من خلال الجدول أن الرسوم على رقم الأعمال ساهمت خلال هذه الفترة بأكثر من 40% في تمويل إيرادات الجباية العادية، حيث ارتفعت نسبة مساهمتها من 34.46% سنة 1990 الى 43.04% سنة 1996، واستمر زيادة مساهمتها الى غاية 46.77% سنة 2000، خاصة بعد استحداث الرسم على النشاط المهني والذي يحسب من رقم الأعمال¹، ويمكن تفسير ارتفاع مساهمتها مقارنة بالضرائب الأخرى، الى أنها تفرض على الاستهلاك وبالتالي تمس شريحة واسعة، كما أن اقتطاعها يتم من المصدر مما يصعب عملية التهرب الضريبي²، تليها بعد ذلك الضرائب المباشرة بنسبة 25.77% بنسبة 24.63%، ويمكن تفسير انخفاض الضرائب المباشرة مقارنة بالرسوم على رقم الأعمال من خلال جملة من الأسباب يمكن ايجازها فيما يلي:³

- ✓ ضعف مداخيل الأفراد والمؤسسات كونها تفرض على الدخل.
- ✓ ضعف الإدارة الضريبية في عملية تحصيل الضرائب المباشرة خاصة الضرائب المفروضة على أرباح الشركات، مقارنة بالضرائب غير المباشرة والتي تدرج مباشرة في أسعار السلع والخدمات.
- ✓ تفشي ظاهرة التهرب والغش الضريبي، واتساع السوق الموازي.
- ✓ ضعف حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة مما يقلل من حجم المداخيل وبالتالي الضرائب المفروضة عليها.

فيما تبقى الضرائب غير المباشرة الأقل مساهمة في تمويل الجباية العادية مقارنة بالعناصر الأخرى، حيث لم تتجاوز مساهمتها 5.17% طيلة هذه الفترة.

¹ بوروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 191.

² نفس المرجع السابق، ص 210.

³ ضيف أحمد، مرجع سابق، ص 230.

الجدول رقم (23): تطور مكونات الجباية العادية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2000 (مليار دج)

السنوات	ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة	حقوق التسجيل والطابع	رسوم على رقم الأعمال	ضرائب غير مباشرة	منتجات الجمارك
1990	21.6	3.5	24.5	10.2	11.3
1991	22.5	3.5	30.8	7.4	18.5
1992	27.8	4.6	39.9	9.1	27.2
1993	35.2	6.6	45.3	6.9	27.3
1994	44.4	6.9	61.8	15.17	47.9
1995	57.75	6.4	80.5	18.61	78.6
1996	67.54	9.1	125.06	4.4	84.3
1997	81.84	10.6	146.6	1.4	73.5
1998	88.1	11.3	153.5	1.3	75.4
1999	72.2	12.6	148.2	1.4	80.2
2000	82.02	16.2	163.4	1.5	86.3

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية

العمومية على: http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

وانطلاقا من تحليلنا لمؤشرات سياسة الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، يتضح أن الإصلاحات الجبائية التي شملت تعديل النظام الضريبي واستحداث ضرائب جديدة، بالإضافة الى إعادة التنظيم الإداري وهيكله مصالح الإدارة الجبائية بهدف زيادة مصادر تمويل الميزانية العامة بعيدا عن المحروقات. لم تنجح الى حد كبير في زيادة مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة، بحيث شكلت الجباية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة وتجاوزت مساهمتها 50% طيلة هذه الفترة، بالرغم من التذبذب التي شهدته أسواق النفط العالمية. ويمكن تفسير انخفاض مساهمة الجباية العادية في تمويل الإيرادات العامة الى تفشي ظاهرتي التهرب والغش الضريبيين، وضعف حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة.

3. سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000:

تعتبر الموازنة العامة من أهم أدوات السياسة المالية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التوازن الاقتصادي عن طريق استخدام السياسة الضريبية وسياسة الانفاق العام. وتكمن أهميتها في كونها مؤشر هام لقياس أداء السياسة العامة للدولة تجاه المجتمع.

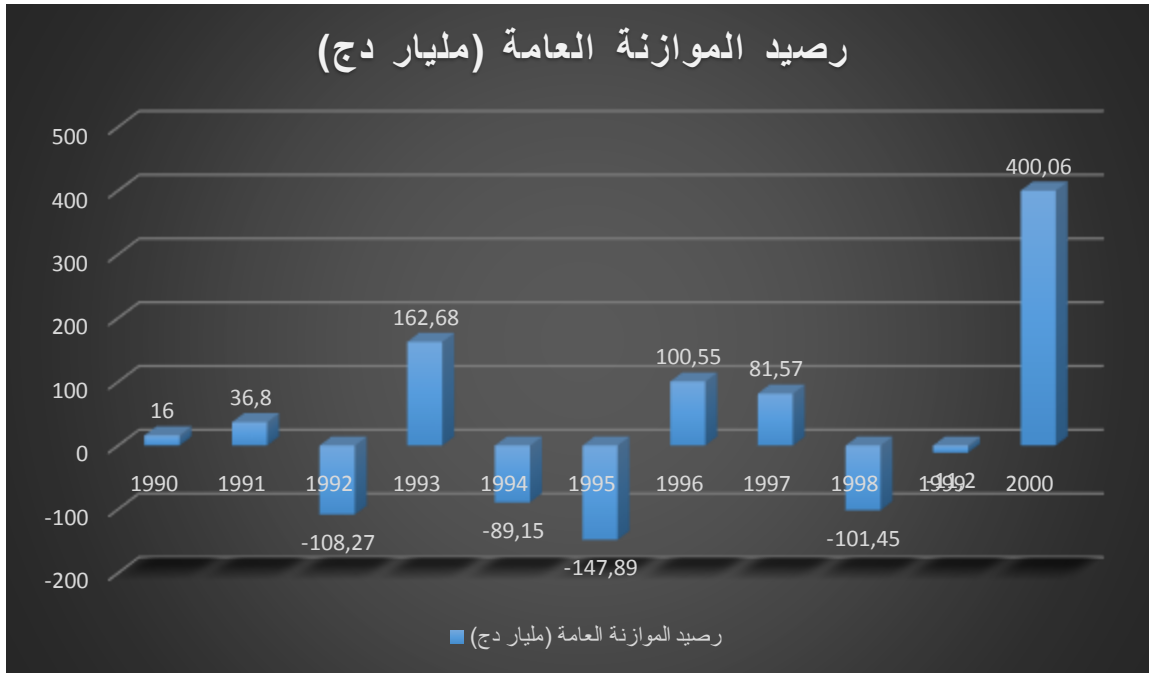
بعد أن شهدت الموازنة العامة في الجزائر عجزا متواصلا نهاية فترة الثمانينات اثر الأزمة النفطية لسنة 1986، عرفت بداية التسعينات تحسن الموازنة العامة وتسجيلها لفائض بلغ حوالي 16 مليار دج سنة 1990، وارتفع الى ما يقارب 36.80 مليار دج سنة 1991، الناتج أساسا عن بداية الإصلاحات الضريبية التي باشرتها الحكومة سنة 1991، لتعرف بعد ذلك الموازنة العامة تسجيل عجز بقيمة 108.29 مليار دج سنة 1992، كنتيجة عن زيادة حجم الانفاق العام مقابل تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

بينما شهدت سنة 1993 تسجيل فائض معتبر قدر بحوالي 162.68 مليار دج، نتيجة زيادة الطلب على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج، لتسجل بعد ذلك عجزا متواصلا خلال سنتي 1994 و1995 بلغ حوالي 89.15 مليار دج سنة 1994، وارتفع الى 147.89 مليار دج سنة 1995، كنتيجة أساسية عن تراجع الجباية البترولية عقب انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية مقابل توسع الحكومة في الانفاق العام على الأجور والرواتب وتسديد المديونية العامة.

في حين سجلت الموازنة العامة فائضا معتبرا خلال سنتي 1996 و1997 قدر بحوالي 100.55 مليار دج، و81.57 مليار دج على التوالي، نتيجة تزايد الإيرادات العامة بوتيرة كبيرة بعد التحسن الذي عرفته الجباية البترولية عقب انتعاش أسواق النفط، وفي المقابل تزامنت هذه الفترة مع انطلاق الإصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف المؤسسات الدولية الرامية الى تخفيض الانفاق العمومي.

وفي سنة 1998 سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ حوالي 101.45 مليار دج، نتيجة تراجع عائدات الجباية البترولية بسبب انخفاض أسعار النفط، غير أنه تقلص سنة 1999 الى ما يقارب 11.2 مليار دج، وتحول الى فائض بقيمة 400 مليار دج سنة 2000، بعد تحسن أسعار النفط وتصاعد العائد البترولي. والشكل الموالي يوضح تطور الموازنة العامة خلال الفترة 1990-2000:

الشكل رقم (30): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2000 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011، المالية

العمومية على: <http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12->

[FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf](http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf)

المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001-2019

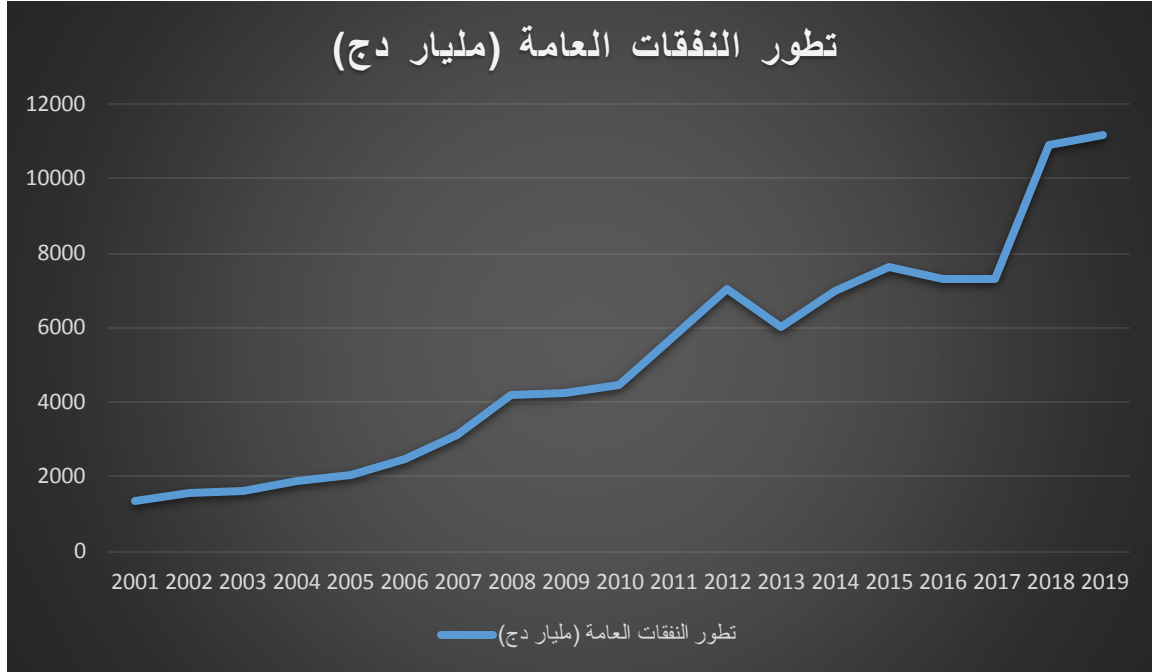
ان عودة ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، ساهم في زيادة مداخيل الدولة بوتيرة كبيرة وتحقيق فوائض مالية، مما سمح للحكومة الجزائرية باستغلال هذه الفوائض في بعث النشاط الاقتصادي من خلال تسطير برامج تنمية بهدف استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، لكن مع انخيار أسعار النفط في النصف الثاني من العام 2014، وما ترتب عنه من تراجع في مداخيل الجباية البترولية باعتبارها المصدر الأهم لميزانية الدولة، اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة سياستها المالية واتباع سياسة ترشيد الانفاق العام، وسعيها في البحث عن بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات.

الفرع الأول: سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

على عكس الفترة السابقة، شهدت بداية الألفية الثالثة توجهها مختلفا للسياسة الاقتصادية عموما والسياسة المالية خاصة، حيث ساعد ارتفاع العائدات النفطية في تطبيق خطط وبرامج تنمية عديدة بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باتباع سياسة مالية توسعية طيلة هذه الفترة والى غاية سنة 2014، أين تراجعت السلطات المالية عن التوسع في الانفاق العام وترشيده لتعويض تراجع

الإيرادات العامة عقب انخفاض أسعار النفط، والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة خلال الفترة 2001-2019:

الشكل رقم (31): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014-2015-2016-2017:

<http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

وزارة المالية، قوانين المالية لسنتي 2018-2019:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finance/276-2011-2014>

يلاحظ من خلال الشكل رقم (31) أن الانفاق العمومي في الجزائر عرف تزايدا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية 2019، حيث ارتفعت قيمتها من 1321 مليار دج سنة 2001 إلى حوالي 1550.6 مليار دج سنة 2002، لترتفع إلى ما يقارب 1639.2 مليار دج و 1888.9 مليار دج خلال سنتي 2003 و 2004 على التوالي، ويعود هذا الارتفاع إلى الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية اثر ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي خصص له ما يقارب 525 مليار دج.

ومع استمرار ارتفاع أسعار النفط واصلت الحكومة الجزائرية في التوسع في انفاقها العمومي، اذ ارتفع هذا الأخير خلال سنة 2005 الى ما يقارب 2052 مليار دج، ثم ارتفع الى ما قيمته 2453 مليار دج سنة 2006، وتواصل ارتفاعه الى حوالي 3108.6 و 4191 مليار دج خلال سنتي 2007 و 2008 على التوالي، كما ارتفع خلال العام 2009 الى ما قيمته 4246.9 مليار دج ولكن بمعدلات نمو بطيئة مقارنة بالسنوات السابقة، كنتيجة عن تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، و عموما يعود هذا الارتفاع الى انطلاق الحكومة الجزائرية في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 الى غاية 2009، والذي خصص له حوالي 4203 مليار دج من النفقات العمومية التنموية.

وبعد الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط عقب الأزمة المالية العالمية، ارتفع حجم الانفاق العمومي من جديد ليلغ ما قيمته 4466.9 مليار دج سنة 2010، وواصل ارتفاعه سنتي 2011 و 2012 الى ما يقارب 5731.4 و 7058.2 مليار دج على التوالي. غير أنه شهد انخفاضا سنة 2013 الى ما قيمته 6024.1 مليار دج، ليعود مجددا الى الارتفاع سنة 2014 الى ما يقارب 6995.8 مليار دج، وهو ما تزامن مع انطلاق الحكومة الجزائرية في تطبيق البرنامج الخماسي للتنمية الممتد من 2010 الى غاية 2014، والذي خصص له ما قيمته 21214 مليار دج.

وبالرغم من تراجع أسعار النفط ابتداء من النصف الثاني لسنة 2014، استمرت النفقات العمومية في الارتفاع، حيث بلغت حوالي 7656.3 مليار دج سنة 2015، بينما شهدت انخفاضا معتبرا خلال سنتي 2016 و 2017 الى ما قيمته 7297.5 و 7282.6 مليار دج على التوالي، كنتيجة لسياسة ترشيد النفقات العامة التي اعتمدها السلطات الجزائرية عقب انخفاض أسعار النفط وما ترتب عنها من تراجع مداخل الدولة. بينما شهدت النفقات العامة ارتفاعا محسوسا خلال سنتي 2018 و 2019 الى ما قيمته 10898.2 و 11158.6 مليار دج على التوالي، بعد سياسة الإصدار النقدي عن طريق التمويل غير التقليدي التي انطلقت في تطبيقها منذ الثلاثي الأخير لسنة 2017.

الجدول رقم (24): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

السنوات	نفقات التشغيل		نفقات التجهيز		اجمالي النفقات العامة (مليار دج)
	مبلغها (مليار دج)	% من اجمالي النفقات	مبلغها (مليار دج)	% من اجمالي النفقات	
2001	963,6	72.9	357,4	27	1321
2002	1097,7	70.8	452,9	29.15	1550,6
2003	1122,7	68.5	516,5	31.5	1639,2
2004	1250,9	66.22	638	33.78	1888,9
2005	1245,1	60.67	806,9	39.33	2052
2006	1437,8	58.61	1015,1	41.39	2453
2007	1674	53.85	1434,6	46.15	3108,6
2008	2217,7	52.91	1973,3	47.09	4191
2009	2300	54.16	1946,3	45.84	4246,3
2010	2659,1	59.52	1807,8	40.48	4466,9
2011	3797,2	66.25	1934,5	33.75	5731,4
2012	4782,6	67.76	2275,5	32.24	7058,2
2013	4131,5	68.58	1892,6	31.42	6024,1
2014	4494,3	64.24	2501,4	35.76	6995,8
2015	4617	60.30	3039,3	39.7	7656,3
2016	4585,6	62.83	2711,9	37.17	7297,5
2017	4677,2	64.22	2605,4	35.78	7282,6
2018	4584,4	42.06	6313,8	57.94	10898,2
2019	4954,4	44.39	6204,2	55.61	11158,6

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014-2015-2016-2017:

<http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

وزارة المالية، قوانين المالية لسنة 2018-2019:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finance/276-2011-2014>

ارتفعت نفقات التسيير من 963.6 مليار دج سنة 2001 الى ما قيمته 1097.7 مليار دج سنة 2002، لترتفع الى 1122.7 و 1250.9 مليار دج سنتي 2003 و 2004 على التوالي. وشكلت نفقات التسيير خلال هذه الفترة ما نسبته 69.3% من اجمالي النفقات العامة، نظرا لحجم النفقات المخصصة للتنمية البشرية والتي بلغت 38% من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بالإضافة الى تشجيع انشاء مناصب جديدة، وارتفاع الأجور والرواتب.

مع الشروع في تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي الممتد من 2005 الى غاية 2009، بقيت نفقات التسيير ذات الحصة الأهم من اجمالي الانفاق العام ولكن عند مستوى أقل من المستوى السائد في برنامج الإنعاش الاقتصادي، اذ انخفضت نسبة نفقات التسيير الى اجمالي النفقات العامة من 69.3% الى 55.29%، نظرا لحجم النفقات المخصصة لتطوير المنشآت الأساسية ودعم التنمية الاقتصادية والتي بلغت 48.5% من مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

أما فيما يخص فترة المخطط الخماسي للتنمية 2010-2014، ارتفعت حصة نفقات التسيير من اجمالي الانفاق العام الى حوالي 65.61%، نظرا لارتفاع حجم النفقات المخصصة للتنمية البشرية الى ما يقارب 49.5% من مخصصات المخطط الخماسي للتنمية. في حين بلغت حجم نفقات التسيير سنة 2010 حوالي 2659.1 مليار دج، لترتفع الى ما قيمته 3797.2 مليار دج سنة 2011، لتشهد بعد ذلك انخفاضا طفيفا خلال السنوات 2012 و 2013 و 2014 الى ما قيمته 4782.6 مليار دج، 4131.5 مليار دج و 4494.3 مليار دج على التوالي.

مع الشروع في تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، انخفضت حصة نفقات التسيير من اجمالي الانفاق العام الى حوالي 52.87%، نظرا للأهمية البالغة التي أولاها هذا البرنامج لتطوير البنية التحتية الاقتصادية مقارنة بالتنمية البشرية، حيث بلغ حجم النفقات المخصصة لتطوير البنية التحتية الى ما يقارب 20.5% من مخصصات البرنامج.

في المقابل عرفت نفقات التجهيز خلال الفترة 2001-2019 تطورا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة، حيث ارتفعت من 357.4 مليار دج الى 1973.3 مليار دج سنة 2008، بمعدل نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، نظرا للأهمية البالغة التي أولتها برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادية لمشاريع تطوير الهياكل الأساسية والنهوض بقطاع السكن، حيث ارتفعت حصتها من اجمالي الانفاق العام الى 44.71% خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 مقارنة ب 30.7% خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

ومع انطلاق المخطط الخماسي للتنمية سنة 2010، انخفضت نفقات التجهيز الى ما قيمته 1807.3 مليار دج، الى حوالي 1934.5 مليار دج و 2275.5 مليار دج سنتي 2011 و 2012 على التوالي. لتعرف تراجعاً سنة 2013 الى ما قيمته 1892.6 مليار دج، لتعاود الارتفاع الى 2501.4 مليار دج سنة 2014، خلال هذه الفترة انخفضت حصة نفقات التجهيز من اجمالي الانفاق العام الى 34.39% مقارنة ب 44.71% خلال فترة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي السابق، نظراً لانخفاض حجم النفقات المخصصة لتطوير الهياكل الأساسية ومشاريع التنمية الاقتصادية الى ما نسبته 15% فقط من مخصصات البرنامج.

غير أنه ومع الشروع في تطبيق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2015-2019، والذي رصدت فيه مبالغ ضخمة لتطوير البنية التحتية الاقتصادية ما نسبته 20.5% من مخصصات البرنامج، ارتفعت نفقات التجهيز من 3039.3 مليار دج سنة 2015 الى حوالي 6313.8 مليار دج و 6204.9 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي.

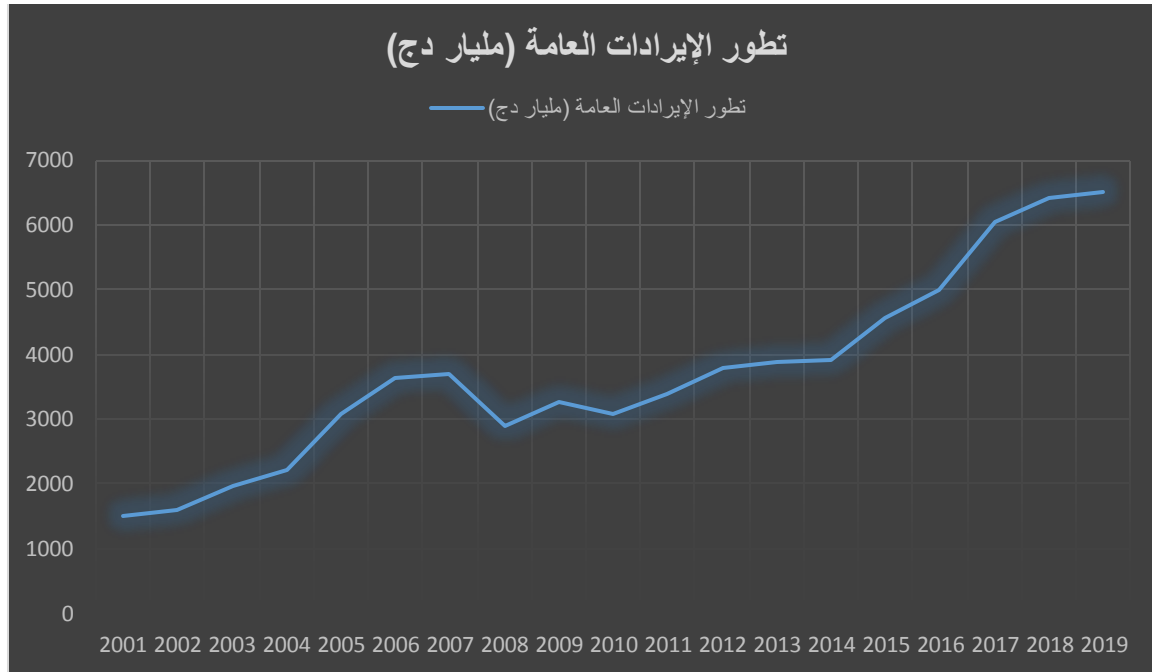
ومن خلال تحليلنا لمؤشرات سياسة الانفاق العام خلال هذه الفترة، يمكن القول أن سياسة الانفاق العام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإيرادات الجباية البترولية، حيث ساهم الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية مع بداية الألفية الثالثة في زيادة حجم الانفاق العام بوتيرة كبيرة لدعم الاقتصاد، وهو ما يفسر التوجه المعاكس للسياسة المالية نحو التوسع الذي يظهر جلياً في انطلاق خطط وبرامج الانتعاش ودعم النمو، عكس الفترة السابقة التي انتهجت فيها السلطات سياسة تقشفية. غير أن انهيار أسعار النفط من شأنه أن يؤثر في تراجع حجم الانفاق العام، وهو ما تعكسه الأزمة المالية العالمية وأزمة سنة 2014. ومع استمرار تراجعها اضطرت الحكومة الى اتخاذ سياسة مالية حذرة قائمة على ترشيد النفقات العامة لمواجهة تراجع مداخيل الدولة، ومن ثم البحث عن مصادر أخرى لتمويل الميزانية العامة عن طريق سياسة الإصدار النقدي عبر التمويل غير التقليدي بهدف تغطية النفقات العامة للدولة.

وتجدر الإشارة أيضاً أن سياسة الانفاق العام خلال هذه الفترة أولت اهتماماً كبيراً للإنفاق الاستثماري عكس الفترة السابقة التي حظيت فيها نفقات التسيير بالجزء الأكبر والأهم من اجمالي الانفاق العام، وهو ما تعكسها الأهمية البالغة التي أولتها برامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادية لمشاريع تطوير الهياكل الأساسية والنهوض بقطاع السكن ومشاريع التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

ترتبط الإيرادات العامة في الجزائر ارتباطا وثيقا بأسعار النفط في الأسواق الدولية، باعتبارها تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، ولهذا فقد ساهمت الطفرة النفطية التي شهدتها أسواق النفط في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة في زيادة الإيرادات المالية بوتيرة كبيرة، في حين أدى انخفاض أسعار النفط لسنة 2014 في تراجعها بشكل كبير، مما أدى بالسلطات المالية الى البحث عن بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات من خلال رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة بهدف زيادة مساهمة الجباية العادية في تمويل ميزانية الدولة. والشكل الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019:

الشكل رقم (32): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014-2015-2016-2017:

<http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

وزارة المالية، قوانين المالية لسنتي 2018-2019:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finance/276-2011-2014>

يلاحظ من خلال الشكل رقم (32) أن حجم الإيرادات العامة عرف نموا مستمرا خلال الفترة الممتدة من 2001 وإلى غاية 2007، حيث ارتفعت من 1505.5 مليار دج سنة 2001 إلى حوالي 1603.1 مليار دج سنة 2002، لترتفع سنة 2003 إلى ما يقارب 1974.4 مليار دج، و2229.9 مليار دج سنة 2004، و3082.8 مليار دج سنة 2005، و3639.9 مليار دج و3687.9 مليار دج سنتي 2006 و2007 على التوالي، كنتيجة عن الانتعاش الذي شهدته أسواق النفط العالمية إثر الارتفاع المتواصل لأسعار النفط والتي بلغت مستويات غير مسبقة، حيث ارتفعت إلى حدود 50 دولار للبرميل في الربع الأخير لعام 2004، واستمرت في الارتفاع إلى حدود 100 دولار للبرميل سنة 2008.

غير أنه وعقب الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2008 بأكثر من 70% نتيجة الأزمة المالية العالمية (حيث بلغت 37 دولار للبرميل في ديسمبر 2008)، تراجعت الإيرادات العامة إلى ما قيمته 2902.4 مليار دج سنة 2008، و3275.3 مليار دج سنة 2009. وبعد عودة ارتفاع أسعار النفط لتصل إلى 100 دولار للبرميل سنة 2010، تحسنت الإيرادات العامة وارتفعت إلى ما يقارب 3074.6 مليار دولار سنة 2010، واستمرت في الارتفاع إلى حوالي 3403.1 مليار دج و3804 مليار دج سنتي 2011 و2012 على التوالي.

واستمر التزايد المستمر في حجم الإيرادات العامة ابتداء من سنة 2013 وإلى غاية سنة 2019، بالرغم من انخفاض أسعار النفط بأكثر من 50% خلال النصف الثاني من العام 2014، واستمرت في الانخفاض لتصل مستويات قياسية يبلغها حدود 30 دولار للبرميل نهاية 2015 وبداية 2016. ويعود التزايد المستمر للإيرادات العامة إلى ارتفاع مداخل الجباية العادية، بعد لجوء السلطات المالية عقب الصدمة النفطية السالبة إلى رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة (ضريبة الأرباح على الشركات، الضرائب على الأجور، رسوم الخدمات العامة المختلفة، الرسم على القيمة المضافة)، بالإضافة إلى رفع أسعار الوقود وغيرها.

الجدول رقم (25): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019 (مليار دج)

السنوات	الإيرادات الجبائية		غير مجموع الإيرادات العامة
	الجبائية العادية	الجبائية البترولية	
2001	956.3	398.2	1505,5
2002	942.9	482.8	1603,1
2003	1284.9	524.9	1974,4
2004	1485.7	580.4	2229,9
2005	2267.8	640.4	3082,8
2006	2714	720.8	3639,9
2007	2711.8	766.7	3687,9
2008	1715.4	965.2	2902,4
2009	1927	1146.6	3275,3
2010	1501.7	1297	3074,6
2011	1529.4	1448.8	3403,1
2012	1519	1908.6	3804
2013	1615.9	2031	3895,3
2014	1577.7	2091.5	3927,8
2015	1722.9	2354.7	4552,5
2016	1682.6	2482.2	5011,6
2017	2127	2630	6047,9
2018	2349.6	2869.7	6424,4
2019	2714.4	3041.4	6507,9

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014-2015-2016-2017:

<http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

وزارة المالية، قوانين المالية لسنتي 2018-2019:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finance/276-2011-2014>

وقد شكلت الجباية البترولية أهم مصدر للإيرادات العامة للدولة طيلة الفترة الممتدة من سنة 2001 وإلى غاية سنة 2011، حيث بلغت مساهمتها في تمويل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة حوالي 62.66%، وقد شهدت الجباية البترولية تزايدا مستمرا حيث ارتفعت من 956.3 مليار دج سنة 2001 إلى حوالي 2711.8 مليار دج سنة 2007، نتيجة الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط العالمية طيلة هذه الفترة.

وبعد تراجع أسعار النفط سنة 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، انخفضت الجباية البترولية إلى ما قيمته 1715.4 مليار دج و 1927 مليار دج سنتي 2008 و 2009 على التوالي، واستمرت في الانخفاض حتى العام 2010، لتعود إلى الارتفاع سنة 2011 إلى حوالي 1529.4 مليار دج بعد عودة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية، وواصلت ارتفاعها خلال العام 2012 و 2013 إلى ما قيمته 1519 مليار دج و 1615.9 مليار دج على التوالي.

وبعد الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط منتصف جوان 2014، تراجعت الإيرادات العامة إلى ما قيمته 1577.7 مليار دج سنة 2014، لتعرف بعد ذلك تطورا ملحوظا إذ ارتفعت إلى ما قيمته 2349.6 مليار دج و 2714.4 مليار دج سنتي 2018 و 2019 على التوالي.

كذلك الحال ينطبق على الجباية العادية، فهي الأخرى عرفت خلال هذه الفترة نموا مستمرا، حيث ارتفعت من 398.2 مليار دج سنة 2001 إلى ما قيمته 3041.4 مليار دج سنة 2019، وقد عرفت مساهمة الجباية العادية في ميزانية الدولة تطورا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، فبعد ما كانت مساهمتها لا تتجاوز 30% خلال الفترة 2001-2012، ارتفعت مساهمتها الإجمالية في ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة 2012-2019 وأصبحت أهم مصدرا للإيرادات العامة متفوقة على الجباية العادية إذ بلغت نسبتها في هذه الفترة من إجمالي الإيرادات العامة 48.32%. ويعود هذا الارتفاع أساسا إلى سعي السلطات في إيجاد بدائل جبائية لتمويل ميزانية الدولة بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، من خلال زيادة معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة. والجدول الموالي يوضح تطور عناصر الجباية العادية خلال الفترة 2001-2019:

الجدول رقم (26): تطور مكونات الجباية العادية خلال الفترة 2001-2019 (مليار دج)

السنوآت	ضرائب مباشرة ورسوم مماثلة	حقوق التسجيل والطابع	رسوم على رقم الأعمال	ضرائب غير مباشرة	منتوجات الجمارك	اجمالي الجباية العادية
2001	98.4	16.8	178.7	0.4	103.6	398.2
2002	112.23	18.8	222.6	0.7	128.3	482.8
2003	127.9	19.2	233.09	0.8	143.8	524.9
2004	147.9	19.6	273.2	0.7	138.8	580.4
2005	168.1	19.6	312.08	0.9	143.8	640.4
2006	241.2	23.5	335.3	1.08	114.8	720.8
2007	258.07	28.1	347.6	1.01	133.1	766.7
2008	331.5	33.6	426.8	1.4	164.8	965.2
2009	462.1	35.8	470.4	1.2	170.2	1146.6
2010	561.6	39.6	494.4	1.4	181.8	1297
2011	684.7	47.4	554.7	1.6	222.4	1448.8
2012	862.3	56.1	653.2	2	338.2	1908.6
2013	823.1	62.5	734.4	3.5	403.8	2031
2014	881.3	70.8	765.3	1.7	370.9	2091.5
2015	1034.5	84.7	829.1	1.5	411.2	2354.7
2016	1109.2	95.8	891.7	6.6	389.4	2482.2
2017	1207.6	92.6	991	4.3	364.8	2630
2018	1344.1	103.1	1074.9	8	339.5	2869.7
2019	1453.9	108.54	1120.08	1	348.8	3041.4

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على:

الديوان الوطني للاحصائيات، حوصلة إحصائية 1962-2011:

http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES_Arabe.pdf

الديوان الوطني للاحصائيات، الجزائر بالأرقام نتائج السنوات 2014-2015-2016-2017:

<http://www.ons.dz/spip.php?rubrique327>

وزارة المالية، قوانين المالية لسنة 2018-2019:

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-21-50/lois-de-finance/276-2011-2014>

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (26) أن عناصر الجباية العادية هي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا خلال الفترة 2001-2019 باستثناء الضرائب الغير المباشرة التي عرفت تراجعا ملحوظا خلال هذه الفترة. اذ ارتفعت الضرائب المباشرة من 98.4 مليار دج سنة 2001 الى ما قيمته 1453.9 مليار دج سنة 2019، فيما ارتفعت حقوق التسجيل والطبع من 16.8 مليار دج سنة 2001 الى حوالي 108.54 مليار دج سنة 2019. كما ارتفعت الرسوم على رقم الأعمال من 178.7 مليار دج سنة 2001 الى ما يقارب 1120.08 مليار دج سنة 2019. في حين ارتفعت حصيلة منتوجات الجمارك من 103.6 مليار دج سنة 2001 الى ما قيمته 348.8 مليار دج سنة 2019. بينما شهدت الضرائب الغير المباشرة انخفاضا حادا سنة 2019، بعدما ارتفعت من 0.4 مليار دج سنة 2001 الى ما قيمته 8 مليار دج سنة 2018.

كما يلاحظ من الجدول رقم (26) أن الرسوم على رقم الأعمال ساهمت خلال الفترة 2001-2008 بأكثر من 45% في تمويل إيرادات الجباية العادية، تليها الضرائب المباشرة بنسبة 29.14%، وتأتي بعدها منتوجات الجمارك بنسبة 21.51%، بينما تشكل حقوق التسجيل والطابع مساهمة ضعيفة في تمويل إيرادات الجباية العادية، حيث بلغت حوالي 3.51%، فيما تبقى الضرائب غير المباشرة الأقل مساهمة في تمويل الجباية العادية من بين عناصرها حيث لم تتجاوز نسبتها 0.14% طيلة هذه الفترة.

أما خلال الفترة 2009-2019 ارتفعت مساهمة الضرائب المباشرة في تمويل الجباية العادية بأكثر من 44%، بحيث أصبحت أول مصادر الجباية العادية، نتيجة ارتفاع الأجور والرواتب في السنوات الأخيرة، وكذلك الى زيادة حجم المشاريع التنموية من خلال برامج دعم النمو الاقتصادي، فيما انخفضت مساهمة الرسوم على رقم الأعمال في تمويل الجباية العادية الى ما نسبته 36.82% بعدما كانت مساهمتها أكثر من 45% في السنوات السابقة، كما انخفضت مساهمة منتوجات الجمارك في تمويل الجباية العادية خلال هذه الفترة الى ما نسبته 15.20% بعدما كانت مساهمتها تتجاوز 21%، نتيجة الضغوطات المفروضة على الاستيراد اثر العجز المسجل في الميزان التجاري¹، في حين بقيت مساهمة الضرائب غير المباشرة وحقوق التسجيل والطابع ثابتة نسبيا عند النسب 0.14% و 3.42% على التوالي كأقل مصادر الجباية العادية.

وفيما يخص الإيرادات غير الجبائية فهي الأخرى عرفت تزايدا مستمرا خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت من 150.9 مليار دج سنة 2001 الى حوالي 1290.1 مليار دج سنة 2017، نتيجة زيادة قيمة

¹ بوروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 211.

الغرامات خصوصا ما تعلق منها بالمخالفات المرورية¹، غير أنها تبقى الأقل مساهمة في تمويل ميزانية الدولة مقارنة بالجباية العادية والبتروولية، بحيث لم تتجاوز مساهمتها الاجمالية في تمويل ميزانية الدولة خلال هذه الفترة 10.05%.

وانطلاقا من تحليلنا لمؤشرات سياسة الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، يظهر جليا ارتباطها الوثيق بأسعار النفط، باعتبارها تعتمد بشكل كبير على الجباية البتروولية كأهم مصدر لها، ولكن مع انهيار أسعار النفط لسنة 2014، ارتفعت مساهمة الجباية العادية في تمويل إيرادات الدولة وأصبحت أهم مصدر لها متفوقة على الجباية البتروولية، وذلك نتيجة سعي السلطات في إيجاد بدائل جبائية لتمويل ميزانية الدولة بعيدا عن المحروقات، وهو ما يؤكد ارتفاع مساهمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في تمويل الجباية العادية، بحيث أصبحت الضرائب المباشرة أهم مصدر في تمويلها بعد جملة الإجراءات التي اعتمدها السلطات المالية لرفع معدلات الضريبة على أرباح الشركات، الضرائب على الأجور، رسوم الخدمات العامة المختلفة، الرسم على القيمة المضافة، وأسعار المواد الطاقوية كالوقود وغيرها.

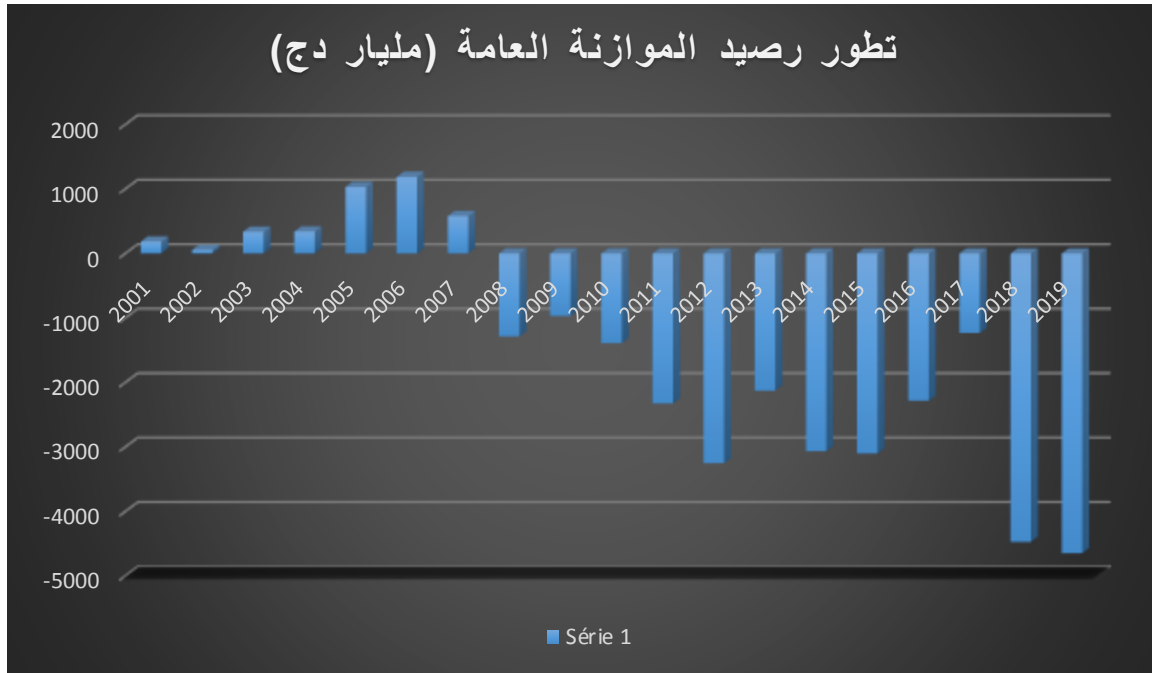
الفرع الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

مع بداية الألفية الثالثة شهدت أسواق النفط انتعاشا كبيرا نتيجة ارتفاع أسعار النفط، مما ساهم في تحقيق فوائض مالية في الموازنة العامة، وهو ما أدى بالسلطات الجزائرية الى انشاء صندوقها السيادي الذي وسم بصندوق ضبط الإيرادات أو الموارد، وذلك بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000. وهو صندوق ينتمي للحسابات الخاصة، ويضم من حيث الموارد فوائض القيمة الناتجة عن مستوى تجاوز إيرادات الجباية البتروولية لتقديرات قانون المالية، باعتبار الميزانية تبنى على أساس سعر مرجعي، أما باقي العوائد فتذهب للصندوق، كما يضم هذا الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير المديونية الخارجية، ويلجأ اليه لتمويل أي عجز حاصل في الخزينة العمومية.²

¹ بوروشة عبد الكريم، مرجع سابق، ص 211.

² شليق عبد الجليل، "التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ودوره في تحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر - خلال الفترة 1990-2014 دراسة تحليلية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية، بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2017/2018، ص 127.

الشكل رقم (33): تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2001-2019 (مليار دج)



المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على بيانات الجداول رقم (24) و (25).

يلاحظ من خلال الشكل رقم (33) أن الموازنة العامة في الجزائر سجلت فائضا طيلة الفترة الممتدة من سنة 2001 وإلى غاية 2007، نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية خلال هذه الفترة. وقد بلغ فائض الموازنة العامة سنة 2001 ما قيمته 184.5 مليار دج، ليترفع إلى حوالي 335.2 مليار دج سنة 2003، و 1030.8 مليار دج سنة 2005، و 1186.9 مليار دج سنة 2006، في حين انخفض سنة 2007 إلى ما يقارب 579.3 مليار دج.

غير أنه وعقب الانخفاض الحاد لأسعار النفط خلال نصف الثاني من العام 2008 نتيجة الأزمة المالية العالمية، سجلت الموازنة العامة عجزا بلغ حوالي 1288.6 مليار دج خلال نفس السنة، وانخفض خلال العام 2009 إلى حوالي 971 مليار دج، ليرتفع خلال السنوات 2010، 2011 و 2012 إلى ما يقارب 1392.8 مليار دج، 2328.8 مليار دج، و 3254.2 مليار دج، في حين انخفض العجز المسجل سنة 2013 إلى ما قيمته 2128.8 مليار دج. ويعود هذا العجز المستمر في الموازنة العامة أساسا إلى التوسع الحكومي في انفاقها العام خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة الممتدة من سنة 2005 وإلى غاية سنة 2014.

وابتداء من سنة 2014، تفاقم العجز المسجل في الموازنة العامة، حيث ارتفع من 3068 مليار دج سنة 2014 إلى ما قيمته 3103.8 مليار دج سنة 2015، نتيجة تراجع أسعار النفط مقابل توسع

الحكومة في الانفاق العام، بينما انخفض سني 2016 و 2017 الى حوالي 2285.9 مليار دج و 1234.7 مليار دج على التوالي، كنتيجة أساسية لسياسة ترشيد النفقات العامة التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية عقب انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من 2014، ليترفع بعد ذلك العجز سنة 2018 الى حوالي 4473.8 مليار دج، و 4650.7 مليار دج سنة 2019، بعد اعتماد السلطات الجزائرية لسياسة الإصدار النقدي عن طريق التمويل غير التقليدي والتي انطلق تطبيقها ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2017.

خلاصة الفصل:

- استطعنا من خلال تتبع تطور السياسات المالية والنقدية في الجزائر التوصل الى النتائج التالية:
 عرفت السياسات المالية والنقدية خلال فترة الإصلاحات وما بعدها اتجاهات مختلفة تبعا للوضعية الاقتصادية السائدة، فمع تفاقم عجز الموازنة العامة نهاية فترة الثمانينات اثر الصدمة النفطية لسنة 1986، اضطرت الحكومة الجزائرية الى الإسراع في انتهاج إصلاحات شاملة برعاية الهيئات المالية الدولية، بهدف تحقيق التوازنات المالية على المستوى الكلي أبرزها خفض عجز الموازنة العامة، التقليل من عجز ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، فعلى صعيد السياسة النقدية لجأ بنك الجزائر لتوجيه سياسته نحو التوسع بهدف تمويل عجز الميزانية واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العمومية، مما أثر في شكل سلبي في التطورات النقدية خاصة الارتفاع الحاد الذي شهده المستوى العام للأسعار.
- وأمام هذه الوضعية السائدة، لجأت الحكومة الجزائرية الى تغيير توجه السياسات المالية والنقدية نحو الانكماش بهدف تخفيض معدلات التضخم، وتقليص عجز الموازنة العامة، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، وخلال هذه الفترة أثبتت السياسة النقدية فعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في الضغوط التضخمية، غير أنها لم تنجح في تقليص معدلات البطالة التي شهدت معدلات مرتفعة خلال هذه الفترة.
- ومع الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط العالمية عقب ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، عرف النظام المصرفي الجزائري سيولة هيكلية مفرطة، والتي سمحت للحكومة في تنفيذ سياسة اقتصادية تختلف عن سابقتها، بهدف تنشيط الطلب الكلي وزيادة معدل النمو الاقتصادي ضمن ما يسمى ببرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي.
- لكن مع انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014، وما ترتب عنها من تراجع في مداخيل الدولة، اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة سياستها الاقتصادية عموما، من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية بهدف الحد من التدفق النقدي وترشيد الانفاق العام، وسعيها في البحث عن بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات، من خلال رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، كما لجأت السلطات النقدية الى اعتماد سياسة الإصدار النقدي عن طريق التمويل الغير التقليدي ابتداء من العام 2017.

الفصل الثالث

التحليل القياسي لفعالية السياسات

المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى

الجزائر

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

يعد الاقتصاد القياسي أحد فروع العلوم الاقتصادية المستخدمة للأساليب الكمية في تحليل الظواهر الاقتصادية، ولقد ساعد التطور في النظرية الإحصائية والاقتصادية وثورة المعلومات على حدوث تطور كبير في مجال الاقتصاد القياسي خلال فترة زمنية معينة، فغالبية العلاقات التي تقدمها لنا النظرية الاقتصادية، يمكن صياغتها في صورة نماذج رياضية تقدر من واقع البيانات الفعلية، وهذا يمكننا من وضع تنبؤات على الآثار الكمية على أحد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تترتب على التغيير في أحد أو بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى.¹

من خلال هذا الفصل سنحاول استخدام الأساليب الكمية لتحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومحدداتها الأساسية، من خلال بناء نموذج قياسي ديناميكي مناسب لقياس وتحليل أثر السياسات المالية والنقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019، وذلك بالاستعانة بالبرنامج الإحصائي (Eviews 10)، حيث سيتم تقسيم هذا الفصل الى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019.

¹ شبيخي محمد، "طرق الاقتصاد القياسي -محاضرات وتطبيقات-"، دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى 2011، ص 13.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

المبحث الأول: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019

يستهدف هذا المبحث بناء نموذج قياسي ديناميكي مناسب لقياس وتحليل أثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال البدء أولا بتحديد النموذج الأنسب للبيانات المعتمدة في دراستنا، وذلك بعد التأكد من تحقق فرضياته فيها، يلي ذلك مرحلة تقدير النموذج وتحليل السببية وقياس الصدمات الهيكلية وانتقالها بين متغيرات الدراسة، وتفكيك أخطاء التباين.

المطلب الأول: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة

تعد مرحلة اختيار النموذج القياسي أهم مرحلة من مراحل القياس الاقتصادي، بهدف الوصول الى نمذجة دقيقة للظاهرة المدروسة، ويتم ذلك بناء على مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كمرحلة أولى ثم الجزم بنوع النموذج المستخدم بناء على اختبارات التكامل المشترك، ولهذا ينبغي صياغة نموذج الدراسة كمرحلة أولى، قبل اجراء الاختبارات الإحصائية.

الفرع الأول: توصيف نموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

1. توصيف نموذج الدراسة:

تعد عملية توصيف أو صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناءه، ويتم من خلالها تحديد أهم المتغيرات التي يمكن أن تفسر الظاهرة محل الدراسة، حيث تم الاعتماد على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر عامة وعلاقته بالسياسة المالية بشكل كلي أو جزئي، وأهم الدراسات التي تم الاعتماد عليها في تحديد المتغيرات المدرجة في الدراسة موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (27): الدراسات السابقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة (النموذج الأول)

الباحث - السنة	العنوان	المتغيرات المستقلة المستخدمة	أهم النتائج المتوصل اليها
Norashida وأخرون (2018)	أثر الانفاق الحكومي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الهند، الصين، وخمسة دول أسوية	مجموع النفقات العامة، الناتج المحلي الاجمالي، معدل التضخم وتكوين رأس المال الثابت الاجمالي	وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن زيادة النفقات العمومية يساهم في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
Le Than (2018)	أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في فيتنام خلال الفترة 2003-2016	حجم الاستثمار الأجنبي المباشر - حجم الاستثمار المحلي - عجز الموازنة العامة - صافي الصادرات	وجود أثر ذو دلالة احصائية سالبة لعجز الموازنة العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي.
John (2011)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في افريقيا خلال الفترة 1980-2007	عدد السكان - الناتج المحلي الاجمالي - مؤشر الانفتاح الاقتصادي - مؤشر التطور المالي - معدل التضخم - سعر الصرف - عدد مستخدمي الهاتف النقال - مجموع النفقات العامة	وجود أثر ايجابي لكل من: الانفاق العام، مؤشر الانفتاح الاقتصادي، الناتج المحلي الاجمالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
Magdalena, Elena (2014)	أثر السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر في رومانيا	النفقات العامة - الضرائب المباشرة - الضرائب غير المباشرة - الاحتياطات الأجنبية - الصادرات - الواردات - سعر الفائدة الحقيقي - معدل التضخم - القاعدة النقدية - الائتمان غير الحكومي	وجود أثر ذو دلالة احصائية موجبة للإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود أثر ذو دلالة احصائية موجبة للضرائب غير المباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود أثر ذو دلالة احصائية سالبة للضرائب المباشرة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
Erdal, Mhmut (2008)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	الناتج المحلي الاجمالي - معدل التضخم - عدد مستخدمي الهاتف - درجة الانفتاح الاقتصادي - الضرائب على أرباح الشركات	وجود أثر ذو دلالة احصائية سالبة للضرائب على أرباح الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر.
محمد ابراهيم مادي (2013)	فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر	الحماية العادية - نفقات التجهيز	وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية سالبة للحماية العادية، وأثر معنوي ذو دلالة احصائية موجبة للإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

فلاح خلف علي الربيعي (2015)	قياس وتحليل المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة قياسية على الاقتصاد العراقي	سعر الفائدة-المعروض النقدي- الانفاق الحكومي-سعر الصرف- الناتج المحلي الاجمالي-حجم الائتمان-التضخم-عجز الموازنة العامة-عدم الاستقرار السياسي	وجود أثر ذو دلالة احصائية موجبة للإنفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر ذو دلالة احصائية سالبة لعجز الموازنة العامة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن (2017)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية	الناتج المحلي الاجمالي - الانفاق الرأسمالي الحكومي - التضخم - معدل نمو الكتلة النقدية - مؤشر الانفتاح - مؤشر الفساد - مؤشر حرية الاستثمار - مؤشر الحرية المصرفية	وجود أثر للإنفاق الرأسمالي الحكومي في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، الا أنه غير معنوي من الناحية الاحصائية
داودي محمد	أثر السياسة المالية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر	نمو الناتج المحلي الاجمالي - الجباية العادية - المديونية الخارجية - معدل الفائدة - سعر الصرف الحقيقي - معدل التضخم - نسبة الاستثمار العمومي - اجمالي الصادرات والواردات - الانفاق العمومي	وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية سالبة للجباية العادية على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين أن الانفاق العام ليس له أي أثر معنوي على الاستثمار الأجنبي المباشر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة ، قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري؛ حيث تم اعتماد متغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجزائر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (FDI) كمتغير تابع ، ويفسره اجمالي الانفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (G) ورصيد الموازنة العامة للدولة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (GB)، بالإضافة الى كل من الجباية العادية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (الضرائب المباشرة وغير المباشرة TI - TD) والجباية البترولية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (TP) كمتغيرات مستقلة، وبشكل عام يمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$FDI_t = c + \beta_i G_{t-i} + \gamma_i GB_{t-i} + \delta_i TT_{t-i} + \gamma_i TP_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: (c, β , γ , δ) معلمات النموذج، و (i ; 1.....n) درجة تأخير النموذج و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و ε_t تمثل حد الخطأ العشوائي، وسيتم تعريف متغيرات النموذج ووحدات القياس في النقطة الموالية.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

2. متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

كما أسلفنا الذكر فإن المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها أساسا بناء على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة الى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1990-2019)، ويمكن تعريف كل متغير مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

1. المتغير التابع:

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (FDI): هو صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي.¹

2. المتغيرات المستقلة:

- الإنفاق الحكومي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (G): النفقات الحكومية هي المدفوعات النقدية للأنشطة التشغيلية للحكومة في توفير السلع والخدمات. ويشمل التعويضات للموظفين (مثل الأجور والمرتبات) والفائدة والإعانات والمنح والمزايا الاجتماعية والنفقات الأخرى، وتشير العديد من الدراسات الى وجود أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الاقتصاديات المضيفة.

- رصيد الميزانية العامة للدولة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (GB): ويمثل الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية وإيراداتها مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي مع ضرب الناتج في 100،² ويعتبر من أهم مؤشرات السياسة المالية التي يعتمد عليها المستثمر الأجنبي في اتخاذ قرار الاستثمار من عدمه، فكلما ارتفع رصيد الموازنة العامة مسجلاً فائضاً، كلما كان ذلك مؤشراً على الاستقرار

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع:

2020/08/04.

² محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، مرجع سابق، ص 21.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الاقتصادي وشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل كلما اتجه نحو الانخفاض واقترب من تسجيل عجز كلما ساهم في عزوف المستثمرين الأجانب.

- **الضرائب المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (TD):** وهي كل الضرائب التي تفرض على مختلف أنواع المداخل كالأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية والمرتبات والأجور¹... كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وتشير الدراسات الاقتصادية عموما الى أن الجباية ترتبط عكسيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاعها يؤثر سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

- **الضرائب الغير المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (TI):** تشمل كل الضرائب التي تفرض بصورة غير مباشرة على عناصر الثروة - الدخل ورأس المال وليس على ذات وجود الثروة، ومنها ما يفرض على الانفاق أو الاستهلاك أو التداول أو بعض الوقائع كاستيراد البضائع²... كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وتشير الدراسات الاقتصادية عموما الى أن الجباية ترتبط عكسيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاعها يؤثر سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

- **الجباية البترولية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (TT):** تتكون من مجموع اقتطاعين هما: ضريبة على انتاج البترول السائل والغاز من جهة، وضريبة مباشرة على الأرباح الناتجة عن النشاطات البترولية المتعلقة بالبحث والاستغلال والنقل عبر القنوات³ كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، وتشير الدراسات الاقتصادية عموما الى أن الجباية ترتبط عكسيا مع الاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاعها يؤثر سلبا على حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

فيما يخص الوحدات الخاصة بمتغيرات ومصادر البيانات فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

¹ أنظر المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص 299.

² أنظر المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص 299.

³ أنظر المطلب الأول من المبحث الثاني في الفصل الثاني من هذه الدراسة، ص 299.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (28): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها (النموذج الأول)

نوع المتغير	المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
تابع	FDI	نسبة للناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
مستقل	G	نسبة للناتج المحلي الاجمالي	البنك الدولي
	GB	نسبة للناتج المحلي الاجمالي	صندوق النقد الدولي
	TP	نسبة للناتج المحلي الاجمالي	الديوان الوطني للإحصائيات قوانين المالية 2018-2019
	TI	نسبة للناتج المحلي الاجمالي	الديوان الوطني للإحصائيات قوانين المالية 2018-2019
	TD	نسبة للناتج المحلي الاجمالي	الديوان الوطني للإحصائيات قوانين المالية 2018-2019

تجدر الإشارة الى أنّ قسمة المتغيرات على الناتج المحلي الإجمالي كان بهدف الحصول على قيم حقيقية وإزالة أثر التضخم من هذه المتغيرات، بالإضافة الى خلق نوع من التجانس بين المتغيرات وتصغير التباينات بين مشاهدات هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة.

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (29): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الأول)

FDI	G	GB	TD	TI	TP	
0.832	93.83	0.622	3.782	0.227	17.774	الوسط الحسابي
0.762	94.33	0.669	2.989	0.022	17.092	الوسيط
2.033	114.2	13.96	7.166	1.835	31.924	أعلى قيمة
-0.324	73.11	-15.26	1.988	0.009	9.157	أدنى قيمة
0.659	10.84	7.005	1.575	0.441	6.751	الانحراف المعياري
0.106	-0.038	-0.181	0.797	2.200	0.528	Skewness
2.120	2.378	2.965	2.232	7.270	2.289	Kurtosis
0.956	0.458	0.155	3.914	46.99	1.889	Jarque-Bera
0.620	0.795	0.925	0.141	0.000	0.388	Prob
23.30	2627.3	17.42	113.4	6.811	497.69	المجموع
11.74	3171.9	1325.1	71.97	5.650	1230.52	مجموع الانحرافات
30	30	30	30	30	30	عدد المشاهدات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع الى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

بلغ الوسط الحسابي لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (0.83%) وهي قيمة موجبة ومنخفضة تدل على واقع ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر بشكل عام خلال فترة الدراسة، في المقابل تم تسجيل أعلى معدل لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (2.033224%) وذلك خلال سنة (2001)، نتيجة انطلاق البرامج التنموية التي وضعتها الدولة، من أهمها برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، بالإضافة الى صدور الأمر 03-01 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي جلب معه العديد من الامتيازات للمستثمرين الأجانب، فضلا عن تحسن الوضع الأمني والسياسي، الى جانب اتفاق الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي تمهيدا للانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة، في حين تم تسجيل أدنى نسبة لهذا

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

المتغير (0.324012-) خلال سنة 2015، جراء الأزمة النفطية لسنة 2014 اثر انخيار أسعار البترول، مما أدى الى تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى قطاع المحروقات. بلغ الوسط الحسابي للإنفاق العام نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (93.83%) وهي قيمة موجبة مرتفعة، تعكس حجم الانفاق الحكومي الكبير في الجزائر بشكل عام خلال فترة الدراسة، في المقابل تم تسجيل أعلى معدل للإنفاق العام سنة 2016 بلغت (114.18%)، نتيجة ارتفاع النفقات المخصصة لتطوير البنية التحتية الاقتصادية في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي الممتد خلال الفترة 2015 وإلى غاية 2019.

كما بلغ الوسط الحسابي لرصيد الموازنة العامة نسبة الى الناتج (0.6222%) وهي قيمة موجبة منخفضة، تعكس انخفاض فائض رصيد الموازنة العامة وتسجيله لعجز لأكثر من 10 سنوات خلال فترة الدراسة عموما، كما تم تسجيل أعلى نسبة لرصيد الموازنة العامة سنة 2006 بقيمة (13.96%) نتيجة تسجيل الموازنة العامة لأكبر فائض خلال فترة الدراسة، وذلك بعد الانتعاش المستمر الذي عرفته أسواق النفط الدولية طيلة السنوات 2001-2007، وما ترتب عنه من ارتفاع في المداخيل النفطية للدولة، في حين سجلت أدنى قيمة له سنة 2015 بقيمة (15.26%-) نتيجة تفاقم العجز المسجل في الموازنة العامة عقب الأزمة النفطية لسنة 2014.

فيما بلغ الوسط الحسابي للضرائب المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (3.78%) وهي قيمة موجبة منخفضة نوعا ما. تدل على انخفاض حجم الضرائب المباشرة وانخفاض مساهمتها في تمويل الجباية العادية بصفة عامة خلال فترة الدراسة، في المقابل سجلت أعلى قيمة للضرائب المباشرة سنة 2019 بقيمة (7.16%) نتيجة ارتفاع الأجور والرواتب، وكذلك زيادة حجم المشاريع التنموية في إطار برامج دعم النمو الاقتصادي خلال الخمس السنوات الأخيرة، في حين سجلت أدنى قيمة لها سنة 2000 بقيمة (1.9886%) نتيجة تفشي ظاهري التهرب والغش الضريبي، بالإضافة الى ضعف حجم الاستثمارات خلال هذه الفترة وما ترتب عنها من تراجع في مداخيل الأفراد والمؤسسات.

كما بلغ الوسط الحسابي للجباية البترولية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (17.77%) وهي قيمة موجبة ومرتفعة، تدل على ارتفاع مداخيل الجباية البترولية وارتفاع مساهمتها في تمويل الميزانية العامة للجزائر عموما خلال فترة الدراسة، وفي المقابل سجلت أعلى قيمة للجباية العادية سنة 2006 بقيمة (31.9237%) نتيجة ارتفاع أسعار النفط بشكل غير مسبوق خلال الفترة 2001-2007، فيما

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

سجلت أدنى قيمة لها سنة 2014 بقيمة (9.1575%) جراء الأزمة النفطية التي شهدتها الأسواق العالمية عقب انهيار أسعار النفط.

بينما بلغ الوسط الحسابي للضرائب غير المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (0.22%) وهي قيمة موجبة ومنخفضة، تفسر ضعف مداخيل الضرائب غير المباشرة في الجزائر بشكل عام خلال فترة الدراسة، في المقابل سجلت الضرائب غير المباشرة أعلى قيمة لها سنة 1990 بقيمة (1.83%)، وأدنى قيمة لها سنة 2015 بقيمة (0.008%).

وبالرجوع الى الجدول السابق يمكن أن نلاحظ أيضا أن قيم الانحراف المعياري لمتغيرات رصيد الميزانية العامة للدولة (GB) والجباية البترولية (TP) ومتغيري الجباية العادية (TD - TI) منخفضة نسبيا الأمر الذي يدل على عدم وجود تشتت كبير في مشاهدات هذه المتغيرات خلال فترة الدراسة، في حين عرف متغير الانفاق الحكومي (G) تشتتا مرتفعا نسبيا مقارنة بباقي المتغيرات خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

تفترض كل الدراسات التطبيقية التي تستخدم بيانات السلسلة الزمنية أن تتصف هذه السلاسل بالاستقرار (السكون) Stationary، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فان الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلسلة الزمنية أو بين بيانات السلسلة الزمنية لكل متغير على حدا غالبا ما يكون زائفا Spurious، ويعطي نتائج مضللة وبعيدة عن الواقع، وبمعنى آخر كل متغير مستقل لا بد وأن يأخذ فترة من الزمن (تدعى الفجوة المتباطئة lagged) حتى يظهر أثره في المتغير التابع وذلك يرتبط بعوامل سيكولوجية وتكنولوجية وقانونية، فمثلا عند زيادة الاستثمار فلا بد من وجود فترة زمنية لكي تظهر نتائج تلك الزيادة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.¹

ان عدم استقرار السلسلة الزمنية للمتغير يعود لاحتوائها على جذر الوحدة، وبالتالي لا بد من اجراء اختبارات الوحدة للتحقق من استقرار بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ودرجة تكاملها، ويتم الكشف عن استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على مجموعة من الاختبارات القياسية من أشهرها وأكثرها استخداما في الأدبيات التطبيقية:²

¹ قصي أحمد الشيخة، "دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي- دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية-"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015، ص 75.

² نفس المرجع السابق، ص ص 76-77.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

1. اختبار ديكي فولر المطور (Dickey-Fuller Augmented):

في هذا الاختبار تكون معادلة النموذج المقدرة بصيغتها الموسعة (بوجود قاطع واتجاه زمني) هي:

$$\Delta \gamma_t = a_0 + a_1 t + a_2 \gamma_{t-1} + \sum_{j=1}^p a_j \Delta \gamma_{t-j} + \varepsilon_t \dots (1)$$

حيث:

t : رقم السنة، j : رقم الفجوة الزمنية، p : عدد الفجوات المتباطئة أو طول الفجوة.

γ_t : قيمة المتغير المراد اختباره في السنة t .

$a_0 a_1 a_2 a_j$: معلمات النموذج المقدرة.

ε_t : قيمة متغير الخطأ العشوائي في السنة t .

وتكون فرضية العدم Null Hypothesis: ($a_2 > 0$) وأن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وتكون الفرضية البديلة Alternative Hypothesis: ($a_2 = 0$) السلسلة الزمنية مستقرة، ونقارن بين قيمة τ المحسوبة للمعلمة a_2 مع قيمة τ الجدولية وفقاً للنموذج المعتمد وطول السلسلة ومستوى الدلالة، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية نرفض فرضية العدم وتكون السلسلة مستقرة، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أصغر من القيمة الجدولية نقبل فرضية العدم وتكون السلسلة غير مستقرة ونستمر بأخذ الفروق بين بيانات السلسلة إلى أن تستقر، وعدد الفروق يحدد درجة تكامل السلسلة الزمنية، والسؤال المطروح كيف يتم اختيار عدد الفجوات المتباطئة p أو طول الفجوة الزمنية ؟

يتم ذلك بشكل يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي، ومن أهم الطرق المستخدمة في هذا المجال معيار أكايكي Akaike (AIC) ويتم اختيار عدد الفجوات المتباطئة بالشكل الذي يخفض هذا المعيار للحد الأدنى، وعلى الرغم من وجود معايير أخرى: Schwarz (SIC), Hannan-Quinn, Likelihood Ratio (LR)، إلا أن معيار أكايكي أكثرهم دقة. ويعاب على هذا الاختبار أنه يفترض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي Autoregressive (AR)، ويواجه مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح معلمية من خلال إضافة حدود الفروق المتباطئة، وكذلك فإن نتائجه غير دقيقة عند صغر حجم العينة.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

2. اختبار فيليبس - بيرون (PP) Phillips and Perron:

يقوم اختبار فيليبس - بيرون على افتراض أكثر عمومية من اختبار ADF وهو أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية المتوسط المتحرك المتكامل ذو الانحدار الذاتي (ARIMA)، ويعالج مشكلة الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح لا معلمية، وفي هذا الاختبار تكون معادلة النموذج المقدرة (بوجود قاطع واتجاه):

$$\Delta y_t = a_0 + a_1 t + a_2 y_{t-1} + \varepsilon_t \dots (2)$$

وباستخدام نفس الخطوات في الاختبار السابق ADF يتم إجراء اختبار فيليبس - بيرون، ويرى العديد من الإحصائيين أن اختبار فيليبس بيرون PP أفضل وأدق من اختبار ديكي فولر المطور ADF وخصوصاً عند صغر حجم العينة، وعند حدوث تضارب أو عدم انسجام بين نتائج كلا الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP. وسيتم اعتماد الاختبارين لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 \dots\dots\dots \text{عدم استقرارية السلسلة (وجود جذر الوحدة)} \\ H_1 \dots\dots\dots \text{السلسلة مستقرة (عدم وجود جذر احادي)} \end{cases}$$

يتم قبول فرض عدم إذا كانت القيمة المحسوبة بالنسبة للاختبارين أكبر من القيمة المحدولة ل: MacKinnon (1996)، ويتم الاستدلال على نتائج الاختبارين بالاعتماد على القيم الحرجة، حيث يتم قبول الفرضية الصفرية إذا كانت القيمة الاحتمالية لأحد الاختبارين أكبر من قيمة الحرجة (0.05)، ونتائج الاختبارات (ADF & PP) عند المستوى في النماذج الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، في عدم وجود قاطع واتجاه عام) المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 01) موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (30): اختبارات الإستقرارية عند المستوى (النموذج الأول)

إختبار (PP)							
	FDI	G	GB	TP	TI	TD	
t-Statistic	-2.5397	-1.7274	-2.1602	-1.8418	-2.0684	0.7292	وجود قاطع
Prob.	0.1170	0.4075	0.2242	0.3538	0.0981	0.9908	
	n0	n0	n0	n0	*	n0	
t-Statistic	-2.7822	-1.716	-2.523	-2.2624	-4.5298	-2.079	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.2145	0.7178	0.3152	0.4398	0.0060	0.5353	
	n0	n0	n0	n0	***	n0	
t-Statistic	-0.7670	0.0232	-2.2238	-0.6072	-7.0898	1.4578	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.3752	0.6821	0.0275	0.4456	0.0000	0.9606	
	n0	n0	**	n0	***	n0	
	اختبار (ADF)						
	FDI	G	GB	TP	TI	TD	
t-Statistic	-2.6947	-1.6496	-2.2349	-1.8345	-2.8674	0.5502	وجود قاطع
Prob.	0.0871	0.4453	0.1990	0.3571	0.0625	0.9852	
	*	n0	n0	n0	*	n0	
t-Statistic	-2.8192	-1.8469	-2.5269	-2.2499	-3.0863	-1.1217	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.2021	0.6556	0.3138	0.4462	0.1327	0.9030	
	n0	n0	n0	n0	n0	n0	
t-Statistic	-0.3396	-0.0409	-2.2911	-0.7011	-15.043	1.6286	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.5533	0.6608	0.0236	0.4043	0.0000	0.9713	
	n0	n0	**	n0	***	n0	
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

أظهرت نتائج اختباري (ADF و P-p) أن السلسلة الزمنية لمتغير رصيد الموازنة العامة غير مستقرة في النموذجين الثاني والثالث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام)، حيث بلغت القيم الاحتمالية الاحصائية ستودنت الخاصة باختبار (P-p) للنموذجين السابقين على الترتيب (0.31؛0.22) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) عند مستوى الدلالة 5%، في حين أن الاختبارين اظهرا أن السلسلة الزمنية لمتغير رصيد الموازنة العامة مستقر في النموذج الأول (عدم وجود قاطع واتجاه عام)، أين بلغت القيمة الاحتمالية لاختبار ستودنت (0.02) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05).

من جهة ثانية فقد أظهرت نتائج اختباري (ADF و P-p) أن كل من متغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق الحكومي، الجباية البترولية والضرائب المباشرة) نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي عدم استقراريتها عند المستوى وفي النماذج الثالث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث أن القيم الاحتمالية الاحصائية ستودنت بالنسبة للاختبارين والنماذج الثالث أكبر من القيمة الحرجة (0.05) عند مستوى الدلالة 5%.

أما فيما يخص متغير الضرائب غير المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي فقد تم تسجيل اختلاف وحيد بين الاختبارين المعتمدين في دراسة الإستقرارية، حيث يمكن أن نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على استقرار هذا المتغير عند المستوى في النموذج الأول والنموذج الثالث (عدم وجود قاطع واتجاه عام، وجود قاطع واتجاه عام) بناء على اختبار (P-p) حيث بلغت القيمة الاحتمالية الاحصائية ستودنت للنموذجين سالفين الذكر على الترتيب (0.00 , 0.00)، في حين أظهرت نتائج نفس الاختبار (P-p) عدم إستقرارية هذا المتغير في النموذج الثاني (وجود قاطع فقط) لأن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.09) أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%، في المقابل فقد أظهرت نتائج إخبار (ADF) أن متغير الضرائب الغير مباشرة نسبة الى الناتج مستقرة فقط في النموذج الأول حيث أن القيمة الإحصائية لستودنت $(t_{stat} = -15.04)$ لهذا النموذج وهي دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أنها أكبر من القيمة الجدولية بالقيمة المطلقة $(t_{tab} = -1.95)$ من القيمة الحرجة (0.05)، في حين أن القيمة الاحصائية ستودنت الخاصة باختبار (ADF) تساوي (0.06) وبالتالي.

بشكل عام فالسلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة: رصيد الميزانية العامة للدولة (GB) والاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، الانفاق الحكومي (G)، والجباية العادية والبترولية غير مستقرة عند المستوى

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

وتظهر عدم استقرارية من النوع DS وبالتالي وجب اجراء الفروقات من الدرجة الاولى والتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية مرة أخرى.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (31): اختبارات الإستقرارية عند الفرق الأول (النموذج الأول)

اختبار (PP)							
	d(FDI)	d(G)	d(GB)	d(TP)	d(TI)	d(TD)	
t-Statistic	-7.505	-5.3492	-6.9508	-5.949	-8.1550	-5.9976	وجود قاطع
Prob.	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	***	***	***	***	***	***	
t-Statistic	-7.558	-6.2956	-7.1669	-5.892	-17.726	-6.4392	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0002	0.0000	0.0001	
	***	***	***	***	***	***	
t-Statistic	-7.454	-5.4296	-6.9395	-6.052	-7.4120	-5.4550	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	
	***	***	***	***	***	***	
إختبار (ADF)							
	d(FDI)	d(G)	d(GB)	d(TP)	d(TI)	d(TD)	
t-Statistic	-5.582	-5.2381	-6.2476	-5.857	-1.9455	-2.3294	وجود قاطع
Prob.	0.0001	0.0002	0.0000	0.0000	0.3072	0.1708	
	***	***	***	***	n0	n0	
t-Statistic	-2.732	-4.7800	-4.4644	-5.767	-1.2063	-2.7514	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.2338	0.0037	0.0082	0.0003	0.8862	0.2273	
	n0	***	***	***	n0	n0	
t-Statistic	-5.607	-5.3203	-6.3361	-5.957	-2.5109	-0.5395	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0144	0.4726	
	***	***	***	***	**	n0	
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

نظرا لوجود تباين واضح في نتائج اختبارات الإستقرارية بين اختباري (P-p و ADF) سيتم التركيز على نتائج اختبار (P-p) باعتباره الإحداث، الأكثر دقة، والوسع استخداما في الأدبيات التطبيقية، بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى نلاحظ استقرار كل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة حيث: بالنسبة لمتغير رصيد الميزانية العامة للدولة نسبة الى الناتج فقد بلغت قيمة احصائية ستودنت لاختبار (P-p) بالنسبة لنماذجه الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، في عدم وجود قاطع واتجاه عام) على التوالي $T_{stat} = (-6.93 ؛ - 7.16 ؛ - 6.95)$ وهي أكبر بالقيم المطلقة من القيم المجدولة $T_{tap} = (-2.98 ؛ - 3.60 ؛ - 0.95)$ ، كما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت للنماذج الثلاث تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالسلسلة الزمنية لمتغير رصيد الميزانية العامة للدولة مستقر عند الفرق الاول بناء على اختبار (P-p).

بالنسبة لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر فقد بلغت قيمة احصائية ستودنت لاختبار (P-p) لنماذجه الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، في عدم وجود قاطع واتجاه عام) على التوالي $T_{stat} = (-7.45 ؛ - 7.55 ؛ - 7.50)$ وهي أكبر بالقيم المطلقة من القيم المجدولة $T_{tap} = (-2.98 ؛ - 3.60 ؛ - 0.95)$ ، كما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت للنماذج الثلاث تساوي (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالسلسلة الزمنية لمتغير الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرة عند الفرق الأول بناء على اختبار (P-p). وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على أن باقي متغيرات الدراسة غير مستقرة عند الفرق الأول حيث بلغت القيم الاحتمالية لاحصائية ستودنت الخاصة باختبار (P-p) في النماذج الثلاث، (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، في عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وفي كل المتغيرات (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي يمكن الحكم على أن كل متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى.

والجدول التالي يوضح درجة الفروقات اللازمة لاستقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات

الدراسة:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (32): نتائج درجة الفروقات اللازمة لاستقرار السلاسل الزمنية (النموذج الأول)

نوع المتغير	المتغير	درجة الفروقات
تابع	FDI	1
مستقل	G	1
	GB	1
	TP	1
	TI	1
	TD	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (I_1)، الأمر الذي يتيح حسب (GRANGER) إمكانية وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل بين متغيرات الدراسة، وبعبارة أخرى احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدرجة في النموذج، كما يمكن أن نستخلص أيضا من خلال اختبارات الاستقرارية أن المتغير التابع في النموذج متكامل من الدرجة الأولى فلا يمكن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطة لاختلال أحد فرضياته، وهي أن تكون السلسلة الزمنية للمتغير التابع مستقرة عند المستوى، وكخلاصة لما سبق ذكره سيتم تطبيق أحد النموذجين:

- نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

- نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)

ويتم تحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة بناء على نتائج اختبارات التكامل المشترك.

الفرع الرابع: اختبارات التكامل المشترك¹

يشير انجل وجرانجر (Engle&Granger,1987) الى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون من السلاسل الزمنية غير الساكنة للمتغيرات، وبالتالي فالانحدار بين المتغيرات لا يكون زائفا. ويستلزم اجراء اختبار التكامل المشترك متعدد المتغيرات أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة، وبالتالي فان الهدف من اجراء اختبار جذر الوحدة هو تحديد رتبة التكامل لكل متغير من

¹ قصي أحمد الشيخة، مرجع سابق، ص ص 77-80.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

المتغيرات حتى يمكن تطبيق اختبار التكامل المشترك بين هذه المتغيرات، إلا أن البعض يرى أن شرط تساوي السلاسل الزمنية للمتغيرات في درجة التكامل قد لا ينطبق وإنما يشترط البعض أن تكون درجة تكامل المتغير التابع لا تتجاوز أي من المتغيرات المستقلة.

على الرغم من وجود عدة اختبارات لاختبار التكامل المشترك مثل: اختبار انجل وجرانجر (Engle-Granger Test)، واختبار ديرين-واتسون (CRDW Test) إلا أن اختبار جوهانسن-جيسلس (Johansen-Juselius Test) يتفوق على الاختبارين السابقين في أنه يصلح للعينات صغيرة الحجم وكذلك في حالة الانحدار المتعدد (أكثر من متغير مستقل)، ولذلك سيتم اعتماد هذا الاختبار في دراستنا.

1. اختبار جوهانسن - جيسلس (Johansen-Juselius Test):

يقترح جوهانسن (Johansen-Juselius, 1990) و (Johansen, 1991) كتابة نموذج

انحدار ذاتي متجه على النحو التالي:

$$\Delta \gamma_t = \Pi \gamma_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta \gamma_{t-i} + \phi D_t + \varepsilon_t \dots (3)$$

وبغض النظر عن دلالات هذا النموذج فإن ما يهمنا من هذا النموذج هو (Γ) رتبة المصفوفة Π (عدد متجهات التكامل المشترك)¹، أن المصفوفة Π تحتوي على معلومات عن العلاقة طويلة الأجل، والمصفوفة $\Pi = \alpha \beta$ حيث تمثل α سرعة التكيف للمعاملات و β مصفوفة معاملات العلاقة الطويلة الأجل، ويقوم هذا الاختبار على خمسة خيارات (افتراضات) أساسية:

- المتغيرات (البيانات) في المستوى لا تملك اتجاه عام ومعادلة التكامل المشترك (ومعادلة الانحدار الذاتي المتجه VAR) لا تملك قاطع أو اتجاه.
- المتغيرات (البيانات) في المستوى لا تملك اتجاه عام ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه)، ومعادلة VAR لا تملك قاطع.
- المتغيرات (البيانات) في المستوى تملك اتجاه عام خطي ولكن معادلة التكامل المشترك (ومعادلة VAR) تملك قاطع فقط (لا يوجد اتجاه).

¹ متجهة التكامل المشترك تعني أنه على الرغم من وجود انحرافات (نبضات) للمتغيرات في الأجل القصير، إلا أن العلاقة بين المتغيرات متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

- المتغيرات (البيانات) في المستوى تملك اتجاه عام خطي ومعادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي (ومعادلة VAR) لا تملك قاطع.
 - المتغيرات (البيانات) في المستوى تملك اتجاه عام تربيعي ولكن معادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، (ومعادلة VAR) تملك قاطع.
- معادلة التكامل المشترك تملك قاطع واتجاه عام خطي، ومعادلة VAR تملك قاطع، وعلى الرغم من وجود هذه الافتراضات الخمسة إلا أن عملية تحديد الخيار الأمثل تتطلب اختبارات إحصائية قياسية موسعة، وإعادة اجراء الاختبار عدة مرات وبافتراضات مختلفة.

اقترح جوهانسن وجيلسيس اختبارين لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك (I) وهما:

✓ اختبار الامكانية العظمى The Lambda-max test:

ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \dots (4)$$

حيث أن:

T: عدد المشاهدات.

$\hat{\lambda}_{r+1}$: الجذور المميزة Eigenvalues المقدر للصفوفة Π .

ويختبر هذا الاختبار فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (I) مقابل الفرضية البديلة القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك يساوي (I+1).

✓ اختبار الأثر The trace test:

ويحسب من خلال الصيغة التالية:

$$\lambda_{trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1}) \dots (5)$$

ويختبر هذا الاختبار فرضية عدم القائلة بأن عدد متجهات التكامل المشترك الفريدة (المميزة) تقل أو تساوي (I).

ووجود متجهات للتكامل المشترك يعني وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات موضوع الدراسة، إلا أن اختبار التكامل المشترك يختبر وجود العلاقة طويلة الأجل، وبعد التحقق من وجود العلاقة طويلة الأجل باستخدام اختبار جوهانسن لابد من تقدير معادلة التكامل المشترك.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وجب أولاً تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، أين يتم تحديد درجة التأخير بناء على المعايير المذكورة سابقاً، ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 02) الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (33): تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الأول)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-292.2862	NA	158.8908	22.09528	22.38324	22.18090
1	-210.6645	120.9211*	5.819894*	18.71589	20.73163*	19.31527*
2	-184.5638	27.06735	18.97387	19.44917	23.19270	20.56232
3	-135.0401	29.34736	32.16599	18.44742*	23.91873	20.07433

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول السابق يتضح جلياً أن درجة التأخير المثلى لكل متغيرات الدراسة بناء على أغلبية المعايير المستخدمة في المفاضلة هي (Lag=1)، أي التأخير بفترة زمنية واحدة (T-1). بعد تحديد درجة التأخير المثلى تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والذي يركز على احصائي الأثر والامكانية العظمى ويعتمد الاختبار على الفرضيات التالية والموضحة في الجدول:

الجدول رقم (34): فرضيات اختبار التكامل المشترك

النتيجة	الفرضية 2	النتيجة	الفرضية 1
عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر	H_0^2	وجود علاقة تكامل مشترك	H_0^1
وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر	H_1^2	عدم وجود علاقة تكامل مشترك	H_1^1
النتيجة		الفرضية 3	
عدم وجود علاقتي تكامل مشترك على الأكثر		H_1^3	
وجود علاقتي تكامل مشترك على الأكثر		H_1^3	

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

ونفس الملاحظة بالنسبة للفرضية الرابعة والخامسة، حيث أن قبول الفرضية الأولى يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات في حين أن الفرضيات الخمسة الموالية، يتم تحديد عدد أشعة التكامل المشترك على أساسهم.

نتائج اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون والمستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 03) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (35): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الأول)

إحصائية الأثر (Trace)			
الفرضيات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	Prob.
No. of CE(s)			
عدم وجود تكامل مشترك	125.8022	107.3466	0.0018
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	71.67657	79.34145	0.1643
وجود علاقتي تكامل على الأكثر	46.34120	55.24578	0.2393
وجود ثلاث علاقات تكامل على الأكثر	24.60662	35.01090	0.4072
وجود أربعة علاقات تكامل على الأكثر	9.985732	18.39771	0.4819
وجود خمسة علاقات تكامل على الأكثر	2.050897	3.841466	0.1521
إحصائية الإمكانية العظمى t (Maximum Eigenvalue)			
Hypothesized	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	Prob
No. of CE(s)			
عدم وجود تكامل مشترك	54.12563	43.41977	0.0024
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	25.33538	37.16359	0.5650
وجود علاقتي تكامل على الأكثر	21.73458	30.81507	0.4170
وجود ثلاث علاقات تكامل على الأكثر	14.62089	24.25202	0.5313
وجود أربعة علاقات تكامل على الأكثر	7.934835	17.14769	0.6101
وجود خمسة علاقات تكامل على الأكثر	2.050897	3.841466	0.1521

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

نرفض الفرضية الصفرية الأولى والتي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك لأن القيمة المحسوبة لاختباري الإمكانية العظمى ($\text{Max-Eigen}_{\text{stat}}=54.12563$) واحصائية الأثر ($\text{trace}_{\text{stat}}=125.8022$) أكبر من القيم الجدولة (43.41977 ؛ 107.3466) بالإضافة الى أن القيم الحرجة لإحصائيتي الامكانية العظمى والاثـر بالنسبة للفرضية الصفرية الاولى عدم وجود تكامل مشترك (0.00 ؛ 0.00) أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي تم رفض فرضية العدم.

بقبول الفرضية الصفرية الأولى ننتقل لاختبار الفرضية الصفرية الثانية والتي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر حيث بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية الامكانية العظمى ($\text{Max-Eigen}_{\text{stat}}= 25.33538$) واحصائية الأثر ($\text{trace}_{\text{stat}}= 71.67657$) وهي أقل من القيم الجدولية للإحصائيتين على التوالي (37.16359 ؛ 79.34145)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية الثانية ومن الجدير بالذكر أنه عند قبول أي فرضية صفرية يتوقف على اختبار الفرضيات التي تليها، وبعبارة أخرى توجد علاقة تكامل مشترك وحيدة على الأكثر بين متغيرات الدراسة.

كخلاصة عامة للاختبارات التشخيصية يمكن الحكم بشكل أولي على أن النموذج الاولي لبيانات الدراسة هو نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) على اعتبار توفر فرضيتين رئيسيتين من فرضياته وهما تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة بالإضافة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ويبقى التأكد من توفر شرط سلبية ومعنوية معامل تصحيح الخطأ احصائيا بالإضافة الى عدم وجود مشاكل القياس للنموذج المعتمد في الدراسة.

الفرع الخامس: اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لنموذج الدراسة

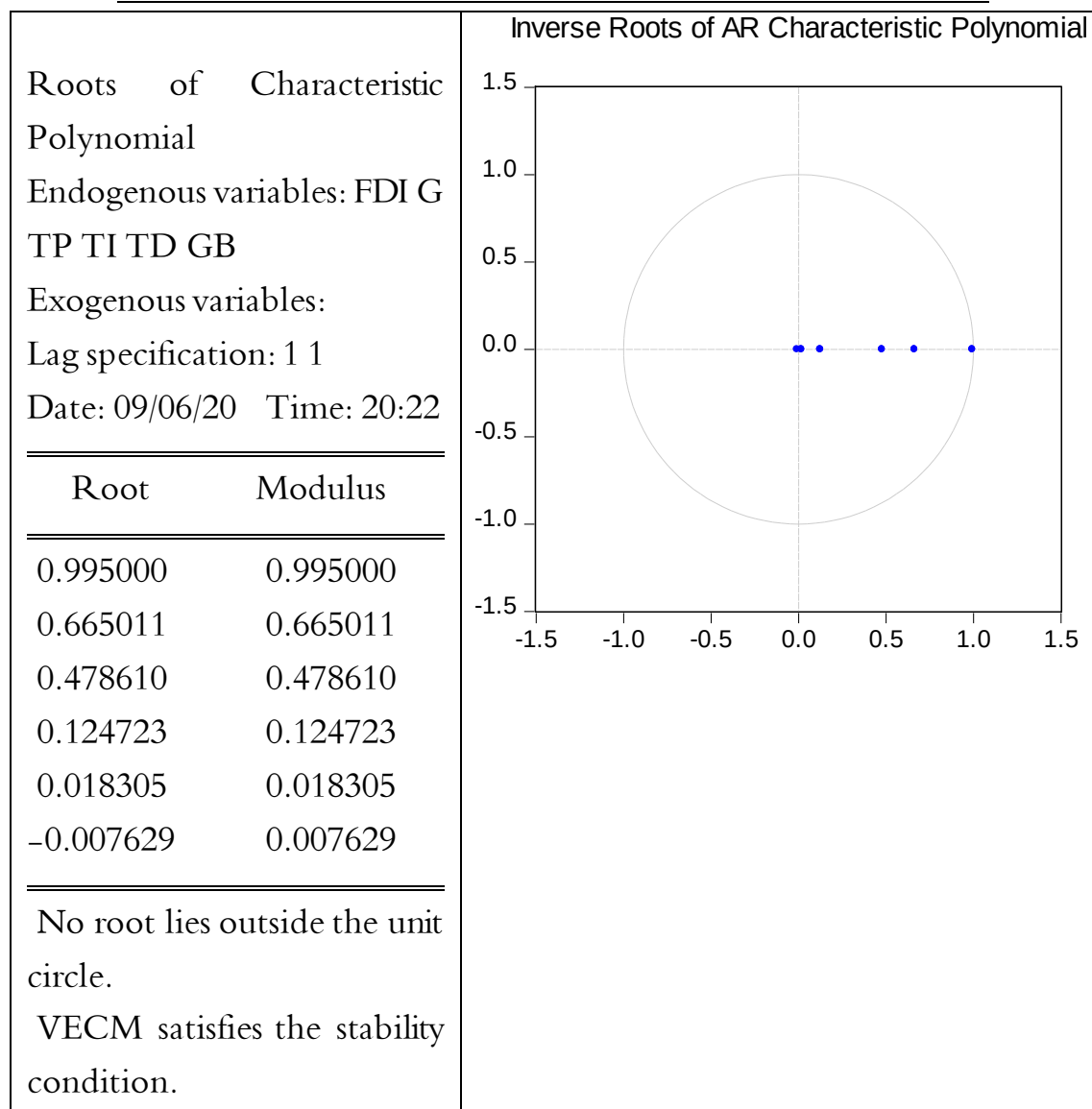
1. دراسة الإستقرارية الهيكلية لنموذج أشعة تصحيح الخطأ:

للتأكد من مدى إستقرارية النموذج هيكليا يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج أشعة تصحيح الخطأ بشكل عام مستقرة إذا كان مقلوب الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية)، والشكل أدناه يبين نتائج هذا الاختبار:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الشكل رقم (34): اختبار الاستقرار الهيكلية لنموذج الدراسة (النموذج الأول)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال الشكل رقم (34) يظهر أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية، أي أن كل الجذور الأحادية هي أقل من الواحد، وبالتالي يمكن الجزم بناءً على اختبار الجذور المقلوبة بأن نموذج VECM(1) هو مستقر هيكلياً.

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: نهدف من خلال هذا الاختبار التأكد من فرضية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي في سيرة (VECM) المعتمدة وذلك بناءً على التأخير

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

ب: 10 فترات زمنية ($h=10$)، ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews)

(10) (أنظر الملحق رقم 04-1) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار $LM\ Tests^1$) - النموذج الأول -

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء عند التأخير h						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	38.65588	36	0.3506	1.07996	(36, 42.3)	0.4024
2	43.77593	36	0.1749	1.28332	(36, 42.3)	0.2168
3	36.28525	36	0.4554	0.991585	(36, 42.3)	0.5070
4	38.51951	36	0.3563	1.074780	(36, 42.3)	0.4082
5	24.59216	36	0.9250	0.603833	(36, 42.3)	0.9377
6	48.64793	36	0.0776	1.493852	(36, 42.3)	0.1048
7	31.26789	36	0.6931	0.815802	(36, 42.3)	0.7323
8	47.72310	36	0.0915	1.452548	(36, 42.3)	0.1215
9	29.43485	36	0.7723	0.755202	(36, 42.3)	0.8042
10	54.93306	36	0.0225	1.792292	(36, 42.3)	0.0346

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

من خلال الجدول رقم (36) تظهر نتائج اختبار LM-test الخاصة بمشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، والذي يعتمد على إحصائتي (LRE) و (Rao F)، عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في النموذج المقدر، على اعتبار أن القيم الاحتمالية للإحصائيتين حتى الإبطاء (9) كانت أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنص على عدم وجود هذا المشكل في النموذج المقدر.

✓ اختبار ثبات تباينات الأخطاء: من بين المشاكل الشائعة في نماذج الانحدار الذاتي بشكل عام مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، والذي يؤدي الى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرة

¹ اختبار LM "Multiplicateur de Lagrange": للتأكد من أن سلاسل البواقي لا يوجد بها ارتباط ذاتي، وذلك باختبار الفرضية العدمية بعدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، اعتمادا على القيمة الاحتمالية للإحصائيتين (LRE) و (Rao F) أقل من القيمة الحرجة 0.05، مقابل الفرض البديل بوجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد من غياب هذه المشكلة في النموذج المقدر بالاعتماد على إحصائية كاي تربيع، وونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 04-3) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (37): اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الأول)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)			
Chi-sq	درجة الحرية		Prob.
293.0322	294		0.5050

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

بلغت القيمة الإحصائية لـ $(\chi^2 = 293.0322)$ بقيمة احتمالية للاختبار بلغت (0.5050)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء في بواقي التقدير.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: من الفرضيات الرئيسية لنماذج الانحدار عموماً توفر شرط التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير، وباعتبار أن نماذج الانحدار الذاتي حالة خاصة من نماذج الانحدار وجب التأكد من فرضيات التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير الخاصة بالنموذج المعتمد في الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera¹ ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 04-2) موضحة في الجدول أسفله:

¹ اختبار Jarque Bera: للتأكد من مدى تحقق التوزيع الطبيعي لبواقي، أي التأكد أن سلسلة البواقي تحمل خصائص التوزيع الطبيعي، بحيث يتم مقارنة القيمة الإحصائية لهذا الاختبار مع القيمة 5.99، فإذا كانت أقل نقبل فرضية العدم بأن سلسلة البواقي تتبع توزيعاً طبيعياً، ونرفض هذه الفرضية في الحالة العكسية.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (38): اختبار (Jarque-Bera)-النموذج الأول-

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.826133	2	0.6616
2	0.031865	2	0.9842
3	30.44403	2	0.0000
4	0.481572	2	0.7860
5	1.6112686	2	0.4465
Joint	114.20	105	0.2537

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

باستنتاج الأرقام الموضحة في الجدول السابق يمكن قبول الفرضية الصفرية الذي يقول بأن بواقى التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار $Jarque - Bera_{stat} = 114.20$ وهي غير دالة إحصائيا على إعتبار أن القيمة الإحتمالية لهذا الإختبار (0.25) وهي اكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقى تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM

الفرع الأول: نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM¹

بعدها توصلنا الى وجود علاقة طويلة الأجل Long-run Relationship بين متغيرات الدراسة باستخدام اختبار جوهانسن-جيلسيس للتكامل المشترك، لا بد من تقدير معادلة التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة، ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM، وتأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ بعين الاعتبار العلاقة طويلة الأجل والقصيرة الأجل، فاذا افترضنا أن لدينا متغيرين فقط X_t متغير مستقل و Y_t متغير تابع وقدرنا العلاقة بينهما كما يلي:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t + \varepsilon_t \dots (6)$$

¹ قصي أحمد الشبيخة، مرجع سابق، ص ص 80-82.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

وبالتالي فان:

$$\varepsilon_t = ECT_{t-1} = Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t \dots (7)$$

وتسمى المعادلة الأخيرة حد تصحيح الخطأ وبعد إضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية (أي أن المتغير يتأثر بقيمه السابقة وبقيم المتغير الأخر) وبالتالي تصبح معادلتنا نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM على النحو التالي:

$$\Delta X_t = a_0 + \sum_{i=1}^m a_i \Delta X_{t-i} + \sum_{j=1}^n a_j \Delta Y_{t-j} + \lambda_1 ECT_{t-1}^1 + Z_t^1 \dots (8)$$

$$\Delta Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^m \beta_i \Delta Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta X_{t-j} + \lambda_2 ECT_{t-1}^2 + Z_t^2 \dots (9)$$

حيث n, m : عدد الفجوات الزمنية، i, j : رقم الفجوة.

Δ : الفرق، Z_t : الضجعة البيضاء White noise.

$\sum_{j=1}^{n,m} a_j \Delta X_{t-j}$: التغير القصير الأجل.

$\lambda(Y_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 X_t)_{t-j}$: التغير الطويل الأجل.

: معامل سرعة التعديل Speed of Adjustment (معامل تصحيح الخطأ) وهو يشير الى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالبا، ونرصد هذا المعامل ومعنويته الإحصائية للتحقق من العلاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات، ونكون أمام الحالات التالية:

- λ_1 فقط سالب ومعنوي، فان العلاقة السببية الطويلة الأجل تكون أحادية الاتجاه من Y الى X ، مما يعني أن المتغير Y يؤثر في المتغير X ولكن ليس العكس، أما إذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فان ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي أنه بدون أي معنى احصائي.
- كان λ_2 فقط سالب ومعنوي، فان العلاقة السببية الطويلة الأجل تكون أحادية الاتجاه من X الى Y ، مما يعني أن المتغير Y يؤثر في المتغير X ولكن ليس العكس، أما اذا كانت قيمة هذا المعامل موجبة فان ذلك يجعل هذا المعامل غير قابل للتفسير أي أنه بدون أي معنى احصائي.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

- أما اذا كان كل من معاملات حد تصحيح الخطأ (λ_1, λ_2) في كلا المعادلتين سالبة ومعنوية، فالعلاقة السببية الطويلة الأجل تكون ثنائية الاتجاه (تبادلية). ويشترط لتقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه أن يكون بين المتغيرات تكامل مشترك وفقا لاختبار جوهانسن السابق.

✓ معادلة متجه التكامل المشترك:

بعد أن نقوم من خلال نموذج تصحيح الخطأ الموجه باختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين المتغيرات، نكتب معادلة متجه التكامل بين المتغيرات وذلك بالاعتماد على المعادلة رقم (6) وذلك كما يلي:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 X_t \dots (10)$$

وفي حال وجود اتجاه عام في معادلة التكامل المشترك تكون المعادلة كما يلي:

$$Y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 T + \hat{a}_2 X_t \dots (11)$$

حيث T: تشير الى عامل الزمن (الاتجاه العام Trend).

الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM(1)

تهدف هذه المرحلة الى عرض وتفسير نموذج VECM(1) من الناحيتين الاحصائية والاقتصادية، والذي يقيس تأثير السياسة المالية والمعبر عنها بكل من رصيد الموازنة العامة للدولة (GB) والانفاق الحكومي (G)، الجباية البترولية (TP) والجباية العادية (TI - TD)، وبالاستعانة ببرنامج EVIEWS للتحليل القياسي والاحصائي تم تقدير نموذج الدراسة بإبطاء سنة واحدة ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 05) موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (39): تقدير نموذج تصحيح الخطأ (1) VECM

Standard errors in () & t-statistics in []						
Cointegrating Eq:	CointEq1					
FDI(-1)	1.000000					
TP(-1)	-0.091952					
	(0.03342)					
	[-2.75111]					
GB(-1)	0.256156					
	(0.06538)					
	[3.91785]					
G(-1)	0.155302					
	(0.03804)					
	[4.08242]					
TI(-1)	-0.314553					
	(0.42473)					
	[-0.74060]					
TD(-1)	-0.190487					
	(0.12027)					
	[-1.58381]					
C	-13.16206					
Error Correction:	D(FDI)	D(TP)	D(GB)	D(G)	D(TI)	D(TD)
CointEq1	-0.549646	1.486144	-0.65099	-4.00579	-0.08972	0.02135
D(FDI(-1))	0.032279	-1.25539	-0.42952	1.900813	0.027735	0.015584
D(TP(-1))	-0.007076	-0.06150	0.391453	-0.85904	-0.01212	-0.02337
D(GB(-1))	0.125789	0.234035	-0.30988	0.56032	-0.00261	0.01596
D(G(-1))	0.041877	0.222724	0.095715	0.002805	-0.00544	-0.00613
D(TI(-1))	-0.795158	0.606016	4.932180	-7.47474	-0.06426	-0.10254
D(TD(-1))	0.399209	-2.72492	-2.52357	3.660254	0.044781	0.106932
C	-0.013052	0.103487	0.101462	-0.29636	-0.03881	0.14888
R-squared	0.549180	0.234827	0.183798	0.254057	0.176857	0.076161
Adj. R-squared	0.391394	-0.03298	-0.10187	-0.00702	-0.11124	-0.24718
Sum sq. resids	4.063898	431.4644	751.5584	1023.032	0.692586	5.695990
S.E. equation	0.450771	4.644698	6.130083	7.152034	0.186089	0.533666
F-statistic	3.480521	0.876839	0.643390	0.973098	0.613875	0.235541
Log likelihood	-12.70941	-78.0200	-85.7895	-90.1067	12.0631	-17.4361
Akaike AIC	1.479244	6.144286	6.699250	7.007627	-0.29022	1.816864
Schwarz SC	1.859873	6.524916	7.079880	7.388257	0.090408	2.197493
Mean dependent	0.048412	-0.26940	-0.36968	0.44364	-0.02953	0.16078
S.D. dependent	0.577814	4.569942	5.839835	7.127049	0.176530	0.477864
Number of coefficients	28					

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

وبهدف التأكد من المعنوية الاحصائية لمقدرات النموذج في الاجل الطويل تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ (1) VECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)، بهدف التأكد من المعنوية الاحصائية لمعاملات النموذج حتى يتسنى تحليل أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع بدرجة عليا من الدقة والموثوقية:

الجدول رقم (40): نتائج تقدير نموذج (1) VECM باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$D(FDI) = C(1) * (FDI(-1) - 0.0919515656403 * TP(-1) + 0.256155628225 * GB(-1) + 0.155301893675 * G(-1) - 0.314553139736 * TI(-1) - 0.190486565917 * TD(-1) - 13.1620562061) + C(2) * D(FDI(-1)) + C(3) * D(TP(-1)) + C(4) * D(GB(-1)) + C(5) * D(G(-1)) + C(6) * D(TI(-1)) + C(7) * D(TD(-1)) + C(8)$				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.549646	0.177649	-3.094006	0.0057
C(2)	0.032279	0.186682	0.172907	0.8645
C(3)	-0.007076	0.022925	-0.308662	0.7608
C(4)	0.125789	0.040312	3.120354	0.0054
C(5)	0.041877	0.030781	1.360474	0.1888
C(6)	-0.795158	0.480972	-1.653232	0.1139
C(7)	0.399209	0.230895	1.728962	0.0992
C(8)	-0.013052	0.094091	-0.138717	0.8911
R-squared	0.549180	Mean dependent var		0.048412
Adjusted R-squared	0.391394	S.D. dependent var		0.577814
S.E. of regression	0.450771	Akaike info criterion		1.479244
Sum squared resid	4.063898	Schwarz criterion		1.859873
Log likelihood	-12.70941	Hannan-Quinn criter.		1.595606
F-statistic	3.480521	Durbin-Watson stat		1.958916
Prob(F-statistic)	0.013261			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الفرع الثالث: التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج

1. التفسير الإحصائي:

يمكن كتابة الصياغة الرياضية المقدرة لنموذج أشعة تصحيح الخطأ الذي يقيس أثر السياسة المالية على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر بإبطاء فترة زمنية واحدة على النحو التالي:

المعادلة الأولى:

$$\begin{aligned} D(FDI) = & C(1) * (FDI(-1) - 0.0919515656403 * TP(-1) + \\ & 0.256155628225 * GB(-1) + 0.155301893675 * G(-1) - \\ & 0.314553139736 * TI(-1) - 0.190486565917 * TD(-1) - 13.1620562061) + \\ & C(2) * D(FDI(-1)) + C(3) * D(TP(-1)) + C(4) * D(GB(-1)) + C(5) * D(G(-1)) + \\ & C(6) * D(TI(-1)) + C(7) * D(TD(-1)) + C(8) \\ R^2 = 0.54 \quad / \quad DW = 1.95 \end{aligned}$$

● المعنوية الجزئية في الأجل القصير:

في ما يخص المعنوية الجزئية لمعاملات النموذج في الاجل القصير والموضحة في الجدول رقم(39) فقد أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي إحصائي لكل من المعلمات المرتبطة برصيد الموازنة العامة للدولة، الانفاق الحكومي والجباية البترولية، حيث بلغت القيمة الاحصائية لاختبار ستودنت الخاصة بالمعاملات الثلاثة على الترتيب (3.91 ؛ 4.08 ؛ -2.75-)، وهي أكبر بالقيم المطلقة من القيمة الجدولة (2.04) عند مستوى المعنوية (5%)، من جهة ثانية فقد أظهرت نتائج التقدير في الاجل القصير أن المعلمة المرتبطة الضرائب المباشرة (TD) والضرائب غير المباشرة (TI) غير دالة احصائيا، حيث أن القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بالمعلمتين على التوالي (-0.74 ؛ -1.58) بالقيمة المطلقة أقل من القيمة الجدولية لها (2.04)، وبالتالي فإن الجباية العادية لا تؤثر من الناحية الاحصائية على حجم الاستثمار الأجنبي الوارد الى الجزائر في الاجل القصير في حين أن باقي متغيرات النموذج كان لها أثر معنوي احصائيا على المتغير التابع.

● المعنوية الجزئية في الاجل الطويل

من خلال النموذج المقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى يتضح أن كل معاملات هذا النموذج غير دالة من الناحية الاحصائية، وذلك لان القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت الخاصة بهذه المعلمات أقل من القيم الجدولية، بالإضافة الى ان القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بكل المعلمات

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، باستثناء المعلمة المرتبطة برصيد الموازنة العامة للدولة المبطأة بفترة واحدة والتي بلغت القيمة الاحتمالية لاحصائية ستودنت الخاصة بها (0.00).

● المعنوية الكلية:

بلغت قيمة احصائية فيشر $F_{stat} = (3.48)$ وهي دالة من الناحية الاحصائية لان قيمتها الاحتمالية (0.01) أقل من القيمة الحرجة (0.05)، فالنموذج ككل معنوي من الناحية الإحصائية.

● جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.54$ أي أن القدرة التفسيرية للنموذج 54%، وهي قيمة مرتفعة نسبيا ومنطقية على اعتبار أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر يتحدد بناءً على مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الغير مدرجة في نموذج الدراسة، وتشير قيمة معامل التحديد إلى أن المتغيرات المستقلة تفسر 54% من تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر، والنسبة الباقية 44% فتعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في حد الخطأ العشوائي، ويمكن أن نلاحظ أيضا من خلال النموذج المقدر أن قيمة إحصائية $DW = 1.95$ وهي قريبة من القيمة 2 الأمر الذي يؤكد ما تم التوصل اليه في اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء حول عدم وجود هذه المشكلة في النموذج، وبصورة عامة فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية.

1. معامل تصحيح الخطأ:

يحقق الشرطين الكافي وللازم فهو سالب لأنه يمثل أثر التكيف أي قوة الرجوع او الجذب نحو التوازن من الاجل القصير الى الأجل الطويل، فالقوة السلبية العكسية لمعامل تصحيح الخطأ هي التي تصحح المسار وترجعه من وضعه المنحرف الى مساره التوازني، أما الشرط اللازم فهو معنوي (غير معدوم)، لأن القيمة الاحتمالية (0.000) أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وتمثل قيمة معامل تصحيح الخطأ (-54.0) نسبة أخطاء الاجل القصير التي يكمن تصحيحها في وحدة الزمن من اجل الرجوع الى الوضع التوازني في الاجل الطويل، ووحدة الزمن التي يحتاجها معامل تصحيح الخطأ من اجل معالجة الانحراف في متغيرات الدراسة هي : $(\frac{1}{0.69} = 1.85)$ بالتقريب سنتين.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

2. من الناحية الاقتصادية:

المعادلة المقدرة في الأجل القصير: يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$\begin{aligned} D(FDI) = & -0.549645856671*(FDI_{(-1)} - 0.0919515656403*TP_{(-1)} \\ & + 0.256155628225*GB_{(-1)} + 0.155301893675*G_{(-1)} - \\ & 0.314553139736*TI_{(-1)} - 0.190486565917*TD_{(-1)} - \\ & 13.1620562061) \\ R^2 = & 0.54 \quad / \quad DW = 1.95 \end{aligned}$$

✓ أظهرت نتائج التقدير في الأجل القصير عدم معنوية متغيري الجباية العادية في التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي فالتغيرات في حجم الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة لم يكن لها أي أثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، ويمكن ارجاع ذلك الى ضعف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاعات خارج المحروقات، وتركزه أساسا في قطاع المحروقات الذي يعتبر أول قطاع مستقطب له، في حين تبقى حصة القطاعات الأخرى ضئيلة جدا، وبالتالي يصبح دور الجباية العادية غائبا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

✓ تدل الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير الجباية البترولية نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (**TP**) بإبطاء فترة واحدة في الأجل القصير على وجود أثر سلبي لهذا المتغير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث أن انخفاض الجباية البترولية بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.09%) ولو أنها زيادة ضعيفة جدا، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Erdal, Mahmut, 2008) و (Magdalena, Elena, 2014)، وهذا ما يؤكد بأن انخفاض الضرائب والضغط الضريبي من شأنه أن يساهم في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، وفي المحمل يبقى هذا الأثر ضعيفا جدا وغير مهم مما يعكس محدودية دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الجزائري، وهو ما يؤكد على ضرورة تفعيل دور السياسة الضريبية في تحفيز الشركات الأجنبية على الاستثمار في الجزائر.

✓ تدل الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير رصيد الموازنة العامة للدولة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (**GB**) بإبطاء فترة واحدة في الأجل القصير على وجود أثر إيجابي لهذا المتغير وبمرونة مرتفعة نسبيا على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث أن ارتفاع رصيد الموازنة العامة للدولة

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة (0.25%)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات السابقة مثل دراسة (Le Than، 2018) ودراسة (خلف علي الربيعي، 2015)، والتي تؤكد على أنه كلما ارتفع رصيد الموازنة العامة، كلما كان ذلك مؤشرا على الاستقرار الاقتصادي وشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وفي المقابل كلما اتجه نحو الانخفاض واقترب من تسجيل عجز كلما ساهم في عزوف المستثمرين الأجانب.

✓ كما أظهرت نتائج التقدير في الأجل القصير أن حجم الإنفاق الحكومي يلعب دورا إيجابيا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن ارتفاع الانفاق العام للدولة بنسبة (1%) يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.15%)، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعديد من الدراسات الاقتصادية السابقة مثل دراسة (Norashida وآخرون، 2018) ودراسة (John، 2011) ودراسة (محمد إبراهيم مادي، 2013)، والتي تؤكد على أن زيادة الانفاق العام يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف، غير أن هذا الأثر يبقى ضعيفا جدا ويعكس محدودية دور سياسة الانفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

المعادلة المقدرة في الأجل الطويل: يمكن صياغتها على النحو التالي:

$$D(FDI_t) = 0.0322787754482 * D(FDI_{t-1}) - 0.00707615575427 * D(TP_{t-1}) + 0.125788904218 * D(GB_{t-1}) + 0.0418768974215 * D(G_{t-1}) - 0.795157715878 * D(TI_{t-1}) + 0.399208988332 * D(TD_{t-1}) - 0.0130520365003$$

$$R^2 = 0.54 \quad / \quad DW = 1.95$$

أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر يتأثر حصراً برصيد الميزانية العامة للدولة، حيث أن زيادة رصيد الموازنة العامة للدولة بنسبة (1%) تؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.12%)، ويعتبر هذا الأثر منخفضا نسبيا عما هو في الأجل القصير.

من جهة ثانية فمتغيرات الجباية بمختلف أنواعها والانفاق الحكومي لم يكن لها أثر معنوي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الأجل الطويل.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الفرع الرابع: تحليل السببية بين متغيرات الدراسة

1. اختبار جرانجر للسببية **Granger Causality Test**¹:

بعدما قمنا بالتحقق من وجود العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وتقديرها، لابد من التحقق من العلاقة الأنوية الديناميكية (العلاقة قصيرة الأجل Short-run Relationship) (للتعرف على ماهية هذه العلاقة هل هي تبادلية (باتجاهين) أو أنها أحادية (باتجاه واحد) وإذا كانت أحادية أي متغير هو المؤثر وأيهما هو المتأثر بالمتغير الآخر، يتم ذلك من خلال اختبار جرانجر للسببية (Granger, 1987) ويعتمد هذا الاختبار على نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM السابق، ويختبر مدى معنوية الاحصائية لمعاملتي الأجل القصير a_j ، β_j

في المعادلتين السابقتين رقم (8) و(9)، ونكون أمام الحالات التالية:

- a_j معنوي فقط، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل تحديداً أحادية الاتجاه، والمتغير Y يسبب المتغير X في الأجل القصير.
- β_j معنوي فقط، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل تحديداً أحادية الاتجاه، والمتغير X يسبب المتغير Y في الأجل القصير.
- a_j و β_j معنويان، وبالتالي يوجد علاقة سببية قصيرة الأجل تحديداً تبادلية، وكل متغير يسبب الآخر في الأجل القصير.

ولا يشترط لإجراء الاختبار السابق وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (العلاقة طويلة الأجل)، وإنما يتم إجراء هذا الاختبار للتحقق من وجود العلاقة قصيرة الأجل واتجاهها بغض النظر عن وجود علاقة طويلة الأجل، وتتطابق نتائج الاختبار السابق مع نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه في حال كانت معادلة التكامل المشترك لا تتضمن اتجاه عام Trend أما في حال وجود الاتجاه العام في معادلة التكامل المشترك قد تختلف النتائج بينهما.

بالرجوع الى نتائج اختبارات الإستقرارية للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، والتي أظهرت أن كل المتغيرات متكاملة عند نفس الدرجة أي الفرق الأول $I(1)$ ، فحسب Granger (1986) توجد احتمالية لوجود علاقة سببية بين هذه المتغيرات، وللتأكد من ذلك سيتم تحديد اتجاه العلاقات السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة وذلك باستخدام اختبار السببية (Granger Causality Test).

¹ قصي أحمد الشيخة، مرجع سابق، ص ص 82-83.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

(Test)، ونتائج الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 06) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (41): اختبار سببية Granger (النموذج الأول)

Lags: 1			
الفرضيات الصفرية	Obs	F-Statistic	Prob.
G لا يسبب حسب غرانجر FDI	29	4.38743	0.0461
FDI لا يسبب حسب غرانجر G		0.25885	0.6152
GB لا يسبب حسب غرانجر FDI	29	3.12278	0.0889
FDI لا يسبب حسب غرانجر GB		0.04480	0.8340
TI لا يسبب حسب غرانجر FDI	29	0.16406	0.6888
FDI لا يسبب حسب غرانجر TI		1.32760	0.2597
TD لا يسبب حسب غرانجر FDI	29	3.54706	0.0709
FDI لا يسبب حسب غرانجر TD		1.49974	0.2317
TP لا يسبب حسب غرانجر FDI	29	5.30406	0.0295
FDI لا يسبب حسب غرانجر TP		0.11647	0.7356

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

فيما يخص اتجاه السببية من الانفاق الحكومي نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، بلغت القيمة الإحصائية لفيشر ($F_{stat} = 4.38$) والقيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.04) وهي أقل من القيمة الحرجة (0,05) وبالتالي نرفض فرضية العدم والتي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، في حين تم تسجيل نتيجة مناقضة في الاتجاه المعاكس حيث أن القيمة الإحصائية لـ: ($F_{stat} = 0.25$) وهي غير معنوية إحصائياً لأن قيمتها الاحتمالية أكبر من (0.05)، وبالتالي غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه.

ومن ثم فإن الانفاق الحكومي يؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد ما توصلنا اليه سابقاً عن وجود أثر إيجابي للإنفاق العام على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

بلغت القيمة الاحصائية ($F_{stat} = 3.12$) فيما يخص اختبار السببية من متغير رصيد الموازنة العامة للدولة باتجاه حجم الاستثمار الأجنبي الوارد، وهي غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية 5%، على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية ($Prop-F_{stat} = 0.08$) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، ونفس النتيجة تم التوصل إليها في الاتجاه المعاكس أي غياب العلاقة السببية من الاستثمار الأجنبي المباشر نحو رصيد الموازنة العامة للدولة.

نرفض فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة السببية من الجباية البترولية الى حجم الاستثمار الأجنبي الوارد، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر ($Prop-F_{stat} = 0.02$) أقل من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فإن التغيرات في حجم الجباية البترولية تتسبب في تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، في حين نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة السببية من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه الجباية البترولية.

ومن ثم فإن الجباية البترولية تؤثر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما يؤكد ما توصلنا اليه سابقا عن وجود أثر سلبي للجباية البترولية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الجزائر. وبشكل عام فقد تم قبول الفرضية الصفرية والتي تنفي وجود علاقة سببية حسب "جراجر" بين متغيرات الجباية العادية والاستثمار الأجنبي المباشر في الاتجاهين.

الفرع الخامس: تحليل تباين أخطاء التنبؤ

يستخدم تحليل التباين لوصف السلوك الحركي للنموذج، ويتم من خلاله قياس تأثير الصدمات على متغيرات النموذج عبر الزمن، وذلك عن طريق تقسيم تباين الخطأ بين المتغيرات بما يبين أثر الصدمات غير المتنبئ بها على كل متغير من متغيرات النموذج، ورغم أن نماذج VAR, VECM بشكل عام تقوم على افتراض أساسي وهو عدم وجود ارتباط تسلسلي بين الأخطاء العشوائية، فإن هذا لا يمنع وجود تأثير متزامن للأخطاء في متغيرات النموذج، ولتلافي هذه المشكلة يتم الاعتماد على توزيع تشولسكي Cholesky والذي يعتمد على إعادة ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج.¹

يوضح الجدولين رقم (42) نسبة تباين خطأ التنبؤ للاستثمار الأجنبي المباشر والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المستقلة، كما أن تحليل تجزئة التباين يغطي فترة (10) سنوات.

¹ قصي أحمد الشيخة، مرجع سابق، ص 83.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم(42): تحليل تباينات أخطاء التنبؤ (النموذج الأول)

الفترة	الانحراف المعياري	FDI	TP	GB	G	TI	TD
1	0.45077	100.000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000	0.00000
2	0.60327	68.9324	15.8376	0.06746	2.31260	1.90347	10.9463
3	0.68773	56.0081	26.7116	2.24784	4.94204	1.48523	8.60511
4	0.74382	54.6677	28.8636	1.96140	5.78194	1.32983	7.39539
5	0.80514	52.7867	31.0417	1.92566	6.28398	1.21317	6.74871
6	0.86046	50.8125	33.1812	1.85442	6.78434	1.12448	6.24240
7	0.91173	49.3504	34.7742	1.85607	7.20045	1.04033	5.77851
8	0.96017	48.3304	35.9445	1.81610	7.50587	0.98161	5.42149
9	1.00664	47.4345	36.9456	1.79615	7.75555	0.93172	5.13635
10	1.05092	46.6809	37.7881	1.77653	7.96853	0.89022	4.89566

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

في السنة الاولى يفسر الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) نسبة 100% من أخطاء التنبؤ الخاصة به في حين تفسر باقي المتغيرات المستقلة نسبة 0% ، وتنخفض نسبة تفسير (FDI) لأخطائه الخاصة بشكل حاد لتبلغ (68.93%) في السنة الثانية، في المقابل ترتفع نسبة تفسير كل من الجباية البترولية (TP)، والضرائب المباشرة وغير المباشرة (TD) و (TI) لتبلغ على التوالي نسبة (15.83% ؛ 10.94% ؛ 1.90%)، في حين يفسر كل من رصيد الموازنة والانفاق الحكومي نسبي (0.06% ؛ 2.31%) على التوالي ، وما يمكن استنتاجه من تحليل أخطاء التنبؤ في الأجل القصير أن الجباية البترولية تمثل أعلى نسبة في تفسير أخطاء التنبؤ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبالتالي فهذا الأخير يلعب دورا أساسيا في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الأجل القصير مقارنة بباقي متغيرات نموذج الدراسة.

في الأجل المتوسط وخلال السنة الخامسة المستقبلية يستمر انخفاض نسبة تفسير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لأخطاء التنبؤ الخاصة به ليبلغ (52.78%)، بينما يرتفع تفسير متغير الانفاق العام لأخطاء التنبؤ الخاصة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ليصل الى نسبة (6.28%) وهو ارتفاع

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

طفيف مقارنة بالنسبة التي سجلها متغير حجم الجباية البترولية نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (31.04%)، والذي استمر في تسجيل أعلى نسبة مقارنة بباقي متغيرات الدراسة، ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر يتحدد بناء على متغيري الجباية البترولية والانفاق العام، حيث يهتم المستثمرون الأجانب بالجانب الجبائي في الأجلين القصير والمتوسط، على اعتبار ان قطاع المحروقات يمثل القطاع الأساسي المستقطب للاستثمارات الأجنبية عموما، بالإضافة الى أن اهتمام المستثمرين الأجانب بالإنفاق العمومي يتمحور حول مدى توفر البنية التحتية الملائمة لتخفيض تكاليف الاستثمار والنقل وغيرها، أما بقية متغيرات النموذج المتعلقة بكل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ورصيد الموازنة العامة فقد انخفضت قدرتها التفسيرية لأخطاء التنبؤ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد في الأجل المتوسط وبنسب متفاوتة.

في الأجل الطويل انخفضت نسبة تفسير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر لأخطاء التنبؤ الخاصة به لتبلغ (46.68%)، مع تراجع نسبي لباقي المتغيرات المستقلة في قدرتها التفسيرية لأخطاء التنبؤ، في المقابل استمرت القدرة التفسيرية للجباية البترولية في الزيادة لتبلغ (78.37%) في السنة العاشرة المستقبلية، وكنتيحة عامة لتفكيك التباين الخاص بنموذج الدراسة فالجباية البترولية تمثل العنصر الأساسي والرئيسي في تفسير أخطاء التنبؤ الخاصة بحجم الاستثمار الأجنبي المباشر سواء في الأجل القصير او الطويل.

الفرع السادس: تحليل نتائج الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية

تعتبر الاستجابة الدفعية طريقة أخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج اذ ترصد تأثير الصدمات Shocks التي تتعرض لها المتغيرات عبر الزمن، ويتم قياس أثر الصدمة بطريقتين: الأولى قياس أثر الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد، والثانية قياس أثر الصدمة بمقدار وحدة واحدة، وسنعمد على الطريقة الأولى بالدراسة (الصدمة بمقدار انحراف معياري واحد)، ونشير الى أنه عندما تكون المتغيرات مستقرة ومتكاملة فإنها تكون في حالة توازن في فترة زمنية معينة وأن أي صدمة تحدث لأحد المتغيرات ستعمل على التأثير على وضعية التوازن ثم لا تلبث أن يتلاشى تأثير هذه الصدمة وتعود المتغيرات لحالة التوازن شريطة عدم حدوث أي صدمة أخرى في نفس الوقت.¹

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على متغير محدد أو مجموعة متغيرات وانتقال هذه الصدمة لباقي متغيرات المنظومة، تعبر عن استجابة المتغير التابع حجم الاستثمار

¹ قصي أحمد الشيخة، مرجع سابق، ص ص 83-84.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

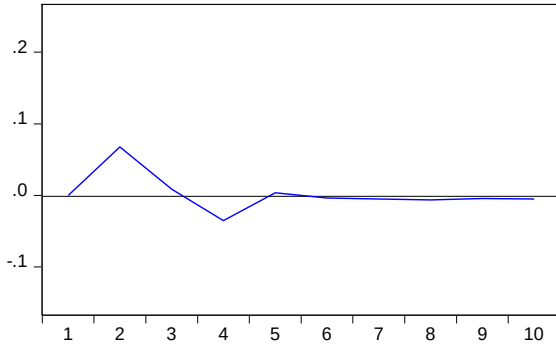
الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر (FDI)، للصدمات في متغيرات الجباية الثلاث وكل من رصيد الموازنة

العامة للدولة والإنفاق الحكومي، ونتائج الصدمات موضحة في الأشكال التالية:

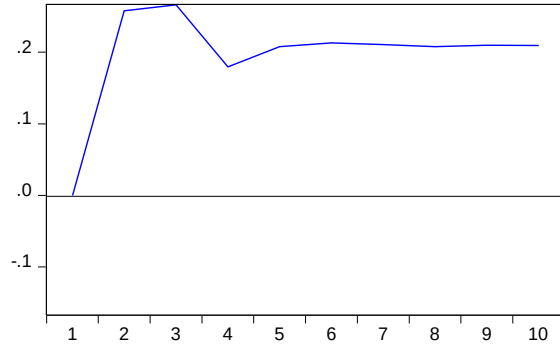
الشكل رقم (35): دوال الاستجابة الدفعية (النموذج الأول)

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations

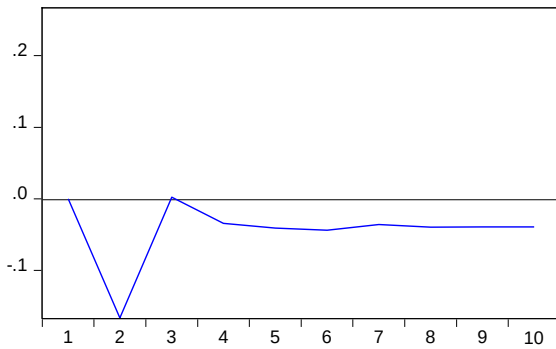
Response of FDI to G



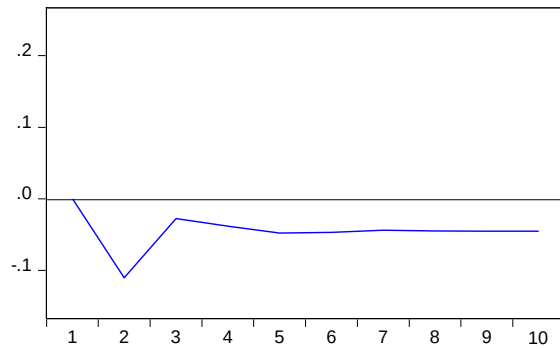
Response of FDI to GB



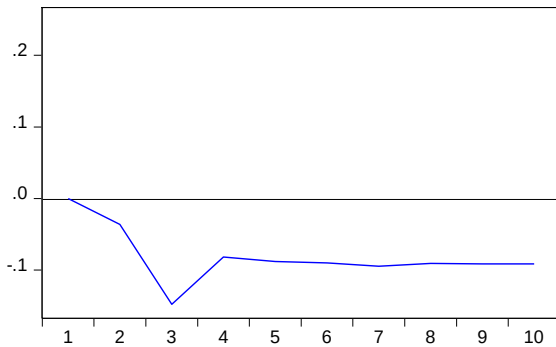
Response of FDI to TD



Response of FDI to TI



Response of FDI to TP



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews 10)

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

من خلال الشكل رقم (35) والذي يوضح نتائج إحداث صدمة موجبة في المتغيرات المفسرة وانتقالها للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر)، يمكن استنتاج ما يلي:

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على إجمالي الضرائب المباشرة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (TD)، نلاحظ عدم وجود أي استجابة بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنة الأولى، وذلك لأن الصدمات الهيكلية تحتاج إلى وقت لتظهر نتائجها على الاقتصاد الحقيقي، وبداية من السنة الثانية نلاحظ وجود انخفاض حاد وسريع لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، أين بلغ مع منتصف السنة الثانية أدنى قيمة له (0.15 - %) نسبة إلى الناتج)، ليعاود الاستثمار الأجنبي المباشر الارتفاع بشكل محسوس خلال السنة الثالثة أين سجل قيمة (0.08 - %)، ثم يعاود الانخفاض مرة أخرى حتى يستقر عند نفس المستوى بداية من السنة الخامسة وحتى نهاية فترة الدراسة، ويمكن أن نلاحظ التطابق في أثر الصدمة الموجبة لمتغيري الجباية العادية، حيث أن الصدمة الموجبة بمقدار انحراف معياري واحد في حجم الضرائب غير المباشرة تؤدي الى أثر مطابق تقريبا لأثر الصدمة في الضرائب المباشرة، ولكن حدة الصدمة في الضرائب غير المباشرة أقل من صدمة الضرائب المباشرة.

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على رصيد الموازنة العامة للدولة، نلاحظ غياب الاستجابة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنة الأولى، ومع بداية السنة الثانية عرف الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاع سريع ومحسوس أين بلغ أعلى قيمة له (0.26 %) مع نهاية السنة الثالثة، ومع نهاية السنة الرابعة عرف الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضا بسيطا وبصورة متباطئة حتى نهاية السنة السادسة ليستقر عند نفس القيمة في الأجل الطويل.

ومن ثم فإن أثر رصيد الموازنة العامة يبقى إيجابيا على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، المتوسط والطويل، وهو ما يؤكد ما توصلنا اليه سابقا فيما يتعلق بدوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على حجم الانفاق العام، نلاحظ غياب الاستجابة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنة الأولى، بينما سجل هذا الأخير ارتفاعا محسوسا خلال السنة الثانية، أين بلغ الارتفاع نسبة (0.6 %)، يلي ذلك انخفاض حاد وبشكل مباشر خلال السنتين الموالتين أين انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.3 - %) خلال

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

السنة الرابعة، ليعاود الارتفاع خلال السنة الخامسة، أين بلغ الارتفاع نسبة (0.1%)، لينتهي أثر الصدمة بعد ذلك ويتوجه المتغير التابع إلى الاستقرار في الأجل الطويل. ومن ثم يمكن القول أن الانفاق العام يبقى أثره متذبذبا بين الايجاب والسلب على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، إلا أن الأثر الإيجابي يبقى كبيرا نوعا ما مقارنة مع الأثر السلبي، وهو ما يؤكد ما توصلنا اليه سابقا فيما يتعلق بدوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير ولو كان ضعيفا.

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على حجم الجباية البترولية، نلاحظ غياب الاستجابة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنة الأولى، ومع بداية السنة الثانية نلاحظ انخفاض نسبي في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.4%-) يلي ذلك انخفاضا حادا وبشكل مباشر خلال السنتين الثانية والثالثة، أين بلغ الانخفاض نسبة (-0.14%) خلال السنة الثالثة، ليرتفع بعد ذلك الانخفاض في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل بطيء نوعا ما بنسبة (-0.9%) خلال السنة الرابعة، لينتهي أثر الصدمة بعد ذلك ويتوجه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاستقرار في الأجل الطويل.

ومن ثم يمكن القول أن أثر الجباية البترولية سلبي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الأجل القصير، وهو ما يؤكد ما توصلنا اليه سابقا فيما يتعلق بأثر السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات في الأجل القصير.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019

نستعرض من خلال هذا المبحث تحليل نتائج الدراسة القياسية لأثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019، حيث يتطرق هذا المبحث الى تشخيص النموذج المعتمد في الدراسة، وذلك بعد التأكد من تحقق فرضياته في بيانات الدراسة، ويلى ذلك تقدير النموذج وتحليل السببية وقياس الصدمات الهيكلية وانتقالها بين متغيرات الدراسة ثم تفكيك أخطاء التباين.

تم الاعتماد على متغيرات مفسرة لها علاقة مباشرة بالسياسة النقدية في الجزائر بناء على الادبيات التطبيقية التي تناولت موضوع الدراسة، ويتعلق الأمر بمتغيرين رئيسيين يمثلان أهم أدوات السياسة النقدية في التأثير على الاستقرار النقدي والاقتصادي هما: حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي وأسعار الفائدة، بالإضافة الى معدلات التضخم التي تمثل مؤشرا رئيسا لكفاءة السياسة النقدية عموما، ويعتمد هذا المبحث نفس المنهجية المعتمدة في المبحث السابق من خلال اختبارات تشخيصية كمرحلة أولى والتي يحدد من خلالها النموذج القياسي الأنسب للدراسة، ثم تقدير العلاقة الديناميكية بين هذه المتغيرات، ليتم في الأخير قياس أثر الصدمات الهيكلية وتفكيك اخطاء التباين.

المطلب الأول: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة

تعد مرحلة اختيار النموذج القياسي أهم مرحلة من مراحل القياس الاقتصادي، بهدف الوصول الى نموذج دقيقة للظاهرة المدروسة، ويتم ذلك بناء على مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كمرحلة أولى ثم الجزم بنوع النموذج المستخدم بناء على اختبارات التكامل المشترك، ولهذا ينبغي صياغة نموذج الدراسة كمرحلة أولى، قبل اجراء الاختبارات الإحصائية.

الفرع الأول: توصيف نموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

1. توصيف نموذج الدراسة:

فيما يلي سيتم عرض أهم الدراسات السابقة التي تم الاعتماد عليها لتحديد متغيرات النموذج المستخدم في الدراسة.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (43): الدراسات السابقة المعتمدة في تحديد متغيرات الدراسة (النموذج الثاني)

الباحث - السنة	العنوان	المتغيرات المستقلة المستخدمة	أهم النتائج المتوصل اليها
Burak, Ismail (2007)	المحددات الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية	معدل التضخم-معدل الفائدة- معدل التجارة-معدل النمو الاقتصادي-مؤشر مناخ الأعمال- تكلفة اليد العاملة	وجود علاقة ذات دلالة احصائية سلبية بين معدل التضخم والاستثمار الأجنبي المباشر، وجود علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين معدل الفائدة والاستثمار الأجنبي المباشر.
Gustaf, Sanna (2019)	أثر سياسة أسعار الفائدة السالبة على الاستثمار الأجنبي المباشر في السويد	سعر الصرف-الناتج المحلي الاجمالي - معدل التضخم-معدل الانفتاح الاقتصادي-سعر الخصم-معدل التعريفية الجمركية-الضرائب على دخل الشركات	عدم وجود أثر لأسعار الفائدة السالبة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
Getinet, Hirut (2006)	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أثيوبيا	الصادرات-الناتج المحلي الاجمالي - اجمالي تكوين رأس المال الثابت-عدد خطوط الهاتف-معدل التضخم-سعر الصرف-معدل الأمية بين البالغين	وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.
Akinleye, Laleye (2018)	المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في دول الاتحاد الاقتصادي لغرب افريقيا	الناتج المحلي الاجمالي-مؤشر الانفتاح التجري-عدد خطوط الهاتف لكل 100 سكن-معدل التضخم-سعر الصرف-مؤشر تطور القطاع المالي	وجود أثر ايجابي لاستقرار سعر الصرف الحقيقي على الاستثمار الأجنبي المباشر، وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر.
Daniel, Michael (2019)	تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في غانا	الناتج المحلي الاجمالي-سعر الصرف الحقيقي-معدل التضخم-سعر الفائدة-انتاج الكهرباء-مجموع اشتراكات الهاتف المحمول	وجود أثر سلبي ذو دلالة احصائية لمعدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر
Nouman, Habib (2015)	اختبار أثر المعروض النقدي والناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الأجنبي المباشر في باكستان	الناتج المحلي الاجمالي-حجم المعروض النقدي-معدل التضخم-سعر الفائدة	وجود أثر ايجابي لحجم المعروض النقدي، معدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر، ووجود أثر سلبي لسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول اتحاد جنوب شرق آسيا	الناتج المحلي الاجمالي - مرفق البنية التحتية - تكلفة العمالة - سعر الفائدة - درجة الانفتاح التجاري	وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لسعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر	Ho Than, Vo Thi (2019)
أثر المحددات الاقتصادية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة قياسية على الاقتصاد الليبي للفترة 1990-2010	سعر الصرف - الناتج المحلي الاجمالي - معدل التضخم - درجة الانفتاح الاقتصادي	وجود أثر سلبي لمعدل التضخم وسعر الصرف على الاستثمار الأجنبي المباشر.	طارق العربي الهادي (2015)
اشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - محاولة تحليل -	سعر الصرف الحقيقي - معدل الفائدة - معدل التضخم - الناتج المحلي الاجمالي	وجود أثر سلبي لسعر الصرف الحقيقي ومعدل الفائدة على الاستثمار الأجنبي المباشر، أما معدل التضخم لم يكن لها أي أثر على الاستثمار الأجنبي المباشر.	عبد القادر ناصور (2016)
تحليل أثر السياسات الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الاصلاحات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -	الناتج المحلي الاجمالي - معدل التضخم - رصيد الحساب الجاري - نسبة الدين الخارجي - رصيد الموازنة العامة - التغير في سعر الصرف الاسمي	وجود أثر معنوي ذو دلالة احصائية سالبة لمعدل التضخم على الاستثمار الأجنبي المباشر	دلال بن سميحة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الدراسات السابقة

بعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواء العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة، قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري؛ حيث تم اعتماد متغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد الى الجزائر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (FDI) كمتغير تابع، ويفسره كل من حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP_M2)، سعر الفائدة الحقيقي (RIR)، بالإضافة الى معدل التضخم (INF)، وبعد تحديد المتغيرات يمكن عرض الصيغة الرياضية العامة للنموذج المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

$$FDI_t = c + \beta_i M2_GDP_{t-i} + \gamma_i RIR_{t-i} + \delta_i INF_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: (c, β , γ , δ) معلمات النموذج، و (i; 1.....n) درجة تأخير النموذج و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و ε_t تمثل حد الخطأ العشوائي، وسيتم تعريف متغيرات النموذج ووحدات القياس في النقطة الموالية.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

2. متغيرات الدراسة ومصدر البيانات:

كما أسلفنا الذكر فإن المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها أساسا بناء على الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث، بالإضافة الى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1990-2019)، ويمكن تعريف كل متغير مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

- (INF) : يعكس التضخم كما يقيسه "مؤشر أسعار المستهلكين" التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات، التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً¹، ويعتبر مؤشرا على الاستقرار النقدي والاقتصادي، بحيث كلما كانت معدلات التضخم منخفضة، كلما كان ذلك مشجعا على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف والعكس صحيح.

- $(M2_GDP)$: يمثل حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي والاسعار الثابتة، والمعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية²، وتشير العديد من الدراسات الاقتصادية الى وجود أثر غير مباشر للمعروض النقدي على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث أن ارتفاع المعروض النقدي في السوق يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم، مما ينعكس سلبا على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

- (RIR) : سعر الفائدة الحقيقي هو سعر فائدة القرض الذي يتم تعديله بسبب التضخم كما يقيسه معامل انكماش الناتج المحلي³، وترتبط أسعار الفائدة في الاقتصاد المضيف بعلاقة عكسية مع الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن انخفاضها يشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

¹ قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع: 2020/08/04.

² قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع: 2020/08/04.

³ قاعدة بيانات البنك الدولي <http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> ، تاريخ الاطلاع: 2020/08/04.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

فيما يخص متغير إجمالي التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة للناتج المحلي الإجمالي فقد تمت الإشارة له سلفا في المبحث الأول من هذا الفصل، والجدول التالي يوضح الوحدات الخاصة بمتغيرات ومصادر البيانات:

الجدول رقم (44): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها (النموذج الثاني)

نوع المتغير	المتغير	الوحدة	مصدر البيانات
مستقل	M2	نسبة للناتج المحلي الإجمالي	قاعدة البنك الدولي
	INF	نسبة مئوية	قاعدة البنك الدولي
	RIR	نسبة مئوية	قاعدة البنك الدولي

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الفرع الثاني: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

تهدف هذه النقطة الى العرض الوصفي لخصائص كل من معدل التضخم وحجم الكتلة النقدية نسبة الى الناتج بالإضافة الى أسعار الفائدة الحقيقية، والذي يمكن توضيحه في الجدول التالي:

الجدول رقم (45): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة (النموذج الثاني)

المتغيرات	RIR	INF	M2_GDP
الوسط الحسابي	-1.33680	8.808672	60.03180
الوسيط	-0.14340	4.654329	62.24750
أعلى قيمة	21.56933	31.66966	82.11970
أدنى قيمة	-29.7737	0.339163	33.00584
الانحراف المعياري	9.892694	9.415028	15.13194
إحصاءة Skewness	-0.59209	1.422721	-0.14662
إحصاءة Kurtosis	3.639134	3.517744	1.930009
Jarque-Bera إحصاءه	2.263469	10.45575	1.538588
Prob	0.322473	0.005365	0.463340
المجموع	-40.1040	264.2602	1800.954
مجموع الانحرافات	2838.097	2570.640	6640.296
عدد المشاهدات	30	30	30

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع الى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

بلغ الوسط الحسابي لمتغير المعروض النقدي نسبة الى الناتج (M2_GDP) خلال فترة الدراسة نسبة (60.03%)، وهي نسبة موجبة مرتفعة تعكس ارتفاع الكتلة النقدية في السوق الجزائري بصفة عامة خلال فترة الدراسة، وفي المقابل سجلت أعلى قيمة لها سنة 2018 بنسبة (82.12%)، وذلك نتيجة تبني السلطات النقدية لسياسة التمويل غير التقليدي ابتداء من الثلاثي الأخير لسنة 2017، بعد الأزمة النفطية لسنة 2014، وما ترتب عنها من تراجع في مداخيل الدولة، في حين سجلت أدنى قيمة لها سنة 1996 بنسبة (33.01%)، نتيجة توجه السلطات الى اتباع سياسة

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

نقدية انكماشية ابتداء من سنة 1994، بهدف الحد من التوسع النقدي وتخفيض معدلات التضخم التي بلغت مستويات مرتفعة.

بلغ الوسط الحسابي لمعدلات التضخم (INF) خلال فترة الدراسة (8.80%)، وهي نسبة مرتفعة تدل على ضعف السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم بالفعالية المطلوبة عموماً، وفي المقابل سجل أعلى معدل للتضخم في الجزائر سنة 1992 بنسبة (31.7%)، نتيجة توجه السياسة النقدية نحو التوسع بهدف تمويل عجز الميزانية العامة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، مما أثر بشكل سلبي في التطورات النقدية خاصة الارتفاع الحاد الذي شهده المستوى العام للأسعار، في حين سجل أدنى معدل للتضخم سنة 2000 بنسبة (0.33%)، نتيجة ل. نتيجة انتهاج السلطات النقدية لسياسة صارمة تهدف الى الحد من الإصدار النقدي وتخفيض معدلات إعادة الخصم لتضييق الائتمان المصرفي،

بلغ الوسط الحسابي لأسعار الفائدة الحقيقية (IR) خلال فترة الدراسة (1.33-%)، وفي المقابل سجلت أعلى معدل لها (21.56%) سنة 2009، نتيجة اعتماد السلطات النقدية لإجراء تحرير أسعار الفائدة بداية من سنة 1995، في حين سجلت أدنى قيمة لها سنة 1990 بنسبة (29-%) وهي قيمة سالبة، وذلك راجع الى ارتفاع معدلات التضخم لمستويات قياسية خلال تلك الفترة. من جهة أخرى فقد تم تسجيل قيم انحراف معياري مرتفعة نسبياً، وبالتالي فإن متغيرات هذا النموذج قد عرفت تقلبات عديدة خلال فترة الدراسة.

الفرع الثالث: دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

بناء على ما تم التوصل اليه في المبحث السابق، أين أظهرت نتائج اختبارات الإستقرارية تكامل السلسلة الزمنية لمتغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي من الدرجة الاولى، سيتم التركيز من خلال هذا المطلب على دراسة استقرارية متغيرات معدل التضخم وحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع وأسعار الفائدة الحقيقية فقط، ونتائج اختبارات الإستقرارية لهذه المتغيرات المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 07) موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (46): اختبارات الإستقرارية عند المستوى (النموذج الثاني)

اختبار (PP)				
	INF	M2_GDP	RIR	
t-Statistic	-1.4250	-0.6670	-2.6588	وجود قاطع
Prob.	0.5563	0.8398	0.0934	
	n0	n0	*	
t-Statistic	-2.0535	-5.0398	-3.1536	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.5488	0.0018	0.1134	
	n0	***	n0	
t-Statistic	-1.4608	0.4571	-2.8084	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.1318	0.8070	0.0067	
	n0	n0	***	
		اختبار (ADF)		
	INF	M2_GDP	RIR	
t-Statistic	-1.4744	-0.5990	-2.8939	وجود قاطع
Prob.	0.5321	0.8560	0.0583	
	n0	n0	*	
t-Statistic	-1.9030	-3.5856	-3.3341	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.6272	0.0488	0.0807	
	n0	**	*	
t-Statistic	-1.4563	0.4299	-3.0071	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.1329	0.8002	0.0040	
	n0	n0	***	
Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرار السلسلة الزمنية لمتغير معدل التضخم (INF) عند المستوى، وذلك في النماذج الثلاث (في وجود قاطع واتجاه عام؛ في عدم وجود قاطع واتجاه عام؛ في وجود قاطع)، بناء على اختباري (Pp-ADF) لأن القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت في كل النماذج وللاختبارين أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

من جهة ثانية يمكن رفض الفرضية الصفرية التي تنص على عدم استقرار متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع (M2_GDP) عند المستوى، وذلك في النموذج الثاني (في وجود قاطع واتجاه عام)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة باختباري ADF و Pp على التوالي (0.00؛ 0.04) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05). أما في النموذجين الأول والثالث (وجود قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام) فقد تم قبول الفرضية الصفرية لأن القيم المحسوبة لستودنت بالنسبة للاختبارين أقل من القيمة المحدولة على اعتبار أن القيم الاحتمالية لهذه الإحصائية في النموذجين أكبر من القيمة الحرجة (0.05).

من جهة أخرى فقد أظهر اختباري الإستقرارية عدم سكون السلسلة الزمنية لمتغير سعر الفائدة الحقيقي في النموذجين الأول والثاني (في وجود قاطع واتجاه عام؛ وجود قاطع فقط) حيث بلغت القيم الاحتمالية لاختبار (PP) للنموذجين على التوالي (0.09؛ 0.11) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، ونفس النتيجة تم التوصل لها بناءً على اختبار (ADF)، وبالتالي تم قبول فرضية عدم النسبة للاختبارين في النموذجين عند مستوى المعنوية 5%، في حين أظهر الاختبارين ADF و Pp في النموذج الثالث (عدم وجود قاطع واتجاه عام) إستقرارية متغير سعر الفائدة الحقيقي لأن القيم الاحتمالية للاختبارين أقل من القيمة الحرجة (0.05).

كنتيجة عامة لاختبارات الإستقرارية عند المستوى فإن المتغيرات الثلاث غير مستقرة عند نفس المستوى، مما يستدعي اجراء اختبارات الاستقرارية عند الفرق الأول، والجدول الموالي يوضح نتائج هذه الاختبارات:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (47): اختبارات الإستقرارية عند الفرق الأول (النموذج الثاني)

اختبار (PP)				
	d(INF)	d(M2_GDP)	d(RIR)	
t-Statistic	-5.4823	-5.9050	-8.765	وجود قاطع
Prob.	0.0001	0.0000	0.0000	
	***	***	***	
t-Statistic	-5.6760	-6.0748	-11.104	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0004	0.0002	0.0000	
	***	***	***	
t-Statistic	-5.4607	-5.2933	-6.8297	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	
	***	***	***	
				(ADF)
				اختبار
	d(INF)	d(M2_GDP)	d(RIR)	
t-Statistic	-5.4823	-5.3185	-6.0135	وجود قاطع
Prob.	0.0001	0.0002	0.0000	
	***	***	***	
t-Statistic	-5.4574	-5.2045	-5.8892	وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0007	0.0013	0.0003	
	***	***	***	
t-Statistic	-5.4380	-5.2324	-6.0015	عدم وجود قاطع واتجاه عام
Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	
	***	***	***	
Notes: (*) Significant at the 10%; (**) Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

من خلال الجدول أعلاه والذي يوضح نتائج الاختبارات الاستقرارية عند الفرق الاول يمكن استنتاج ما يلي:

نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم استقرارية السلاسل الزمنية لكل من معدل التضخم، المعروض القدي بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي، وسعر الفائدة الحقيقي عند الفرق الأول، لأن القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت لاختباري ADF و Pp أقل من القيمة الحرجة (0.05) بالنسبة لكل نماذج الاختبارين، والجدول التالي يوضح نتائج اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة.

الجدول رقم (48): نتائج اختبارات الاستقرارية (النموذج الثاني)

نوع المتغير	المتغير	درجة الفروقات
مستقل	M2_GDP	1
	RIR	1
	INF	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بما أن كل متغيرات نموذج الدراسة متكاملة من الدرجة الاولى، أي أن هناك احتمالية لوجود علاقة تكامل مشترك وحيد على الأقل بين هاته المتغيرات، ولتحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة وفق المنهجية المتبعة سيتم اجراء اختبارات التكامل المشترك.

الفرع الرابع: اختبارات التكامل المشترك

كما أسلفنا الذكر فإن اختبارات التكامل المشترك تشترط تحديد درجة تأخير مثلى لهذه الاختبارات، والجدول التالي يوضح قيم المعايير المستخدمة في المفاضلة بناء على درجات تأخير مختلفة، وهي مستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 08):

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (49): تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الثاني)

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	- 327.9591	NA	233276.5	23.71197	23.90168	23.76955
1	- 252.0161	124.7635*	3273.766*	19.42972*	20.38130*	19.72063*
2	- 240.9975	14.95390	5056.913	19.78553	21.49837	20.30916

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

بالرجوع الى الجدول السابق فإن فترة الابطاء المناسبة للنموذج محل الدراسة هي التأخير بسنة واحدة (t-1) وبناء عليه فنتائج اختبار التكامل المشترك لـ "جوهانسون" المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 09) موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (50): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الثاني)

إحصائية الأثر (Trace)

الفرضيات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	Prob.
No. of CE(s)			
عدم وجود تكامل مشترك	52.26105	54.07904	0.0720
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	25.43071	35.19275	0.3746
وجود علاقتي تكامل على الأكثر	9.562928	20.26184	0.6826
وجود ثلاث علاقات تكامل على الأكثر	3.424687	9.164546	0.5045

إحصائية الإمكانية العظمى (Maximum Eigen value) t

Hypothesized	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	Prob
No. of CE(s)			
عدم وجود تكامل مشترك	26.83034	28.58808	0.0824
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	15.86778	22.29962	0.3077
وجود علاقتي تكامل على الأكثر	6.138240	15.89210	0.7723
وجود ثلاث علاقات تكامل على الأكثر	3.424687	9.164546	0.5045

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 10

نقبل الفرضية الصفرية الاولى أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة عند درجة تأخير واحدة بمستوى معنوية (5%) حيث بلغت القيمة المحسوبة لاختباري الامكانية العظمى ($\text{Max-Eigen}_{\text{stat}}=26.83$) وإحصائية الاثر ($\text{trace}_{\text{stat}}=52.26$) على التوالي وهي أكبر من القيم الجدولة (24.15؛ 40.17) على التوالي.

وبناء على ما تقدم يمكن الحكم على أن النموذج الأنسب لقياس أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة المحددة للدراسة هو نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، وذلك لعدم وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في الأجل الطويل.

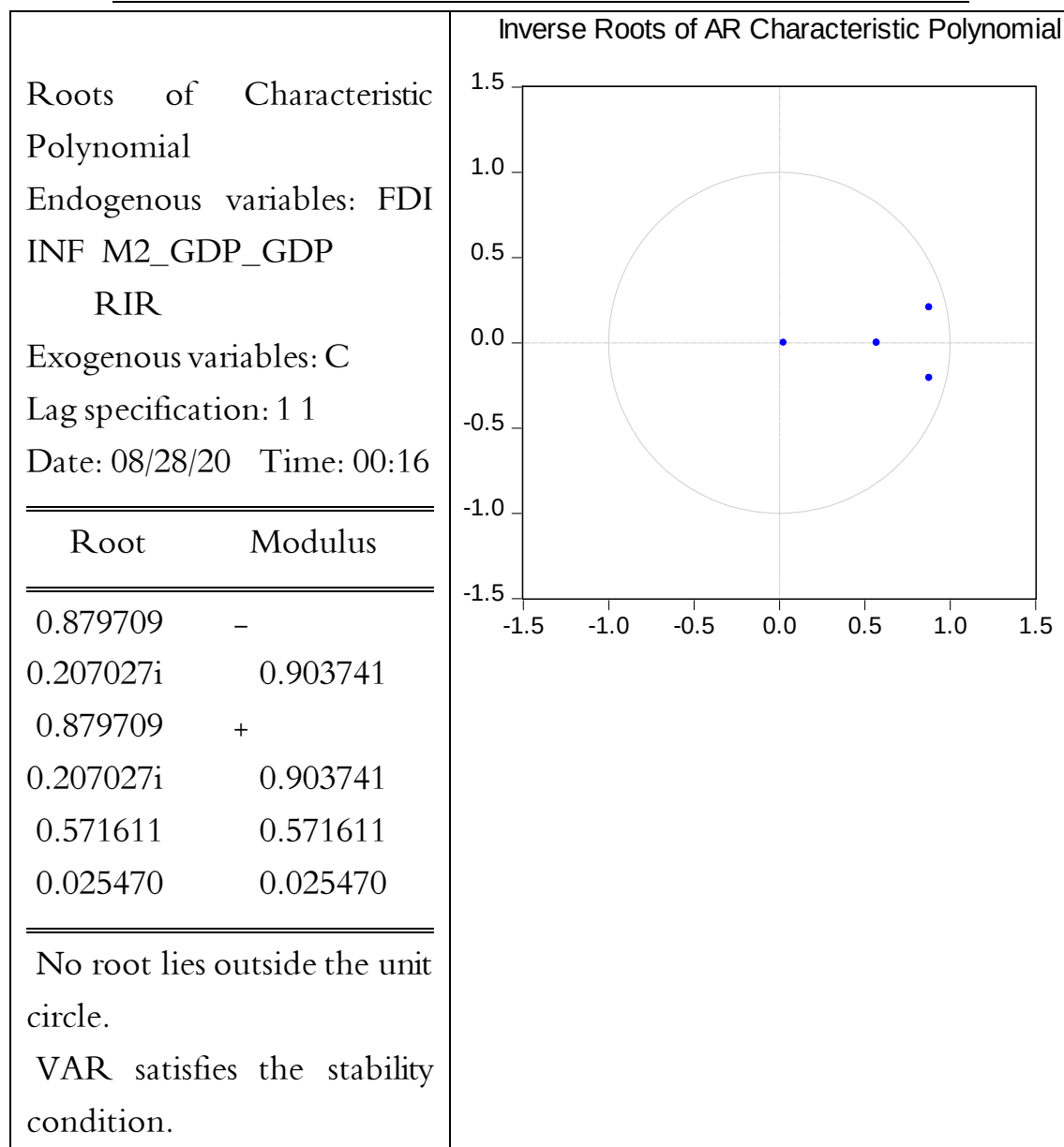
الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الفرع الخامس: اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لنموذج الدراسة

✓ دراسة الإستقرارية الهيكلية لنموذج الانحدار الذاتي:

الشكل رقم (36): اختبار الاستقرارية الهيكلية لنموذج الدراسة (النموذج الثاني)



المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

من خلال الشكل رقم (36) يظهر أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية، أي أن كل الجذور الأحادية هي أقل من الواحد، وبالتالي يمكن الجزم بناءً على اختبار الجذور المقلوبة بأن نموذج VAR(1) هو مستقر هيكلياً.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار (LM TEST) المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق 10-3) حتى الابطاء الثامن والذي يعتمد على احصائتي LRE و RAO:
الجدول رقم (51): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests) -النموذج الثاني-

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء عند التأخير h

Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	15.79022	16	0.4677	0.997260	(16, 52.6)	0.4739
2	27.75752	16	0.0338	1.950172	(16, 52.6)	0.0358
3	15.14854	16	0.5138	0.951373	(16, 52.6)	0.5198
4	15.23154	16	0.5078	0.957280	(16, 52.6)	0.5138
5	20.36415	16	0.2043	1.339061	(16, 52.6)	0.2098
6	16.53777	16	0.4161	1.051344	(16, 52.6)	0.4224
7	19.43863	16	0.2466	1.267765	(16, 52.6)	0.2525
8	9.790557	16	0.8773	0.586917	(16, 52.6)	0.8796
9	15.78722	16	0.4679	0.997044	(16, 52.6)	0.4741

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

انطلاقا من المخرجات المبينة في الجدول اعلاه يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على غياب مشكل الارتباط الذاتي بين أخطاء النموذج المقدر وذلك الى غاية الابطاء التاسع وبما أن درجة التأخير المعتمدة في نموذج الدراسة (LAG=1) فيمكن الجزم بهذه النتيجة عند الابطاء الأول.

✓ اختبار ثبات تباينات الأخطاء:

من بين المشاكل الشائعة في نماذج الانحدار الذاتي بشكل عام مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، والذي يؤدي الى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرة وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد من غياب هذه المشكلة في النموذج المقدر بالاعتماد إحصائية كاي تربيع، ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 10-1) موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (52): إختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الثاني)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)			
Chi-sq	درجة الحرية	Prob.	
99.58037	80	0.0683	

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

بلغت القيمة الإحصائية لـ $(\chi^2 = 99.58)$ بقيمة احتمالية للاختبار بلغت (0.0683)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء في بواقي التقدير.

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews

10) (أنظر الملحق رقم 10-2) موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (53): اختبار (Jarque-Bera)-النموذج الثاني-

Componen t	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.216436	2	0.8974
2	0.300222	2	0.8606
3	0.685284	2	0.7099
4	0.882129	2	0.6434
Joint	2.084070	8	0.9783

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

بلغت القيمة الاحصائية $(\text{Jarque} - \text{Bera}_{\text{stat}} = 2.08)$ وهي غير دالة من الناحية الاحصائية لان قيمتها الاحتمالية (0.9783) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية العدم التي تنص على أن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

المطلب الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج اتجاهات الانحدار الذاتي (VAR1)

الفرع الأول: تعريف نماذج اتجاهات الانحدار الذاتي VAR¹

تعتبر نماذج اتجاهات الانحدار الذاتي كحالة عامة لسيرورة الانحدار الذاتي مع تعدد المتغيرات، وقد تم تطوير هذه النماذج من قبل Sims 1980 مقترحا إياها كنماذج بديلة للنماذج القياسية التجميعية المستوحاة من الفكر الكينزي، ومن أجل فهم طبيعة وسير الاقتصاد الكلي فينبغي النظر الى أن الاقتصاد هو نموذج ديناميكي لمجموعة من المتغيرات يأخذ بعين الاعتبار الصدمات العشوائية الحالية والماضية، وتعتبر نماذج VAR كأداة قياسية تم تكييفها على وجه الخصوص باستخدام المحاكاة بقياس مجموع العلاقة الديناميكية ضمن طائفة المتغيرات معلومة والتي تعتبر كمتغيرات داخلية Endogen. بصفة عامة هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي اذ يتكون النظام من جملة معادلات بحيث كل معادلة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمتها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة الى الأخطاء العشوائية، ويمكن تقدير النموذج الأساسي من المعادلة التالية إذا ما اعتبرنا X_t يحتوي على n من المتغيرات المستقرة ذات p من فترات التأخر المثلى التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء كما يلي:

$$X_t = \Phi_0 + \Phi_1 X_{t-1} + \dots + \Phi_p X_{t-p} + \varepsilon_t \quad t = 1, 2 \dots T$$

مع:

$$\Phi_p = \begin{pmatrix} a_{1p}^1 & a_{1p}^2 & \dots & a_{1p}^n \\ a_{np}^1 & a_{np}^2 & \dots & a_{np}^n \end{pmatrix}, \Phi_0 = \begin{pmatrix} a_1^0 \\ a_k^0 \end{pmatrix}, \varepsilon_t = \begin{pmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{kt} \end{pmatrix}, X_t = \begin{pmatrix} X_{1t} \\ X_{kt} \end{pmatrix}$$

ε_t يحاكي تشويشا أيضا ذو وسط حسابي معدوم ومصفوفة قطرية $\varepsilon_t \text{ dialogue } (\varepsilon_t, 0)$ ولغرض تقدير نماذج Var يمكن تقدير كل معادلة من معادلات هذا النموذج بطريقة المربعات الصغرى أو بطريقة المعقولة العظمى ويتم تقدير كل معادلة على حدى.

النموذج VAR (p) المقدر يكتب على الشكل التالي:

$$\widehat{X}_t = \widehat{\Phi}_0 + \widehat{\Phi}_1 X_{t-1} + \dots + \widehat{\Phi}_p X_{t-p}$$

¹ أكرام بن عزة، مرجع سابق، ص 246-248.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

نسمي $\sum \varepsilon$ مصفوفة التباين المشترك لبواقي التقدير، ويمكن تقدير معاملات هذا النموذج بجعل كل السلاسل الزمنية مستقرة بحساب الفروقات من الدرجة d في حالة اتجاه عام عشوائي أو إضافة مركبة الاتجاه العام الى صيغة النموذج في حالة اتجاه عام ثابت.

لتحديد درجة النموذج VAR نستخدم المعايير السابقة الذكر في المبحث الأول.

الفرع الثاني: تقدير لنموذج اتجاهات الانحدار الذاتي (VAR1)

بعد التأكد من نوع النموذج المستخدم في قياس أثر السياسة النقدية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر وضمان خلوه من مشاكل القياس المختلفة، تم تقدير نموذج الدراسة بفترة ابطاء واحدة ونتائج التقدير المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 11) موضحة في الجدول التالي:

موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (54): تقدير نموذج الانحدار الذاتي (1) VAR

Standard errors in () & t-statistics in []	
	FDI
FDI(-1)	0.363257
	(0.18595)
	[1.95347]
INF(-1)	-0.037222
	(0.01514)
	[-2.45894]
M2_GDP (-1)	-0.013724
	(0.00688)
	[-1.99446]
RIR(-1)	-0.007899
	(0.01160)
	[-0.68106]
C	1.668093
	(0.52231)
	[3.19369]
R-squared	0.514516
Adj. R-squared	0.433602
Sum sq. resids	5.696143
S.E. equation	0.487175
F-statistic	6.358802
Log likelihood	-17.55037
Schwarz criterion	20.56578
Number of coefficients	20

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

وبهدف التأكد من المعنوية الاحصائية لمقدرات النموذج تم تقدير شعاع الانحدار الذاتي الذي يقيس أثر السياسة النقدية على الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم (55): نتائج تقدير نموذج VAR 1 باستخدام طريقة المربعات الصغرى

$$\text{Equation: FDI} = C(1)*\text{FDI}_{(-1)} + C(2)*\text{INF}_{(-1)} + C(3)*\text{M2_GDP}_{(-1)} + C(4)*\text{RIR} + C(5)$$

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.363257	0.185955	1.953466	0.0537
C(2)	-0.037222	0.015138	-2.458937	0.0157
C(3)	-0.013724	0.006881	-1.994459	0.0489
C(4)	-0.007899	0.011598	-0.681056	0.4975
C(5)	1.668093	0.522308	3.193694	0.0019
R-squared	0.514516	Mean dependent var		0.833614
Adjusted R-squared	0.433602	S.D. dependent var		0.647327
S.E. of regression	0.487175	Sum squared resid		5.696143
Durbin-Watson stat	2.155824			

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews 10)

الفرع الثالث: التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج

1. التفسير الإحصائي:

● المعنوية الجزئية:

أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي احصائيا للمعلمة المرتبطة بمتغير المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي بإبطاء سنة واحدة (M2_GDP)، أين بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت (T-stat=-1.99)، وهي دالة على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية تساوي (0.04) أقل من (0.05)، كما أن معلمة الثابت (C) ومعدل التضخم (INF) معنوية احصائيا عند مستوى الدلالة 5% على اعتبار أن القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت للمعلمتين على التوالي (3.19 ؛ -2.45) أكبر بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية (1,943).

بالنسبة للمعلمة المرتبطة بسعر الفائدة الحقيقي (RIR) فهي غير دالة من الناحية الإحصائية، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيمة احصائية ستودنت والتي تساوي (-0.68) وهي أقل بالقيمة

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

المطلقة من القيمة الجدولية (1,943) كما أن قيمتها الاحتمالية أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى الدلالة 5%.

● جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.51$) أي أن القدرة التفسيرية للنموذج (51%) وهي قيمة مقبولة تؤكد الأثر المعنوي لكل مؤشرات السياسة النقدية على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (51%) من تغيرات حجم التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، والنسبة الباقية (49%) فتعود الى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها حد الخطأ العشوائي هذا من جهة، ومن جهة ثانية بلغت قيمة احصائية ($DW_{stat} = 2.15$)، وهي قريبة من القيمة (2) الأمر الذي يؤكد النتائج المتوصل اليها من خلال اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء حول غياب هذه المشكلة في نموذج الدراسة..

● المعنوية الكلية:

بلغت قيمة احصائية فيشر $F_{stat} = (6.35)$ وهي دالة من الناحية الاحصائية لان قيمتها الاحتمالية (0.00) أقل من القيمة الحرجة (0.05). وبصورة عامة فالنموذج مقبول من الناحية الاحصائية ويمكن الاعتماد عليه في التحليل بدرجة عالية من الموثوقية.

2. من الناحية الاقتصادية:

بناء على نتائج التقدير في الأجل القصير والتي أظهرت عدم معنوية سعر الفائدة الحقيقي من الناحية الاحصائية في التأثير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، وبالتالي فالتغيرات في سعر الفائدة الحقيقي لا تلعب أي دور في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وهي نفس النتائج التي توصل اليها Gustaf, Sanaa (2019)، ويمكن ارجاع ذلك الى عدة أسباب أهمها ضعف أسواق الائتمان في الجزائر وعدم كفاءة النظام المصرفي في أداء دوره التمويلي، مما يعكس عدم اهتمام المستثمرين الأجانب بالتمويل من البنوك المحلية في الجزائر.

تبين الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير معدل التضخم (INF) بإبطاء فترة واحدة الى وجود أثر عكسي ومرونة جد عالية في الأجل القصير لهذا المتغير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، حيث أن انخفاض معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.03% وهو أثر ضعيف جدا وغير مهم، غير أنه يتوافق مع النظرية الاقتصادية والعديد

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

من الدراسات السابقة في هذا المجال أهمها دراسة Burak, Ismail (2007)، Akinleye، Laleye (2018)، Hirut، Getinet (2006)، Daniel، Michael (2019)، طارق العربي الهادي (2015)، ودلال بن سميعة (2013) وغيرها، والتي تؤكد على أن معدلات التضخم المرتفعة تعكس عدم الاستقرار النقدي والاقتصادي والتي لا تشجع على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

تشير الإشارة السالبة للمعلمة المرتبطة بمتغير حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي ($M2_GDP$) بإبطاء فترة واحدة الى الأثر العكسي لهذا المتغير على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث أن انخفاض حجم المعروض النقدي بنسبة (1%) تؤدي الى ارتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة (0.013%)، وهو منطقي باعتبار أن زيادة المعروض النقدي تساهم في زيادة معدلات التضخم، الأمر الذي من شأنه أن يكون عامل طرد للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف.

الفرع الرابع: تحليل السببية بين متغيرات الدراسة

بعد اجراء اختبار السببية بين كل متغيرات الدراسة تم تأكيد وجود علاقة سببية بين بعض متغيرات الدراسة ونتائج هذا الاختبار المستخرجة من برنامج (Eviews 10) (أنظر الملحق رقم 12) موضحة في الجدول التالي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم(56): نتائج اختبار سببية Granger (النموذج الثاني)

Lags: 1			
الفرضيات الصفرية	Obs	F-Statistic	Prob.
$M2_GDP$ لا يسبب FDI حسب غرانجر	29	1.52678	0.2276
FDI لا يسبب $M2_GDP$ حسب غرانجر		3.14561	0.0878
INF لا يسبب FDI حسب غرانجر	29	2.90024	0.1005
FDI لا يسبب INF حسب غرانجر		1.62037	0.2143
RIR لا يسبب FDI حسب غرانجر	29	0.00726	0.9328
FDI لا يسبب RIR حسب غرانجر		0.00172	0.9672
INF لا يسبب $M2_GDP$ حسب غرانجر	29	8.52745	0.0071
$M2_GDP$ لا يسبب INF حسب غرانجر		0.59145	0.4488
RIR لا يسبب $M2_GDP$ حسب غرانجر	29	0.89139	0.3538
$M2_GDP$ لا يسبب RIR حسب غرانجر		0.22384	0.6401
RIR لا يسبب INF حسب غرانجر	29	6.12380	0.0202
INF لا يسبب RIR حسب غرانجر		0.25672	0.6167

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

انطلاقا من الجدول السابق يمكن استنتاج ما يلي:

- السببية بين ($FDI - M2_GDP$): بلغت القيمة الاحصائية ($F_{stat} = 1.52$) فيما يخص اختبار السببية من متغير المعروض النقدي بمعناه الواسع باتجاه حجم الاستثمار الأجنبي الوارد وهي غير دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية ($Prop-F_{stat} = 0.22$) أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، وفي الاتجاه المعاكس نقبل أيضا فرضية العدم لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.08) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فالتغيرات التي عرفها حجم المعروض النقدي لم تتسبب في تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى الجزائر حسب Granger.
- السببية بين ($INF - FDI$): نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة السببية من معدل التضخم الى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وذلك لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

- ($\text{Prop-F}_{\text{stat}} = 0.10$) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، كما نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة السببية من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر باتجاه معدلات التضخم لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.21) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فالتغيرات التي عرفها معدل التضخم لم تتسبب في تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى الجزائر حسب Granger.
- السببية بين ($\text{FDI} - \text{RIR}$): بلغت القيمة الاحصائية ($F_{\text{stat}} = 0.007$) فيما يخص اختبار السببية من متغير سعر الفائدة الحقيقي باتجاه حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد وهي غير دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية ($\text{Prop-F}_{\text{stat}} = 0.93$) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص على غياب العلاقة السببية في هذا الاتجاه، وفي الاتجاه المعاكس نقبل أيضا فرضية العدم لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.96) أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فالتغيرات التي عرفها سعر الفائدة الحقيقي لم تتسبب في تغيرات حجم الاستثمار الأجنبي الوافد الى الجزائر حسب Granger.
- كما أظهرت نتائج الاختبارات غياب العلاقة السببية حسب "Grange" بين باقي متغيرات الدراسة بشكل ثنائي، لأن القيم الاحتمالية الخاصة بإحصائية فيشر لكل الاختبارات كانت أكبر من القيمة الحرجة (0.05). وبالتالي يمكن القول أن التغير في متغيرات السياسة النقدية لم تسبب تغيرا في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة الدراسة.

الفرع الخامس: تحليل تباين أخطاء التنبؤ

يوضح الجدول الموالي نسبة تباين أخطاء التنبؤ لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر والمفسر من قبل صدماته الخاصة والصدمات في المتغيرات المستقلة، ويغطي هذا التحليل فترة 10 سنوات.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الجدول رقم(57): نتائج تحليل تباينات أخطاء التنبؤ (النموذج الثاني)

الفترة	الانحراف المعياري	FDI	INF	M2_GDP _GDP	RIR
1	0.487175	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.545498	89.28476	5.290973	5.074165	0.350106
3	0.574276	83.57672	9.958553	6.038117	0.426613
4	0.590184	79.89171	12.78515	6.401357	0.921783
5	0.598654	77.70272	13.91787	6.852464	1.526948
6	0.603758	76.45041	14.00961	7.547029	1.992949
7	0.608862	75.50495	13.77729	8.484533	2.233230
8	0.616040	74.38950	13.76881	9.562274	2.279415
9	0.625856	72.90831	14.24519	10.62668	2.219825
10	0.637671	71.12238	15.19264	11.54117	2.143817

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

من خلال الجدول رقم (57) يظهر أن متغير (FDI) يفسر (100%) من أخطائه الخاصة بينما باقي المتغيرات تفسر نسبة (0%)، وبداية من السنة الثانية ترتفع نسبة التفسير كل من معدل التضخم (INF) وحجم المعروض النقدي نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي (M2_GDP_GDP) لتبلغ على التوالي (5.29% ؛ 5.07%) في حين أن معدل الفائدة الحقيقي (RIR) يفسر أدنى نسبة من أخطاء التنبؤ في الاجل القصير (0.35%)، وما يمكن استنتاجه من تحليل أخطاء التنبؤ في الأجل القصير أن معدل التضخم يمثل أعلى نسبة في تفسير أخطاء التنبؤ في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، وبالتالي فهذا الأخير يلعب دورا أساسيا في تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الأجل القصير مقارنة بباقي متغيرات نموذج الدراسة، وهو ما يؤكد النتائج التي توصلنا اليه فيما يتعلق بالدور المهم الذي تلعبه معدلات التضخم في تحديد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مقارنة بأسعار الفائدة.

في السنة الخامسة المستقبلية تنخفض نسبة تفسير متغير (FDI) لأخطاء التنبؤ الخاصة به بشكل معتبر لتبلغ نسبة (77.70%)، مقابل ارتفاع نسبة تفسير هذه الاخطاء من قبل متغير معدل التضخم

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

لتبلغ (13.91%)، كما تم تسجيل ارتفاع محسوس أيضا في النسبة التفسيرية لحجم المعروض النقدي بمعناه الواسع في الأجل المتوسط، في المقابل ارتفعت نسبة تفسير معدلات الفائدة الحقيقية بشكل طفيف لتبلغ (1.52%).

في الأجل الطويل تستمر نسبة تفسير متغير (FDI) لأخطاء التنبؤ الخاصة به في الانخفاض بصورة كبيرة لتبلغ (71.12) خلال السنة العاشرة المستقبلية، بينما ارتفعت نسبة تفسير باقي المتغيرات المستقلة بشكل طفيف لأخطاء التنبؤ في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشر بشكل طفيف لتبلغ مجتمعة (28.88)، وهو ما يؤكد أن السياسة النقدية عموما لا تلعب دورا كبيرا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

الفرع السادس: تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية

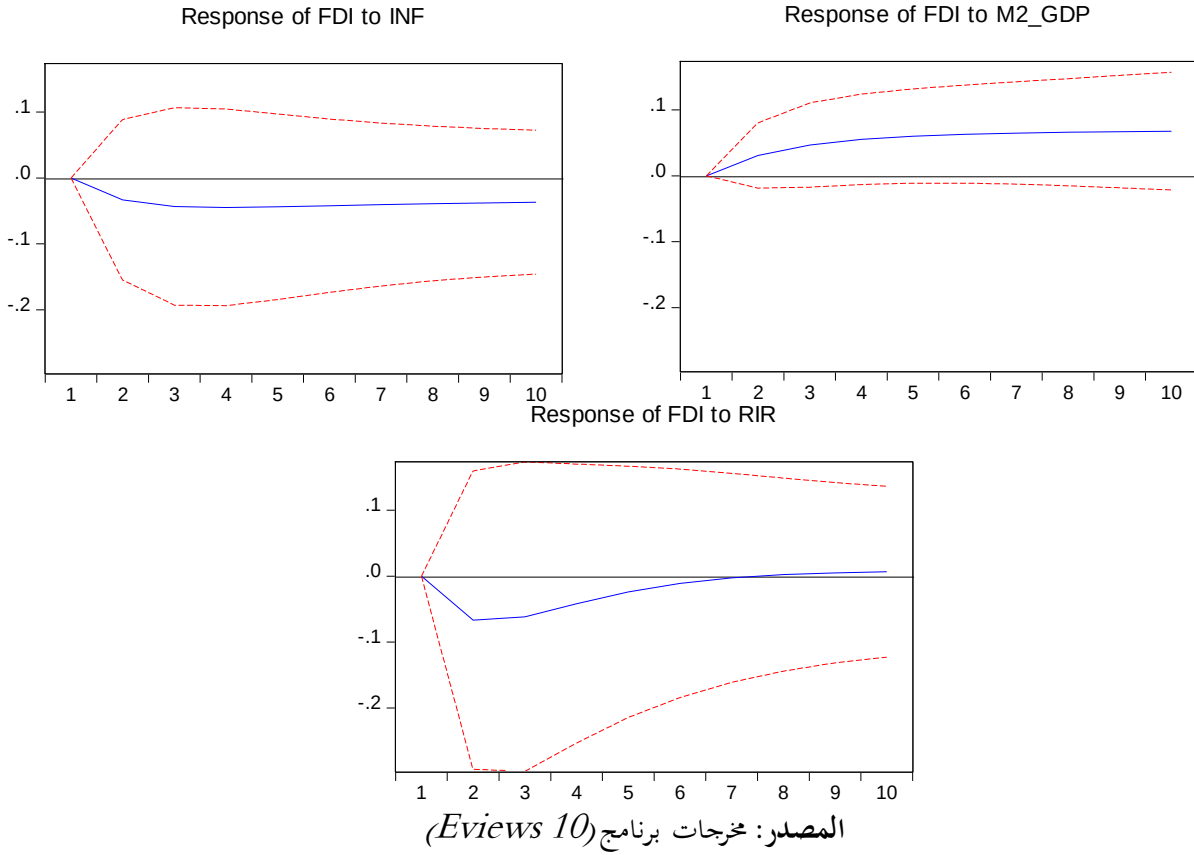
إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على متغير محدد أو مجموعة متغيرات وانتقال هذه الصدمة لباقي متغيرات المنظومة، أين تعبر عن استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي للصدمات في حجم المعروض النقدي وكل من معدلي التضخم والفائدة، ونتائج الصدمات موضحة في الأشكال التالية:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الشكل رقم (37): دوال الاستجابة الدفعية (النموذج الثاني)

Response to Nonfactorized One S.D. Innovations $\pm$ 2 S.E.



من خلال الشكل رقم (37) والذي يوضح نتائج إحداث صدمة موجبة في المتغيرات المفسرة وانتقالها للمتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الاجمالي)، يمكن استنتاج ما يلي:

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري (1) على معدلات التضخم نلاحظ غياب الاستجابة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال السنة الاولى، بينما سجل هذا الأخير انخفاضاً خلال السنوات الستة الموالية وسجل أدنى نسبة (-0.04 % من الناتج)، ثم استقر عند هذه القيمة حتى نهاية فترة الدراسة، وهو ما يؤكد النتائج التي توصلنا اليها سابقاً فيما يتعلق بالأثر السلبي الذي يحدثه ارتفاع معدلات التضخم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على متغير سعر الفائدة الحقيقي (RIR)، نلاحظ عدم وجود أي استجابة بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال السنة الأولى، وذلك لأن الصدمات الهيكلية تحتاج الى وقت لتظهر نتائجها على الاقتصاد الحقيقي، وبداية من السنة الثانية نلاحظ انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بشكل سريع، أين بلغ أدنى

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

قيمة له (0.07- % إلى الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما يؤكد بأن معدلات الفائدة تؤثر سلبا على الاستثمار الأجنبي المباشر، ليعاود هذا الأخير للارتفاع، مما يدل على نهاية أثر الصدمة ليتوجه المتغير التابع إلى الاستقرار في الأجل الطويل.

بإحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري (1) على حجم المعروض النقدي بمعناه الواسع نلاحظ غياب الاستجابة بالنسبة لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال السنة الأولى ومع بداية السنة الثانية عرف حجم الاستثمار الاجنبي الوافد ارتفاع طردي وبشكل متباطئ أين بلغ أعلى قيمة له (0.07 % الى الناتج) مع نهاية السنة السابع، ثم استقر عند هذه القيمة حتى نهاية فترة الدراسة.

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

خلاصة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل اقتراح نموذج قياسي لتقييم فعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019، واعتمدنا في ذلك على نموذجين: **❖ النموذج الأول:** نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لتقدير فعالية السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، انطلاقا من قياس أثر أدوات السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر، والتي تشمل كل من السياسة الضريبية، سياسة الانفاق العام وسياسة الموازنة العامة، وهذا بغرض التأكد من صحة الفرضية الأولى المطروحة التي تعتبر أن السياسة المالية فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

ويمكن تلخيص نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) فيما يلي: **✓** من خلال اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن كل متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (مستقرة عند الفرق الأول).

✓ وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الأجل).
✓ عدم وجود أثر معنوي للجباية العادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة الدراسة، ويمكن ارجاع ذلك الى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاعات خارج المحروقات، وتركزه أساسا في قطاع المحروقات باعتباره أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي يصبح دور الجباية العادية غائبا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.
✓ وجود أثر سلبي للجباية البترولية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، حيث أن انخفاض 1% من الجباية البترولية يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.09%، ويعتبر هذا الأثر ضعيفا جدا وغير مهم مما يعكس محدودية دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المحروقات الجزائري.

✓ وجود أثر إيجابي لحجم الانفاق العام على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الأجل القصير، حيث أن ارتفاع 1% من الانفاق العام يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بنسبة 0.15%، غير أن هذا الأثر يبقى ضعيفا جدا ويعكس محدودية دور سياسة الانفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

✓ وجود أثر إيجابي لرصيد الموازنة العامة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الأجلين القصير والطويل، حيث أن ارتفاع 1% من رصيد الموازنة العامة يؤدي الى زيادة حجم

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.25%، ويعتبر هذا الأثر مهما مقارنة بأثر الجباية البترولية والانفاق العام، مما يعكس دورا مهما لسياسة الموازنة العامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.

✓ أظهرت اختبارات السببية لGranger أن التغيرات في حجم الانفاق العام، الجباية البترولية تتسبب في تغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، في حين أن التغيرات في رصيد الموازنة العامة والجباية العادية لا تتسبب في تغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ أظهرت نتائج تحليل تباينات أخطاء التنبؤ في الأجل القصير، المتوسط والطويل، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر يتحدد بناء على متغير الجباية البترولية في الأجل القصير، المتوسط والطويل، حيث يهتم المستثمرون الأجانب بمدى توفر الحوافز الضريبية، وانخفاض الضغط الضريبي في الاقتصاد المضيف، كما يتحدد بناء على متغير الانفاق العام في الأجلين المتوسط والطويل، حيث يهتم المستثمرون الأجانب بتطور الهياكل الأساسية والبنية التحتية الملائمة لتخفيض تكاليف الاستثمار.

✓ كما أظهرت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفعلية تطابق الأثر المتذبذب بين الارتفاع والانخفاض للصدمة الموجبة لمتغيري الجباية العادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، في حين أن أثر الصدمة الموجبة لمتغير الجباية البترولية كان سلبيا، بينما سجل أثر إيجابي للصدمة الموجبة لمتغيري الانفاق العام ورصيد الموازنة العامة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قبل أن ينتهي أثر هذه الصدمات.

انطلاقا من هذه النتائج يمكن القول أن السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن فعاليتها تبقى نسبية على اعتبار أن مساهمة أدائها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيفا نوعا ما.

النموذج الثاني: نموذج الانحدار الذاتي (VAR) لتقدير فعالية السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر، انطلاقا من قياس أثر متغيرات السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر، والتي تشمل معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي وحجم الكتلة النقدية، وهذا بغرض التأكد من صحة الفرضية الثانية المطروحة التي تعتبر أن السياسة النقدية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ويمكن تلخيص نتائج تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) فيما يلي:

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

- ✓ من خلال اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية تبين أن كل متغيرات النموذج متكاملة من الدرجة الأولى (مستقرة عند الفرق الأول).
- ✓ عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (علاقة توازنية طويلة الأجل).
- ✓ عدم وجود أثر معنوي لسعر الفائدة الحقيقي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال فترة الدراسة، ويمكن ارجاع ذلك الى عدة أسباب أهمها ضعف أسواق الائتمان في الجزائر وعدم كفاءة النظام المصرفي في أداء دوره، مما أدى الى عزوف المستثمرين الأجانب عن طلب التمويل من البنوك المحلية في الجزائر.
- ✓ وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، حيث أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.01%، مما يؤكد على ضرورة تخفيض معدلات التضخم أكثر وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.
- ✓ وجود أثر سلبي لحجم المعروض النقدي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر في الأجل القصير، حيث أن ارتفاع 1% من المعروض النقدي يؤدي الى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بنسبة 0.013%، مما يؤكد على ضرورة التحكم في المعروض النقدي والحد من التوسع الذي يساهم في توهج الضغوط التضخمية، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في طرد الاستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ أظهرت اختبارات السببية لGranger أن التغيرات في معدل التضخم، سعر الفائدة الحقيقي وحجم المعروض النقدي لا تتسبب في تغير حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.
- ✓ أظهرت نتائج تحليل تباينات أخطاء التنبؤ في الأجل القصير، المتوسط والطويل، أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر يتحدد بناء على معدل التضخم مقارنة بباقي المتغيرات الأخرى، حيث يهتم المستثمرون الأجانب بمدى توفر الاستقرار النقدي والاقتصادي في الجزائر.
- ✓ كما أظهرت نتائج تحليل دوال الاستجابة الفعلية الأثر السلبي للصدمة الموجبة لمتغيري معدل التضخم وسعر الفائدة الحقيقي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، في حين أن أثر الصدمة الموجبة لمتغير المعروض النقدي كان ايجابيا، قبل أن ينتهي أثر هذه الصدمات.
- انطلاقا من هذه النتائج يمكن القول أن متغيرات السياسة النقدية لم تلعب دورا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر خلال فترة الدراسة، مما يعكس غياب فعاليتها في استقطاب الاستثمار

الفصل الثالث التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب

الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر

الأجنبي المباشر، ويؤكد على ضرورة تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال التحكم في المعروض النقدي وتخفيض معدلات التضخم، فضلا عن ضمان التمويل اللازم للمستثمر الأجنبي من خلال تخفيض معدلات الفائدة وتطوير أسواق الائتمان وأداء الجهاز المصرفي عموما.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة تحديد ما اذا كان للسياسات المالية والنقدية في الجزائر دور في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليها منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بالبحث أولا في جزء نظري عن ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسات المالية والنقدية حتى يتسنى لنا تحديد طبيعة العلاقة بينهما، وجزء تقييمي - قياسي يركز على الجزائر كدراسة حالة، حيث تطرقنا في بداية هذا الجزء الى واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، ومن ثم تتبع تطور السياسات المالية والنقدية في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الاقتصادية، وفي الأخير قمنا بتقييم فعالية هذه السياسات في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر من خلال استخدام النمذجة القياسية لإمكانية تقدير هذه الفعالية كميا.

من خلال دراستنا لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر توصلنا الى أنه على قدر كبير من الأهمية لدى الاقتصاديات المضيفة المتقدمة والنامية على حد سواء، لما له من آثار إيجابية وفعالة على التنمية الاقتصادية، سواء من حيث كونه أفضل ما هو متاح من مصادر التمويل الدولي وأحسن بديل عن المديونية، أو من حيث كونه أداة فعالة لنقل التكنولوجيا المتطورة، وتطوير الهياكل الإنتاجية والقدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد، وإصلاح أوجه الخلل في ميزان المدفوعات والموازنة العامة، فضلا عن دوره في توفير فرص عمل، ورفع كفاءة رأس المال البشري في الاقتصاد المضيف.

ان تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة يتوقف أساسا على مدى توفرها على بيئة اقتصادية مستقرة ومشجعة على الاستثمار، ولهذا تعد طبيعة السياسات الاقتصادية المنتهجة في البلد المضيف من المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر، اد تساهم السياسات المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و الذي من شأنه أن يساهم في تحسين جاذبية المناخ الاستثماري وتشجيع استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث تساهم السياسات النقدية من خلال فعاليتها في التحكم في الضغوط التضخمية عند مستويات مقبولة، وضمان استقرار أسعار الصرف وأسعار الفائدة، بما يكفل للمستثمر الأجنبي عدم وجود مخاطر مالية في الاقتصاد المضيف، أبرزها مخاطر عدم استقرار أسعار الصرف وعدم قدرته على إعادة تصدير الأرباح، خاصة وأن المستثمر الأجنبي يعطي أهمية كبيرة لعنصر الاستقرار الاقتصادي والعوامل الأخرى التي تؤثر على تقلبات العوائد الاستثمارية.

الختامة العامة

أما بالنسبة للسياسة المالية فهي الأخرى تلعب دورا هاما في تشجيع وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال فعاليتها في توجيه الانفاق العام لتطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، الى جانب ذلك تشكل السياسة الضريبية أداة فعالة في تحسين جاذبية الاستثمار، نظرا لما تقدمه من إعفاءات وحوافز ضريبية، والتي من شأنها أن تؤدي الى تخفيض تكاليف الاستثمار وزيادة عوائده الصافية.

ان نتائج أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار وحصتها من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، أثبتت ضعف جاذبية مناخها الاستثماري، وصنفتها ضمن الدول الأقل تنافسية في مجال استقطاب الاستثمار الأجنبي عالميا وعربيا، بالرغم مما تتوفر عليه من مقومات هائلة وعناصر خاصة تؤهلها لأن تكون أكثر الدول جاذبية للاستثمار الأجنبي، حيث أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق الى الجزائر خلال السنوات الأخيرة لازل بعيدا عما كان متوقعا من وراء الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية لترقية وتطوير الاستثمار، وجملة الإصلاحات النقدية والمالية، والتي ساهمت في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وما عرفته البيئة التشريعية للاستثمار من إصلاحات هي الأخرى والمتمثلة في تحديث الاطار القانوني والمؤسسي للاستثمار ورغم الامتيازات والحوافز والضمانات التي تمنحها للمستثمر الأجنبي ، ذلك أن ثمة جملة من العوائق التي تؤثر سلبا على بيئة الأعمال وتحول دون تحسن جاذبية مناخ الاستثمار في الجزائر من الضروري الوقوف عليها في اطار تفعيل استراتيجيات تهيئة مناخ الاستثمار في الجزائر وحتى يتسنى لها الاستفادة من المزايا والآثار الإيجابية لهذا الاستثمار باعتباره محركا أساسيا للتنمية الاقتصادية.

تبعاً لذلك نقدم أهم النتائج المتوصل اليها من خلال هذه الدراسة وأهم المقترحات بشأن تفعيل دور السياسات المالية والنقدية المنتهجة في الجزائر لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحسين جاذبيتها للاستثمار، وفي الأخير نورد افاق البحث.

نتائج الدراسة:

- في الوقت الذي حظي فيه الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام واسع النطاق من قبل أنصار المدرسة الحديثة، والتي أيدت هذا النوع من الاستثمار مستندة على ما يترتب عليه من آثار إيجابية على الاقتصاد المضيف، خاصة فيما يتعلق بآثاره الإيجابية على التكنولوجيا المحلية، ميزان المدفوعات، الاستثمار المحلي، الأجور، التنمية البشرية، القدرة التنافسية للمصادرات، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي، في الوقت نفسه عارضت المدرسة التقليدية وجود مثل هذا النوع من الاستثمار في الاقتصاد المضيف مستندة على ما له من آثار سلبية، خاصة فيما يتعلق بآثاره على معدلات التضخم، البيئة، وسيادة الدولة المضيفة، وبالتالي يمكن القول أنه لا يمكن الفصل نهائيا في الآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد المضيف، فهذه الآثار تتباين من دولة لأخرى، ومن مستثمر أجنبي لآخر، غير أنه من الضروري أن تضع الدولة المضيفة في إطار ما يسمى بسياسات الاستثمار ما يساهم في تحقيق أقصى المنافع من هذه الاستثمارات، كأن تفرض على المستثمر الأجنبي شرط توظيف نسبة معينة من العمالة المحلية، أو أن تعمل على توجيه هذه الاستثمارات نحو القطاعات التي تعود بالإيجاب على التنمية الاقتصادية فيها.

- ينطوي المناخ الملائم والجاذب للاستثمار الأجنبي على مجموعة من المقومات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ينبغي أن تسود الاقتصاد المضيف: أهمها استقرار البيئة الاقتصادية الكلية ومختلف السياسات المنتهجة فيه، والتي تظهر أبرز صورها في التحكم في معدلات التضخم، أسعار الصرف، عجز الموازنة العامة والعجز التجاري، قوة الاقتصاد المضيف واحتمالات نموه في المستقبل والقدرة على إدارته في ظل الأزمات العالمية، تحسن مركزه التنافسي وانفتاحه على العالم الخارجي، توفره على بنية تحتية وهياكل أساسية متطورة، وتمتعه بالاستقرار السياسي، مرونة النظام القانوني والإداري للاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المضيف.

- تلعب السياسة النقدية دورا هاما في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، الذي يعد مطلبا أساسيا لهذه الاستثمارات، حيث تؤثر في مناخ الاستثمار من خلال تحكمها في متغيرات اقتصادية تعتبر أساسية في اتخاذ قرار الاستثمار والمتمثلة في معدل التضخم، سعر الصرف وسعر الفائدة، فمعدلات التضخم وأسعار الصرف المستقرة توفر درجة كبيرة من اليقين فيما يتعلق بمسار الاقتصاد المضيف مستقبلا، في حين أن أسعار الفائدة المنخفضة التي تكفل الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي الى الاقتصاد المضيف.

الخاتمة العامة

- تؤثر السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال سياسة الحوافز الضريبية التي تشكل أداة فعالة لتحسين جاذبية مناخ الاستثمار، نظرا لما تقدمه من إعفاءات ضريبية، معدلات تمييزية ومنخفضة، والتي من شأنها أن تؤدي الى تخفيض تكاليف الاستثمار ومنه زيادة العائد الصافي للاستثمار، فضلا عن فعاليتها في توجيه الاستثمار الأجنبي الى المجالات والقطاعات المرغوب فيها اقتصاديا واجتماعيا للدولة.

- تساهم السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف من خلال زيادة حجم الانفاق العام، بما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم السوق، فضلا على أن الانفاق الرأسمالي الموجه لتطوير الهياكل الأساسية وتحسين البنية التحتية من شأنه أن يساهم في خفض اجمالي تكلفة الاستثمار ورفع العائد الاستثماري، كما أن البنية التحتية المبنية على مجتمع المعرفة والقائمة على الاستثمار في رأس المال البشري وتفعيل عمليات البحث، التطوير والابتكار تشجع على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاد المضيف.

- عرفت البيئة التشريعية للاستثمار في الجزائر جملة من الإصلاحات والتعديلات بغرض تحسين جاذبية المناخ الاستثماري وتشجيع تدفق الاستثمارات الأجنبية، حيث صدرت العديد من القوانين أبرزها الأمر 03-01 وقانون الاستثمار 16-09، والتي حملت في طياتها حزمة من الحوافز، الامتيازات الضريبية والضمانات المختلفة، كما تدعم الإطار القانوني في الجزائر بإطار مؤسسي متكامل، تتمثل مهمته الأساسية في تسهيل مختلف العمليات الاستثمارية القائمة بين المستثمر الأجنبي والجهات الجزائرية المختصة.

- تعد قاعدة الشراكة الدنيا 51/49 أبرز المعوقات القانونية وأحد الأسباب الرئيسية في تراجع تدفق الاستثمارات الأجنبية الى الجزائر، الى جانب ذلك تعاني البيئة التشريعية لمناخ الاستثمار في الجزائر من معوقات أخرى أبرزها: حق الشفعة للدولة، فرض اجراء إعادة الاستثمار، خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح والدراسة المسبقة ووجوب اللجوء الى البنوك المحلية لتمويل مشاريع الاستثمار الأجنبي.

- يعكس أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار، ضعف بيئة الأعمال فيها نتيجة وجود عدة عوائق أبرزها: تعقد الإجراءات المطلوبة لتسجيل المشروع الاستثماري وبدء النشاط، والحصول على الكهرباء، عدم مرونة إجراءات استصدار تراخيص البناء، فشل الأنظمة القضائية في الفصل في القضايا التجارية، صعوبة الحصول على الائتمان والعقارات خاصة الصناعية منها، ثقل النظام الضريبي وتعقد اجراءاته، واستفحال ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر.

الخاتمة العامة

- كما يكشف أداء الجزائر في المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار عن ضعف البيئة المؤسسية فيها، نتيجة تفشي البيروقراطية والفساد.
- يعكس أداء الجزائر في مؤشر التنافسية العالمي ضعف تنافسيتها على المستوى العالمي والعربي.
- صنفت الجزائر في السنوات الأخيرة ضمن الاقتصاديات المغلقة، حيث تعتبر تاسع دولة منعدمة الحرية الاقتصادية عالميا، وثاني دولة أقل حرية اقتصادية عربيا، مما يعكس وجود قيود اقتصادية لاسيما في مجال الاستثمار والعمل.
- من بين العوائق التي تحول دون تحسن جاذبية المناخ الاستثماري في الجزائر افتقارها الى البنى التحتية الاقتصادية والتكنولوجية.
- في المقابل تكشف مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر عن تحسن أدائها في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي، مما يعكس توافرها على بيئة اقتصادية مستقرة نوعا ما تحفز على الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر مطلع التسعينات.
- صنفت الجزائر ضمن الدول ذات المخاطر المنخفضة خلال السنوات الأخيرة بعدما كانت تسودها مخاطرة معتدلة، نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية والسياسية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، مما شجع على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- بالرغم من توفر الجزائر على سوق كبير يتيح ميزة وفرات الحجم، والتي تبحث عنها معظم الاستثمارات الأجنبية، الا أن السوق الجزائرية تعاني من عدة عوائق أبرزها ضعف السوق المالي، عدم وجود منافسة نتيجة غياب نشاط القطاع الخاص وتأخرها في برنامج الخصخصة.
- على الرغم من تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، الا أنها تصنف من بين أقل الدول العربية استقطابا للاستثمارات الأجنبية، بالنظر الى ما تتمتع به من مؤهلات خاصة وعناصر تنافسية تؤهلها لأن تكون أكثر المناطق جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- تعددت القطاعات المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر رغم تركيز غالبيته في قطاع المحروقات وتهميشه لقطاعات أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها، الى جانب ذلك حظي كل من قطاع الخدمات، العقارات والبناء والأشغال العمومية بنصيب جيد من هذا الاستثمار، في حين تبقى حصة قطاع السياحة والزراعة ضئيلة بالرغم من الفرص والأهمية التي تتمتع بها.

الخاتمة العامة

- تعتبر فرنسا، اسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا والصين أهم الدول المستثمرة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة، في حين تصدرت الامارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية المستثمرة في الجزائرية، حيث تركزت غالبية استثمارات هذه الدول في قطاع المحروقات وقطاع البناء والأشغال العمومية.

- مع تفاقم عجز الموازنة العامة نهاية فترة الثمانينات اثر الصدمة النفطية لسنة 1986، اضطرت السلطات الجزائرية الى الإسراع في انتهاز إصلاحات شاملة برعاية الهيئات المالية الدولية، بهدف تحقيق التوازنات المالية على المستوى الكلي أبرزها خفض عجز الموازنة العامة، التقليل من عجز ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو اقتصادي، فعلى صعيد السياسات المالية والنقدية لجأ بنك الجزائر لتوجيه سياسته نحو التوسع بهدف تمويل عجز الميزانية، وتغطية الانفاق المتزايد على الأجور والرواتب واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، مما أثر بشكل سلب في التطورات النقدية خاصة الارتفاع الحاد الذي شهده المستوى العام للأسعار، أمام هذه الوضعية السائدة لجأت الحكومة الجزائرية الى تغيير توجه السياسات المالية والنقدية نحو الانكماش بهدف تخفيض معدلات التضخم، وتقليص عجز الميزانية، وهو ما تزامن مع تطبيق برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي، وخلال هذه الفترة أثبتت السياسة النقدية فعاليتها في تحقيق الاستقرار النقدي والتحكم في الضغوط التضخمية، غير أنها لم تنجح في تقليص معدلات البطالة المرتفعة، كما نجحت السياسة المالية في احتواء عجز الموازنة العامة وتمكنت من تسجيل فائض معتبر مع نهاية سنوات التسعينات.

- مع الانتعاش الذي عرفته أسواق النفط العالمية عقب ارتفاع أسعار النفط مع بداية الألفية الثالثة، عرف النظام المصرفي الجزائري سيولة مفرطة، والتي سمحت في تنفيذ سياسة مالية ونقدية توسعية بهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي ضمن ما يسمى ببرامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، لكن مع انهيار أسعار النفط خلال النصف الثاني من العام 2014، وما ترتب عنه من تراجع في مداخيل الدولة، اضطرت الحكومة الجزائرية الى مراجعة سياستها الاقتصادية عموماً، من خلال اتباع سياسات مالية ونقدية انكماشية بهدف الحد من التدفق النقدي، من خلال ترشيد سياسة الانفاق العام، وسعيها في البحث عن بدائل تمويل أخرى بعيداً عن المحروقات، من خلال رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة الى اعتماد سياسة الإصدار النقدي عن طريق التمويل غير التقليدي لتغطية عجز الميزانية العامة ابتداء من العام 2017، وخلال هذه الفترة استطاعت السياسة النقدية الى حد ما تحقيق نوع من الاستقرار النقدي، بعد تمكنها من التحكم في معدلات التضخم عند مستويات مقبولة تقارب ومعدلات التضخم المستهدفة من طرف بنك الجزائر، خاصة وأن هذه الفترة عرفت فيها السيولة

الخاتمة العامة

المصرفية ارتفاعا في السوق النقدية، لاسيما بعد لجوء بنك الجزائر الى تبني سياسة التمويل غير التقليدي، والتي كان متوقعا أن تكون لها آثار كبيرة على زيادة الضغوط التضخمية، أما على صعيد السياسة المالية فهي لم تنجح في احتواء عجز الموازنة العامة خلال هذه الفترة، والذي تفاقم بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، باستثناء السنوات الأولى من الألفية الثالثة التي سجلت الموازنة العامة فائضا معتبرا عقب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

نتائج فرضيات الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة القياسية ما يلي:

1. عدم وجود أثر معنوي للجباية العادية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، ويمكن ارجاع ذلك الى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى القطاعات خارج المحروقات، وتركزه أساسا في قطاع المحروقات باعتباره أهم القطاعات المستقطبة للاستثمارات الأجنبية، وبالتالي لا تلعب الجباية العادية في الجزائر دورا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يوجد أثر سلبي للجباية البترولية على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، بحيث أن انخفاض 1% من الجباية البترولية يؤدي الى زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد بنسبة 0.09%، ويعتبر هذا الأثر ضعيفا جدا وغير مهم، مما يعكس محدودية دور السياسة الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى قطاع المحروقات الجزائري، وبالتالي فان السياسة الضريبية في الجزائر عموما لعبت دورا ولكنه يبقى غير مهما في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بالرغم من الحوافز والتميزات الضريبية التي تقدمها للمستثمر الأجنبي.
2. وجود أثر إيجابي لحجم الانفاق العام على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، حيث أن ارتفاع 1% من الانفاق العام يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.15 %، غير أن هذا الأثر يبقى ضعيفا جدا ويعكس محدودية دور سياسة الانفاق العام في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر.
3. وجود أثر إيجابي لرصيد الموازنة العامة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر، حيث أن ارتفاع 1% من رصيد الموازنة العامة يؤدي الى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 0.25%، ويعتبر هذا الأثر مهما مقارنة بأثر الجباية البترولية والانفاق العام، لكن في مجمله يبقى ضعيفا، وبالتالي فان سياسة الموازنة العامة في الجزائر لعبت دورا في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الختام العامة

وانطلاقاً من هذه النتائج يمكن التأكيد على صحة الفرضية الأولى القائمة على أن "السياسة المالية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر"، غير أن فعاليتها تبقى نسبية على اعتبار أن مساهمة أدواتها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر كان ضعيفاً جداً. 4. وجود أثر سلبي لمعدل التضخم على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث أن زيادة معدل التضخم بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر بنسبة 0.01%، ويعتبر هذا الأثر ضعيفاً جداً وغير مهماً، في حين يوجد أثر سلبي لحجم المعروض النقدي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، حيث أن ارتفاع 1% من المعروض النقدي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق بنسبة 0.013%، غير أن هذا الأثر يعتبر ضعيفاً جداً وغير مهماً، بينما لا وجود لأي أثر معنوي لسعر الفائدة الحقيقي على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وبالتالي فمتغيرات السياسة النقدية لا تلعب دوراً كبيراً في تفسير تغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر، وهو ما ينفي صحة الفرضية الثانية القائمة على أن "السياسة النقدية في الجزائر فعالة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر".

المقترحات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها، تمكنا من اقتراح جملة من المقترحات نوردتها فيما يلي:

1. تكييف السياسات المالية والنقدية حتى تكون متسقة مع هدف جذب الاستثمار الأجنبي من خلال ضبط السياسة النقدية لضمان استقرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة والصرف، والعمل على تطوير القطاع المصرفي حتى يضطلع بالدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة إلى تفعيل دور السياسة المالية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال:

- ✓ توجيه الانفاق العام نحو تطوير الهياكل الأساسية وتحسين جودة البنية التحتية، بالإضافة إلى زيادة حجم الانفاق المخصص لعمليات البحث العلمي والتطوير والابتكار، بهدف تحسين جودة البنية التحتية الرقمية في الجزائر، واستحداث التطبيقات الحديثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- ✓ إعادة النظر في السياسة الضريبية الموجهة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، والتي بالرغم من توسعها في منح الحوافز والامتيازات الضريبية إلا أن فعاليتها كانت نسبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث ينبغي أن تستخدم الحوافز الضريبية لاستهداف وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات متعددة الجنسيات إلى القطاعات والمجالات المرغوب فيها

الخاتمة العامة

في ضوء حاجيات وأهداف التنمية الاقتصادية الوطنية، وبناء على الأولويات الأساسية للاقتصاد الوطني.

✓ إعادة النظر في السياسة المالية ككل بهدف اصلاح الموازنة العامة التي لازالت تعرف عجزا، وذلك من خلال ترشيد النفقات العامة وترشيد الحوافز الضريبية، بالإضافة الى ضرورة إيجاد بدائل تمويل أخرى بعيدا عن المحروقات، لتفادي الصدمات النفطية وانحيار أسعار البترول وما يترتب عنها من تراجع في مداخيل الدولة.

2. إعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي للاستثمار في الجزائر خاصة فيما يتعلق بقاعدة الشراكة الدنيا 49\51، حق الشفعة ووجوب اللجوء الى التمويل المحلي.

3. العمل على محاربة كافة العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي يواجهها المستثمر الأجنبي في الجزائر من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية الأجنبية وتقليص تكاليفها ومدة استكمالها، وتسريع الخدمات المقدمة للمستثمر الأجنبي سواء تلك المتعلقة بتسجيل المشروع الاستثماري وبدء النشاط، أو المتعلقة باستصدار تراخيص البناء وتشيد المباني والحصول على الكهرباء، أو تلك المتعلقة بالحصول على العقارات الصناعية.

4. تأهيل وتطوير النظام المصرفي للاضطلاع بالدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية من خلال:

- ✓ محاربة البيروقراطية والمحاباة في انجاز المعاملات المصرفية.
- ✓ ضمان التأهيل العلمي والتكوين اللازم للإطارات والكوادر في المصارف الجزائرية.
- ✓ تحديث وتنويع الخدمات المصرفية المقدمة، ومواكبة التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في العمل المصرفي، وتطوير نظم معلومات الائتمان.

✓ البحث عن بدائل للتمويل المصرفي لتوفير الائتمان اللازم للمستثمرين الأجانب.

5. اصلاح النظام الضريبي في الجزائر من خلال:

- ✓ تسريع عمليات اعداد الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب واضفاء الشفافية في الإجراءات، مع ضرورة تجنب التعارض القوانين الدولية والخاصة فيما يخص متابعة المعاملات الاقتصادية غير القانونية لإضفاء المزيد من روح المنافسة والشفافية.

✓ ضمان التسهيلات الجمركية لانتقال البضائع والتجهيزات اللازمة للمشاريع الاستثمارية.

6. دعم القطاع الخاص باعتباره يرتبط ارتباطا وثيقا بالاستثمار الأجنبي من خلال إعادة النظر في الإطار القانوني المنظم للقطاع الخاص، وإزالة كافة العراقيل التي تواجهه أبرزها مشكل الحصول على

الخاتمة العامة

التمويل اللازم لممارسة أنشطته، وزيادة التحفيزات والاعفاءات المقدمة له، والعمل على ترقية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في كافة القطاعات الاقتصادية.

أفاق الدراسة:

في إطار دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وعلاقته بالسياسات المالية والنقدية، وجدنا بأنه قد تعذر علينا الامام بجميع جوانبه، كما أن النتائج التي تم التوصل اليها تترك الباب مفتوحا أمام الإجابة على الكثير من التساؤلات، مما يتيح فرصة مواصلة البحث فيها والاجابة عليها، ولهذا ارتأينا أن نقترحها في شكل مواضيع وأبحاث علمية مستقبلا كما يلي:

- قياس وتحليل أثر المحددات الاقتصادية على الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر.
- المحددات الاجتماعية والسياسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر.
- سياسات استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر _تجارب دولية ودروس مستفادة منها-.

المراجع

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد رمزي محمد عبد العال، "العلاقة التبادلية بين معدلات الدولة وفاعلية السياسة النقدية"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1 2014.
2. أحمد سمير أبو الفتوح، "دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمار في الجزائر"، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ط 1 2015.
3. أحمد فوزي الحصري، "الأنظمة الاقتصادية ودورها في جذب الاستثمار"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2017.
4. أعاد حمود الفينيسي، "المالية العامة والتشريع الضريبي"، ط 1، دار الثقافة، عمان، 2008.
5. أكرم حداد ومشهور هذلول، "النقود والمصارف - مدخل تحليلي ونظري -"، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1 2005.
6. أميرة حسب الله محمد، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية"، دار الثقافة، الإسكندرية، 2005.
7. أنور عبد الخالق ومحمد عباس، "المناطق الحرة"، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، 1978.
8. بلعزوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
9. حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
10. حسين مصطفى حسين، "المالية العامة"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
11. حمدي أحمد العناني، "اقتصاديات المالية العامة ونظام السوق، دراسة في اتجاهات الإصلاح المالي الاقتصادي"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2003.
12. خالد شحادة الخطيب وأحمد زهير شامية، "أسس المالية العامة"، دار وائل، الأردن، ط 5 2016.
13. خروف منير وفريجة ليندة، "مقاربة في الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة نظرية ميدانية"، دار الكتاب الجامعي، العين، ط 1 2017.
14. رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، "التمويل الدولي"، دار الأيام، الأردن، 2013.
15. سامر عبد الهادي، "التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية"، دار الأيام، الأردن، 2013.
16. سعيد عبد العزيز عثمان، "المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008.
17. سعيد علي العبيدي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار دجلة، عمان، ط 1 2017.
18. سمير صلاح الدين حمدي، "المالية العامة"، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، ط 1 2005.
19. سيد طه بدوي، "دور الشركات العابرة للحدود في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية"، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
20. السيد عطية عبد الواحد، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخل، التنمية الاجتماعية"، دار النهضة العربية، مصر، 1993.
21. السيد متولي عبد القادر، "الاقتصاد الدولي النظرية والسياسات"، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
22. شيوخ محمد، "طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات -"، دار الحامد للنشر، ط 1 2011.
23. عبد الباسط على جاسم الزبيدي، "السياسة الضريبية في ظل العولمة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013.
24. عبد الباسط على حاسم الزبيدي، "التطورات المالية الدولية الحديثة وأثرها على التشريع الضريبي"، دار الحامد، عمان، ط 1 2014.
25. عبد الحميد القاضي، "اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام"، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، بدون تاريخ نشر.
26. عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي"، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2005.
27. عبد السلام أبو قحف، "نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2001.
28. عبد السلام أوب قحف، "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
29. عبد الصمد سعودي، "الاقتصاد النقدي والأسواق المالية"، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، 2018.
30. عبد الكريم جابر العيسوي، "التمويل الدولي" دار صفاء، الأردن، الطبعة الأولى 2012.
31. عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
32. عبد الكريم كاكي، "الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.
33. عبد الله خبابة، "أساسيات في اقتصاد المالية العامة"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.
34. عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3 2006.
35. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ط 1 2002.
36. عبد المطلب عبد الحميد، "السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي"، الدار الجامعية، الإسكندرية، ط 1 2013.
37. عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين عيسى، "النقود والمصارف والأسواق المالية"، دار حامد للنشر، الأردن، 2004.

قائمة المراجع

38. عثمان أبو حرب، "الاقتصاد الدولي"، دار أسامة للنشر، الأردن، 2011.
 39. عصام مندور عمر، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية"، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2010.
 40. علي عبد الفتاح أبو شرار، "الاقتصاد الدولي"، دار المسيرة، الأردن، ط 1 2014.
 41. علي فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كافي وآخرون، "المالية العامة"، دار الإصدار العلمي، الأردن، ط 1 2017.
 42. فتحي أحمد دياب عواد، "اقتصاديات المالية العامة"، دار الرضوان، عمان، ط 1 2013.
 43. قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2 2005.
 44. لخلو موسى بوخاري، "سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية"، مكتبة حسن العصرية، لبنان، ط 1 2010.
 45. محمد السيد سعيد، "الشركات عابرة القومية ومستقبل الظاهرة القومية"، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، 1986.
 46. محمد طاقة وهدى العزاوي، "اقتصاديات المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، ط 1 2007.
 47. محمد عبد السلام عمر ومحمد إبراهيم الشافعي، "مالية الدولة"، مكتبة جواهر، القاهرة، 2003.
 48. محمد غانم، "الاستثمار في الاقتصاد السياسي والإسلامي وتشريعات واتفاقيات الاستثمار"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2011.
 49. محمد مبارك حجير، "السياسة المالية والنقدية لخطط للتنمية الاقتصادية"، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
 50. محمود حسين الوادي، "مبادئ المالية العامة"، دار المسيرة، عمان، ط 1 2007.
 51. منصور الزين، "تشجيع الاستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية"، دار الراية، عمان، 2012.
 52. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، "الأثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى 2013.
 53. نشأت عبد العال علي، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
 54. نشأت عبد العال، "الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015.
 55. هيل عجمي جميل الجنابي، "النقد والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ط 1 2009.
 56. وسام ملاك، "النقد والسياسات النقدية الداخلية"، دار المنهل اللبناني، لبنان، ط 1 2000.
- المقالات:**
1. أحمد جاسم محمد المطوري وأحمد جبر سالم سالم، "تحديات الاستثمار في البنية التحتية في العراق"، بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة (الاستثمار في البنية التحتية وأثره على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003-2013)، كلية الإدارة، جامعة البصرة، مجلة العلوم الاقتصادية.
 2. أونيو ستيف، "الاستثمار الأجنبي المباشر، التدفقات الرأسمالية والتنمية الاقتصادية في العالم العربي"، المعهد العربي للتخطيط، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2000.
 3. باصور كمال، "أثر فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي بالإشارة لحالة الجزائر للفترة (2000-2012)"، مجلة الاقتصاد والتنمية - مخبر التنمية المحلية المستدامة -، جامعة يحي فارس المدينة، العدد 60، جوان 2016.
 4. بتول مطرو سعاد جواد، "السياسة المالية ودورها في الاقتصاد العراقي"، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، المجلد 15، العدد 2، 2013.
 5. بديار أحمد، بن قدور علي، "دور السياسة النقدية في معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2015"، مجلة دفاتر بواذكس، العدد 06، سبتمبر 2016.
 6. بشيكر عابد، "دراسة قياسية اقتصادية لمحددات الطلب على النقود في الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد 5، جوان 2017.
 7. بغداد باي غالي وسحانين الميلود، "الشراكة الأجنبية رهان المؤسسات الاقتصادية لبناء تحالفات إستراتيجية عالمية (قراءة في بعض تجارب المؤسسات الاقتصادية الجزائرية)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 11، العدد 03، 2020.
 8. بلعزوز بن علي، طيبة عبد العزيز، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، شتاء 2008.
 9. بلعزوز بولعيد، "معوقات الاستثمار في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 4، 2006.
 10. بلغنو سمية، "دور الشراكة العمومية الخاصة في استثمارات البنية التحتية في ترقية مناخ الاستثمار في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 4، العدد 02، 2018.

قائمة المراجع

11. بن بوزيان محمد وبن مسعود محمد، "دور الشراكة الأجنبية في تنمية القدرات الطاقوية لمؤسسة سونطراك"، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 02، العدد 01، 2014.
12. بن عزة أكرام وشليل عبد اللطيف، "تقييم أدوات السياسة النقدية ودورها في تحقيق النمو دراسة تحليلية خلال الفترة 1990-2017"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 02، 2018.
13. بوطورة فضيلة وسمايلي نوفل، "تقييم تطور حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من دول العالم للجزائر للفترة (2005-2015) بين حقيقة التعديلات والإصلاحات التشريعية وواقع الإحصائيات الواقعية مع إشارة لبعض الدول العربية"، مجلة جديد الاقتصاد، عدد رقم 12، ديسمبر 2017.
14. بوعلل مصطفى، "دوافع وأبعاد التوجه نحو توطين صناعة السيارات في الجزائر"، مجلة المشكاة في الاقتصاد والتنمية والقانون، المجلد 05، العدد 09، 2019.
15. بونقاب مختار وزواويد لزهارى، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر سبيل للتخلص من التبعية للمحروقات: المعوقات القانونية والإدارية المطروحة والحلول المقترحة"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 3، مارس 2018.
16. حاجي سمير ومفتاح صالح، "السياسة النقدية ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 1990-2014"، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد 09، المجلد 01.
17. حراق مصباح، "كفاءة السياسة المالية ودورها في التخصيص الأمثل للموارد-دراسة حالة الجزائر"، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد الرابع، ديسمبر 2016.
18. خالد عبد الوهاب الباجوري، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في مصر"، مجلة الاستراتيجية والتنمية، مستغاث، العدد 03، 2012.
19. خروبي مراد وبجري أمينة، "واقع الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 41، سبتمبر 2015.
20. دردوري لحسن، "فعالية السياسة النقدية في علاج عجز ميزان المدفوعات في الجزائر 1990-2014"، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 11، ديسمبر 2016.
21. دلال بن سمنية، "جاذبية الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة (دراسة تشخيصية تقييمية)"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 13، العدد 03، 2019.
22. دوحه سلمى، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص فاتورة الواردات السياحية بالجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 48، سبتمبر 2017.
23. زروق يوسف ورقاب عبد القادر، "ضمانات وحواجز الاستثمار الأجنبي في الجزائر وفق قانون 16-09"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور، الحلقة، العدد 8.
24. زيدان محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمرّ بمرحلة انتقالية" مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، العدد 1، 2004.
25. سارة دريدي، "العلاقات السببية وعلاقة التكامل المشترك بين الاستثمار الأجنبي والصادرات - حالة الجزائر 1990_2013"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 46، ديسمبر 2016.
26. ستيتو مليكة ومحمد بن بوزيان، "مسار السياسة النقدية في الجزائر وأثارها على التحول الاقتصادي"، Les cahiers du MECAS، العدد 05، ديسمبر 2009.
27. السعدي رجال وشوقي جباري، "تأهيل مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد متطلبات الإقلاع الاقتصادي في الجزائر"، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، الإصدار رقم 14.
28. سوسن بركاني، "أثر السياسة النقدية للبنك المركزي على التوسع الائتماني لبعض البنوك العاملة في الجزائر"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5، المجلد 1، 2018.
29. سيد أعمار زهرة، "اختبار علاقة التكامل المشترك بين أهداف السياسة النقدية ومعدلات التضخم في الجزائر"، مجلة الحقيقة، العدد 41.
30. صالح بودهان وخويلدي السعيد، "حرية الاستثمار الأجنبي في ظل التشريعات الحالية (بين التجسيد والتقييد)"، دفاثر السياسة والقانون، العدد 18، جانفي 2018.
31. طالم علي وكافي فريدة، "جذب الاستثمار الأجنبي نحو القطاع الصناعي كرهان أساسي للنهوض بالاقتصاد الوطني"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، العدد 02، ديسمبر 2017.

قائمة المراجع

32. الطاهر جليط، "دراسة قياسية لفعالية السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، العدد 06، سبتمبر 2018.
33. طعابة حدة ولحاق عيسى، "معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، المجلد الخامس، العدد 01، جانفي 2019.
34. الطيف عبد الكريم، "إستراتيجية تنمية صناعة السيارات في المغرب والجزائر عوامل النجاح والدروس المستفادة"، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 9، العدد 1، 2019.
35. عبد الخالق ديب الجبوري، "أثر البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، العراق نموذجا للفترة 2003-2013"، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 18، العدد 2، 2016.
36. عبد الغني حريري ورضوان أنساعد، "السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح الى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، جامعة المسيلة، العدد 01، مارس 2017.
37. عبد الوافي بولويز وصالح السعيد، "تفاوت العائد من الاستثمار الأجنبي المباشر بين الترحيتين الجزائرية والمغربية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019.
38. عبدوس عبد العزيز ودحماني أدريوش محمد، "الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة لزيادة القدرة التنافسية للدول -تجربة الجزائر-".
39. عماد حسنين الصعدي وبديعة فهد العتيبي، "دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، العدد 6، 2015.
40. عميروش فتحي، "الإطار القانوني للاستثمار في ظل الأمر 09-16"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية، السياسية والاقتصادية، المجلد 56، العدد 04، 2020.
41. غانية نذير، "استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل متاح أمام الجزائر للخروج من مرحلة التبعية للاقتصاد الريعي في ظل التطورات الدولية الراهنة"، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد 11، ديسمبر 2016.
42. غربي ياسين سي لخضر ونوي طه حسين، "علاقة سعر الصرف بسياسة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1990-2015"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2018.
43. فتان الطيب وبوشنتوف نوال، "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد 4، المجلد 2، سبتمبر 2017.
44. فريد بن طالي، "السياسة النقدية كأداة للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية مع الإشارة الى حالة الجزائر"، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 03، جوان 2008.
45. فلاح خلف الربيعي، "أثر السياسة الاقتصادية على مناخ الاستثمار في الدول العربية"، منشورات MPRA، جوان 2004.
46. ليلي بقبق اسمهان، "دراسة قياسية لقنوات تأثير السياسة النقدية في الجزائر (1964-2012)"، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد 02، 2014.
47. متناوي أحمد، "أهمية الشراكة الأجنبية بالنسبة للقطاع الصناعي"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 13، جانفي 2015.
48. محمد إسماعيل وجمال قاسم حسن، "محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية"، دراسة مقدمة لصندوق النقد العربي، 2017.
49. محمد بلواقي، "السياسة النقدية في الجزائر"، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، جوان 2012.
50. محمد حسن عودة، "دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق"، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 37، 2016.
51. محمد صقر ومضر شيحا، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات في سوريا خلال الفترة (2000-2010)"، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (40)، العدد (3)، 2018.
52. محمد صلاح ويونس قرواط، "دراسة تحليلية لمحددات السياسة النقدية في تحقيق أهدافها"، مجلس شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد 4، سبتمبر 2018.
53. محمد نائف محمود، "دور اقتصاد المعرفة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة مقارنة للدول العشرة الأولى في قارات العالم-"، مجلة تنمية الرافدين، العدد 116، المجلد 36، 2014.
54. معمري ليلي وسعدون عائشة، "فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم في الجزائر"، مجلة الاقتصاد والتنمية، مخبر التنمية المحلية المستدامة، جامعة يحي فارس، المدية، العدد 06، جوان 2016.
55. نادية العقون، "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر"، حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 13، ديسمبر 2015.

قائمة المراجع

56. نسرين برجى ومبارك بوعشة، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في تنمية وتطوير قطاع المحروقات بالجزائر"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 31، 2012.
 57. هالة حلمي السعيد، "دراسة تحليلية لأثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على أداء سوق الأوراق المالية"، بنك الكويت الصناعي، الكويت، 2000.
 58. الهام بوحاليس، "قاعدة الشراكة الدنيا (49-51%) في مجال الاستثمار الأجنبي في التشريع الجزائري"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 52، المجلد ب، ديسمبر 2019.
 59. هناء بن جميل، "تأثير الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على تحقيق أهداف السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2014"، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 19، جوان 2016.
 60. هوام علاوة وعربي يزيد، "عوائق تمويل الاستثمار في الجزائر (دراسة قانونية)"، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 6، العدد 15، 2014.
 61. وشاح رزاق، "مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر"، دورة تدريبية خاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، المعهد العربي للتخطيط، 2009.
 62. وليد بشيشي، "التحليل الكمي لأثر السياسة النقدية على ميزان المدفوعات في الجزائر"، حوليات جامعة قالة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 23، الجزء الأول، أبريل 2018.
- الرسائل والأطروحات:**
1. إيمان بوعكاز، "أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة قياسية على الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2001-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، جامعة لخضر الحاج، باتنة، 2015/2014.
 2. با محمد نفيسة، "تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLS"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة وهران 2016/2015.
 3. بقبق ليلي اسمهان، "آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.
 4. بلال لوعيل، "دور ارتفاع أسعار النفط في تنمية الاستثمارات العربية البينية مع الإشارة لحالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2013-2014.
 5. بلقاسم سريري، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2018-2019.
 6. بن لخضر عيسى، "سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر وتحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (2015-1988)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد مالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس، 2018-2019.
 7. بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص "اقتصاد مالي" جامعة الخضر باتنة، 2015-2016.
 8. بوجعة بلال، "سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر - دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2013.
 9. جوامع لبيبة، "أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية - دراسة مقارنة: الجزائر، مصر والسعودية - خلال الفترة 2000-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.
 10. داودي محمد، "السياسة المالية وأثرها على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية عامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2012.
 11. دراوسي مسعود، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005-2006.
 12. دلال بن سمينة، "تحليل أثر السياسة الاقتصادية على تنمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012-2013.

قائمة المراجع

13. زغيب شهرزاد وعماني لمياء، "الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وتشجيع الإبداع"، الملتقى الوطني الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2008.
14. زيتوني صابرين، "الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تجارة دولية ولوجستيك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، 2016-2017.
15. ساعد بوراوي، "الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر-تونس-المغرب) دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007-2008.
16. ساعد بوراوي، "تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2016-2017.
17. سحنون فاروق، "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي عبر الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010.
18. سفيان غربي، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2002-2011"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال والتسويق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012-2013.
19. شافور جلطية فائزة، "معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة 2000-2010"، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة وهران، 2012-2013.
20. شيخة بلقاسم عبد الواحد، "مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012-2013.
21. صياد شاهيناز، "الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعة وهران، 2012-2013.
22. ضيف أحمد، "أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر خلال الفترة 1989-2012"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.
23. العارف خديجة، "محددات جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة النامية - دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل من 1996 - 2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة محمد بن أحمد، وهران، 2017/2018.
24. عمار زودة، "محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع الإدارة المالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2008.
25. غردي محمد، "القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2011-2012.
26. قصي أحمد الشيخة، "دور صناديق الاستثمار الإسلامية في تحقيق النمو الاقتصادي - دراسة مقارنة مع صناديق الاستثمار التقليدية-"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، الجمهورية العربية السورية، 2015.
27. محمد إبراهيم مادي، "فعالية السياسة المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2010-2000)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012/2013.
28. محمد سارة، "الاستثمار الأجنبي في الجزائر: دراسة حالة أوراس كوم"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق، تخصص قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009-2010.
29. مزارشي فنيحة، "أثر السياسة النقدية على مستوى المعيشة - دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1-، 2017/2018.
30. نادية والي، "النظام القانوني للاستثمار ومدى فعاليته في استقطاب الاستثمارات الأجنبية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري-تيزي وزو، الجزائر، 2013-2014.

قائمة المراجع

31. نشمة ياسين، "مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في إدارة المنظمات، تخصص محاسبة ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2017-2018.
32. نورية عبد محمد، "أثر الاستثمار الأجنبي FDI في مستقبل الاستثمار المحلي العربي: دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للفترة 1992 - 2010"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الفلسفة، تخصص علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كليمنتس، 2012.
33. وليد ببي، "آليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات البنوك والنقد والأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

الملتقيات والمؤتمرات:

1. خبابة عبد الله، "مدى فعالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية: بين الجزائر وماليزيا"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007.
2. كوش عاشور وقورين حاج قويدر، "الاستثمار الأجنبي المباشر في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دول شمال إفريقيا بين الواقع والمأمول مع الإشارة إلى حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007.
3. برش عبد القادر وحبار عبد الرزاق، "الاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي الجزائري وأثره على نقل تكنولوجيا الصناعة المصرفية"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007.
4. بورزامة جيلالي وبلوارد نبيل، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الاتصالات في تحويل الدول المغاربية إلى مجتمعات معلومات"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 22-23 أكتوبر 2007.
5. شكيب أنور الشريف، "بيئة الأعمال واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر"، الملتقى الدولي الأول حول "الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية"، المركز الجامعي بشار، يومي 28-29 جانفي 2008.
6. الجوزي جميلة، "الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية في ظل العولمة الاقتصادية" الملتقى الدولي حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي.

النصوص والقوانين:

1. الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 47، الجزائر، 2001).
2. الأمر 06 - 08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم لأمر رقم 01 - 03 والمتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 47، الجزائر، 2006).
3. الأمر 71-22 الصادر في 12 أبريل 1971 المتعلق بالإطار الذي تمارس فيه الشركات الأجنبية نشاطها في مجال البحث عن الحفريات السائلة وتصديرها.
4. القانون 16 - 09 المؤرخ في 3 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 46، الجزائر، 2016).
5. القانون 84/17 المؤرخ في 07 جويلية 1984، المتعلقة بقوانين المالية، الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد 28، 10 جويلية 1984.
6. القانون 82-13 المؤرخ في 28/08/1982 والمتعلق بتأسيس الشركات المختلطة الاقتصاد وسيورها.
7. القانون 90/10 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 16، الجزائر، 1990).
8. المرسوم التشريعي 93/12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (العدد 64، الجزائر، 1993).

التقارير والنشرات:

1. البنك الدولي، تقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2015.
2. البنك الدولي، تقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2017.
3. البنك الدولي، تقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2018.
4. البنك الدولي، تقرير مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2019.
5. البنك الدولي، مؤشر سهولة ممارسة الأعمال لسنة 2016.
6. جمعية الشفافية الكويتية، "تقرير البيان الصحفي بشأن نتائج مؤشر مدركات الفساد 2016 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، 25 يناير 2017.
7. المعهد العربي للتخطيط، تحليل تقرير التنافسية.
8. المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، الكويت.
9. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2012.

قائمة المراجع

10. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2013.
11. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2014.
12. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2015.
13. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2016.
14. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2017.
15. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2018.
16. منظمة الشفافية الدولية، تقرير الشفافية الدولية لسنة 2019.
17. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2017، الكويت، 2017.
18. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2019، الكويت، 2019.
19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2018، الكويت، 2018.
20. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2013، الكويت، 2013.
21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2014، الكويت، 2014.
22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2015، الكويت، 2015.
23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2016، الكويت، 2016.
24. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثتمان الصادرات، نشرة ضمان الاستثمار السنة 33، العدد الفصلي الثاني، أبريل - يونيو 2015.
25. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2000، الكويت، 2000.
26. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2003، الكويت، 2003.
27. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2001، الكويت، 2001.
28. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2004، الكويت، 2004.
29. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2005، الكويت، 2005.
30. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2008، الكويت، 2008.
31. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2009، الكويت، 2009.
32. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2010، الكويت، 2010.
33. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لسنة 2011، الكويت، 2011.

المواقع:

1. المواقع: مؤسسة Heritage Foundation ، "حول مؤشر الحرية الاقتصادية 2020".

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

Ouvrages:

1. Denis Tersen, Jean LUC Bricont, « l'investissement international », Armand colin, Paris, 1996.
2. Dominilk salvadore, engene diulio, « Principes d'économie », (cours et problèmes :série-schaum) .M.G.graw.Hill, Paris, 1984.
3. George Chryssochoidis, Carla Millar and Jereny Clegg, « Internationalisation strategies », MAC MILLAN Press LTD, London 1st published 1997,
4. Imad A. Moosa, « Foreign direct investment: TRegry, evidence and practice », PAL Grave, New York, First Published, 2002.
5. Klaus Longefeld, « les joints venture internationale », Pratiques et techniques contractuelles des entreprises internationales, édition GLN, 1992.

Revues et Périodiques:

1. Hassan Mollaesmaeili-dehshiri and others, "Impact of Human Development index and rule of law to attract FDI in selected developing countries", MPRA Publishing, September 2012.
2. Le Thanh Tung, "The Effect of Fiscal Deficit on economic growth in an emerging economy: Evidence from Vietnam", Journal of International Studies, Vol 11, N°03.

قائمة المراجع

3. Bose, Suchismita and JHA, Sudipta, "Crisis Exacerbated Fiscal Deficits and Possible Impact on FDI Flows: An Empirical Analysis of Emerging Europe and India", Applied Econometrics and International Development, Vol 12, N°01, 2012.
4. Fingold, David and others, "Adapting Foreign Direct Investment strategy to Knowledge economy: the case of Singapore's emerging "Biotechnology Cluster", European Planning Studies, Vol 12, N°07, Carfax Publishing, Taylor Frances group, University of Singapore, Singapore.
5. Selma KURTISHI KASTRATI, «The effects of FDI for host country 's Economy », European journal of interdisciplinary studies, Vol 05, Issue N° 01, 2013.
6. Pravin Jadhav, Upananda Pani and Vijaya Katti, "Foreign direct investment in infrastructure: Evidences from Indian Economy", in Gupa A.Dalein.(eds) Energy, Environment and Globalization springer, Singapore 2020.
7. Mbiankeu Nguea Stéphane, "The Impact of Infrastructure Development on Foreign Direct Investmen in Cameroon ", HAL Archives-ouvertes, January 2020.
8. John C Anyanwu, "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007", Working Paper Series, African Development, N°136-September 2011.
9. Micah B. Masuku and Thula S.Dlamini, "Determinants of Foreign Direct Investment inflows in Swaziland", Journal of Development and Agricultural Economics, Vol 01, N°05, November 2009.
10. Saina Baby and Aarti Mehta Sharma, "Determinants of Foreign Direct Investment Inflows in India", International Journal of Applied Business and Economic Research, Vol 15, N°02, 2017.
11. Norashida Othman and others, "Impact of Government Spending on FDI Inflows: The Case of Asean-5, China and India ", International Journal of Business and Society, Vol 19, N°02, 2018.
12. Elizabeth Asiedu, "Foreign Direct Investment in Africa: The role of natural resources, Market size, Government Policy, Institutions and Political instability", The World Economy, Vol 29, Issue 01, January 2006.
13. Michael Asiamah, Daniel Ofori and Jacob Afful, "Analysis of the determinants of foreign direct investment in Ghana", Journal of Asian Business and economic studies, Vol 26, N°1, 2019.
14. Ho Thanh Tri, Vo Thi Noa, Vu Hoang Duong, "The determinants of foreign direct investment in ASEAN : New evidence from Financial integration factor", BEH-Business and economic horizons, Vol15, Issue 2, 2019.
15. Emmanuel Oluwagbenga Adebayo, Soleiman Purokayo Gambiyo, "Economic analysis of the determinants of foreign direct investment in Nigeria", Archives of business research, Vol 8, N°1, Jan 2020.
16. Samuel Tung and Stella Cho, "The impact of Tax incentives on FDI in China", Journal of International Accounting Auditing and Taxation, Vol 09, Issue 02, June 2000.
17. Alina Cristina NUTA, Florian Marcel NUTA, "The Effectiveness of The Tax Incentives on Foreign Direct Investment ", Journal of Public Administration, Finance and Law, Issue 01, 2012.
18. Ma. Laarni D. Revilla, "Cross-country Econometric Study on the impact of Fiscal Incentives on Foreign Direct Investment" , PIDS Discussion Paper Series, N°17, May 2016.
19. Ismail Benghana and Ibrahim Taoussi, « Econometric study to foreign investments and its determinants in Arabic countries », El bahih review, Vol 17, 2017.
20. Sabah Nouri AL- Mihaoui, « Foreign investment in Iraq after the economic openness », The Scientific Journal For Theory and Practice of Socio-Economic Development, Vol 7, N°13, 2018.
21. Erdal Demirhan and Mahmut Masca, « Determinants of foreign direct investment flows to developing countries », Prague economic papers, vol 4, 2008.
22. Abdel Mahmoud Ibrahim Tahmad and Anass Hamadelneel Adow, "The Impact of Foreign Direct Investment in Sudan By Sector in the 1990-2017 period: an empirical analysis", Economic Annals-XXI, 2018, 172(7-B).
23. Magdaleina Rădulescu, Elena Druica, "The impact of fiscal policy on foreign direct investment: empiric evidence from Romania ", Economic research –Ekonomika Istrazivanja, Vol27, N°1, 2014.

قائمة المراجع

24. NAM Hoai Trinh, Quynh Anh Mai Nguyen, "Determinants of inward foreign direct investment in Vietnam", Gary Stern, Perston Miller, "Avoiding significant monetary policy mistakes", Federal Reserve Bank of Minneapolis Quarterly Review, Vol28, N°2, December, 2004.
25. Fayyaz Hussain, Constance Kabibi Kimuli, "Determinants of foreign direct investment flows to developing countries", SBP research bulletin, Vol8, N°1, 2012.
26. Dessie Tark Ambaw, Nicholas Sim, "Is inflation targeting or the fixed exchange rate more effective for attracting foreign direct investment into developing countries?", Applied economics letters, 2017.
27. Rana Ejaz Alikhan, Rachid Satta and Hafeezur Rehman, "Effectiveness of exchange rate in Pakistan :causality Analysis", Pak.J commer Soc Sci, Vol 6, N°01, 2012, p83.
28. Eduarda Martins Correa Da Silveira, Jorge Augusto Dias Samsonescu and Divanildo Triches, "The determinants of foreign direct investment in Brazil : Empirical Analysis for 2001-2013", CEPAL Review, N°121, April 2017.
29. Mohammad Reza and others, "The Determinants of Foreign Direct Investment in Iran: Bounds Testing Approach", Journal of Economic Research – Ekonomska Istrazivanja, Vol 25, N°03.
30. Laleye Nicaise Abimbola, Akinleye Simeon Oludiran, "Major determinants of foreign direct investment in the West Afriacn Economic and monetary Region", Economic Review, Vol22, N°1, 2018, Iran.
31. Claudiu Tiberriu Albuлесcu, Adrian Marius Ionescu, "The long-run impact of monetary policy uncertainty and banking stability on inward foreign direct investment in EU countries", Research in international business and Finance, 2017.
32. European Central Bank, "Determinants of foreign direct investment inflows in advanced economies: does the quality of economic structures matter ?", N2066, May 2017.
33. Nor'Azmin Abubaker , siti hadijah Chemak, « The impact of infrastructure on FDI , the case of malaysia », internationam congress of interdisciplinary busines and social science, 2012.
34. CHIMA Khemici , KEDDI Abdelmadjid, « Investissement direct étranger et croissance économiques (CAS, région du Maghreb) » Revue nouvelle économie N°08, mai, 2013.
35. Graeme O'Meara, « Examining the Determinants of Foreign Direct Investment », Undergraduate Economic Review, Vol 11, Issue 01, 2015.
36. Obida Gobna Wafun and Abu Nurudeen, « Determinants of FDI in Nigeria », Global Journal of Human Social Science, Vol 10, Issue 01 (ver1q), April 2010.
37. Igor Ivanovic, « Impact of FDI on Domestic Investment in republic of Croatia », Review of Innovation and Competitiveness, Vol 01, Issue 01, 2015.
38. SAGLAM, B .Bayraktar and YALTA, A. Yasemin, « Dynamic linkages among FDI, Public Investment and Private Investment: Evidence from Turkey », Applied Econometrics and International Development Review , Vol 11, Issue N°2, 2011.
39. Anicth Kato Mpanju, « the impact of FDI on employment creation in TANZANIA », ZENITH International Journal of Business economics, management research, Vol 2, Issue 01, January 2012.
40. Nertja Mehra, « Impact of FDI on Employment and Gross Domestic Product in India », Int. J.e.o.res, Vol 4, Issue 4, 2013.
41. Igewemeka Ebele Okafor, « the impact of FDi on domestic inflation in Nigeria: A Disaggregated Analysis », Journal of economics finance, vol 7, Issue2, ver (1), 2016.
42. Palitha Konara and Yingqi Wei, « Foreign direct investment as a catalyst for domestic firm development, the case of Serilanka », transnational corporations, Vol 3, N°3, 2017.
43. Evren Ipek and Ayvaz Kizilgol, "The contribution of FDI Flows To Domestic Investment: An Econometric Analysis Of Developing Countries", Yonetim Ve Ekonomi, Cilt 22, Sayi02, 2015.
44. Hasan Yasien Touama, « The Impact of Foreign Direct Investment on the Economic Development in Jordan-an Analytical econometric study in the period 1996-2008 », Zarqa Journal for Research and Studies in Humanities, Vol 15, N°01, 2015.

45. Yassin Elshaim Yahia and Liu Haiym, « the impact of FDI on domestic investment: Evidence from Sudan », international journal of economics financial issues, vol 8, issue 6, 2018.
46. John H. Dunning and Feng Zhang, "Foreign Direct Investment and Locational competitiveness of countries", Transnational corporations Review, Volume 16, N°01, United Nations publication Switzerland, April, 2007, p9.
47. OECD, « Survey of OECD work on international investment », working papers on international investment, 1998, p19.
48. Youssef El Wazani and Malika souaf, « la création d'emplois par les investissements directs étrangers au Maroc: un apport limité à la réduction chômage et des flux migratoires », Autre part Journal, N°37,2006.
49. Mohammed Nishat, « the impact of FDI on employment opportunities: panel Data analysis : empirical evidence from Pakistan, India and China », the Pakistan development review, Vol 04, part II, 2009.
50. Ranya M. Vijaya and Linda Katani, « Foreign direct investment and wages: a bargaining power approach », Journal of world system research, Vol X III, N°1, 2007.
51. Hanan A. Abouelfarag and Mohamed S.Abed, « The Impact Of Foreign Direct Investment on Real Wages in Egypt: A Sectoral Empirical Analysis », Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol 20, Issue N°2, September, 2018.
52. Muhammad Azam, Saleem Khan and others, « FDI and Romain capital: evidence from developing countries », investment management and financial numeration, vol 12, Issue3, 2015.
53. Magnus Blomstrom and Ari Kokko, « FDI and Human Capital: A Research Agenda », Working Paper N°.195, OECD Development Centre, August 2002.
54. Noor Rahman Tahiri, « Impact of FDI on economic of Afghanistan », MPRA paper N°82264, posted 30 October 2017, Available online at: <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/82264> , See: 22/03/2018 at 16:24h.
55. Ghaith Alzaidy and Mohd Naseem bin Niaz Ahmad, « The Impact of FDI on economic Growth in Malaysia: The role of financial development », International Journal of economics and financial, Vol 7, Issue 03, 2017.
56. Mehdi Behname, « FDI and economic growth: Evidence from southern Asia », Atlantic Review of economics 2nd volume, 2012.
57. Sokang khun, « the Impact of FDI on the economic growth in Cambodia: Empirical evidence », International journal of Innovation and Economic Development, Vol 4, issue 05, December 2018.
58. Yilmaz Bayar and Omer Farouk Ozturk, « Impact of Foreign Direct nvestment Inflows on tax Revenues in OECD Countries: A Panel cointegration and Causality analysis », Theoretical and Applied Economics, Vol XXV, N° 614, 2018.
59. Sena Kimm Gnanngnon, « Impact of Foreign Direct Investment (FDI) Inflows on Non-Resource Tax and Corporate Tax Revenue », Economics Bulletin, Vol 37, Issue 4, 2017.
60. Geamanu Marinela, « Analysis of the Trade Balance of the enterprises with FDI in ROMANIA »,Procedia economics and finance, Vol N°32, 2015,
61. Danish Ahmad Siddiqui and Mohsin Hasnain Ahmad, « the causal relationship between FDI and current Account: an empirical investigation for Pakistan economy », Theoretical and Applied Economics, Vol XX, N°08, 2013.
62. Nasir Selimi, Kushtrim Reçi, Luljeta Sadiku, "The Impact of Foreign Direct Investment on the Export Performance: Empirical Evidence for Western Balkan Countries", International Review, Vol 06, N° 01, 2016.
63. Tomasz Marcin Napiorkowski, « the impact of foreign direct investment on Poland's economic competitiveness », SGH publishing house, 101, Vol 01, 2017.
64. Muhammad Amir and Bilal Mahmood, " Foreign direct investment and balance of payments in PAKISTAN: time series evidence ", Actual problem of economics, Vol 10, 2012.
65. Alaa Abbas Dakhil, Maiami Salah Sahib Al-Shukri, "The Impact of FDI on Balance Payments in Iraq", Opcion Ano 35, Especial, No.23, 2019.

قائمة المراجع

66. Hezron M.Osano and Pauline W.Koine, «Role of Foreign Direct Investment on Technology Transfer and Economic Growth in Kenya: A case of the energy sector », Journal of Innovation and Entrepreneurship, Vol 5, N°31, 2016, Available online at: www.researchgate.net .
67. Albert Edgar Manyuchi, « Foreign Direct Investment and Transfer of Technologies to Angola's Energy Sector », Africa Spectrum, Vol 51, N°1, 2016.
68. Eda Balıkcıoğlu and Baçak Dalgıç, "Does Foreign Capital Increase Tax Revenue: the Turkish case", International Journal of Economics and Financial Issues, vol 06, Issue 02, 2016.
69. James O.Alabede, "How Does Tax Revenue Respond to Financial Inflow From FDI and AID?: Panel evidence from west African Sub-region", September 2016.
70. Haider Mahmoud, "Impact of FDI on Tax Revenue in Pakistan", Pakistan Journal of Commerce an Social Sciences, vol 07, N°1, 2013, PAKISTAN.
71. Ugwuegbe Sebastine Ugochukwu and Modebe Nwanneka Judith, "The impact of FDI on capital Formation in Nigeria :A co-integrations Approach", International journal of economics, Finance and management sciences, vol 02,N°02, 2014.
72. Libor Krkoska, "foreign direct investment financing of capital formation in central and eastern Europe", European Bank for reconstruction and development, LONDON, December 2001, (Working paper N°67).
73. Marcel P Timmer and Bart Van Ark, "Capital formation and FDI in Korea and Taiwan: coping with diminishing returns? ", 2000, on : www.researchGate.net .

Conférences :

1. EFA Fouda, « le rôle de l'investissement direct étranger dans le renforcement des capâtes scientifiques et technologique des pays en développement », réunion d'experts sur l'incidence de l'IDE sur le développement Genève, 24-26 Janvier, 2005.
2. V.N Balasunaramanyam, "Foreign direct investment in developing countries: Determinants and impact", OECD Global forum of international of investment, New horizons and policy challenges for FDI in the 21st century, 26-27 November, 2001, Mexico city, Mexico.
3. Getinet Astatike, Hirut Assefa, "Determinants of foreign direct investment in Ethiopia : A time-series analysis", Paper prepared for the 4th international conference on the Ethiopian economy, 10-12 June, 2006, Addis Ababa, Ethiopia.
4. Inta Maizura Abdurachid and Nor azmin Abu baker, « Determinants of FDI in agriculture sector based selected right income developing economics IOC countries » 3rd Conference on Business, Economics Management and Tourism, 26-28 November 2015, Rome, Italy.
5. Pravin Jadhav, « Determinants of FDI in BRICS economics: Analysis of economic, institutional and political factor », International Conference on emerging economies-prospects and challenges, ICEE – 2012.
6. Rui Moura and Rosa Forte, "The effects of foreign direct investment on the host country's economic growth: theory and empirical evidence", submitted to 11th ETSG Annual Conference, July, 2009.
7. Zuzuna Szkrupova, « relationship between FDI and Domestic Investment in selected countries of central and eastern Europe », 2nd Global Conference on Business, Economics, Management and Tourism, 30-31 October 2014, Prague, Czech Republic.
8. OECD, « L'impact de l'investissement direct étranger sur les salaires et les conditions du travail », conférence OECD-OIT sur la responsabilité social des entreprises, emplois et relation professionnelle promouvoir un comportement responsable des entreprises dans une économie mondialisé, 23-24 Juin 2008, centre de conférence de l'OECD, Paris, France, 2008.
9. Elena Arnal, « l'impact de l'IDE sur les salaires et les conditions de travail », conférence OECD-OIT sur la responsabilité social des entreprises, 23-24 juin 2008, centre des conférence de l'OECD, Paris, France.

Thèses et Mémoires :

قائمة المراجع

1. Lackson Daniel Mudenda, "Corporate Income Tax Rate and Foreign Direct Investment: The case of Southern African Economies", Master Level, 15 ECTS, MSc Economics Program, UMEA University, September 2015.
2. Wanjahi Rose Wanjiru, « Impact of inflation volatility and economics growth on foreign direct investment in Kenya », research project submitted in partial fulfillment of the requirements of the postgraduate diploma in actuarial science, University of Nairobi, 2014.
3. Mehdi Mlayah, « relation entre l'investissement direct étranger, le commerce et la croissance économique en Tunisie », Mémoire pour l'obtention du grade Maitre sciences, département d'économie, Université LAVAL, Québec, 2012.
4. Gustaf Jungnelins, Sanna Olsson, "The impact of Sweden's negative repo rate on Foreign direct investment: A quantitative analysis of how Sweden's monetary policy has affected foreign direct investment", Master thesis within Economics, International Economics, Jonkoping University, May 2019, Sweden.

Rapports :

1. UNCTAD, "Foreign direct investment and the challenge of development", New York and Geneva, 1999.
2. OCDE, "définitions de références détaillées des investissements internationaux", Paris, 1983.
3. UNCTAD, « World investment report », transnational corporation employment and work place, Geneva, 1994.
4. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2019"
5. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2018"
6. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2017"
7. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2016"
8. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2015"
9. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2014"
10. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2013"
11. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2012"
12. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2011"
13. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2010"
14. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2009"
15. World Economic Forum, "Global Competitiveness Report 2009"
16. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2008"
17. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2009"
18. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2010"
19. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2011"
20. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2012"
21. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2013"
22. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2014"
23. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2015"
24. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2016"
25. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2017"
26. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2018"
27. Heritage Foundation, "Index of Economic Freedom Report 2019"

Site web:

1. <http://www.andi.dz/>
2. <https://www.albankaldawli.org/>
3. <https://www.mf.gov.dz/>
4. <https://www.imf.org/>

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
الآية القرآنية	
شكر وعرفان	
الاهداء	
قائمة المختصرات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ
الفصل التمهيدي: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، السياسات المالية والنقدية	
تمهيد	01
المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر، محدداته وأثاره على الاقتصاديات المضيفة	02
المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	02
الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي	02
الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي	03
الفرع الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	06
الفرع الرابع: الشركات متعددة الجنسيات كأهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر	11
المطلب الثاني: أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على اقتصاديات الدول المضيفة	14
الفرع الأول: الآثار الايجابية للاستثمار الأجنبي المباشر	14
الفرع الثاني: الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر	28
المطلب الثالث: المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المضيف	38
الفرع الأول: المناخ الاستثماري	38
الفرع الثاني: المحددات الاقتصادية	38
الفرع الثالث: المحددات القانونية	47
الفرع الرابع: المحددات الادارية	48
الفرع الخامس: الحوافز الممنوحة للاستثمار	48
الفرع السادس: المحددات السياسية	50
المبحث الثاني: السياسات المالية والنقدية، ودورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاقتصاديات المضيفة	52
المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية، أهدافها وأدواتها	52
الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية وأهدافها	52
الفرع الثاني: أدوات السياسة المالية	60

فهرس المحتويات

76	المطلب الثاني: مفهوم واستراتيجية السياسة النقدية
76	الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية واستراتيجيتها الحديثة
78	الفرع الثاني: أدوات السياسة النقدية
83	الفرع الثالث: أهداف السياسة النقدية
90	المطلب الثالث: دور السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
90	الفرع الأول: دور السياسة النقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
100	الفرع الثاني: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
116	خلاصة الفصل
الفصل الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	
120	تمهيد
121	المبحث الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
121	المطلب الأول: قانون الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات الاقتصادية
121	الفرع الأول: قانون النقد والقرض 90-10 المؤرخ في 14 أبريل 1990
123	الفرع الثاني: المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمار
128	الفرع الثالث: الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار
132	الفرع الرابع: الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المعدل والمتمم للأمر 01-03 والمتعلق بتطوير الاستثمار
134	الفرع الخامس: القانون 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار
140	المطلب الثاني: الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
140	الفرع الأول: أجهزة الاستثمار
144	الفرع الثاني: الإجراءات الإدارية المستحدثة لتشجيع الاستثمار
144	الفرع الثالث: الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف في مجال حماية وضمان الاستثمار
146	المطلب الثالث: المعوقات القانونية للاستثمار الأجنبي في الجزائر
146	الفرع الأول: الشراكة الدنيا في مجال الاستثمار الأجنبي
147	الفرع الثاني: تقرير حق الشفعة
148	الفرع الثالث: خضوع الاستثمارات الأجنبية للتصريح والدراسة المسبقة
149	الفرع الرابع: وجوب اللجوء الى التمويل المحلي
150	الفرع السادس: وجوب تقديم ميزان فائض بالعملة الصعبة
150	الفرع السابع: منع المستثمر الأجنبي من الاستثمار في قطاعات معينة
151	المبحث الثاني: تقييم جاذبية الجزائر للاستثمار الأجنبي المباشر
151	المطلب الأول: تقييم جاذبية الاستثمار في الجزائر وفق المؤشرات الدولية لمناخ الاستثمار

فهرس المحتويات

152	الفرع الأول: المؤشر المركب للسياسات المكون للسياسات الاقتصادية
156	الفرع الثاني: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار
164	الفرع الثالث: مؤشر التنافسية العالمي
169	الفرع الرابع: مؤشر سهولة ممارسة الأعمال
173	الفرع الخامس: مؤشر مدركات الفساد (الشفافية)
175	الفرع السادس: مؤشر الحرية الاقتصادية
179	الفرع السابع: مؤشر المخاطر القطرية
181	المطلب الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
182	الفرع الأول: ضعف بيئة الأعمال
187	الفرع الثاني: ضعف البيئة المؤسسية
188	الفرع الثالث: الاستقرار السياسي
189	الفرع الرابع: ضعف البنية التحتية
190	الفرع الخامس: الافتقار الى البنى التحتية التكنولوجية
191	الفرع السادس: عوائق أخرى
192	المبحث الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
192	المطلب الأول: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
192	الفرع الأول: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2018
196	الفرع الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مقارنة بدول شمال افريقيا
198	الفرع الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر مقارنة بالدول العربية
201	المطلب الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
202	الفرع الأول: التوزيع القطاعي لمشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003-2015
215	الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر خلال الفترة 2013-2017
220	المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر
220	الفرع الأول: أهم الدول المستثمرة في الجزائر
222	الفرع الثاني: أهم الشركات المستثمرة في الجزائر
224	الفرع الثالث: الاستثمارات العربية في الجزائر
228	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: توجهات السياسات المالية والنقدية في الجزائر	
231	تمهيد
232	المبحث الأول: توجهات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
232	المطلب الأول: السياسة النقدية في ظل الإصلاحات المدعومة من الهيئات المالية الدولية

فهرس المحتويات

232	الفرع الأول: الإصلاحات النقدية في ظل الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية
241	الفرع الثاني: تطور الوضعية النقدية خلال الفترة 1990-1999
249	المطلب الثاني: السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001-2019
249	الفرع الأول: تعديلات قانون النقد والقرض
256	الفرع الثاني: معالم السياسة النقدية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001-2019
259	الفرع الثالث: تطور المؤشرات النقدية خلال الفترة 2001-2019
266	المبحث الثاني: توجهات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2019
266	المطلب الأول: السياسة المالية في ظل الإصلاحات المدعومة من المؤسسات المالية الدولية 1990-2000
266	الفرع الأول: الإصلاحات المالية في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات المالية الدولية
270	الفرع الثاني: توجهات السياسة المالية خلال الفترة 1990-2000
283	المطلب الثاني: السياسة المالية في ظل برامج الإنعاش والنمو الاقتصادي 2001-2019
283	الفرع الأول: سياسة الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2019
289	الفرع الثاني: سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019
295	الفرع الثالث: سياسة الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2001-2019
298	خلاصة الفصل
الفصل الثالث: التحليل القياسي لفعالية السياسات المالية والنقدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر	
300	تمهيد
301	المبحث الأول: التحليل القياسي لأثر السياسة المالية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019
301	المطلب الأول: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة
301	الفرع الأول: توصيف نموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة
306	الفرع الثاني: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
309	الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
317	الفرع الرابع: اختبارات التكامل المشترك
322	الفرع الخامس: اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لنموذج الدراسة
326	المطلب الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM
326	الفرع الأول: نموذج أشعة تصحيح الخطأ VECM
328	الفرع الثاني: تقدير نموذج تصحيح الخطأ الموجه VECM
331	الفرع الثالث: التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج
335	الفرع الرابع: تحليل السببية بين متغيرات الدراسة
337	الفرع الخامس: تحليل تباين أخطاء التنبؤ

فهرس المحتويات

339	سادسا: تحليل نتائج الصدمات ودوال الاستجابة الدفعية
343	المبحث الثاني: التحليل القياسي لأثر السياسة النقدية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 1990-2019
343	المطلب الأول: تشخيص النموذج القياسي الملائم لبيانات الدراسة
343	الفرع الأول: توصيف نموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة
348	الفرع الثاني: الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
349	الفرع الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة
353	الفرع الرابع: اختبارات التكامل المشترك
356	الفرع الخامس: اختبارات مشاكل القياس الكلاسيكية لنموذج الدراسة
359	المطلب الثاني: الدراسة الديناميكية لنموذج اتجاهات الانحدار الذاتي VAR
359	الفرع الأول: تعريف نماذج اتجاهات الانحدار الذاتي VAR
360	الفرع الثاني: تقدير نموذج اتجاهات الانحدار الذاتي (1) VAR
362	الفرع الثالث: التفسير الاحصائي والاقتصادي للنموذج
364	الفرع الرابع: تحليل السببية بين متغيرات الدراسة
366	الفرع الخامس: تحليل تباين أخطاء التنبؤ
368	الفرع السادس: تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية
371	خلاصة الفصل
376	الخاتمة العامة
378	قائمة المراجع
	فهرس المحتويات
	الملاحق

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): اختبارات الاستقرار (Pp-ADF) النموذج الأول

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)							
	<u>At Level</u>	FDI	G	GB	TD	TI	TP
With Constant	t-Statistic	-2.5397	-1.7274	-2.1602	0.7292	-2.0862	-1.8418
	Prob.	0.1170	0.4075	0.2242	0.9908	0.0981	0.3538
		n0	n0	n0	n0	*	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7822	-1.7167	-2.5239	-2.0792	-4.5299	-2.2624
	Prob.	0.2145	0.7178	0.3152	0.5353	0.0060	0.4398
		n0	n0	n0	n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.7670	0.0232	-2.2238	1.4578	-7.0898	-0.6072
	Prob.	0.3752	0.6821	0.0275	0.9606	0.0000	0.4456
		n0	n0	**	n0	***	n0
	<u>At First Differec</u>	d(FDI)	d(G)	d(GB)	d(TD)	d(TI)	d(TP)
With Constant	t-Statistic	-7.5049	-5.3492	-6.9508	-5.9976	-8.1561	-5.9492
	Prob.	0.0000	0.0002	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.5582	-6.2956	-7.1669	-6.4392	17.8080	-5.8928
	Prob.	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0000	0.0002
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-7.4547	-5.4296	-6.9395	-5.4550	-7.4127	-6.0526
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***

الملاحق

		UNIT ROOT TEST (ADF)					
		<u>At Level</u>					
		FDI	G	GB	TD	TI	TP
With	t-						
Constant	Statistic	-2.6947	-1.6496	-2.2349	0.5502	-2.8674	-1.8345
	Prob.	0.0871	0.4453	0.1990	0.9852	0.0625	0.3571
		*	n0	n0	n0	*	n0
With	t-						
Constant &	Statistic	-2.8192	-1.8469	-2.5269	-1.1217	-3.0863	-2.2499
Trend	Prob.	0.2021	0.6556	0.3138	0.9030	0.1328	0.4462
		n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without	t-						
Constant &	Statistic	-0.3396	-0.0409	-2.2911	1.6286	15.0437	-0.7011
Trend	Prob.	0.5533	0.6608	0.0236	0.9713	0.0000	0.4043
		n0	n0	**	n0	***	n0
		<u>At First Difference</u>					
		d(FDI)	d(G)	d(GB)	d(TD)	d(TI)	d(TP)
With	t-						
Constant	Statistic	-5.5819	-5.2381	-6.2476	-2.3294	-1.9455	-5.8578
	Prob.	0.0001	0.0002	0.0000	0.1708	0.3073	0.0000
		***	***	***	n0	n0	***
With	t-						
Constant &	Statistic	-2.7325	-4.7800	-4.4644	-2.7514	-1.2063	-5.7678
Trend	Prob.	0.2338	0.0037	0.0082	0.2273	0.8862	0.0003
		n0	***	***	n0	n0	***
Without	t-						
Constant &	Statistic	-5.6069	-5.3203	-6.3361	-0.5395	-2.5109	-5.9576
Trend	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.4726	0.0144	0.0000
		***	***	***	n0	**	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
 *MacKinnon (1996) one-sided p-values.

This Result is The Out-Put of Program Has Developed By:

Dr. ImadeddinAlMosabbeh

College of Business and Economics

الملاحق

الملحق رقم (02): تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الأول)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: FDI G GB TP TI TD

Exogenous variables: C

Date: 09/06/20 Time: 13:54

Sample: 1990 2019

Included observations: 27

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-292.286	NA	158.890	22.0952	22.3832	22.1809
1	-210.664	120.92*	5.8198*	18.7158	20.731*	19.315*
2	-184.563	27.0673	18.9738	19.4491	23.1927	20.5623
3	-135.040	29.3473	32.1659	18.447*	23.9187	20.0743

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

الملاحق

الملحق رقم (03): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الأول)

Date: 09/06/20 Time: 13:55
Sample (adjusted): 1992 2019
Included observations: 28 after adjustments
Trend assumption: Quadratic deterministic trend
Series: FDI G GB TP TI TD
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.855295	125.8022	107.3466	0.0018
At most 1	0.595391	71.67657	79.34145	0.1643
At most 2	0.539865	46.34120	55.24578	0.2393
At most 3	0.406771	24.60662	35.01090	0.4072
At most 4	0.246772	9.985732	18.39771	0.4819
At most 5	0.070628	2.050897	3.841466	0.1521

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.855295	54.12563	43.41977	0.0024
At most 1	0.595391	25.33538	37.16359	0.5650
At most 2	0.539865	21.73458	30.81507	0.4170
At most 3	0.406771	14.62089	24.25202	0.5313
At most 4	0.246772	7.934835	17.14769	0.6101
At most 5	0.070628	2.050897	3.841466	0.1521

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'S11*b=I):

الملاحق

الملحق رقم (04) 1: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests) النموذج الأول

VEC Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 09/06/20 Time: 20:24

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Null
hypothesis:
No serial
correlation
at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F- stat	df	Prob.
1	38.65588	36	0.3506	1.079960 (36, 42.3)		0.4024
2	43.77593	36	0.1749	1.283328 (36, 42.3)		0.2168
3	36.28525	36	0.4554	0.991585 (36, 42.3)		0.5070
4	38.51951	36	0.3563	1.074780 (36, 42.3)		0.4082
5	24.59216	36	0.9250	0.603833 (36, 42.3)		0.9377
6	48.64793	36	0.0776	1.493852 (36, 42.3)		0.1048
7	31.26789	36	0.6931	0.815802 (36, 42.3)		0.7323
8	47.72310	36	0.0915	1.452548 (36, 42.3)		0.1215
9	29.43485	36	0.7723	0.755202 (36, 42.3)		0.8042
10	54.93306	36	0.0225	1.792292 (36, 42.3)		0.0346

الملاحق

الملحق رقم (04) 2: اختبار Jarque-Bera (النموذج الأول)

VEC Residual Normality Tests

Orthogonalization: Residual Covariance (Urzua)

Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal

Date: 09/06/20 Time: 13:50

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.008118	0.000380	1	0.9845
2	-0.034274	0.006770	1	0.9344
3	-1.176406	7.975350	1	0.0047
4	-0.253842	0.371331	1	0.5423
5	0.223878	0.288841	1	0.5910

Joint		8.642672	5	0.1242
-------	--	----------	---	--------

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.145617	0.825753	1	0.3635
2	2.680227	0.025095	1	0.8741
3	6.170595	22.46868	1	0.0000
4	2.556525	0.110240	1	0.7399
5	1.973273	1.323845	1	0.2499

Joint		24.75362	5	0.0002
-------	--	----------	---	--------

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.826133	2	0.6616
2	0.031865	2	0.9842
3	30.44403	2	0.0000
4	0.481572	2	0.7860
5	1.612686	2	0.4465
Joint	114.2017	105	0.2537

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

الملاحق

الملحق رقم (04) 3: اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الأول)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 09/11/20 Time: 21:30

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
293.0322	294	0.5050

Individual components:

Dependent	R-squared	F(14,13)	Prob.	Chi-sq(14)	Prob.
res1*res1	0.520842	1.009350	0.4960	14.58356	0.4072
res2*res2	0.297423	0.393094	0.9525	8.327856	0.8716
res3*res3	0.432845	0.708673	0.7347	12.11966	0.5967
res4*res4	0.607058	1.434554	0.2610	16.99762	0.2563
res5*res5	0.212181	0.250089	0.9925	5.941065	0.9680
res6*res6	0.656018	1.770904	0.1556	18.36850	0.1905
res2*res1	0.470010	0.823484	0.6394	13.16029	0.5139
res3*res1	0.397404	0.612380	0.8130	11.12731	0.6760
res3*res2	0.350370	0.500814	0.8937	9.810369	0.7759
res4*res1	0.574791	1.255229	0.3439	16.09415	0.3077
res4*res2	0.554947	1.157857	0.3986	15.53851	0.3424
res4*res3	0.519198	1.002724	0.5008	14.53753	0.4105
res5*res1	0.233130	0.282288	0.9872	6.527649	0.9514
res5*res2	0.263165	0.331644	0.9751	7.368614	0.9196
res5*res3	0.215465	0.255023	0.9919	6.033010	0.9657
res5*res4	0.243071	0.298190	0.9839	6.805978	0.9419
res6*res1	0.534266	1.065210	0.4574	14.95945	0.3809
res6*res2	0.644000	1.679775	0.1788	18.03200	0.2053
res6*res3	0.666386	1.854800	0.1370	18.65881	0.1784
res6*res4	0.373505	0.553598	0.8574	10.45815	0.7280
res6*res5	0.522872	1.017598	0.4902	14.64042	0.4032

الملاحق

الملحق رقم (07): اختبارات الاستقرار (Pp-ADF) النموذج الثاني

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

	<u>At Level</u>	INF	M2_GDP	RIR
With Constant	t-Statistic	-1.4250	-0.6670	-2.6588
	Prob.	0.5563	0.8398	0.0934
		n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.0535	-5.0398	-3.1536
	Prob.	0.5488	0.0018	0.1134
		n0	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4608	0.4571	-2.8084
	Prob.	0.1318	0.8070	0.0067
		n0	n0	***
	<u>At First Difference</u>	d(INF)	d(M2_GDP)	d(RIR)
With Constant	t-Statistic	-5.4823	-5.9050	-8.7650
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.6760	-6.0748	-11.1048
	Prob.	0.0004	0.0002	0.0000
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4607	-5.2933	-6.8297
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***
		INF	M2_GDP	RIR
With Constant	t-Statistic	-1.4744	-0.5990	-2.8939
	Prob.	0.5321	0.8560	0.0583
		n0	n0	*
With Constant & Trend	t-Statistic	-1.9030	-3.5856	-3.3341
	Prob.	0.6272	0.0488	0.0807
		n0	**	*
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4563	0.4299	-3.0071
	Prob.	0.1329	0.8002	0.0040
		n0	n0	***
		d(INF)	d(M2_GDP)	d(RIR)
With Constant	t-Statistic	-5.4823	-5.3185	-6.0135
	Prob.	0.0001	0.0002	0.0000
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.4574	-5.2045	-5.8892
	Prob.	0.0007	0.0013	0.0003
		***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-5.4380	-5.2324	-6.0015
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000
		***	***	***

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

الملحق رقم (08): تحديد درجة التأخير المثلى (النموذج الثاني)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: FDI INF M2 RIR

Exogenous variables: C

Date: 09/11/20 Time: 20:26

Sample: 1990 2019

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-327.9591	NA	233276.5	23.7113	23.9016	23.7695
1	-252.0161	124.763*	3273.76*	19.4297*	20.3813*	19.7206*
2	-240.9975	14.95390	5056.91	19.7855	21.4983	20.3091

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملاحق

الملحق رقم (09): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون (النموذج الثاني)

Date: 08/28/20 Time: 00:21

Sample (adjusted): 1992 2019

Included observations: 28 after adjustments

Trend assumption: No deterministic trend (restricted constant)

Series: FDI INF M2_GDP RIR

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.616427	52.26105	54.07904	0.0720
At most 1	0.432609	25.43071	35.19275	0.3746
At most 2	0.196857	9.562928	20.26184	0.6826
At most 3	0.115126	3.424687	9.164546	0.5045

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None	0.616427	26.83034	28.58808	0.0824
At most 1	0.432609	15.86778	22.29962	0.3077
At most 2	0.196857	6.138240	15.89210	0.7723
At most 3	0.115126	3.424687	9.164546	0.5045

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b'*S11*b=I):

الملاحق

الملحق رقم (10) 1: اختبار ثبات تباينات الأخطاء (النموذج الثاني)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 08/28/20 Time: 00:15

Sample: 1990 2019

Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
99.58037	80	0.0683

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,20)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.429270	1.880356	0.1204	12.44884	0.1323
res2*res2	0.618006	4.044608	0.0053	17.92218	0.0218
res3*res3	0.449814	2.043918	0.0931	13.04461	0.1103
res4*res4	0.417559	1.792281	0.1383	12.10922	0.1464
res2*res1	0.251418	0.839646	0.5795	7.291112	0.5056
res3*res1	0.365449	1.439795	0.2407	10.59803	0.2255
res3*res2	0.336877	1.270038	0.3127	9.769425	0.2816
res4*res1	0.477599	2.285598	0.0640	13.85038	0.0857
res4*res2	0.531465	2.835786	0.0280	15.41250	0.0516
res4*res3	0.433561	1.913534	0.1143	12.57326	0.1274

الملاحق

الملحق رقم (10) 2: اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء (النموذج الثاني)

VAR ResidualNormality Tests Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl) Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal Date: 08/28/20 Time: 00:15 Sample: 1990 2019 Included observations: 29				
Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	-0.115718	0.064722	1	0.7992
2	0.176638	0.150805	1	0.6978
3	-0.088103	0.037517	1	0.8464
4	0.354371	0.606964	1	0.4359
Joint		0.860008	4	0.9302
Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.645661	0.151714	1	0.6969
2	3.351646	0.149417	1	0.6991
3	2.267823	0.647766	1	0.4209
4	2.522797	0.275165	1	0.5999
Joint		1.224062	4	0.8741
Component	Jarque-Bera	df	Prob.	
1	0.216436	2	0.8974	
2	0.300222	2	0.8606	
3	0.685284	2	0.7099	
4	0.882129	2	0.6434	
Joint	2.084070	8	0.9783	
*Approximate p-values do not account for coefficient estimation				

الملاحق

الملحق رقم (10) 3: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests) النموذج الثاني

VAR Residual Serial Correlation LM Tests						
Date: 08/28/20 Time: 00:15						
Sample: 1990 2019						
Included observations: 29						
Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	15.79022	16	0.4677	0.997260	(16, 52.6)	0.4739
2	27.75752	16	0.0338	1.950172	(16, 52.6)	0.0358
3	15.14854	16	0.5138	0.951373	(16, 52.6)	0.5198
4	15.23154	16	0.5078	0.957280	(16, 52.6)	0.5138
5	20.36415	16	0.2043	1.339061	(16, 52.6)	0.2098
6	16.53777	16	0.4161	1.051344	(16, 52.6)	0.4224
7	19.43863	16	0.2466	1.267765	(16, 52.6)	0.2525
8	9.790557	16	0.8773	0.586917	(16, 52.6)	0.8796
9	15.78722	16	0.4679	0.997044	(16, 52.6)	0.4741

الملاحق

الملحق رقم (11): تقدير نموذج الانحدار الذاتي (1) VAR

VectorAutoregressionEstimates				
Date: 08/28/20 Time: 00:13				
Sample (adjusted): 1991 2019				
Included observations: 29 after adjustments				
Standard errors in () & t-statistics in []				
	FDI	INF	M2_GDP	RIR
FDI(-1)	0.363257 (0.18595) [1.95347]	-2.477655 (1.69061) [-1.46554]	0.335928 (2.16057) [0.15548]	-1.311130 (3.19250) [-0.41069]
INF(-1)	-0.037222 (0.01514) [-2.45894]	0.617322 (0.13762) [4.48559]	-0.374443 (0.17588) [-2.12896]	-0.200965 (0.25988) [-0.77329]
M2_GDP(-1)	-0.013724 (0.00688) [-1.99446]	0.071583 (0.06256) [1.14424]	0.864198 (0.07995) [10.8092]	-0.075860 (0.11814) [-0.64214]
RIR(-1)	-0.007899 (0.01160) [-0.68106]	-0.285839 (0.10545) [-2.71078]	-0.069095 (0.13476) [-0.51273]	0.511724 (0.19912) [2.56992]
C	1.668093 (0.52231) [3.19369]	0.293336 (4.74855) [0.06177]	11.71705 (6.06859) [1.93077]	7.476423 (8.96706) [0.83377]
R-squared	0.514516	0.812199	0.884144	0.349618
Adj. R-squared	0.433602	0.780899	0.864834	0.241221
Sum sq. resids	5.696143	470.8147	768.9573	1678.909
S.E. equation	0.487175	4.429140	5.660379	8.363883
F-statistic	6.358802	25.94877	45.78831	3.225348
Log likelihood	-17.55037	-81.56316	-88.67644	-99.99897
Akaike AIC	1.555198	5.969873	6.460444	7.241308
Schwarz SC	1.790939	6.205614	6.696185	7.477049
Meandependent	0.833614	8.538194	59.97182	-0.793634
S.D. dependent	0.647327	9.462316	15.39616	9.601749
Determinant resid covariance (dof adj.)	2098.478			
Determinantresid covariance	984.3677			
Log likelihood	-264.5309			
Akaike information criterion	19.62282			
Schwarz criterion	20.56578			
Number of coefficients	20			

الملاحق

الملحق رقم (12): اختبار سببية Granger (النموذج الثاني)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 09/11/20 Time: 21:37			
Sample: 1990 2019			
Lags: 1			
NullHypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M2 does not Granger Cause FDI	29	1.52678	0.2276
FDI does not Granger Cause M2		3.14561	0.0878
RIR does not Granger Cause FDI	29	0.00726	0.9328
FDI does not Granger Cause RIR		0.00172	0.9672
INF does not Granger Cause FDI	29	2.90024	0.1005
FDI does not Granger Cause INF		1.62037	0.2143
RIR does not Granger Cause M2	29	0.89139	0.3538
M2 does not Granger Cause RIR		0.22384	0.6401
INF does not Granger Cause M2	29	8.52745	0.0071
M2 does not Granger Cause INF		0.59145	0.4488
INF does not Granger Cause RIR	29	0.25672	0.6167
RIR does not Granger Cause INF		6.12380	0.0202

ملخص:

نظرا للدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم نمو اقتصاديات الدول المضيفة خاصة النامية منها، أصبحت هذه الأخيرة تتنافس فيما بينها بشأن تحسين جاذبية مناخها الاستثماري وتطوير بيئة أعمالها، من خلال اتباع سياسات اقتصادية مستقرة، وانتهاج إصلاحات مالية ونقدية شاملة، كما تنافست بشأن خلق بيئة تشريعية محفزة على الاستثمار عن طريق تقديم حوافز وامتيازات ضريبية وإدارية، وضمانات كافية لإضفاء المزيد من الثقة في الاقتصاد المضيف.

والجزائر شأنها شأن الدول النامية ككل، تعمل على تهيئة مناخها الاستثماري وتحسين جاذبيته للاستثمارات الأجنبية منذ مطلع التسعينات، حيث كثفت جهودها بشأن اصلاح بيئة الاقتصاد الكلي وتحديث الاطار القانوني والمؤسسي للاستثمار، وفي هذا السياق تهدف هذه الدراسة الى الإجابة على الإشكالية التي تتمحور حول مدى فعالية السياسات المالية والنقدية في الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بعد سلسلة الإصلاحات التي عرفتتها هذه السياسات مع بداية التسعينات، والتي ساهمت الى حد ما في تحسن جاذبية مناخها للاستثمار الأجنبي المباشر، هذا الأخير عرف نموا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، الا أنه مازال بعيدا عن مستوى الطموحات وعما كان متوقعا من وراء الجهود المبذولة من طرف الحكومة الجزائرية بشأن تطوير وترقية الاستثمار الأجنبي، وهو ما خلصت اليه الدراسة القياسية، والتي أثبتت نتائجها أن السياسات المالية والنقدية في الجزائر غير فعالة بالشكل المطلوب في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وعليه توصي الدراسة بضرورة تكيف السياسات المالية والنقدية لتتسق مع هدف تشجيع الاستثمار الأجنبي، من خلال ضبط السياسة النقدية وضمان استقرار معدلات التضخم وأسعار الفائدة والصرف، والعمل على تطوير القطاع المصرفي حتى يضطلع بالدور التمويلي للمشاريع الاستثمارية، بالإضافة الى تفعيل دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توجيه الانفاق العام نحو تطوير الهياكل الأساسية والبنية التحتية الرقمية، وتوجيه السياسة الضريبية نحو تشجيع الاستثمار الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الأجنبي المباشر، السياسة المالية، السياسة النقدية، الإصلاحات الاقتصادية، جاذبية مناخ الاستثمار، الاقتصاد المضيف.

Abstract:

Given the role played by FDI in supporting the growth of the economies of host countries, particularly developing countries, the latter are competing with each other to improve the attractiveness of their investment climate and develop their business environment, through stable economic policies, comprehensive financial and monetary reforms, and to create a legislative environment conducive to investment through the provision of fiscal and administrative incentives and concessions, and sufficient guarantees to give greater confidence in the host economy.

Algeria, like the developing countries as a whole, has been working to create its investment climate and improve its attractiveness to foreign investment since the early 1990s, where it has intensified its efforts to reform the macroeconomic environment and modernize the legal and institutional framework for investment, In this context, this study aims to answer the problem that revolves around the effectiveness of financial and monetary policies in Algeria in attracting FOREIGN direct investment after the series of reforms that became known to these policies at the beginning of the 1990s, which contributed to some extent to the improvement of the attractiveness of its climate for foreign direct investment, the latter has experienced remarkable growth in recent years, but it is still far from the level of ambition and what was expected from the efforts of the Algerian government to develop and promote foreign investment, This is the conclusion of the standard study, whose results proved that financial and monetary policies in Algeria are not as effective as required in attracting FDI, and therefore the study recommends the need to adopt fiscal and monetary policies to be consistent to encourage foreign investment, by controlling monetary policy, ensuring the stability of inflation, interest rates, and exchange rates, and working to develop the banking sector to play the financial role of investment projects, in addition to activating the role of fiscal policy in attracting FDI by directing public spending towards the development of structures. Basic and digital infrastructure, directing tax policy towards encouraging foreign investment.

Keywords: FDI, fiscal policy, monetary policy, economic reforms, attractive investment climate, the host economy.

Résumé :

Compte tenu du rôle joué par l'IED dans le soutien à la croissance des économies des pays d'accueil, en particulier des pays en développement, ces derniers sont en concurrence les uns avec les autres pour améliorer l'attractivité de leur climat d'investissement et développer leur environnement d'affaires, par des politiques économiques stables, des réformes financières et monétaires globales, et pour créer un environnement législatif propice à l'investissement par la fourniture d'incitations et de concessions fiscales et administratives, et des garanties suffisantes pour donner une plus grande confiance dans l'économie hôte. L'Algérie, comme l'ensemble des pays en développement, s'efforce depuis le début des années 1990 de créer son climat d'investissement et d'améliorer son attractivité pour l'investissement étranger, où elle a intensifié ses efforts de réforme de l'environnement macroéconomique et de modernisation du cadre juridique et institutionnel de l'investissement. Il y a eu une croissance remarquable ces dernières années, mais elle est encore loin du niveau des ambitions et de ce que l'on attendait des efforts du gouvernement algérien pour développer et promouvoir l'investissement étranger. C'est la conclusion de l'étude standard, dont les résultats ont prouvé que les politiques financières et monétaires en Algérie ne sont pas aussi efficaces que nécessaire pour attirer l'IED, et donc l'étude recommande la nécessité d'adapter les politiques budgétaires et monétaires pour qu'elles soient compatibles avec l'objectif d'encourager l'investissement étranger, en contrôlant la politique monétaire, en assurant la stabilité de l'inflation, des taux d'intérêt et des taux de change, et en travaillant au développement du secteur bancaire pour jouer le rôle financier des projets d'investissement, en plus d'activer le rôle de la politique financière dans l'attraction de l'IED en orientant les dépenses publiques vers le développement de structures. Infrastructure de base et numérique, orientant la politique fiscale vers l'encouragement de l'investissement étranger.

Mots-clés : IED, politique budgétaire, politique monétaire, réformes économiques, climat d'investissement attrayant, économie hôte.